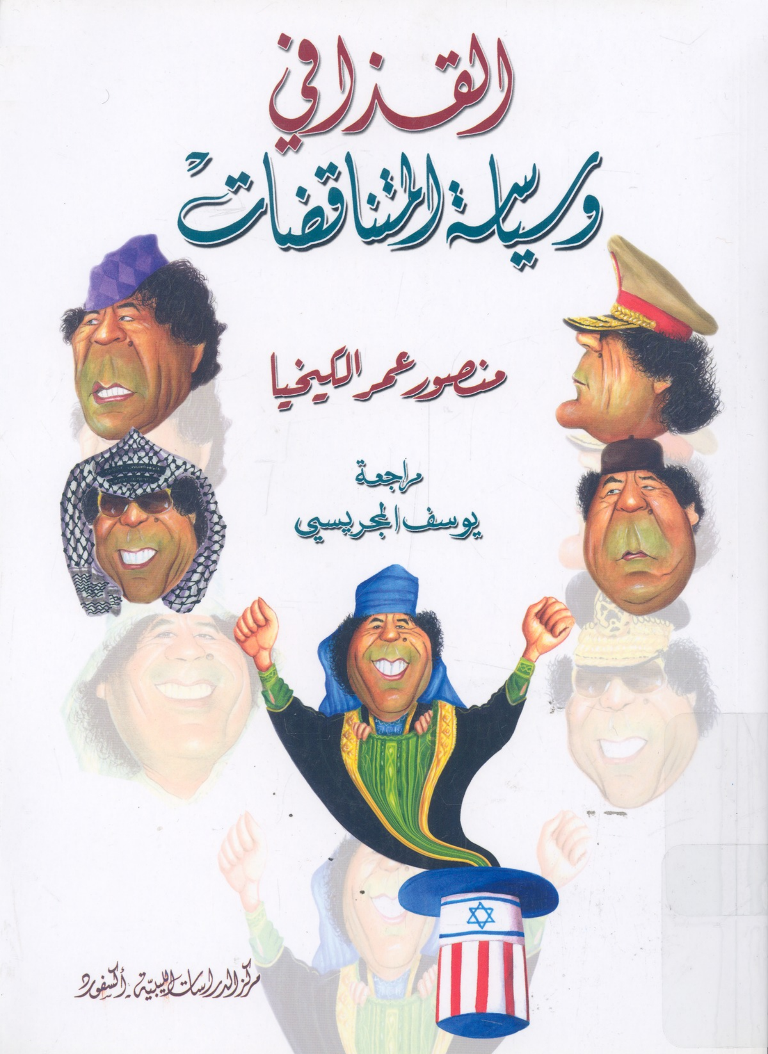
القذافي وسيلة التناقضات

منصور عمر الكيخيا

مراجعة
يوسف المجريسي

مركز الدراسات الليبية . أكسفورد



هذا الكتاب

في هذا الكتاب يرسم الباحث الليبي الدكتور **منصور عمر الكيخيا** لوحة شاملة وموضوعية للسياسة الليبية التي يهيمن عليها معمر القذافي، فيعرض الكاتب لجوانب هامة من حياته، وأثر تركيبته النفسية على هذه السياسة، ولا يغفل دور القوى الوطنية والإقليمية في تشكيل شخصية القذافي، معرّفاً القارئ بشتى الخطوط التي تشابكت وتعقدت لتصنع من القذافي ذلك المزيج العجيب من الشذوذ والتناقضات.

وفي إطار هذا العرض الممتع يطرح الكاتب، شارحاً ومحللاً، نماذج أساسية من سيرة القذافي السياسية وأبرز معالمها، كالإرهاب، والمغامرات العسكرية، وعلاقات القذافي المحلية والدولية، كل ذلك في سياق تاريخي أجاد الكاتب في سرده وتوثيقه، ابتداءً من العصر اليوناني حتى اليوم. وفي الكتاب لمحات موجزة، ولكنها كاشفة، لحقب عدة من تاريخ ليبيا في عهد الاستعمار، وعهد الاستقلال، ثم حقبة الاشتراكية العربية وفترة النمو الاقتصادي. وقد نجح الكاتب في إغناء المكتبة العالمية بدراسة تتقصى السياسة الليبية من بداياتها الأولى، عارضاً لما توالى عليها من تطورات، وما ارتبط بها من آثار اقتصادية واجتماعية، وما كان لها من أبعاد إقليمية ودولية.

والدكتور الكيخيا ولد في ليبيا، وعاش فيها، وشهد كثيراً من الأحداث التي يتناولها هنا بالبحث والتحليل. وقد تلقت الجامعات الغربية وأوساط البحث الدولية هذه الدراسة باهتمام نقدي بالغ، وأثنت على ما فيها من دقة وموضوعية، فقد انكب صاحبها على تدقيقها وتوثيقها، مستنداً إلى مصادر عديدة. وكان من بين مراجعه وثائق وكتب باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، فجاءت الدراسة مرجعاً لا غنى عنه لدارسي الشرق الأوسط ولطلاب العلوم السياسية، وكذلك لرجال السياسة وصناع القرار، وللمحلّلين والصحافيين.

والبحث من الوضوح والسلاسة بدرجة تجعله في متناول القارئ غير المتخصص التواق لمعرفة واقع ليبيا، وما يجري فيها من سياسات شاذة وغريبة ومتناقضة حولت إحدى أغنى الدول العربية والإفريقية إلى دولة من أفقر دول العالم الثالث وأكثرها تخلفاً.



www.libyancentre.org

القذافي
وسياسة التناقضات



مركز الدراسات الليبية
أكسفورد - بريطانيا

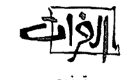
الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

رقم الإيداع الدولي:
0-9545258-8-4

A full CIP record of this book is available from the British Library

Arabic edition first published in Great Britain 2007 by the
Centre for Libyan Studies
8A Oxford Road, Oxford OX5 1AA
www.libyancentre.org



توزيع
الفرات للنشر والتوزيع
شارع الحمراء - بناية رسامني
ص.ب: ١١٣/٦٤٣٥
بيروت - لبنان
هاتف: ٠٠٥٤ ١٧٥٠ ٩٦١
فاكس: ٠٠٥٣ ١٧٥٠ ٩٦١
www.alfurat.com
e-mail:info@alfutar.com

ISBN 0-9545258-8-4



القذافي وسياسة المتناقضات

منصور عمر الكيخيا

مراجعة
يوسف المجريسي



مركز الدراسات الليبية - أكسفورد



الإهـــداء

إلى

منصور رشيد الكيخيا

وإلى

شعب ليبيا

في طبائع الاستبداد:
معمر القذافي

ـ ١ ـ
مناظرة كاشفة

رغم بعد المسافة الجغرافية بين العراق وليبيا، ورغم الاختلاف في السياق وفي تفاصيل كثيرة، إلا أن خيوطاً عديدة تجمع بين ظروف البلدين المنكوبين. ولعل أهم هذه الخيوط على الإطلاق هو "الاستبداد"، الذي يبدأ باسم أيديولوجية ما، ثم سرعان ما تتحول هذه الأيديولوجية إلى ذريعة للطغيان، وإلى إبادة البشر، وإلى تجميع وتركيز السلطة في أيدي عدد محدود من الحكام، ثم في أيدي حاكم واحد منفرد، يستبد بالرأي، ويطغى في السلوك، ويفتتن بذاته، فلا يرى ولا يسمع ولا يشم ما يدور حوله، ولا يحس بالرياح ولا حتى العواصف التي تهب عليه. والنهاية دائماً واحدة لا تتغير مهما كانت التفاصيل. فالمستبد الطاغية حينما يواجه بالحقيقة المرة في نهاية المطاف، فإنه ينهار، ويتحول إلى نمر من ورق. وقد شاءت الظروف والصدف أن ألتقي وجهاً لوجه مع كل من طاغية العراق، صدام حسين عام ١٩٧٥، وطاغية ليبيا معمر القذافي عام ١٩٩٧. ولأن هذه

المقدمة تخص ليبيا، فإنني سأسرد هنا فقط، ظروف وطبيعة لقائي، أو بتعبير أدق المواجهة بيني وبين العقيد **معمر القذافي**، فهي نموذج درامي مصغر ومكثف لشخصية الرجل، وأسلوبه في اتخاذ القرار، ومن ثم مأساة شعبه الذي عانى الكثير، ليس من استبداد الرجل فحسب ولكن أيضاً من تقلباته وانقلاباته أيضاً. وهو ما يتناوله الدكتور **منصور عمر الكيخيا** ـ توثيقاً وتحليلاً وتفسيراً ـ في هذا الكتاب الرائع "**القذافي وسياسة المتناقضات**".

بدأت قصة المواجهة بأحد قرارات **معمر القذافي** الانقلابية عام ١٩٩٧، حينما أعلن فجأة أن ليبيا ستنسحب من الجامعة العربية، وتعود إلى "أصولها الإفريقية فقط..." وأسقط في يد كثير من العرب، وخاصة القوميون الوحدويون منهم. ونظّم بعضهم حملات إعلامية، وأرسلوا وفوداً إلى العاصمة الليبية تناشد **معمر القذافي** التراجع عن قراره والإبقاء على "عروبة ليبيا"، واستمرار عضويتها في جامعة الدول العربية!

وضمن حملة المناشدة هذه، تصدت الفضائية العربية المعروفة "**قناة الجزيرة**" لتقود معركة استعادة ليبيا إلى حظيرة العروبة. وكانت القناة ما تزال جديدة على ساحة الفضائيات، وحققت سبقاً في حينه بحديث مع **القذافي** تحدى فيه أي زعيم أو مفكر عربي يناظره أو يساجله حول هوية ليبيا الإفريقية وغير العربية. وسعت قناة الجزيرة إلى عدد من الزعماء العرب، ولكنهم اعتذروا جميعاً عن مناظرة القذافي، فحاولت مع مفكرين عرب من أصحاب النزعات العروبية الوحدوية، ولكنهم اعتذروا عن المهمة أيضاً، إلا واحداً، وهو هذا الكاتب **سعد الدين إبراهيم**.

وبالفعل تمت المناظرة أو المواجهة على الهواء مباشرة، لمدة ساعتين، في برنامج "**الاتجاه المعاكس**". وأدار المناظرة صاحب البرنامج الذي ذاع صيته فيما بعد، وهو د. **فيصل القاسم**. وكان شرطي الوحيد هو المساواة الكاملة في الوقت، بالدقائق والثواني، وعدم مقاطعة أي منا

(القذافي وأنا) للآخر، أثناء الحديث على الهواء. كان المذيع **فيصل القاسم** يسأل، ويرد عليه **القذافي** فيما لا يتجاوز خمس دقائق، ثم أقوم أنا بالإجابة عن نفس السؤال أو بالتعليق على إجابة القذافي، وأيضاً فيما لا يتجاوز خمس دقائق. وفي الساعة الثانية من البرنامج كانت توجه لي الأسئلة أولاً، فأجيب عنها، ثم يأتي الدور على **القذافي** ليجيب عن السؤال نفسه، أو للتعليق على إجابتي. وهكذا.

ولن أقرر هنا، من منا فاز في تلك المناظرة التاريخية الفريدة. فالمشاهدون هم الذين يحكمون. ولكن ملاحظاتي على أداء **القذافي** هي الآتي:

١ . **كان مجرد اضطرار القذافي للالتزام بوقت محدد في كل فقرة مصدر ارتباك ملحوظ**. فلم يتعود الرجل في أحاديثه أو خطاباته العامة الالتزام بوقت محدد، إذ تعود خلال الثمانية وعشرين عاماً السابقة على أن يقبض على الميكروفون وينطلق في حديث مرسل، بين استحسان حقيقي أو وهمي من مستمعيه. ونادراً ما كان يرد عليه أو يراجعه أحد.

٢ . **كذلك لم يتعود القذافي أن يقول له أحد في وجهه ومباشرة إنه على خطأ، ويسوق له الدليل الدامغ أمام المشاهدين على هذا الخطأ**. من ذلك ادعاؤه أن "العرب" خذلوه في معركته ضد الولايات المتحدة في مسألة طائرة الركاب التابعة لشركة بان أميركان (Pan American) التي جرى تفجيرها فوق بلدة لوكيربي باوسكتلندا. وهنا سارعت بتصحيحه، أن الذين خذلوه، إن كان ثمة خذلان، ليسوا المائتي مليون عربي، ولكن زملاؤه الحكام العرب العشرون الآخرون. فعليه أن يكف عن لوم العرب أجمعين. حتى خذلان الأنظمة الحاكمة العربية له، ربما كان لأنه هو نفسه خذل تلك الأنظمة في

مواجهات مماثلة. ورصدتُ عدة مواجهات للعراق، مثلاً، مع النظام الإيراني، ثم مع الولايات المتحدة. ورصدت مواجهات مماثلة للنظام السوري (مع إسرائيل وتركيا)، ومواجهات للنظام اليمني (مع إثيوبيا وأريتريا)، ومواجهات للنظام الجزائري (مع فرنسا والولايات المتحدة). ولم يقف النظام الليبي في أي من هذه المواجهات مع الأنظمة الشقيقة، فلماذا يتوقع هو أن يقف معه الآخرون في مواجهته لأمريكا؟ ولم يستطع القذافي الرد، رغم أن فيصل القاسم كرر عليه بإلحاح أن يرد. تجاهل الرجل هذا الإلحاح، واكتفى بالنظر إلى سقف الصالة التي جرت فيها المناظرة. وحقيقة الأمر أنه لم يكن يملك رداً.

٣. **أما بيت القصيد في المناظرة، وهو تخلي ليبيا عن هويتها العربية واحتفاؤها بهويتها الإفريقية فقط، فقد جاء القذافي إلى المساجلة مسلحاً ببعض المراجع الأنثربولوجية، عن أصول الأجناس.** وبدا لي الرجل حديث عهد بالموضوع، ولكنه فرح بالاكتشاف، كمثل طفل اقتنى لعبة جديدة. وأكاد أجزم أن واحداً من المنافقين أو الوصوليين خدع القذافي أو ضلله بهذه المقولات الأنثربولوجية السطحية ونصف المكتملة. ولم تدم بهجة القذافي طويلاً، حيث قمنا بتفنيد حججه، سواء من حيث الأصول الأمازيغية ـ الفينيقية لكل سكان شمال أفريقيا قبل الفتح العربي ـ الإسلامي في القرن السابع الميلادي، أو الأصول العربية التي جاءت مع ذلك الفتح، أو خلال حكم الفاطميين بعد ذلك بقرنين. وفي كل الأحوال فإن **هوية أي شعب أو أمة لا تصنعها فصيلة الدماء، بقدر ما تصنعها الجغرافيا والتاريخ والثقافة.** وأسقط في يد القذافي، ولم يعلق وعاد إلى تأمل سقف الصالة.

٤. **في أحد المداخلات سألت القذافي عما إذا كان قد استفتى الشعب**

الليبي حول قرار تغيير هويته. ويبدو أن السؤال كان مفاجأة له. فقد تردد وتلعثم قبل أن يجيب، "بأنه يعرف شعبه حق المعرفة، وليس بحاجة إلى استفتائه لكي يتخذ القرار" فعلقت ساخراً، "**أليس هذا ما يدعيه كل الطغاة؟**". ولم يرد القذافي.

٥. **في الملاحظات الختامية قبل نهاية المناظرة، قلت إنني لست منزعجاً من قرار الأخ معمر القذافي بتغيير هوية ليبيا، فالهوية ليست حذاء أو رداء نلبسه أو نخلعه حيثما طاب لأي منا. ويقيني أن الأخ معمر القذافي لن يغير لغته التي يتحدث بها، وهي العربية، ولن يخرج من الجامعة العربية**. وإذا خرج اليوم فإنه حتماً سيعود بعد شهر أو سنة. وما أكثر رجوعه عن مثل هذه القرارات. لقد مرت على هذه المناظرة ثماني سنوات، وصدقت توقعاتنا. فما زال القذافي يتحدث العربية، وما زالت ليبيا عضواً في جامعة الدول العربية. إن الجغرافيا والتاريخ والثقافة أقوى مني ومن القذافي، وهي تتحمل الكثير من عبث العابثين، حتى لو اختاروا لأنفسهم، كما فعل صاحبنا، لقب "**الأخ... قائد الثورة**".

ـ ٢ ـ

ثالوث الاستبداد والفساد والخراب

مهما كانت موارد أي بلد من ثراء، فإن استبداد حكامها لا بد، إن آجلاً أو عاجلاً، أن يجلب عليها الخراب. وهناك عادة مرحلتان وسيطتان بين الاستبداد والخراب، أولاهما الفساد الداخلي، والثانية المغامرات الخارجية.

ويحدث الفساد الداخلي لغياب المساءلة والمحاسبة. فالحاكم المستبد لا يقبل شريكاً في السلطة، ولا حسيباً له في الثروة. وكما يوثق الدكتور منصور الكيخيا في هذا الكتاب، أزاح معمر القذافي كل زملائه من الضباط الأحرار، ومجلس قيادة الثورة، خلال السنوات الثماني التالية

للانقلاب العسكري الذي شهدته ليبيا في ١٩٦٩/٩/١ . وكان عام ١٩٧٥ عاماً فاصلاً لاستئثار القذافي بالسلطة . فقد انتهز وقوع محاولة انقلابية قام بها عضوان من مجلس قيادة الثورة ـ هما عمر المحيشي وبشير هوادي ـ لكي يتخلص من كل مناوئيه من الضباط الأحرار وغيرهم من رجال القوات المسلحة . ومع حلول عام ١٩٧٧ ، أعدم ٢٢ ضابطاً ممن قيل إنهم كانوا ضالعين في تلك المحاولة الانقلابية . ثم تخلص من مجلس قيادة الثورة ، بحله وإعلان ما أسماه قيام "الجماهيرية" ، لكي تحل محله . وهو أسلوب مضطرب وشكل هلامي من أشكال الحكم ، لم يفهمه أحد وقتها ، ولم يزل مستعصياً على الفهم ، رغم مرور ما يقرب من ثلاثين عاماً منذ الأخذ به .

ولكن "الجماهيرية" هذه ، بما تنطوي عليه من "لجان شعبية" ، أو "لجان ثورية" أو "المؤتمر الشعبي" ، ثبت للمراقبين أنها آليات للتعبئة ، دون مضمون حقيقي أو مشاركة فعلية في حكم البلاد . بل إن كل الشواهد أكدت أن هذه الأشكال والآليات مكنت القذافي من ثلاثة أهداف ميكافيلية : أولها ، امتصاص طاقة الشباب الليبي عن طريق الإيحاء لهم بأنهم يشاركون في "الثورة" . وثانيها ، إطلاق النزعات العدوانية لهؤلاء الشباب على أعدائه بدعوى أنهم "أعداء الشعب والثورة" . وثالثها ، وضع أقاربه من العشيرة والقبيلة تدريجياً ، من خلال هذه اللجان ، في الأجهزة الحساسة للدولة والمجتمع . وفي نفس الوقت ظل القذافي ممسكاً بكل خيوط السلطة . فهو "الحكم" بين اللجان حينما تتضارب قراراتها ، وهو "الحكيم" حينما ينشب الخلاف بين اللجان والمؤتمر الشعبي ! وباختصار ، أصبحت "الجماهيرية" وأخواتها آليات للفساد السياسي . فمن وراء أستارها الشعبوية ، التي لا تخضع للتقنين أو التقييم أو الحساب ، صعد كثيرون وهبط كثيرون ، واتخذت مئات القرارات العشوائية في كل مناحي الحياة ، دون خطة واضحة تندرج تحتها أو ضمنها معظم هذه القرارات .

وضمن هذه العشوائية ما اتخذته اللجان ، أو المؤتمر الشعبي ، وباركه

أو "رضخ" له الأخ القائد بالنسبة للاقتصاد. فقد تم تأميم كثير من الأعمال والملكيات المتوسطة والصغيرة. ولما ساد العجز أو الفوضى في إدارتها، تم هجرها والتخلي عنها أو إعادتها لأصحابها، أو استبدال التأميم بالضرائب التصاعدية، وبشكل متعسف. وهو ما كانت محصلته، بعد عشرين سنة من انقلاب **الفاتح** من سبتمبر، ما يشبه **الشلل الكامل للحياة التجارية وللقطاع الخاص**. ولا أدل على ذلك من تدهور سعر الصرف، وانتشار السوق السوداء. فبعد أن كان **الدينار الليبي** في أوائل السبعينيات يساوي ٣,٤ دولار أمريكي، إذا به ينخفض في السوق السوداء إلى (ثلث) دولار. أي أن الدينار **انخفض إلى أقل من** (عشر) **قيمته خلال العشرين عاماً الأولى** من عهد **القذافي**، رغم استمرار تدفق النفط، والارتفاع المضطرد لأسعاره.

ومن مظاهر الخراب الذي جلبه استبداد **القذافي** حدوث ما يشبه المجاعة في ليبيا عام ١٩٨٤، إذ بلغ النقص في موارد الطعام والسلع الاستهلاكية مرحلة حرجة للغاية.

أكثر من ذلك بدأت ليبيا، الغنية بالنفط **والمحدودة سكانياً**، **تستدين من الخارج**، حتى وصلت ديونها في منتصف التسعينيات إلى **عشرة مليارات دولار**. ولا تفسير لهذا الخلل الاقتصادي إلا سوء إدارة الموارد، أو نهبها، أو الإنفاق الكبير على **مشروعات مظهرية**، مثل "**النهر العظيم**"، أو **المغامرات العسكرية**، مثل غزو شمال تشاد (١٩٨٠-١٩٨٧)، ومن قبلها إرسال وحدات عسكرية إلى أوغندا لدعم رئيسها المستبد **عيدي أمين** (١٩٧٩). هذا فضلاً عن تحرشات واشتباكات حدودية مع مصر (١٩٧٧)، وتقديم دعم مادي لكل الحركات المتمردة - من الفيلبين في جنوب شرق أسيا إلى الجيش الجمهوري في أيرلندا الشمالية.

والشاهد هنا أيضاً أنه، رغم عشرات المليارات التي أنفقها **القذافي**

على هذه وغيرها من المغامرات الخارجية، فإن واحدة منها لم تنجح، لا في تحقيق أهدافها المعلنة ولا في خدمة أي مصلحة ليبية، ولا حتى في تمجيد أو تحسين صورة القذافي محلياً أو عربياً أو دولياً، بل العكس هو الصحيح على طول الخط.

ـ ٣ ـ

جماهيرية الرعب

من الأساليب المعتادة للمستبدين عموماً، والعرب منهم خصوصاً، إشاعة الخوف في شعوبهم، ونشر الرعب في خصومهم، والفتك بأعدائهم. وقد تنافس في هذا الصدد ثلاثة أنظمة عربية في الربع الأخير من القرن العشرين " صدام حسين في العراق، وحافظ الأسد في سورية، ومعمر القذافي في ليبيا. وقد وثّق المنشق العراقي كنعان مكية، في كتابه "جمهورية الخوف" (١٩٩٠) الألف طريقة وطريقة التي استطاع بها صدام حسين أن يملأ قلوب أبناء شعبه بالريبة والشك بعضهم ببعض. ثم كيف أصبح الجميع يتوجسون من ضرباته المفاجئة. كما أن حافظ الأسد لم يتورع عن دك مدينة كاملة من مدن سورية التاريخية وهي مدينة حماة (الشهباء)، عام ١٩٨٢. لقد كان يتعقب عشرات من خصومه من الإخوان المسلمين، الذين هربوا، واختفوا في المدينة. وبدلاً من تضييق الخناق عليهم لكي يستسلموا ويقبض عليهم، ويحيلهم إلى المحاكمة، إن كانوا ارتكبوا أفعالاً أو جرائم يعاقب عليها القانون، اختار الأسد أن يقذف مدينة حماة كلها بالقنابل، فدمر قلب المدينة على من فيه تدميراً شاملاً. وتفاوتت تقديرات ضحايا هذا القذف المجنون، ما بين خمسة آلاف وخمسين ألفاً. حتى إذا أخذنا بالعدد الأصغر (٥٠٠٠)، فإنه يكون أضعاف من قتلتهم الطائرات والقوات السورية من الإسرائيليين في كل حروبها مع إسرائيل!

طبعاً كان الأسد، مثله مثل صدام حسين، لا يستهدف فقط بضع

عشرات من معارضيه، ولكنه كان أيضاً، بل وربما أساساً، يريد أن يلقن كل شعبه درساً، ويشيع في قلوبهم خوفاً، وفي كل كياناتهم رعباً، تتحدث عنه الركبان لسنوات، إن لم يكن لأجيال، وحتى يخضع له الجميع، ويطيعوه طاعة عمياء. وهذا بالضبط ما فعله معمر القذافي في ليبيا وشعبها.

كذلك تضمنت ردود الفعل الأجنبية على عبث القذافي بسيادتها، قطع العلاقات الدبلوماسية. وهو ما فعلته بريطانيا عام ١٩٨٤ في أعقاب إطلاق النار من مكاتب السفارة الليبية على مظاهرة احتجاجية، أودت بحياة شرطية بريطانية. فبمجرد ما استتب له الأمر في ليبيا في الأسابيع الأولى التي أعقبت استيلاءه على السلطة، دون مقاومة تذكر من نظام ملكي عجوز وضعيف، بدأ القذافي البحث عن خصوم وأعداء فعليين أو مفترضين يمكن أن ينازعوه السلطة أو ينتزعوها منه، كما فعل هو ورفاقه مع الملك إدريس السنوسي وحاشيته. وحامت شكوكه حول رفاقه من الضباط وطلبة وخريجي الجامعات، فهذه الفئات هم الأكثر تعلّماً ووعياً وقلقاً وطموحاً. لذلك كان القذافي يتحين أي بادرة قلق أو تذمر من أحدى هذه الفئات ليفتك بها وبأمثالها، وبالجملة.

من ذلك ما فعله مبكراً مع زميلين سابقين هما آدم الحواس وموسى أحمد، وقد اتهما بمحاولة انقلابية عليه لمجرد اختلاف في وجهات النظر حول توقيت قرار لتأميم البنوك الأجنبية في ليبيا خلال الشهور الأولى من الاستيلاء على السلطة. وهو ما رآه الزميلان قراراً متعجلاً وسابقاً لأوانه. وأصبح اتهام المعارضين من "الضباط الأحرار" بمحاولات انقلابية أسلوباً معتاداً عند القذافي للتخلص منهم والاستئثار بالسلطة. ومن ذلك إعدام ٢٢ ضابطاً اتهمهم بمحاولة الانقلاب على ما أسماه بثورة الفاتح في أغسطس ١٩٧٥. وإمعاناً في ترويع الآخرين من المعارضين المحتملين، فقد أمر بشنق اثنين من قيادات الحركة الطلابية، متهماً إياهم بالتهمة نفسها.

ثم بعد ذلك بدأ حملة منظمة للفتك بمعارضيه في الداخل، بل تعقب الكثيرين منهم في الخارج. وقد استكثر عليهم وصف المعارضين أو المنشقين، فأطلق عليهم بدءاً من عام ١٩٨٠ وصف **"الكلاب الضالة"**. وأطلق الليبيون على نفس هذه السنوات والتي امتدت إلى منتصف التسعينيات وصف **"الحقبة السوداء"**. وتضمنت اغتيالات أو اختطافات لمعارضين ومنشقين في الخارج، في بلدان عربية وأجنبية شملت مصر وسورية وتونس والمغرب، وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة. ولم يكتف **القذافي** بأفراد أجهزته الأمنية لتنفيذ حملة "الكلاب الضالة" هذه، بل استأجر قتلة محترفين من مواطني البلدان الأجنبية التي لجأ إليها المعارضون، للقيام بهذه المهام القذرة والتي شملت الرسائل المتفجرة (على طريقة الموساد الإسرائيلي) والسيارات الملغومة، ونسف المنازل أو الشقق السكنية بمن فيها من معارضين وذويهم من نساء وأطفال.

وقد انطوت "الكلاب الضالة" على المساس بسيادة الدول التي صال وجال فيها عملاء **القذافي**، وبينهم من استغلوا حصانتهم الدبلوماسية. وكان القبض على بعضهم متلبسين بارتكاب "الجرم المشهود" مدعاة لمظاهرات معادية **للقذافي** في عواصم أوروبية، منها لندن وروما وفيينا، شارك فيها مواطنو هذه البلدان مع ليبيين من المعارضة في المنفى. وتراوحت ردود فعل الدول الأجنبية تجاه هذا العبث الرسمي الليبي، من الاحتجاج إلى إعلان أن ليبيا **"دولة تدعم الإرهاب"**. وهو ما صرح به الرئيس الأمريكي **رونالد ريجان** عام ١٩٨١. وعلى سبيل الردع، قامت طائرة مقاتلة أمريكية بإسقاط طائرتين ليبيتين فوق خليج سرت. ودأبت الولايات المتحدة على استخدام هذا الأسلوب في الردع مع **القذافي**. ومن ذلك ما قامت به من غارات جوية على زوارق خفر السواحل، وقاعدة للصواريخ في خليج سرت أدت إلى مصرع ٢٠٠ ليبي عام ١٩٨٦. وهو ما حاول عملاء **القذافي** الرد عليه بتفجير طائرة ركاب "البان ام"، السالف الذكر.

أما أشهر جرائم **القذافي** على الإطلاق فقد كانت ضد أحد ضيوفه من لبنان، وهو المرجع الشيعي موسى الصدر، الذي اختفى في ليبيا في ظروف مريبة، مع اثنين من مرافقيه، في نهاية أغسطس عام ١٩٧٨، ثم اختطاف وزير خارجية ليبيا الأسبق، **منصور رشيد الكيخيا**، من أمام فندقه بالقاهرة في ديسمبر عام ١٩٩٣ .

ـ ٤ ـ

الكواكبي وطبائع الاستبداد

هذا العنوان هو عنوان كتاب شهير لمفكر عربي إسلامي عاش في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وهو **عبد الرحمن الكواكبي**. وكان هذا الرجل من تلاميذ ورفاق كل من السيد **جمال الدين الأفغاني**، والشيخ **محمد عبده**. وكان، شأنه شأن بقية أبناء جيله، من الذين رأوا الإمبراطورية العثمانية، آخر الإمبراطوريات الإسلامية العظيمة، وهي تتآكل، وينخر فيها السوس والفساد حتى النخاع، فضعفت أشد الضعف، وأطلق عليها ولقرن كامل قبل وقت **الكواكبي**، اسم "**رجل أوروبا المريض**". ورغم وهن الإمبراطورية، وركل القوى الأوروبية لها يميناً ويساراً، والتهام أقاليمها واحداً بعد الأخر: الجزائر (١٨٣٠)، ومصر وتونس (١٨٨٢)، والسودان (١٨٩١)، والمشرق العربي (١٩١٦-١٩١٨)، فإنّ سلاطين آل عثمان وممثليهم من حكام الولايات، كانوا يزدادون ظلماً واستبداداً وطغياناً بالرعية، بما في ذلك العرب والمسلمون. ولعلنا نذكر من كتب التاريخ المذابح والمشانق التي ارتبطت باسم **جمال باشا** في بلاد الشام.

المهم أن هذه المآسي والنكبات في الإمبراطورية العثمانية، وما صاحبها من تعسف وطغيان داخلي، وطمع وجشع خارجي، هي التي أوحت **لعبد الرحمن الكواكبي** بتأليف كتابه "**طبائع الاستبداد**". فالطاغية

حينما يضعف يصبح أكثر استبداداً من ذي قبل. فهو يعوض ضعفه في مواجهة الخارج بالاستئساد في مواجهة الداخل.

وقد شهدت السنوات الأخيرة لصالح مقولات وملاحظات **عبد الرحمن الكواكبي**، في بلدان أجنبية - مثل أوغندا (**عيدي أمين**)، والفليبين (**ماركوس**)، ورومانيا (**تشاوشسكو**)، وشيلي (**أوغستو بيونشيه**) ونيكاراغوا (**سوموزا**)، وصربيا (**سلوبودان ميلوسيفيتش**). وهو نفس ما شهدناه في السنوات الأخيرة من حكم طاغية العراق، **صدام حسين**، الذي فتك بما يقرب من نصف مليون من أبناء شعبه، ضمنهم عشرات الآلاف من الأكراد فيما سمي بعملية "**الأنفال**". بل إن أقرب الناس إليه، وهما زوجا ابنتيه لم يسلما من التنكيل والفتك بهما في أواخر تسعينيات القرن الماضي.

-٥-

نرجسية الاستبداد

حينما يستتب أي مستبد في السلطة، فإن المنافقين يتكاثرون من حوله، ويتسابقون في الرياء، ويتنافسون في التبجيل والتمجيد. فكل ما يتفوه به يصبح "**حكمة**"، وكل ما يفعله يصبح سلوكاً "**عبقرياً فريداً وغير مسبوق**". حتى لو شك المستبد في حقيقة ما يردده هؤلاء المتزلفون في البداية، إلا أنه يقبله، ثم يستمتع به، ثم **يطرب** له، ثم **يصدقه** هو نفسه، ثم يتوقع العالم أن يصدق ما يقوله هؤلاء المنافقون عن "حكمته" و"عبقريته" و"عظمته". إن هذه الظاهرة هي ما يطلق عليه علماء النفس "**النرجسية**"، أي الإعجاب المرضي بالذات. وفي حالة حكامنا العرب المستبدين فإن "النرجسية" تأخذ أبعاداً وصوراً شتى.

من ذلك إطلاق منافقي **صدام حسين** عليه ٩٨ وصفاً من أسماء الجلالة، والتي هي ٩٩. فقد أصبح **صدام** هو "**القادر**"، و"**القدير**"، "**المهيب**"، و"**الجليل**"... وربما الحياء وحده هو الذي منعهم من

إضافة وصف "الخالق" ضمن منظومة أسماء النفاق والرياء. أما في حالة صاحبنا **معمر القذافي** فقد اكتفى من الصفات والتسميات بالقليل منها ـ مثل "الأخ"، و "القائد"، و "زعيم الثورة، و "صقر إفريقيا" ومع ذلك فلم يكن **القذافي** أقل نرجسية من صدام. فقط، اختار هو أساليب مختلفة للتعبير عنها، نذكر هنا بعضها فقط، على سبيل المثال لا الحصر:

١ـ **المفكر، صاحب النظرية الثالثة، والكتاب الأخضر**. سمع القذافي عن، وربما قرأ، بعض ما كتبه مفكرون وزعماء ارتبطت أسماؤهم بثورات عظمى في التاريخ الحديث، ومن هؤلاء **كارل ماركس وفردريك أنجلز (رأس المال والمنشور الشيوعي)**، **أدولف هتلر (كفاحي)**، و**ماوتسي تونغ (الكتاب الأحمر)**، و**جمال عبد الناصر** (فلسفة الثورة). ولا بد أن بعض المنافقين أشاروا عليه بضرورة أن يكون لثورته "نظرية" تكون بمثابة دليل العمل لتغيير ليبيا، وربما العالم، إلى ما هو أفضل. ومن الواضح أن الفكرة راقت له، فغاب عن الأنظار عدة أسابيع، ثم خرج على الليبيين بما سماه "النظرية العالمية الثالثة"، والتي نشرت على نطاق واسع فيما سمي "بالكتاب الأخضر"، تشبيهاً **بماوتسي تونغ** وكتابه الأحمر. وقد صدر **الكتاب الأخضر** في جزأين، عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٨، على التوالي. ويقول **القذافي** في مقدمته إنه تأمل من خلاله الدعوة إلى خلق "مجتمع طوباوي عالمي". ولكن محتوى الكتاب جاء خليطاً عشوائياً من مقولات "اشتراكية" (ولكنها ليست مادية ماركسية)، و "إسلامية" (ولكنها ليست وهابية متزمتة)، و "قومية وحدوية" (ولكنها ليست بعثية أو حتى ناصرية)، وأخيراً مقولات كونية عن حكومة عالمية (ولكنها ليست مؤسسة على أي شيء يقترب من فلسفة الألماني عمانوئيل كانْت). ووصلت نرجسية **القذافي في هذا الصدد إلى أنه** داخلياً جعل من استظهار الكتاب الأخضر (أي حفظه عن ظهر قلب)

كما لو كان "قرآناً كريماً"، شرطاً لعضوية "اللجان الشعبية"، التي كانت طبقاً للنظرية الثالثة هي التي تحكم وتدير كل المناشط والمرافق في البلاد، وتحل بذلك محل الوزارات المعتادة في كل الدول المعاصرة (مثل الخارجية والداخلية والتربية والاقتصاد والإسكان). أما الترويج للكتاب الأخضر عالمياً، فقد تم من خلال ترجمة الكتاب إلى كل اللغات الحية، وطبع وتوزيع مئات الآلاف من النسخ مجاناً ثم عقد المؤتمرات، التي دعي إليها مفكرون وأساتذة وصحفيون عرب ومسلمون وأجانب، للمناقشة والحوار حول النظرية الثالثة. وكان **القذافي** يتكفل بنفقات هذه الأنشطة، ويجزل للمشاركين فيها العطاء. وقد وجد كثير من الانتهازيين العرب والأجانب في هذه النزعة النرجسية عند **القذافي** - "كمفكر ثورة" وفيلسوف - مجالاً للكسب والإثراء، بنشر مقال هنا أو كتيب هناك عن النظرية الثالثة. غير أنه مع أوائل ثمانينيات القرن الماضي، نسي العالم والعرب، وربما الليبيون و **القذافي** نفسه "حدّوته" النظرية الثالثة والكتاب الأخضر، كما نسي العديد من مبادرات وشطحات **القذافي** الأخرى.

٢- **الزعيم القومي العربي الوحدوي: قيل عن نرجسية القذافي إنه منذ** رحيل مثله الأعلى **جمال عبد الناصر** (سبتمبر ١٩٧٠)، أي بعد ثورة الفاتح بسنة واحدة، أصبح **القذافي** يشعر، ويوحي لآخرين من حوله، أنه مبعوث العناية الإلهية لأمته العربية من المحيط إلى الخليج، لكي يحررها، ويتم لها وحدتها، ونشر رسالتها الخالدة للعالمين أجمعين. وقيل أيضاً إن من آيات نرجسية **القذافي** أنه كان - وربما ما زال - يعتقد أنه أكبر من ليبيا والشعب الليبي، وأنه أذكى وأقدر، ومن ثم أحسن من أي رئيس أو زعيم عربي آخر. وأنه بناء على ذلك يستحق أن يقود الأمة العربية جمعاء، وأن يرأس دولتها

المتحدة من المحيط إلى الخليج، حتى لو بدأت تدريجية مع جيرانه، الأقربين، أو بني قومه الأبعدين.

من ذلك أنه لم يكل ولم يمل عن مبادرات الوحدة أو الاتحاد مع أي بلد عربي آخر يقبل ذلك. ورغم الفشل المتتالي إلا أن الرجل ظل يحاول على مدى عقدين من الزمن. كانت البداية **بميثاق طرابلس**، الوحدة بين ليبيا ومصر والسودان عام (١٩٧٠). ثم في العام التالي (١٩٧١) **باتحاد الجمهوريات العربية** (الذي ضم مصر وسورية وليبيا). وسرعان ما تبع ذلك بعدة شهور، ولكن في نفس العام، **بإعلان بنغازي**، لوحدة اندماجية بين مصر وليبيا (١٩٧٢). ثم بعد ذلك بعام واحد ١٩٧٣، وقّع **القذافي** والرئيس الجزائري **هواري بومدين** اتفاقاً رابعاً في **حاسي مسعود** لوحدة بين ليبيا والجزائر، ثم في العام التالي (١٩٧٤) وقّع **القذافي** مع الرئيس التونسي **الحبيب بورقيبة اتفاقية جربه** للوحدة بين ليبيا وتونس. وفي عام (١٩٨٠) وقّع **القذافي** مع الرئيس السوري **حافظ الأسد اتفاقية للوحدة** بين ليبيا وسورية. وفي العام التالي (١٩٨١) وقّعت ليبيا **اتفاقية للوحدة مع تشاد** الجارة الإفريقية (غير العربية). ثم في عام (١٩٨٤) وقّع **القذافي اتفاقية وجدة** مع الملك **الحسن الثاني** للوحدة بين ليبيا والمغرب. وأخيراً في عام (١٩٨٨) انضمت ليبيا إلى **مجلس التعاون المغاربي**، الذي يشمل تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا. وليت واحدة من هذه الاتفاقيات العشر أثمرت أو استمرت. فالشاهد هو أن الحماسة لكل منها كانت تفتر أو تندثر، حينما يلمس الطرف الآخر أن **القذافي** يريد الهيمنة وليس الشراكة النّدية المتكافئة، أو حينما يكتشف **القذافي** نفسه فرصة أخرى أفضل مع بلد عربي آخر، أهم أو أكبر أو أسهل انقياداً. والواقع أنه بعد عقدين من المحاولات الفاشلة والمتعثرة أعطى خطاب **القذافي** لمفهوم الوحدة العربية معاني سلبية للغاية، ليس بين أبناء الشعب الليبي فحسب، ولكن لدى أبناء الشعوب العربية الأخرى، التي حاول **القذافي** أن يتوحد أو يتحد معها، أيضاً.

وللإنصاف، ليس القذافي وحده هو المسؤول عن ذلك، ولكن شاركه في هذا الصدد أولئك الذين وقّعوا تلك الاتفاقيات معه، وكذلك قيادات أخرى رفعت شعارات قومية وحدوية، ولكنها سامت شعوبها العذاب وجلبت عليها الخراب، دون أن تحقق أياً من وعودها الوحدوية، أو أي وعود أخرى.

٣- **نرجسية الشعارات الطنانة: الجماهيرية العظمى والنهر الصناعي العظيم**: دأب القذافي بعد كل فشل أو انتكاسة خارجية أن يفاجئ الشعب الليبي والأمة العربية والعالم، بشعار أو مشروع مبهر، يغطي به على ما أصيب به. ففي أعقاب محاولة انقلابية اتهم القذافي فيها زميليه عضوي مجلس الثورة عمر المحيشي وبشير هوادي، ورفض الولايات المتحدة تصدير طائرات نقل حربية كانت ليبيا قد تعاقدت عليها، وتظاهر طلبة الجامعات في بنغازي ضد النظام، أعلن القذافي تطهير القوات المسلحة، وحل الاتحاد الاشتراكي، واستبداله بما أسماه "مؤتمر الشعب العام"، وحل مجلس قيادة الثورة، وقيام الجماهيرية العظمى الليبية (١٩٧٦/ ١٩٧٧). كذلك في أعقاب فشل أحد مشروعات البحث عن المياه، التي ورث القذافي مخططها من العهد الملكي، وهو مشروع الكفرة، والذي استثمر فيه عدة مليارات من الدولارات دون طائل، جاء من أقنع القذافي بمشروع بديل وأكثر طموحاً، وهو ما أطلق عليه اسم "النهر الصناعي العظيم"، أو كما وصفته دعاية القذافي (قبل أن يبدأ) بأنه سيكون "أعجوبة العالم الثامنة". والمشروع، الذي بدأ في أواخر الثمانينيات، ينطوي على حفر آبار عميقة في أقصى جنوب الصحراء الليبية، وحيث دلت المسوح الجيوفيزيائية على وجود مخزون مائي ضخم من عصور جيولوجية سحيقة. ثم نقل هذه المياه عبر أنابيب إسمنتية ضخمة، لمنع تبخرها، إلى المناطق الساحلية. وقدرت التكلفة الأولية

للمشروع وقت الإعلان عنه بـ ٢٧ مليار دولار أمريكي ـ أو ما يزيد عن ٥٠ مليار بأسعار ٢٠٠٥. وفي رأي كثير من الخبراء، أن مشروع "النهر الصناعي العظيم"، وقد تكشفت النتائج المخيبة للآمال بعد إتمام مرحلته الأولى عام ١٩٩٣، هو من قبيل المشروعات المظهرية، والتي يطلق عليها اسم "الأفيال البيضاء"، لضخامتها وقلة عائدها.

٤ـ نرجسية فتى الصحراء السينمائي: يحلو للقذافي أن يبدو كما لو كان زعيماً أصيلاً، وفياً للتقاليد الليبية الصحراوية ـ القبطية. من ذلك إصراره على الإقامة الرسمية في "خيمة"، وعلى ارتداء الأزياء الليبية التقليدية. بدلاً من الزي الغربي (الجاكيت والبنطلون) الذي أصبح هو النمط السائد في معظم أقطارنا العربية منذ القرن العشرين بين معظم الرسميين ورجال المال والأعمال والمشتغلين في المؤسسات الحديثة. ولا بأس من التمسك بالتقاليد، ومنها ارتداء الأزياء الأهلية الشرقية، والتي تختلف من بلد عربي إلى آخر، بل بين مناطق مختلفة في نفس البلد. وقد تمسك معظم عرب الخليج بأزيائهم التقليدية، ولاسيما الرسميون والمسؤولون منهم (وهي العباءة والجلباب والحطة والعقال على الرأس)، ومن ثم لا بأس أن يفعل القذافي ذلك، من حيث المبدأ. ولكن ما يجعل من هذا السلوك تعبيراً عن نرجسية صارخة هو ما تنطوي عليه الممارسة من استعراضية مبالغ فيها، تضعها في عداد العروض السينمائية "الهوليودية". فالملابس، ولو أنها تحمل بعض ملامح الزي الليبي القبلي، زاهية الألوان وذات تصميمات أنيقة، ونادراً ما يصادف أي زائر مثيلاً لها في كل ليبيا، أو يرتديها أي ليبي آخر. وقد اتضح مؤخراً أن القذافي يتعامل مع عدة بيوت أزياء عالمية (مثل ماكس فاكتور، وإيف سان لوران، لتفصيل هذه الملابس خصيصاً له، وله

وحده. فلا نجد مسؤولاً ليبياً آخر، ولا أحداً من أفراد أسرته مسموحاً له أن يرتدي مثلها.

تنعكس هذه النرجسية أيضاً في إحاطة **القذافي** نفسه بحرس خاص من أجمل وأصح الفتيات الليبيات. وهو الوحيد في ليبيا الذي يخص نفسه بهذه التقليعة اللافتة للأنظار. هذا علماً بأنه في السنوات الأولى للسلطة، وحتى صدور الجزء الثاني من الكتاب الأخضر (١٩٧٨) كانت مقولاته عن النساء متخلفة للغاية. فقد كان الرجل إلى ذلك الوقت يعتقد أن "حيض المرأة" في مكانة متدنية لا تسمح لها بممارسة أي من أعمال الرجال، ومن ثم لا يمكن أن تتساوى معه، ولكن، كعادة **القذافي**، فهو لا ينسى فقط أو يتناسى شطحاته السابقة، ولكن أيضاً يناقضها بشطحات لاحقة. ولعل تجنيد النساء، وانتقاء أجملهن لحراسته الخاصة، يقول لنا الكثير عن نرجسية الرجل.

٦- **الجملوكية الليبية**: أخيراً وليس آخراً يبدو أن **القذافي**، مثل كل المستبدين الذين تلعب العظمة بعقولهم وقلوبهم، قد عزم على أن يعدّ أحد أبنائه لوراثة السلطة من بعده. وهذا ما فعله **حافظ الأسد** في سورية من قبل (عام ٢٠٠٠)، وما كان يخطط له **صدام حسين** إلى أن دهمه الغزو الأمريكي في عقر داره (عام ٢٠٠٣)، وكذلك هذا نفسه هو ما يخطط له الرئيس المصري **حسني مبارك**، وربما ما يخطط له الرئيس اليمني **عبد الله صالح**. لقد تواترت هذه الظاهرة، وهو ما دفعنا منذ ست سنوات إلى نحت مصطلح جديد، هو "الجملوكية"، وهو شكل هجيني خليط من "الجمهورية" و "الملكية". ونرجسية **القذافي** هنا ليست في اعتقاده بأنه عبقري زمانه فحسب، ولكن في أن هذه العبقرية "تورّث" أيضاً، ومن ثم فلابد أن يرث الحكم عنه أحد أولاده، مثل **سيف الإسلام**، أو حتى إحدى بناته مثل الأميرة **عائشة**.

ـ ٦ ـ

بداية النهاية

كان السقوط المدوي لكبير المستبدين العرب، **صدام حسين** (٢٠٠٣) جرس إنذار لبقيتهم. فمن كان منهم يعادي الولايات المتحدة ـ مثلما كان **صدام حسين** ـ فإنه سارع في البحث عن طرق ووسائل للتراجع وخطب الود. وكان **معمر القذافي** أولهم وأسرعهم.

فبعد أن كان يتحدى الغرب عموماً وأمريكا خصوصاً طوال الثلاثين عاماً السابقة، توقف عن ذلك بعد سقوط **صدام**، وبعدما لاوع وراوغ في قضية نسف طائرة ركاب بان آم الأمريكية فوق بلدة لوكربي، فإنه سارع فجأة بقبول المسؤولية ودفع تعويضات سخية لعائلات الضحايا تجاوزت في مجموعها ألفي مليون دولار، أي بمعدل عشرة ملايين دولار لكل عائلة. كذلك سارع بالاعتراف بأن لديه موارد وتكنولوجيا وخطط إنتاج لأسلحة دمار شامل بيولوجية وكيماوية، وهو ما كان ينكره من قبل، وأنه الآن على استعداد لاستقبال بعثة دولية من الخبراء للتفتيش على هذا النوع من الأسلحة، وللإشراف على عملية تدميرها والتخلص منها نهائياً. كما عرض **القذافي** دفع تعويضات لأسر ضحايا تفجير طائرة ركاب فرنسية وناد ليلي في ألمانيا. باختصار تحول **القذافي** بعد سقوط بغداد من مشاكسٍ وإرهابي دولي إلى "حمامة وديعة" تبغي المصالحة والموداددة مع من كان يعاديهم طوال ثلاثة عقود.

وتباينت تفسيرات هذا الانقلاب المفاجئ في سلوك **معمر القذافي**. فأغلبية المراقبين يرون أنه بعد سقوط بغداد، والطريقة المهيمنة التي تمّ بها القبض على صدام حسين في حفرة كان يختبئ فيها تحت الأرض وهو أشعث الوجه ويرتدي أثمالاً بالية، فإن **القذافي** أيقن بالحقائق الجديدة للنظام الدولي ذي القطب الدولي الأمريكي الأوحد، وأنه ربما يستطيع أن

يجري أو يشاكس، أو يهرب إلى حين، ولكنه لن يستطيع أن يختفي من أمريكا إلى الأبد. ومن ثم سلم لها تسليماً كاملاً وذليلاً. ولكنه في كل الأحوال يظل أفضل حالاً من صدام حسين.

أما التفسير الثاني، فيذهب إلى أن ثمة عملية "مصالحة"، وليس استسلاماً، مع أمريكا والغرب، وأن هذه المصالحة بدأت قبل حرب العراق، على يد ابن القذافي، سيف الإسلام، والذي كان يدرس في جامعة لندن منذ عام ١٩٩٩. وهو الذي أدرك أن سلوك أبيه، واستمرار عناده، يؤدي إلى طريق مسدود في أحسن الأحوال، وإلى الهلاك في أسوأ الأحوال، وأنه هو الذي أقنع معمر القذافي بتغيير ممارساته. وسواء أخذنا بالتفسير الأول أو الثاني، فإن النتيجة هي هي: وهي التسليم أو الاستسلام، ولكن بأسلوب أقل ذلاً وإذلالاً مما حدث لصدام حسين، أو الذي يوشك أن يحدث لبشار الأسد. بل يذهب بعض المراقبين إلى أن القذافي ما زال مراوغاً من الطراز الأول، وأنه بتراجعه هذا الذي رآه العالم في السنوات الثلاث الأخيرة، يشتري بعض الوقت لنفسه في السلطة. وأهم من ذلك، يشتري فرصة لابنه، سيف الإسلام، الذي يقوم بدور الغراب أو السمسار الوسيط بين أبيه والغرب، ولكن حتى إذا صحت هذه التخمينات، فإنها تعني أن نظام القذافي كما عرفه الليبيون والعرب والعالم قد قارب نهايته. فحتى إذا بقي معمر القذافي في السلطة لعدة سنوات قادمة فإنه لن يكون قادراً على الاستمرار في ممارسة الاستبدادية المعتادة. فهيبة القذافي تتآكل، وأركان نظامه يضعفون، وجدار الخوف الذي أحاط بالليبيين يتشقق. لذلك لا بد للقيود أن تنكسر، ولا بد لفجر ليبي جديد أن ينبلج. والله أعلم.

سعد الدين إبراهيم
القاهرة: ١/ ١/ ٢٠٠٦

تمهيد

عندما بدأت في العمل في هذا المشروع كان في ذهني ثلاثة أهداف: الأول، أن أدون مخطوطاً أقارن فيه بين ليبيا قبل الثورة وبعدها. والثاني، أن أفحص، بموضوعية، النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال العهدين. وقد شعرت أن منشئي الليبي، وقدرتي على الاتصال بالليبيين وفق منظور ليبي، من شأنهما أن يمنحاني فرصة مميزة لفهم اهتماماتهم ومشاعرهم، ومن ثم أن يعكس الكتاب في النهاية وجهة نظر ليبية.

وقبل أن أفصح عن الهدف الثالث أود أن أحدد المعايير التي اعتمدت عليها في وضع هذا الكتاب. فقد يجد فيه الباحثون المتخصصون بالشؤون الليبية الكثير مما يعرفون، والكثير مما لا يعرفون، غير أن هؤلاء ليسوا القراء المستهدفين، فالقراء الذين يتوجه إليهم الكتاب بالدرجة الأولى هم: الطلبة، والأكاديميون غير المتخصصين، والصحفيون، والمسؤولون الحكوميون، وقبل كل هؤلاء عامة الناس من المهتمين بأمر ليبيا، أو غيرهم ممن يتطلعون إلى التعرف على ليبيا من قراءة مصدر واحد. وسوف يجد كل القراء أن هذا الكتاب - كما عبرت عنه كلمات الذين راجعوا مادته - "يعدّ أوفى تقرير عن السياسة الليبية يتوفر في أية لغة" وأنه كتاب قد "هذبت

لغته، ونوقشت فيه الأمور باتزان وحصافة، وابتعد فيه عن الطعن والتجريح» . وإلى حين يتسنى للباحثين إجراء أبحاث ميدانية في ليبيا، فإنه يمكن القول إن «هذا الكتاب قد يكون أفضل ما يتوفر لدينا إلى حين» .

وللأسف، فإن القليل الذي نشره الليبيون عن ليبيا لا يكاد يتجاوز ثلاث فئات: الأعمال التاريخية، والكتابات المؤيدة للقذافي، والمناهضة له. فأما كتّاب الفئة الأولى فأغلبهم يعيشون ويعملون في ليبيا، ويخشون التنكيل بهم، ولذلك يحصرون كتاباتهم بالفترة الاستعمارية أو الشؤون البعيدة عن السياسة. وجل اهتمامات كتاب الفئة الثانية تتركز في تعداد مناقب العقيد القذافي ونظريته العالمية الثالثة ومزايا تطبيقها. وتعثر على كتابات الفئة الثالثة في العديد من منشورات المعارضة الليبية التي تطبع في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. أما أنا فلست أصبو إلى الإدانة أو الإشادة، إن أريد إلا عرض صورة حقيقية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لهذا البلد الذي أسيء فهمه أيما إساءة. ومن هذا المنطلق فحصت المعلومات التي دونها مؤلفو الفئات الثلاث لاستنتج، كما بدا لي، حقيقة القوى المحركة التي تضع العراقيل أمام تطور ليبيا وتقدمها.

أما هدفي الثالث فهو أن أقدم تحليلاً مفصلاً يثري الحوار بين مختلف الآراء، فيكون بذلك مرجعاً يفيد منه طلبة الشؤون السياسية الليبية وشؤون الشرق الأوسط. غير أنني رأيت وأنا أرسم المشهد الليبي أن من واجبي أن آخذ بالحسبان مجموعة كبيرة أخرى من القراء غير الأكاديميين. ويرجع سبب اهتمامي بهذه المجموعة إلى حادثة وقعت عام ١٩٨٠، حين كنت أرافق ابن عم لي في زيارة لمدينة فرانكفورت الألمانية، إلى جانب حوادث مماثلة تالية وقعت لي في الولايات المتحدة الأمريكية.

ففي مطار فرانكفورت، ولدى تقديمنا جوازات سفرنا الليبية إلى ضابط الهجرة، طلب منا أن ننتظر إلى حين يفرغ من إنجاز معاملات بقية

المسافرين. وبعد ساعة تقريباً، استدعانا الضابط إلى الحاجز وهو يمسك بجوازينا، وبعد أن تفحصنا ملياً، إذا به يسألنا بنبرة طبيعية:

- "هل أنتما إرهابيان؟"

دهمني السؤال، وشعرت بالإهانة، ولكني احتفظت بهدوئي، أما ابن عمي، وبسرعة خاطره المعهودة التي تخفي غضبه، فقد بادر إلى الرد على الألماني الفظ بسؤال مماثل:

- "هل أنت نازي؟"

وبدون أن يتوقع هذا الرد اعتذر الضابط بأنه كان يمزح فحسب، فقلت للضابط وأنا أتسلم جواز سفري وأتأهب لمغادرة الحاجز:

- "ونحن كذلك".

بدأت حملة الإعلام الغربي على ليبيا عام ١٩٨٠ في عهد الرئيس الأمريكي (ريجان). وكانت الحملة تستهدف في بدايتها العقيد القذافي الذي وصفته مجلة الـ نيوزويك بأنه "أخطر رجل في العالم"، إلا أن الهجمة سرعان ما نالت الليبيين جميعاً فغدوا موضع اتهام لا يقبل الجدل.

أرجو مخلصاً أن يوفّق هذا الكتاب في تصحيح بعض تلك الصور السلبية، وأن يوضح للقراء أن الليبيين ليسوا أسوأ ولا أفضل من غيرهم. ولا شك أن عهد العقيد القذافي قد اتسم على الساحة الدولية، في مناسبات عديدة، بتصرفات تتجاوز حدود المعقول، ولكن سياسته داخل ليبيا كانت أكثر غرابة وشذوذاً. والإنصاف يقضي إذاً بأن ينظر إلى الليبيين على أنهم ضحايا وليسوا جرمين. وقد فرض نظام العقيد القذافي على ليبيا لأكثر من ربع قرن إجراءات قاسية مرهقة لا عزاء في تحملها إلا أنهم سيخرجون من هذه التجربة الأليمة بدروس تجعلهم أشد قوة ومراساً، وأكثر رشداً، وأبعد نظراً. وقد مرت كل المجتمعات النامية بمراحل تطور مشابهة، وأوفرها

حظاً هي التي تعلمت كيف تحول أحزانها إلى مخزون نافع من التجارب، وتبتكر من الحلول ما يجنبها الوقوع في أخطائها السابقة.

وأود أن أخص بالشكر جامعة (تكساس) في مدينة سان أنطونيو لما قدمته من دعم، وكذلك للعديد من المراجعين المجهولين الذين لم يدخروا وقتاً ولا جهداً في قراءة مادة هذا الكتاب وإبداء ملاحظاتهم بشأنها. فقد كانت كلماتهم الرقيقة مصدر إلهام وتشجيع، وكانت مقترحاتهم موضع التقدير. كما أود أن أنوه بما وجدته من مساعدة ودعم الليبيين الذين تفضلوا بالتعليق على مسودة الكتاب، وتكرموا بمناقشة محتوياته، ولم يبخلوا عليّ بالنقد البناء. وأسجل بصورة خاصة بالغ تقديري وشكري إلى نوري رمضان الكيخيا، وصالح جعودة، وعبد المنصف البوري، وأحمد أبومدين، ومحمد مخلوف، لتعاونهم الكريم ومشاركتهم في إخراج هذا الكتابيصورة أفضل ما كان ليخرج بها من غير مساعدتهم. أما منصور رشيد الكيخيا الذي أهديته هذا الكتاب فآمل أن أرى اليوم الذي يفك فيه مختطفوه إساره.

ولا يفوتني أن أوجه تحية خاصة إلى الأستاذ الدكتور سعد الدين إبراهيم، رئيس مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، لتفضّله بكتابة تقديم للكتاب، وكذلك لمركز الدراسات الليبية في أكسفورد للجهود الكبيرة والعناية الجمة التي بذلها في مراجعة الكتاب، وإعادة إخراجه ونشره باللغة العربية، وإنه من دواعي الغبطة أن يكون للدراسات الليبية مؤسسة لها هذا التميز الدولي من الدقة والاتقان.

لعله من الصعب على بعض القراء أن يتصوروا مدى الجهد الذي يتطلبه إنجاز عمل كهذا. ويعلم الله ما يعانيه الكاتب و هو يحاول أن يقتنص الألفاظ ليعبر بوضوح لا لبس فيه عما يريد أن يرويه، وهو ما لا يتأتى إلا بإعمال الفكر وتوخي الدقة والأمانة الذهنية، ناهيك عن ضرورة الإحاطة الكاملة بالموضوع. وقد وجدت في مركز الدراسات الليبية في أكسفورد

خير معين لي في هذه الأمور عند إخراجي للطبعة العربية من الكتاب. فقد وفق الله مدير المركز الأستاذ يوسف المجريسي وزملاءه في تنقيح المسودة العربية ومراجعتها، حتى غدت عملا ممتازاً يعكس، و في أكثر من موضع، آراء المؤلف ومشاعره على نحو أفضل مما هو عليه الأمر في الطبعة الإنجليزية.

فللمركز ولمديره و لزملائه الشكر الجزيل على ما بذلوه من جهد ، كما أشكر كل من أسهم في إخراج هذا الكتاب. فلقد أسدوا خدمة جليلة لليبيا ولليبيين، بأن حفظوا للأجيال القادمة صورة صادقة سليمة عن تاريخ بلاهم وسياستها. فأنظمة الاستبداد بجميع أشكالها وأنواعها تناصب التاريخ العداء، تسعى جاهدة إلى محوه تارة، و إلى إعادة كتابته بما يوافقها تارة أخرى، لتغطي مسحتها القبيحة بمساحيق الجمال الزائف.

وكم كنت أود أن أعدد كل الليبيين الكرام الذين بذلوا لي مشكورين الكثير من وقتهم للإجابة عما طرحته عليهم من أسئلة، ولتدقيق الكثير مما نشرته المصادر الغربية، ولكني أخشى، إن أنا فعلت ذلك، أن أعرض حياتهم للخطر. كما أود أن أسجل شكري لكل الذين رأوا في ليبيا موضوعاً يستحق الكتابة، مؤكداً لهم أن أعمالهم كانت موضع تقديري واهتمامي. وكذلك أوجه شكري لزوجتي وأبنائي، وعرفاني الخاص لابنتي لجين على الساعات الطوال التي أمضتها في الطباعة. وأخيراً، يجدر بي أن أعرب عن تقديري العميق للدكتور "دوايت هندرسون"، عميد كلية العلوم الاجتماعية والسلوكية بجامعة تكساس، على ما حظيتُ به من دعم مالي ومعنوي أسهم في إخراج هذا الكتاب إلى حيز الوجود. لقد كان لصبركم جميعاً، وتفهمكم، الفضل الأكبر في جعل هذا العمل الشاق أخف وطأة وأيسر إنجازاً.

الفصل الأول

سياسة التناقضات

سياسة التناقضات

يستطيع عدد ضئيل من أنظمة دول العالم الثالث اليوم أن يدعي البقاء في الحكم لفترة تصل إلى فترة بقاء نظام العقيد معمر القذافي في حكم ليبيا.[1]
فمنذ توليه مقاليد الأمور في ليبيا منذ أكثر من ربع قرن استطاع نظام القذافي أن يصمد أمام العديد من المشاكل الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي تعرض لها على الجبهات الداخلية والإقليمية والعالمية. لقد زج القذافي بليبيا وشعبها المسالم، بتعداده المتواضع وموارده المحدودة، في صراعات إقليمية مسلحة مع معظم جيرانها، فكبد مواردها البشرية وخزينتها خسائر جسيمة، وحولها إلى دولة منبوذة دولياً، متهمة - صحت التهمة أم لم تصح - بإثارة الفتن والضلوع في دعم الإرهاب الدولي. وطوال الحقبة الماضية كانت كلمة "ليبي" في الإعلام الغربي مرادفة لكلمة "الإرهابي"، فيما أصبح القذافي أشبه "بالغول" الذي يقاس به كافة الديكتاتوريين الآخرين في العالم. وقد تركت هذه السمعة السيئة ذيولها السلبية على وضع ليبيا العالمي، وترتب عليها في نهاية المطاف المساس بسيادتها وتعريضها

---

١ على الرغم من أن رتبة القذافي العسكرية هي لواء فإنه يفضل أن يدعى "القائد"، وللسهولة فإنني سوف أشير إليه بالعقيد القذافي، أو العقيد.

للخطر. حدث ذلك أول الأمر من خلال الهجمات العسكرية المباشرة، كتلك التي شنتها قوات الولايات المتحدة الأمريكية المسلحة على مدن طرابلس وبنغازي عام ١٩٨٦ والتي لقي خلالها أكثر من مائتي ليبي حتفهم، بالإضافة إلى العديد من مختلف قرارات الحظر، والتي كان آخرها الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة في ١٥ نيسان/ إبريل عام ١٩٩٢. وقد تم فرض هذا الحظر على ليبيا بإيعاز أنجلو أمريكي رداً على تحطم طائرة ركاب أمريكية مدنية فوق (اسكوتلاندا) بواسطة متفجرة إرهابية اتهم نظام القذافي بالمسؤولية عنها.

قد يكون القذافي ديكتاتوراً شديد الذكاء، فقد برهن خلال فترة حكمه على أنه يتعلم بسرعة، وأنه يناور من أجل البقاء. وهو يمارس نموذجاً غريباً مما يسمى بسياسة "ريل بولتيك" (التي تُغفل المبادئ والأخلاق في سبيل غاياتها) معتمداً في مسلكه السياسي على تجاربه الذاتية، وهو نموذج أقرب إلى الميكيافيلية منه إلى البسماركية. وعلاوة على ذلك، فقد برهن على تفوق بارع في التلاعب والمناورة. أما نزواته التي لا يمكن التكهن بها فإنها تتبوأ مكان الصدارة في شخصيته المعقدة، وهي عندما تضاف إلى براعته الفائقة في التلاعب والمناورة تشكل سياسة محلية ليبية تتسم بالخطورة محلياً ودولياً. إن نظرية القذافي العالمية الثالثة، والتي تمثل وجهات نظره بشأن العالم والمجتمع، تعدّ نظرية فكرية (أيديولوجية) ذات نسيج محلي خاص يتأثر إلى حد بعيد بشخصيته. وكما فعل العديد من قادة دول العالم الثالث، فقد حاول أن ينأى بنفسه عن الأيديولوجيات والأفكار الشرقية والغربية من خلال تبني مزيج من نظريات التنمية والتطور المنبثقة عن الناصرية والماركسية الكلاسيكية، إلى جانب الاشتراكية الإسلامية.[٢]

وهذه الأيديولوجية، التي تمثل الإطار الرسمي وغير الرسمي لتطوير البلاد وسياستها في غضون العقدين القادمين، يمكن اعتبارها أيديولوجية

٢ راجع الفصل الثالث للاطلاع على تحليل كامل "للنظرية العالمية الثالثة".

محلية شاذة قام العقيد القذافي بتطويرها في أوائل السبعينيات وأدرجها ضمن إطار نظريته العالمية الثالثة التي أحاطها بالكثير من الدعاية.

النظريات الفكرية (الأيديولوجية) وتغيراتها المتفاوتة

تسود الأيديولوجيات المحلية الشاذة في المجتمعات التقليدية الطابع، والتي تكون قد أُخضعت لمؤسسات وتقنية عسكرية حديثة. وفي كثير من الحالات فإن التغيرات الاجتماعية البطيئة تمكن النظام العسكري، وهو المجموعة الأولى التي تمارس التغيير بسرعة، من تولي مقاليد الحكم والحفاظ عليها.[٣] وفي العادة، فإن الأيديولوجيات الشاذة تنتمي إلى تلك الأيديولوجيات التي يضعها الحكام الأفراد لدى توليهم زمام السلطة. وفي كتابه "أوامر الحاكم" يحلل (و. هوارد ريجينز) الأساليب التي يعتمد عليها حكام الدول النامية في آسيا وإفريقيا في محاولتهم التمسك بالسلطة[٤] قائلاً إن أكثر تلك الأساليب شيوعاً هو أن يقوم الحاكم بالترويج لنظرية فكرية (أيديولوجية).[٥]

وتعدّ الأيديولوجيات الشاذة السمة المميزة لأنظمة الحكم في العالم الثالث والتي تولت السلطة عن طريق إزاحة أنظمة حكم تنتمي لمرحلة الاستقلال. وفي العادة فإن الدول الجديدة النامية، والتي تكون قد مُنحت الاستقلال أو حصلت عليه بوسائل تخلو من العنف، تتبنى الأنظمة

---

٣ سيطر العسكريون على عدد من الدول الإفريقية والآسيوية، وكذلك بعض دول أمريكا الجنوبية مثل باراجواي والأكوادور، اللتين يمكن عدّهما دولتين تنتميان إلى النظم التقليدية الحديثة، إذ يتقاسم فيها السلطة مجموعة من العسكريين وملاّك الأراضي الكبار. راجع:
Rouquie. "Military Revolution and National Independence in Latin America"

4 حول الحاجة إلى تطوير مفاهيم فكرية في الدول الأقل تطوراً راجع:
Wriggins, *The Ruler's Imperative*. 129-45.

٥ هناك أمثلة عديدة، ولعل أكثرها أهمية استخدام الدين في بيرو وإيران. وكانت إيران تحاول تأسيس دولة إسلامية مثالية طبقاً لفكر الخميني المبني على الاشتراكية الإسلامية. من جهة أخرى فإن بيرو كانت قبل عهد الرئيس (فوجيموري) تخضع لحكم عصبة عسكرية حاولت تطوير مفاهيم يسارية جديدة تعتمد كلياً على المفاهيم الكاثوليكية وتقاليد أمريكا اللاتينية راجع:
Stepan, *The State and Society*.

السياسية ذاتها التي كان يتبناها أسيادها من المستعمرين السابقين. وهناك القليل جداً من الدول التي حافظت على عهود الاستقلال الغابرة، غير أن الغالبية قد مرت منذ استقلالها بتغيير واحد أو أكثر. والأنظمة القليلة التي حافظت على بقائها عقدين من الزمن بعد الاستقلال تدين بالفضل في استقرارها وبقائها للأيديولوجيات المتماسكة المحكمة التي استعملت، من قبل، كإطارات توجيهية للتنمية السياسية والاقتصادية. وهذا لا يعني أن الأيديولوجيات هي التي مكنت تلك الأنظمة من البقاء في الحكم، ولكن قد تكون قد مكنتها من التمسك بالحكم فترة أطول. ومن خلال الأيديولوجيات يستطيع الحكام إظهار شخصياتهم وبناء التنظيم وتنمية الاقتصاد والتوسع في المشاركة السياسية أو تعميقها.

وكما يدل عليها اسمها، تختلف كل "أيديولوجية شاذة" عن أختها كل الاختلاف. وقد تكون هناك ملامح يشترك فيها الجميع، إلا أن الاختلاف بينها، وبالنظر للطبيعة المحلية لهذه النظريات الفكرية، فإن لا يقتصر على التفاوت في الأهداف والغايات، ولكنه يمتد كذلك إلى بيئة العمل.[٦] وهناك مجموعة مختلفة من التفسيرات السياسية والاجتماعية والثقافية والتاريخية لتسويغ عدم وجود مؤسسات ذات مضمون محدد لدى الدول النامية، ولعل أكثرها إثارة وأهمية، مما يتصل بتحليل دور القائد، أن عدداً كبيراً من قادة العالم الثالث يرفضون أن تخضع سلطاتهم لقيود الإطار الدستوري، حتى لا يُضطروا إلى اقتسام السلطة مع مؤسسات أخرى يتوجب عليهم إنشاؤها كجزء من العملية الدستورية. وهكذا فقد كان الاتجاه السائد هو الافتقار للدساتير، أو وجود دساتير تخول الحاكم التنفيذي الكثير من الصلاحيات، ومن هنا، وباستثناء حالات قليلة، فإن غالبية النظريات الفكرية كانت تميل إلى الغموض أو كانت ذات مضامين عامة. وتعدّ نظرية زعيم تنزانيا

٦ راجع: Nyerere, *Ujamaa: The Basis of African Socialism*, 304
وراجع أيضاً: Neyrere, *Ujamma Essays on Socialism.*

جوليوس نيريري المسماة نظرية "الأوجاما" أو نظرية نظام الأسرة، مثالاً طيباً على غموض ومراوغة هذه النظريات الفكرية. وتصف تلك النظرية الاشتراكية الإفريقية نفسها بأنها "تعارض الرأسمالية لأنها تسعى لبناء مجتمع سعيد، رافضة استغلال الإنسان للإنسان، كما أنها تعارض الاشتراكية النظرية التجريدية لأنها تسعى لبناء مجتمعها السعيد، برفضها فلسفة الصراع الحتمي بين الإنسان والإنسان"[٧].

وبعد التعبير عن معارضته للأيديولوجيات الغربية والشرقية وأساليب تطورها، أوضح (نيريري) أفكاره الخاصة فيما يتعلق بعملية التنمية والتطور في تنزانيا المستقبل قائلاً: "نحن في إفريقيا لم نعد بحاجة إلى 'التحول' إلى الاشتراكية، كما أننا لسنا بحاجة إلى من 'يعلمنا' الديمقراطية ذلك أنهما موجودتان منذ الأزل في ماضينا، في المجتمعات التقليدية التي أنجبتنا". إن بوسع الاشتراكية الإفريقية الحديثة أن تستقي من تقاليدها الموروثة مبدأ الاعتراف بالمجتمع بوصفه امتداداً لوحدة العائلة، غير أنه لم يعد في مقدورها المضي في حصر فكرة المجتمع العائلي في إطار القبيلة، أو حتى الأمة. وليس بوسع أي اشتراكي إفريقي مخلص أن ينظر إلى خط مرسوم على خارطة ثم يقول: "إن الناس على هذا الجانب من الخط هم إخواني ولكن الآخرين، الذين شاء لهم القدر أن يعيشوا على الجانب الآخر من الخط ذاته، ليس لي بهم شأن، ذلك أن كل مواطن في هذه القارة هو أخ له".

ولقد حذا آخرون من قادة الدول النامية حذو (نيريري) في تأكيد الحاجة إلى أيديولوجيات مميزة لتوجيه مجتمعاتهم، كجمال عبد الناصر في مصر، وباتريس لومومبا في زائير (الكونغو سابقا) وماو تسي تونغ في الصين. من جهة أخرى تبنى قادة آخرون أيديولوجيات محلية أقل طموحاً، من أمثال (ني وين) و (يو نو) وكذلك النظام العسكري الحاكم حالياً في

---

٧ راجع: Nyerere, Ujamaa: The Basis of African Socialism

ماينمار (بورما سابقا).[٨] ويرى عدد من المفكرين الآسيويين أن الثورة البورمية، على الرغم من كل محدثاتها، تظل "ثورة بسيطة" ذات أيديولوجية تقتصر على عدد محدود من القيم.[٩] وفي العديد من دول العالم، حيث تسير عجلة التطور ببطء ملموس، أصبحت القوات المسلحة الأداة الرئيسية للتغيير، ولذا لم يكن مفاجئاً أن تتبنى غالبية الدول التي تحكمها أنظمة عسكرية أنماطاً مختلفة من الأيديولوجيات الشاذة لتوجيه مسيرة التنمية لديها.[١٠]

وبالنظر لطبيعتها الخاصة فإن تلك الأيديولوجيات تبدو مؤقتة، إذ إنها تموت وتنقضي بمجرد انتهاء صانعيها. فقد ماتت الناصرية بوفاة جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠، وانتهت الاشتراكية الإفريقية مع نهاية (لومومبا) عام ١٩٦١، والشيوعية الصينبة بعد وفاة ماو تسي تونغ عام ١٩٧٦. ويصدق هذا القول تماماً في الأحوال التي لا يتم فيها إيجاد مؤسسات شعبية سياسية دائمة. ويمكن أن يُعزى ذلك جزئياً إلى الطبيعة التجريبية لتلك الأيديولوجيات، ذلك

---

٨ المهيمن الحقيقي على السلطة في بورما منذ سنة ١٩٦٢ هو (Ne Win) الذي واصل نفوذه على خلفه (U Nu) حتى أزاحه عن السلطة. واستمر (Ne Win) في ممارسة نفوذه على الزمرة العسكرية التي أتت إلى الحكم سنة ١٩٩٠. وقد تسبب خلال عهده الذي استمر لمدة ٣١ سنة في إلحاق دمار لا يتصور باقتصاد بورما وسياستها.

9 Lissak, Military Roles in Modernization: Thailand and Burma" in *The Political Influence of the Military* 452-67 : Pye, *Politics, Personality, and Nation Building* and " The Army in Burmese Politics, 231-53.

١٠ المثل المذهل هو كوريا الجنوبية، حيث اتبع النظام العسكري هناك نهج الاقتصاد التوزيعي "distributive economy policy" من خلال إطار اقتصاد السوق الذي يسمح بتدخل حكومي كبير. وخلافاً لكثير من القادة العسكريين لم يكن لدى الضباط الكوريين الجنوبيين أيديولوجية سياسية محددة. ويبدو أن دوافعهم هي مزيج من القومية والخدمة والولاء والسلطة والتحكم في الامتيازات الممنوحة. وجاء النمو الضخم لكوريا الجنوبية في مجالات التصنيع والتمدين على حساب تحقيق الاستقرار للأحزاب السياسية، واتحادات العمال، والثقافة الحزبية المتفق عليها. ومنح نظام الرئيس السابق بارك (Park) سلطات واسعة للرئيس تصل إلى حد الدكتاتورية، ولم يحدد عدد فترات الرئاسة، وكانت هذه السياسة سارية أيام الرئيس السابق (Chun-Du Hwan). ولمزيد حول هذا الموضوع راجع:
Almond and Powell, Comparative Politics, 378-81; Se-Jin Kim, The Politics of Military Revolution; Jonngwon A. Kim, Divided Korea; C.I. Eugene Kim and Young Whan Kihl, Party politics and Elections in Korea, part 1.

أن واضعي تلك الأيديولوجيات يحاولون عادة إيجاد مجتمعات جديدة من صلب المجتمعات التي ورثوها دون استبعاد الكثير من القديم. وبين الحاجة إلى الابتكار والحاجة إلى الاستمرارية، يحاول غالبية قادة العالم الثالث جاهدين إيجاد حلول وسط من خلال البحث عن إطارات جديدة يغلفون بها النظريات والمفاهيم القديمة. ويمكن للأيديولوجية المحلية أن تسجل نجاحاً مرموقاً كمعتقد سياسي، إذ يمكن أن توفر هيكلاً لفهم واستيعاب العالم، كما يمكن أن توفر منهاجاً للعمل الفردي أو الجماعي، علاوة على أنها أداة بناءة في التحكم في المنازعات. وكغيرها من الأيديولوجيات، فإن الأيديولوجية المحلية تسهم في صياغة حياة الناس من خلال حثهم على الإحساس بالالتزام تجاه الأعمال والتحولات الاجتماعية.

وعلى الرغم من أن عدداً من تلك الأيديولوجيات قد سار على نهج الذين قاموا بصياغتها، إلا أن معظمها قد ترك ندوباً عميقة، أو آثاراً سلبية في بعض الحالات، كتلك التي خلفها (بول بوت) و(الخمير الحمر) في كمبوديا، وهي واحدة من أسوأ الحالات، أو كالنظام الراهن في سنغافورة اليوم، حيث سجلت الموارد البشرية نجاحاً طيباً في مجال التنمية، على الرغم من أن نظام الحكم هناك يتمتع بطابع خاص مميز يعدّ ديكتاتورياً في بعض الأحيان. ويمكن القول بأن تجربة القذافي تندرج بين هذين المثالين المتطرفين، وإن كانت أقرب للنظام الأخير منها للنظام الأول.

فمن خلال استغلال أيديولوجية تقليدية محلية قام العقيد القذافي كذلك بالإطاحة بنظام حكم تقليدي. وتوصف المجتمعات المماثلة للمجتمع الليبي أحياناً بأنها مجتمعات "تقليدية جديدة" أو "أبوية جديدة"، وذلك لأنها تمكنت من البقاء ودخول عصر جديد بدون إحداث تغيرات جوهرية على هياكلها الثقافية والاجتماعية التقليدية.[١١] وفي معظم

---

١١ راجع:
Eisenstadt, *Traditional Patrimonialism and Modern Neo-Patrimonialism*, chap. 4; and Roth, "Personal Rulership", 194; Mazrui, "Soldiers as Traditionalizers", 246.

الحالات تقوم المجوعات المدنية بإرساء قواعد التحكم من خلال الأجهزة السياسية العاملة ضمن المؤسسات التقليدية والقبلية والقروية في المناطق الريفية، على حين تحافظ النخبة على تضامنها باتباع أساليب المحسوبية، والفساد، والغنائم، والامتيازات التي توزع على المجموعات التي تمثل مصالح مجموعات المدن والصفوة القبلية.

وفي الدول التي تغلف التقاليد نظرياتها الأيديولوجية يتمتع الحاكم عادة بدرجة ما من الشرعية، على الرغم من أن ذلك الحاكم قد يبدو، وفق المقاييس الغربية، حاكماً مستبداً. والأمثلة على ذلك نجدها في المملكة العربية السعودية والمغرب وسوازيلاند وملاوي وإيران. وتوصف أنظمة الحكم في مثل هذه الأنظمة بأنها استبدادية، غير عسكرية، علاوة على افتقارها للمؤسسات السياسية التي يمكن أن تخدم الآخرين بجانب الصفوة الحاكمة. ويتم التحكم في تلك المجتمعات من خلال قوانين اجتماعية متأصلة وتقليدية، وهي ليست من القوانين العلمانية الحديثة. وتتواجد الأجهزة المساندة الحديثة كالشرطة والجيش والمخابرات العامة، غير أن الاستعانة بها تقتصر فقط على الحالات التي ترى فيها السلطة الحاكمة ما يتهدد مصادر سلطاتها الدينية والثقافية. وقد بدأت أنظمة الحكم التقليدية الحديثة في التراجع كنتيجة مباشرة لعملية التحديث. إذ أسهمت الضغوط التي تعرضت لها الممارسات والتقاليد المحلية من جراء الاحتكاك بأساليب التعليم والإعلام العالمي والتقنية، وما إلى ذلك من المؤثرات الأخرى من أرجاء المعمورة، في تآكل أسس الأيديولوجيات الشاذة،[١٢] لاسيما أن

١٢ من الأمثلة الجيدة على ذلك ممالك ومشيخات النفط في الشرق الأوسط حيث تتحكم النخبة في تلك البلدان في مورد يتميز بندرته وقيمته العالية، وقد مكنهم من تحقيق معدلات غير اعتيادية من النمو الاقتصادي، و اتباع سياسات التحديث التقني السريع التي كثيرا ما تكون مصحوبة بسياسات خيّرة تستهدف توزيعاً عادلاً للثروة، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية للجميع. وقد تمكنوا من تحقيق ذلك دونما حاجة لتغيرات ثورية في المفاهيم الفكرية، أو في الهياكل السياسية، وإنما من خلال الجمع بين أسلوب الحكم الذي يعتمد على النظم التقليدية الأبوية الطابع، والتنظيمات المكتبية التي تضم الخبراء الأجانب والفنيين من أبناء البلاد الأصليين المدربين في الخارج. ولا ريب في أن خلافاً =

الأيديولوجيات التقليدية المحلية تنحو إلى إرساء قواعدها فوق الأعراف الثقافية والاجتماعية السائدة. إلا أن الأيديولوجيات، إلى جانب تلك التقاليد والثقافة الشاذة، تظهر عادة سمات وهوايات القادة الذين وضعوها.

سياسة التناقضات

إن تحليل الجانب الفكري (الأيديولوجي) للقذافي يشير إلى وجود مزيج انتقائي مبتكر من الأفكار التي تترابط معاً من خلال شخصية العقيد المعقدة. إن الكثير من أيديولوجيته ينم عن بساطة مثالية كثيراً ما تفتقر إلى فهم القوى التي تسهم في صياغة التطور البشري والعلاقات الإنسانية في بعض الأحيان. وطوال ربع القرن المنصرم تمكن القذافي من إبقاء المجتمع الليبي على حافة الشك وعدم اليقين. إن معظم النظم السياسية والاقتصادية في عالم اليوم، بما في ذلك غالبية النظم التقليدية والاستبدادية، تتسم بالوضوح التام بالنسبة لما تتطلبه من مجتمعاتها الخاصة، ومن ثم فإن العديد من تلك المجتمعات تتمكن من تكييف نفسها من أجل ضمان بقائها. غير أن النظام السياسي الليبي لا يوفر للمجتمع الليبي مثل تلك الإمكانات، ذلك أن العقيد القذافي عمد في عام ١٩٧٤ إلى تطبيق نظام سياسي واقتصادي وثقافي يستهدف إبقاء المجتمع الليبي في حالة تغيير وتبديل دائب مستمر. إن قواعد اللعبة (السياسية) في ليبيا تتغير باستمرار، وهي في ذلك تشابه إلى حد بعيد بالوناً لا شكل له يمتلئ بالماء ويتعرض باستمرار للإثارة والتحريك بما يكفي لجعل الماء في حركة دائبة دون أن يسمح له على الإطلاق بأن يطور طاقة مكتسبة تكفي لتمزيق جدار (البالون)

= سيشب، على الأمد البعيد، بين ما تبقى من الاتجاهات التقليدية القديمة والاتجاهات الحديثة ذات الصبغة التكنوقراطية والعقلانية، ولكنه، على المدى القريب، ومادامت خيرات النفط مستمرة في التدفق، فإن الصفوة التقليدية ستواصل تجاوبها مع المطالب والتوقعات الشعبية، لتضمّ الصفوة من التكنوقراطيين إلى دوائر الحكم. وبدون الرفاهية التي تضفيها السيولة النقدية الوفيرة، فإنهم سيجدون أنفسهم في مواجهة المشكلة في زمن أقل. راجع كتاب:

Bill and Leiden, *The Middle East*, Chaps. 5 and 6.

الخارجي، وبذا يمكن القول بأن النظام السياسي والاقتصادي في ليبيا هو نظام فوضى منضبطة.[13] وتتمثل عبقرية القذافي في قدرته على التحكم والتلاعب بحالة الفوضى هذه، في نفس الوقت الذي يظل هو نفسه بداخلها. ويقوم القذافي بتغذية هذه الحالة من الفوضى لأن بقاء نظامه يرتبط بها، ذلك أن التغيرات السريعة المتواصلة توفر حالة عدم الاستقرار.

ولعل أحد أسرار نجاحه في الحفاظ على نظامه الحاكم وتمكنه من التصدي للعديد من العواصف المحلية والدولية هو اعتماده على استعمال ما سوف نشير إليه هنا باسم "سياسة التناقضات" والتي تشكل الأساس لإيجاد حالة التشوش والارتباك والمحافظة عليها. وقد يمكن القول إن ليبيا تشابه كثيراً المجتمعات النامية الأخرى التي تمر بتجارب سياسية واجتماعية، إذ تبدو المؤسسات ظاهرياً ديمقراطية وحديثة ولكنها ليست في حقيقتها بالديمقراطية ولا بالمستحدثة. وتحمل هذه المؤسسات ما استعاره القذافي من آراء المفكرين الآخرين من أفلاطون إلى ماو تسي تونغ، بما في ذلك النبي الكريم محمد (ﷺ)، وجمال عبد الناصر في مصر. وهي تشمل ممثلين شعبيين منتخبين، وكذلك تنظيمات شعبية ووزارات وقوات مسلحة وشرطة وبيروقراطيين ونقابات عمال، إلا أنه لا توجد في ليبيا أحزاب سياسية، إذ يتوجب أن ينحصر كل النشاط السياسي ضمن إطار المؤتمر الشعبي، وهو الإطار الذي يلتقي فيه كل ممثلي المؤسسات الرسمية لتطوير السياسات وإقرارها. ومن الناحية الدستورية، فإن المؤتمر الشعبي هو أقوى سلطة سياسية في البلاد؛ أمّا في الواقع المعاش فإن المؤتمر وجميع أعضائه يخضعون لأهواء وهيمنة جهاز حكومي غير رسمي. وفي ليبيا يتألف جهاز الحكومة غير الرسمي من طليعة ثورية تلتزم بأفكار ومقولات العقيد القذافي كما وردت في **"الكتاب**

13 تتحدث النكتة الشائعة في شوارع ليبيا عن الملحد الذي قرر أن يتخلى عن إلحاده بعد زيارته لليبيا، وعندما سُئل عن السبب في ذلك أجاب بأن أي مجتمع يتعرض باستمرار لمثل تلك الفوضى والاضطراب، ثم يظل رغم ذلك متماسكاً، إنما هو مجتمع تتحكم فيه قوة خارقة للطبيعة.

الأخضر". [١٤] ومن الجدير بالذكر أن القذافي يزعم دائماً أن لا سلطان له على اللجان الثورية، وعلى الرغم من أنه يحاول دائماً أن ينأى بنفسه عنها، إلا أنه يندر أن يرفض سياساتها. وتتمتع اللجان الثورية بقدر كبير من حرية العمل فيما يتصل بتفسير وتطبيق أفكار القائد الليبي. أما دور القذافي فهو مزيج من "الملك الفيلسوف" كما يراه أفلاطون والمحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية. فهو عادةً لا يتدخل في تشريع السياسات أو تطبيقها، غير أنه يحتفظ لنفسه بحق الاعتراض (الفيتو) فيما يتعلق بمدى تمشي تلك السياسة مع أيديولوجيته أو تعارضها معها. واللجان الثورية حرة في تفسير أفكاره، وكثيراً ما يتبنى ما يشعر بأنه التفسير المثير لأيديولوجيته الخاصة، إلا أنه في بعض الأحيان يبلغ به الدهاء أنه ينتظر ردود الفعل الجماهيرية قبل أن يتخذ قراره الحاسم. فإذا كان رد الفعل إيجابياً، فإن القرار يصبح جزءاً من أيديولوجيته، أما إذا كان رد الفعل سلبياً إلى حد بعيد فإنه يعيد الأمر إلى مراكز القوى الرسمية لمناقشته وتقويمه. و عادة ما يتيح له هذا الأسلوب فرصة كافية من الوقت لإعادة النظر في الأمر، وربما تعديل وجهة نظره بشأنه. ولكنه، إذا راقت له تلك السياسة، حمل المؤتمر الشعبي على إقرارها، ومن ثم يزيح الغضب الجماهيري عن عاتقه ليضعه على عاتق المؤتمر. ومن جهة أخرى، إذا كان الأمر لا يشكل أهمية تذكر بالنسبة للعقيد، فإنه يسمح للمؤتمر الشعبي برفضه ثم يستغل الأمر للحديث عن المرونة التي يتسم بها نظامه السياسي.

وكمثال على ذلك فقد حدث في أوائل الثمانينيات أن اقترحت لجنة ثورية إلغاء المدارس الابتدائية، واقترحت أن يتم التعليم الابتدائي في المنزل كوسيلة للتوفير في النفقات. ويبدو أن تلك الفكرة المستحدثة قد استهوت العقيد القذافي فانطلق يتحدث عن التعليم المنزلي وعقد الندوات لمناقشة مزاياه، وقد بلغت حماسته للأمر أن حاول حمل المؤتمر الشعبي

١٤ يتضمن الفصل الثالث من هذا الكتاب تحليلاً تفصيلياً للكتاب الأخضر.

على الموافقة على الاقتراح، غير أنه أوقف العملية وألغى المناقشة التي كان من المقرر إقامتها بشأن التعليم المنزلي بعد أن جوبه الاقتراح بمعارضة عارمة من جانب النساء الليبيات، ذلك أن الهيمنة التقليدية للمرأة الليبية على المنزل كانت تشكل دائماً الجهة التي تصمد في مواجهة العقيد القذافي. وبالقياس للرجل الليبي، فإن المرأة الليبية أوفر إنتاجية، فهي تعمل في البيت وخارجه، وتعتبر مسؤولة عن اقتصاديات الأسرة، كما أنها تحقق وتحتفظ بثروة تفوق ما يحققه ويحتفظ به الرجل، على الرغم من أن عدداً لا يستهان به من النساء أميات وغير متعلمات. وقد رأى العديد من النساء أن فكرة التعليم المنزلي تمثل محاولة من جانب الدولة لإضعاف موقفهن.[١٥]

ومن الجدير بالذكر أن جهاز السلطة غير الرسمية لا يتمتع بالحصانة إزاء عمليات الإثارة والتشويش المتواصلة، فالعقيد القذافي يواصل القيام بتطهيره وتغيير تشكيله من حين لآخر. وعندما انبثق جهاز السلطة غير الرسمي للمرة الأولى، كان يتألف من مجموعة من اللجان الشعبية، ولم تلبث هذه أن تعرضت للتطهير وحلت مكانها اللجان الثورية، ثم تغيرت هذه بدورها وحلت مكانها اللجان العقائدية (الأيديولوجية). وكان أحدث إضافة لهذه الحلقات لجان التطهير التي شكلت في الأول من سبتمبر/ أيلول عام ١٩٩٤. وكان الهدف الأول من وراء عمليات التطهير استبعاد العناصر "المناوئة للثورة" والحيلولة دون تمكين أي عضو لجنة من تحقيق الثراء الفاحش. أما الهدف الثاني فهو أكثر تعقيداً لأنه يعكس عوامل النمو والتغيير التي تطرأ على شخصية القذافي. ولأن اللجان، كما هو مفترض، كانت تعكس بصدق شخصية العقيد القذافي وسياسته، فإن أي تغيير يطرأ على القائد الليبي ما يلبث أن تنتقل عدواه إلى تلك اللجان، يضاف إلى ذلك أن عمليات التطهير تعكس الملامح التقليدية، وربما القبلية أيضاً في شخصية

---

١٥ حول موضوع النساء في ليبيا راجع:
Deeb, Marius K. & Mary- Jane Deeb, *Libya since the Revolution*, chap. 3.

القـذافي، إلى جـانب العناية الخـاصـة التي يوليـهـا النظام لروابط الدم التقليدية.

وخلال الحقبتين الماضيتين تمكنت عمليات التطهير المتتالية من تزويد العقيد بفرص ممتازة لوضع أقاربه في مناصب قيادية على جميع مستويات الجهاز غير الرسمي، كما زودت أولئك الشبان والشابات بالفرص العديدة لاكتساب النفوذ والتعليم والثراء علاوة على الامتيازات غير المتاحة لقطاعات أخرى في المجتمع، مما يجعلهم مدينين بالولاء التام للعقيد، وقد برهنوا خلال السنوات القليلة الماضية على أنهم آذان النظام وعيونه وعموده الفقري أيضاً. وهم يحاكون العقيد في ملبسه وتصرفاته، وحتى في تصفيفة شعره، حيثما أمكن.

والآن ما هو مكان العقيد القذافي في هذا النظام؟ سوف نجيب عن هذا السؤال بالكامل في الفصل الخامس من هذا الكتاب، ولكن يكفي في هذه العجالة أن نقول إنه ليس له لقب أو دور رسمي، غير أن وضعه بوصفه "الفيلسوف" - "الملهِم" و"الملهَم" يضمن له دوراً قيادياً في أي نشاط سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، أو أي عملية تحدث في أي وقت في أي مكان في البلاد. إن كل شخص في الجهاز الرسمي وغير الرسمي إنما يشغل منصباً ثانوياً بالنسبة له، بما في ذلك الرئيس الرمزي للجهاز الرسمي في الدولة، والذي يدين له بمنصبه.

وسيشغل الحديث عن التاريخ الليبي وتطوره الفصل الثاني من هذا الكتاب، فأستعرض فيه تنوع المجتمع الليبي والقوى المؤثرة في ذلك التنوع، كما سأتناول بالحديث تأثير التاريخ والاستعمار على الشخصية الليبية، والعلاقات التي تربط سكان البلاد بغيرهم من سكان المنطقة.

أما في الفصل الثالث، فسوف أتناول موضوع القوى الفكرية الأيديولوجية التي كانت سائدة في المجتمع الليبي خلال العهد الملكي،

وتلك السائدة خلال العهد الثوري، وسوف تكشف المقارنة بين الأيديولوجية المحلية إبان العهد الملكي والأيديولوجية الشاذة السائدة في مرحلة القذافي، مظاهر التشابه والاختلاف بين النظامين، علاوة على تزويد القارئ الكريم بتحليل شامل لمراكز القوة والمؤسسات والأحزاب وعامة الناس في كلا العهدين، وما يترتب على ذلك من إيضاح كيفية قيام النظام الثوري باستنباط وتطبيق سياسة التناقضات سعياً وراء إقامة مجتمع تبقى تصوراته فقط في فكر العقيد القذافي. كما سأتطرق إلى تحليل أجهزة السلطة الرسمية وغير الرسمية، والحديث عن اللجان الخاصة المنبثقة عن كل منها وتفرعاتها.

هذا، أما الاقتصاد الليبي وعملية التنمية في ليبيا منذ الاستقلال، فسيكون الحديث عنهما في الفصل الرابع من هذا الكتاب، حيث سأحرص على مناقشة أهداف التنمية تحت كلا النظامين، وبيان مدى النجاح والإخفاق الذي تحقق خلال كل مرحلة أيديولوجية منهما. وسوف أتحدث عن تأثير سياسة التناقضات على المجتمع الليبي خلال عهد العقيد القذافي في الفصل الخامس، حيث أستكشف تشكيل قطاع السلطة غير الرسمي وعلاقته بالعقيد القذافي ونظريته العالمية الشاملة، والأهم من ذلك كله الطريق المثير الذي كان على المجتمع الليبي أن يخطوه للتمشي وفق مقتضيات هذا العهد والتصرف حيالها وما يتبع ذلك من ضمان أسباب البقاء.

وفي الفصلين السادس والسابع أتحدث عن أهداف سياسة ليبيا الخارجية، وأتناول القاعدة التي تعتمد عليها تلك السياسة الخارجية، مستعرضاً علاقات البلاد بالعالم العربي من جهة، وبالقارة الإفريقية من جهة أخرى، كما سأناقش العلاقة بين أيديولوجية القذافي وبين مغامرات سياسته الخارجية، مع التركيز بصورة خاصة على تقييم العلاقات المتغيرة بين العقيد القذافي وبين الولايات المتحدة الأمريكية، ومحاولة الوقوف على

مسببات تلك التغيرات. ويناقش هذا الفصل بوجه خاص أسباب ودوافع الصراع بين القائد الليبي وبين الولايات المتحدة الأمريكية التي أدت إلى قطع العلاقات بينهما علم ١٩٨٠، وإلى الغارة الجوية الأمريكية على ليبيا عام ١٩٨٦، وإلى قيام الأمم المتحدة بفرض الحصار على ليبيا عام ١٩٩٢. وسأتناول بالتحليل موضوع التصادم بين شخصية القذافي وأيديولوجيته من جهة، وبين السياسة الأمريكية التقليدية من جهة أخرى، بوصفها مصدر ذلك الصراع.

وسأخصّص الفصل السابع لدراسة تأثير مصر على العقيد القذافي والدور الذي لعبته في صياغة وتشكيل سياسة ليبيا الخارجية، كما سأقوم بتحليل دور كل من جمال عبد الناصر والسادات واتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، وتأثير كل هؤلاء على علاقات ليبيا بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي السابق. أما الفصل الثامن، الذي أختتم الكتاب به، فيتضمن خلاصة لما جاء فيه من خلال إيجاز سياسة التناقضات في ليبيا.



الفصل الثاني

من خلال المنظور التاريخي



من خلال المنظور التاريخي

تمهيد

ما تزال ليبيا، كغيرها من دول العالم الثالث، تصارع ماضيها، ويواصل قادتها الجدد محاكاتهم لقادتها السابقين، كما أن معاركها الجديدة تتخذ باستمرار طابع حروبها القديمة، علاوة على أن إنجازاتها الحديثة هي تمجيد للإنجازات الغابرة. وسأركز في هذا الفصل على المراحل الثقافية والسياسية والاقتصادية المتعاقبة التي مرت بها البلاد، والتأثير الذي ما زالت تتركه على القرارات المتعلقة بتطوير ليبيا.

التجزئة المبكرة

الجغرافيا

تعدّ الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى[1] رابع أكبر دولة إفريقية مساحةً، إذ تبلغ مساحتها مساحة ألمانيا وفرنسا وهولندا مجتمعة. بالإضافة

---

١ تعرض اسم ليبيا للتغيير أكثر من مرة بعد الاستقلال. وجاء اسم " "المملكة الليبية المتحدة" بعد اسم "المملكة الليبية، وبعد ثورة ١٩٦٩ تغير الاسم ليصبح "الجمهورية العربية الليبية"، ولكن سرعان ما تغيير من جديد ليصبح "الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية" وذلك عام ١٩٧٨، في أعقاب الثورة الثقافية الثانية. وكان آخر تغيير هو الذي تم إدخاله عام ١٩٨٦ عندما =

إلى أن خطها الساحلي الذي يبلغ طوله ١٨٠٠ كيلومتر على البحر الأبيض المتوسط أكسبها بجدارة اسم "بوابة إفريقيا" . وتحد ليبيا ست دول إفريقية هي: تونس والجزائر غرباً، والنيجر وتشاد والسودان جنوباً، ومصر شرقاً. وعلى الرغم من اتساع رقعتها، فإن ليبيا بلد قليل السكان، إذ يقل عدد سكانها عن خمسة ملايين نسمة يعيش ٥٧٪ منهم في ثلاث مدن رئيسية على الساحل.[٢] وفي الوقت الحاضر فإن ١٠٪ فقط من مساحة ليبيا مأهولة، إذ يعيش أكثر السكان ضمن شريط لا يتجاوز عرضة مائة كيلومتر، يقع على موازاة الساحل الممتد من تونس إلى مصر. وهناك صحراء شاسعة جرداء تقع ما بين الشريط الساحلي وبين مناطق سكان الدواخل الذين يلتفون حول عدد من الواحات الكبيرة. وتقتصر الممرات المؤدية إلى تلك الصحراء في معظمها على ممرين ضيقين نسبياً يمتدان بمحاذاة البحر الأبيض المتوسط، يعرف أحدهما باسم الجبل الأخضر، ويقع عند المرتفعات الشرقية على مقربة من مناطق الهضاب شمالي برقة، أما الثاني فيحمل اسم جبل نفوسة، ويقع عند مرتفعات طرابلس الغرب، غربي ليبيا. ويقع خليج السدرة عند منتصف الخط الساحلي، إذ تحتل (سرت) شاطئه الجنوبي، ويبلغ عرض صحرائه الرائعة حوالي ٤٠٠ كيلومتر.

ولم يقتصر دور هذه الحواجز الطبيعية، من البحر والصحراء، على وقف انتشار التأثير الثقافي والسياسي للمدنيات الغازية التي استقرت في الأجزاء الشرقية والغربية والجنوبية لليبيا، بل أسهم كذلك في فرض التقسيم المبكر للبلاد بكاملها، وهو ما أصبح فيما بعد يشكل الولايات التقليدية الثلاث: برقة وطرابلس الغرب وفزان. وعلى الرغم من أن هذه الولايات لم

= أضيفت كلمة (العُظمى) إلى اسم البلاد ليصبح "الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى". وكلمة الجماهيرية تعني دولة الجماهير.

٢ راجع: *World Development Report*, 1985 . نمت مدن ليبيا الرئيسية الثلاث طرابلس وبنغازي والزاوية بدرجة كبيرة كنتيجة للهجرة إلى المدن التي صاحبت اكتشاف النفط. يمكن الحصول على مزيد من التفاصيل حول هذه الهجرة إلى المدن في:

Elkabir, *Migrants in Tripoli.*

يعد لها وجود رسمي سياسياً وإدارياً منذ مجيء ثورة ١٩٦٩ ، إلا أن ذلك التقسيم ما يزال يلعب دوراً بالغ الأهمية ثقافياً، وسياسياً أحياناً.

التأثير اليوناني

تحتل ولاية برقة النصف الشرقي من ليبيا وتستمد اسمها (بالإنجليزية- سايرانيكا) (Cyrenaica) من (سايرين) (Cyrene) وهي أول مدينة إغريقية في شمال إفريقيا، وقد أُسست عام ٦٣١ ق.م. وبحلول عام ٤٣١ ق.م. كانت قد أُسست أربع مدن إغريقية أخرى، وهو ما جعل ساحل ولاية برقة خاضعاً للنفوذ اليوناني. وهذه المدن الخمس أصبحت جمهوريات تمارس أنماطاً متفاوتة من الأنظمة الديمقراطية، وسميت البنتابوليس (Pentapolis) (المدن الخمس). وقد قاوم سكان هذه المدن الغزاة القادمين من الشرق ومن الغرب، ونظراً للتنافس الشديد بينها فإنها نادراً ما كانت توحد جهودها، الأمر الذي جعلها فريسة سهلة لجيوش قمبيز عام ٥٢٥ ق.م. وعندها أصبحت المدن الخمس (البنتابوليس) مجرد إقليم خاضع للإمبراطورية الفارسية طوال القرنين التاليين. وفي عام ٣٣١ ق. م. عادت إلى اليونان في عهد الإسكندر المقدوني، إذ تم ضمها إلى مصر قبل انتقالها لحكم (بطليموس) بعد ذلك بثمانية أعوام، في أعقاب وفاة الإسكندر. إلا أن برقة ظلت تحت الحكم اليوناني، إذ كان يتم اختيار حكامها من نسل بطليموس حتى عام ٧٤ ق. م. عندما تم ضمها إلى (كريت) كإقليم تابع للإمبراطورية الرومانية.

النفوذ البوني (قرطاجنة)

أما طرابلس الغرب فقد استقر الفينيقيون فيها عام ٩٠٠ ق.م. في محاولة لتوسيع نطاق سيطرة ونفوذ (قرطاجنة) على أجزاء من الساحل الغربي لشمال إفريقيا. وقد أسس (البونيون) مستوطنات دائمة في المنطقة، وأقاموا ثلاث مدن رائعة أصبحت تُعرف فيما بعد باسم- تريبوليس/ طرابلس

(Tripolis) (المدن الثلاث). وعلى نقيض اليونانيين في برقة، الذين أقاموا القليل من العلاقات مع البربر، جيرانهم الجنوبيين، فإن البونيين الذين كانت لديهم عقليات تجارية واعية، أقاموا علاقات وطيدة مع البربر في الإقليم، وحرصوا على تنمية ودعم هذه العلاقات من خلال التجارة معهم وتعليمهم والتعلم منهم. وهكذا، وعلى حين لم يتأثر البربر في الشرق باليونان كثيراً، فان إخوانهم في الغرب، وخلال فترة قصيرة من الزمن، أصبحوا (بونيين) لغةً وعادات. يضاف إلى ذلك أن قرطاجنة، إلى جانب المدن الثلاث (تريبوليس/ طرابلس) في الغرب، تمكنت فيما بعد من الحصول على دعم تلك القبائل في حربها ضد روما خلال الحروب البونية من عام ٢٦٤ حتى عام ٢١٨ ق. م.[٣] وقد عجلت الحروب البونية بنهاية قرطاجنة وأمجادها السابقة، إذ دمر الرومان ما تبقى من قرطاجنة عام ١٤٦ ق. م. حتى يقضوا على أي منافسة محتملة من جانب القرطاجيين. إلا أن نفوذ المدنية البونية (السامية الأصول) في شمال إفريقيا ظل عميق الجذور. وقد برهن البربر على أن لديهم موهبة خارقة للتكيف الثقافي، إذ سرعان ما استوعبوا التعاليم الدينية البونية وأدخلوها في ديانتهم. وقد ظلت البونية لغة التخاطب في مدن طرابلس الغرب ولدى المزارعين البربر في مدن الساحل حتى مرحلة متأخرة من العهد الروماني.[٤]

وحتى القرن الميلادي السابع، عندما انتقل العرب إلى ليبيا، تعاقب على حكم البلاد الرومان ثم الوندال (الجرمانيون) وأخيراً البيزنطيون. وفي مطلع العهد الروماني تمتعت البلاد بقسط وافر من الرخاء والازدهار نتيجة لما يعرف (بعهد السلام الروماني)، لدرجة أن ليبيا تمكنت من أن تقدم للإمبراطورية الرومانية أحد حكامها، سيبتيموس سيفيروس (Septimus Severus) والذي حكم روما فيما بين عامي ١٩٣-٢١١ ميلادية. وقد قام

٣ راجع: Rinehart, "Historical Setting"

٤ راجع: Rinehart, "Historical Setting" and First, Libya: *The Elusive Revolution*. 31-54.

"الإفريقي المتجهم" ، كما كان يلقب، بإنشاء مدينة (لبدة) التي تقع على بعد خمسين ميلاً غربي طرابلس اليوم. وقد كانت لبدة مركزاً ثقافياً وتجارياً هاماً يأتي بعد روما مباشرة. [٥]

وبحلول القرن الميلادي الخامس كانت ليبيا مقسمة نتيجة للخلافات الدينية، وقد ترتب على المعركة الدينية التي نشبت بين بطريرك روما اللاتيني وبطريرك الأقباط في الإسكندرية انقسام البلاد، إذ تبعت طرابلس الغرب بطريرك روما، فيما تبعت برقة بطريرك الإسكندرية. وقد كان الخلاف المذهبي بين أنصار مبدأ الطبيعة التعددية للمسيح المسمى : (Donatism) وبين أنصار مبدأ الطبيعة الواحدة للمسيح المسمى : (Monophysitism) سبباً في انقسام المسيحية إلى كنيسة غربية وكنيسة شرقية، وترتب على هذا الانقسام انفجار ثورة اجتماعية في وقت كانت فيه الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد تواجه ركوداً شاملاً. [٦] وخلال هذه الفترة العصيبة استعان مسؤول روماني ثوري عام ٤٢٩ للميلاد بقبائل الوندال(Vandals) الجرمانية ودعاهم إلى دخول البلاد. ولم تمض بضع سنوات حتى تمكن الوندال من إرساء قواعد حكمهم في شمال إفريقيا، وانطلقوا منها لغزو سردينيا وكورسيكا، ثم لم يلبثوا أن أتوا على روما ذاتها عام ٤٥٥ ميلادية.

وفي غضون قرن سقطت مملكة الوندال في أيدي البيزنطيين الذين غزوا شمال إفريقيا عام ٥٣٣ نيابة عن الإمبراطورية الرومانية، ولكن البيزنطيين لم يتمكنوا من إعادة احتلال شمال إفريقيا كله، ولم يستطيعوا إصلاح النظم السياسية والاجتماعية الرومانية التي أفسدها الوندال. ونتج عن ذلك أن اقتصاد المنطقة الذي تدهور إبان حكم الوندال زاد تدهوراً تحت حكم البيزنطيين. وقد فرض النظام مزيداً من الضرائب على الاقتصاد الذي كان

---

٥ للمزيد عن تاريخ لبدة راجع "صبراتة في فلك التاريخ"

٦ Rinehart, "Historical Setting"

يعاني أصلاً من ارتفاع الضرائب التي فرضت لمواجهة النفقات الحربية. وهكذا، و في فترة قصيرة من الزمن، هُجرت الطرق البرية والمائية التي كانت سبباً في ازدهار المدن والخدمات العامة فتعرضت للخراب والإهمال. ولم تلبث تلك المدن أن أمست خرائب مهجورة سرعان ما زحفت إليها رمال الصحراء. وكما تبيّن فإن حكم البيزنطيين لشمال إفريقيا لم يصنع شيئاً يذكر باستثناء منع البربر من بسط هيمنتهم على المناطق الساحلية.

الفتح العربي

استمر الحكم البيزنطي لشمال إفريقيا قرابة مائة وخمسين عاماً. وأخيراً في عام ٦٤٢، لم يكن بوسع البيزنطيين إلا أن يطأطئوا رؤوسهم أمام غزاة لم يكن الاستعمار غايتهم، ولكنهم كانوا يسعون لنشر مبدأ - وهو توحيد الناس والدولة والمجتمع تحت إرادة الله العلي القدير. كان المبدأ هو دين التوحيد الجديد - الإسلام - وكان الفاتحون الجدد هم جحافل العرب المسلمين بقيادة عمرو بن العاص.[٧]

لم تواجه طلائع فرسان القوات العربية عند دخولها برقة عام ٦٤٢ أية مقاومة حتى وصولها طرابلس الغرب عند الطرف الغربي من ليبيا، وهناك واجهت مقاومة يسيرة جداً من البيزنطيين الذين ما لبثوا أن تخلوا عن معاقلهم الساحلية القوية. إلاّ أن المقاومة الرئيسية جاءت من قبائل البربر في الداخل الذين لم يتمكن العرب من إخضاعهم حتى عام ٦٦٣. ويُعتقد بأن البربر، أو الجرمانيين كما كان يطلق عليهم، هم أجداد الطوارق المعروفين اليوم. وكان الجرمانيون قد استقروا في فزان قبل العام ١٠٠٠ ق. م.، إذ تمكنوا من إنشاء مملكة قوية سيطرت على المنافذ الصحراوية التي تربط

---

٧ للتحليل التاريخي لأول غزو عربي لليبيا راجع: "ليبيا منذ الفتح العربي حتى انتقال الخلافة الفاطمية إلى مصر".

الساحل الشمالي بجنوب ليبيا. وقد استعان بهم القرطاجيون في حمل السلع والذهب والعاج، التي كانوا يشترونها مقابل الملح، و في نقلها من غربي السودان إلى مستودعاتهم على ساحل البحر الأبيض المتوسط.[8] وقد حارب الرومان الجرمانيين أول الأمر، إلا أنهم ما لبثوا أن أقاموا معهم سلماً دائماً. ونجح القائد العربي عقبة بن نافع في احتلال عاصمتهم (جرمة) عام ٦٣٣ وأنهى مقاومتهم للفتح العربي في طرابلس الغرب. وفي كتابها "ليبيا - الثورة المراوغة" قالت السيدة روث فيرست: "حافظ [البربر] في الجبال وفي الصحراء على استقلالهم لقرون عديدة، وتقبلوا الإسلام قبولاً حسناً، ولكنهم لم يتقبلوا العرب ولا اللغة العربية، وبعد الفتح العربي الأول ظل شمال إفريقيا، بما في ذلك ليبيا، تغلب عليه السمة البربرية".[9]

ظل هذا الوضع قائماً حتى الخلافة الفاطمية التي أسسها المهدي. إذ تمكنت الخلافة الفاطمية، في مناورة سياسية، من نقل قبيلتي (بني هلال) و (بني سليم) من الجزيرة العربية إلى صعيد مصر ومن هناك إلى ليبيا وسائر أرجاء شمال إفريقيا. ووصل عدد الهلاليين الذين انتقلوا إلى ليبيا حوالي ٢٠٠,٠٠٠ عائلة.[10] وطبقاً للروايات الفاطمية فقد كان انتقالهم عقاباً لهم على ثورتهم على الحكم الفاطمي.[11] وعلى كل حال، مهما كانت أسباب إعادة توطين أفراد تلك القبائل فإن عملية الانتقال إلى شمال إفريقيا ترتبت عليها نتائج سياسية واقتصادية وثقافية بالغة الأهمية.[12] فقد رأت قبيلة (بني

٨ Rinehart, "Historical Setting"

٩ First, *Libya: The Elusive Revolution*, 34.

١٠ Rinehart, "Historical Setting"

١١ هناك عدة أسباب لطرد هاتين القبيلتين، ولكن أكثر التفسيرات قبولاً يرجع إلى غزارة السكان في الجزيرة العربية من جهة، وانخفاض النفوذ العربي في شمال إفريقيا من جهة أخرى. ويبدو أن الفاطميين قد أحسوا في ذلك الحين بأن إعادة توطين قبيلتي بني هلال وبني سليم من شأنه أن يخفف الضغط الاقتصادي والبيئي على الجزيرة العربية، ويزيد في الوقت ذاته من النفوذ العربي في شمال إفريقيا.

١٢ هناك عدد من وجهات النظر المتضاربة حول عملية إعادة التوطين هذه، وأبرزها ما ذكره ابن خلدون من أن الفتح العربي الثاني قد وضع نهاية للزراعة على نطاق واسع ولعملية الهجرة إلى المدن، وطبقاً لابن خلدون فإن البدو الفاتحين قد نهبوا المدن، وأحالوها إلى مراعٍ لخرافهم، ولم =

سليم) أن تستقر في ليبيا، على حين قرر الهلاليون مواصلة سيرهم غرباً حتى وصلوا المغرب على ساحل المحيط الأطلسي. وأسهمت هذه الهجرة الجماعية عبر المغرب في استكمال تعريب شمال إفريقيا، وترتب عليها بروز مؤسسات اجتماعية عامة وقيم جديدة، وإلى حد ما لغة مشتركة. وكانت ولاية برقة أكثر مناطق شمال إفريقيا استجابة للتعريب، إذ يدّعي سكانها أنهم العرب الوحيدون في العالم العربي. وحتى نهاية الحكم العثماني كانت طرابلس الغرب أكثر ارتباطاً بالغرب منها بالشرق، فقربها من أوروبا وامتدادها بإفريقيا جعلها مركزاً تجارياً هاماً في حوض البحر الأبيض المتوسط المزدهر الذي كان يقف على عتبة ثورة صناعية.[١٣]

وكر قراصنة البحر

ظلت ليبيا حتى الاحتلال العثماني عام ١٥٥١ في مأمن من الأحداث التي تعرضت لها أجزاء أخرى من حوض البحر الأبيض المتوسط. وكانت أسرة هابسبورج (Hapsburg) الإسبانية المالكة قد احتلت عدداً من الموانئ على طول الساحل بما في ذلك طرابلس عام ١٥١٠، ولكن الحكم الإسباني لم يعمر طويلاً. ففي عام ١٥٢٤ عهد الملك شارل الخامس بالمنطقة إلى فرسان القديس يوحنا في مالطة، وبعد ذلك بأربعة عشر عاماً غزاها خير الدين، المعروف باسم بربروسا (Barbarossa) أو (ذو اللحية الحمراء).[١٤] وخلال القرن السادس عشر الميلادي أصبحت طرابلس مركزاً للقرصنة، على ساحل البربر،[١٥] كما أطلق عليه، وقد أثبتت طرابلس على أنها مفيدة للعثمانيين من الناحيتين المالية والاستراتيجية. فمن الناحية المالية، كانت

= يقتصر تأثير عملية تحويل المناطق الزراعية إلى مراع على وضع نهاية للإنتاج الزراعي، ولكنها مكنت المراعي الخضر من أن تنتشر لتغطي السهول الساحلية. وإذا صح ذلك فقد يكون من الصواب القول بأن عملية عكس نتائج الأحداث التي بدأت خلال القرن الحادي عشر لم تبدأ فعلاً حتى منتصف القرن العشرين.

١٣ للمزيد عن دور طرابلس راجع: First, *Libya: The Elusive Revolution*, 3-35

١٤ حول تاريخ هذه الفترة راجع: Braudel, *The Mediterranean 1:1-50*

15 Dearden, *A Nest of Corsairs*.

طرابلس، *تزود الخلافة في إستانبول بمورد منتظم من الدخل الذي تحققه من* منافذ طرق التجارة الصحراوية ومن القرصنة وأموال الفدية. أما من الناحية الاستراتيجية، فإن بروز طرابلس كقوة بحرية دعم الاستراتيجية البحرية التركية في البحر الأبيض المتوسط التي كانت تستهدف خدمة طرق التجارة الأوروبية. وحسب ما ذكره المؤلف روبرت راينهارت (Robert Rinehart) فإن أساطيل فرنسا وهولندا وبريطانيا ظلت تقصف طرابلس بانتظام انتقاماً لعمليات السلب والنهب التي تتعرض لها سفنها، ومع هذا كانت القوى الكبرى ترى أن عمليات القرصنة من شأنها أن تفيد في كبح دويلات المدن الإيطالية البحرية المنافسة لها.[١٦] هذا، ولأن حوض البحر الأبيض المتوسط كان مركز النشاط التجاري العالمي، وجدت الدول الأوروبية مكسباً كبيراً في الاستعانة بخدمات قراصنة ساحل البربر ليقوموا بأعمالهم القذرة نيابة عنهم.[١٧]

القرامانليون

ازداد موقع   قوة ونفوذاً مع تسلم (القرامانليين) مقاليد الحكم عام ١٧١١. وقد حكم أحمد القرامانلي مؤسس هذه الأسرة في الفترة ١٧١١-١٧٤٥، وكان يتصف بالذكاء والقسوة وسعة الحيلة. وقد تمكن من إخضاع القبائل المعادية وكسب ولائها من خلال أسلوب معقد يعتمد على الترغيب والترهيب،[١٨] كما تمكن من خلال دعم وضعه في طرابلس من بسط نفوذه على برقة وفزان. وعلى الصعيد الدولي كانت سياسته الخارجية تتسم بالنشاط مع القوى الأوروبية، وكثيراً ما كان يثير المشاكل فيما بينها بغية الحصول على القروض والإتاوات لتمويل خزينته. وقد سار حفيده يوسف (١٧٩٥-١٨٣٢) على نهجه، واتبع السياسة ذاتها لما تولى الحكم في

---

16 Rinehart, "Historical Setting".

17 Braudel, *The Mediterranean 1:1-50*.

١٨ ينسب إلى أحمد القرامانلي ذبح قادة الإنكشارية المعارضين له بعد أن دعاهم إلى وليمة. لمزيد من التفاصيل عن أحمد القرامانلي وصراعه من أجل العرش، راجع: Dearden, *A Nest of Corsairs*

أعقاب حرب أهلية دموية قتل فيها أبوه وأخوه. وكان يوسف كجده ذا شخصية مستقلة، وسلك مع الباب العالي في إستانبول سياسة مستقلة تعتمد على ما يراه يخدم مصالحه الشخصية. فقد تحدى يوسف الباب العالي وبريطانيا لما ساند نابليون في حملته المصرية عام ١٧٩٩، ولم يقتصر تحديه على القوى الأوروبية، وإنما تحدى أيضاً الولايات المتحدة الأمريكية لما حاول أن يرغمها على دفع إتاوة سنوية له بمبلغ ٢٥٠٫٠٠٠ دولاراً.[١٩] وقد رفضت الولايات المتحدة أن تدفع المبلغ، وعرضت عليه دفع مبلغ إجمالي قدره ١٨٫٠٠٠ دولاراً،[٢٠] ولكنه اعتبر العرض إهانة له فقام بإغلاق القنصلية الأمريكية في طرابلس. وعدّت واشنطن ذلك التصرف من جانبه إعلاناً للحرب، وأرسلت السفينة الحربية (فيلادلفيا) لتلقينه درساً لا ينساه. إلا أنه استولى على السفينة وأسر بحارتها. وقد اعتبرت تلك الحادثة ضربة مباشرة للكرامة الأمريكية، الأمر الذي دفع بالولايات المتحدة إلى إرسال كتيبة من جنود البحرية (المارينز)، تمكنت بمساعدة أخيه أحمد القرامانلي، وأربعمائة من فرسانه العرب ومجموعة من القناصة اليونان، من احتلال ميناء درنة في ولاية برقة. واستخدمت درنة كورقة تفاوض، فوافق يوسف على الإفراج عن بحارة السفينة (فيلادلفيا) والتوقيع على معاهدة سلام مع الولايات المتحدة الأمريكية شرط أن تدفع له مبلغ ٦٨٫٠٠٠ دولاراً أمريكياً، فدفعت له ما طلب.[٢١]

وفي أعقاب هزيمة نابليون اكتسبت القوى الغربية ثقة بنفسها، وتصدت لساحل البربر وامتنعت عن دفع الإتاوات، مما حرم المنطقة من موارد مالية كانت في أمس الحاجة إليها، الأمر الذي ترك أثاراً سيئة على اقتصاد

---

١٩ المصدر نفسه.
٢٠ المصدر نفسه.
٢١ المصدر نفسه.

طرابلس .[٢٢] ثم تفاقمت المشكلة عندما ضغطت بريطانيا وفرنسا على دائني طرابلس للمطالبة باستيفاء ديونهم . وحاول يوسف القرامانلي الحصول على الأموال اللازمة بفرض ضرائب إضافية على المزارعين وصغار التجار ، فما وجد منهم إلا مقاومة عنيفة . وقد أدت محاولة زيادة الضرائب على اقتصاد طفيلي غير منتج ، ومثقل بالضرائب الباهظة ، إلى اشتعال الحرب الأهلية ، فأرغمت يوسف على التنازل عن الحكم لابنه علي عام ١٨٣٠ ، وبعد عامين تدخلت القوات التركية عندما طلب علي من السلطان (المغربي) محمد الثاني أن يسانده لمنع الاحتلال الأوروبي لطرابلس .

الحكم التركي

لم يغير التدخل التركي الأوضاع المتردية في ليبيا ، ولكن يحسب له الفضل في منع احتلال فرنسا للبلاد كما فعلت بالجزائر عام ١٨٣٠ . كانت حال الاقتصاد الليبي عام ١٨٣٥ متردية للغاية ، إذ كان اقتصاداً محلياً يقوم على أساس المشاركة والمقايضة بين القبائل ، وقد حاول الأتراك تشجيع الزراعة وزيادة المحاصيل الزراعية بغية توفير قاعدة ضريبية أفضل ، إلا أنهم لم يوفقوا إلى ذلك بسبب الفساد والثورة والاضطهاد ، وهي السمات المميزة للحكم التركي خلال القرن التاسع عشر . لم يبذل الأتراك جهداً يذكر ، وكانت إنجازاتهم أقل من جهدهم ، ولاسيما أن ليبيا كانت إقليماً بعيداً في

٢٢ كان بقاء طرابلس الاقتصادي يعتمد على موقعها التجاري كحلقة اتصال بين الصحراء الكبرى وجنوبها الإفريقي وأوروبا من جهة ، وعلى القروض من المؤسسات المالية الأوروبية من جهة أخرى . وكانت الإتاوات أو "القرصنة" تشكل مصدراً هاماً للدخل ، غير أن القروض والتجارة كانتا تشكلان مصدرين رئيسين لدخل البلاد . ومع انتهاء حروب نابليون في أوروبا وما تلاها من انبثاق حلف السلام البريطاني ، والتوسع الاقتصادي الذي صاحبه ، تحركت التجارة بعيداً عن حوض البحر الأبيض المتوسط . وقد جاءت الضربة الأخيرة عندما أصبحت طرق التجارة إلى غرب إفريقيا مهمة بالنسبة للتجارة الأوروبية . وترتب على ذلك إهمال موقع طرابلس كمركز ترانزيت ، ومن ثم حرمانها من مصدر دخل هام . ومع انحسار الدخل التجاري ، لم تتمكن طرابلس حتى من تسديد ديونها للمقرضين الأوروبيين ، دع عنك أن تتحصل على قروض جديدة . وتركت تلك التغيرات الاقتصادية طرابلس في وضع لا تُحسد عليه ، إذ أصبح لزاماً عليها أن تكافح من أجل البقاء في مواجهة دائنين ميالين للقتال بتزايد نفاد صبرهم باستمرار .

إمبراطورية متداعية كان يطلق عليها اسم (رجل أوروبا المريض). [٢٣]

أما خارج الحدود الليبية فقد كان العالم يتطور بسرعة. إمبراطوريات جديدة أُسست، وطرق تجارية حديثة أُنشئت، في إطار ما عرف بعهد السلام البريطاني. وما لبث البحر الأبيض المتوسط ذاته أن أمسى مجرد بركة ماء في الفناء الخلفي، فيما واصل الازدهار التجاري توسعه. فأكثر هذه التجارة أصبحت تتم بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد تذرعت الولايات المتحدة الأمريكية بمبدأ مونرو فنافست القوى الأوروبية واستحوذت على نفوذ لها شمل دول أمريكا اللاتينية كافة.

وقد أثرت التغيرات في نظم التجارة العالمية على ليبيا أكثر مما أثرت على بقية دول شمال إفريقيا. فطرق التجارة البحرية التي أقامتها بريطانيا وفرنسا مع غرب إفريقيا عبر منافذ الصحراء التجارية أصبحت لا قيمة لها، كما أن الطرق نفسها مع شرق إفريقيا ما لبثت أن فقدت أهميتها بعد سنوات قليلة من افتتاح قناة السويس. هذان الطريقان كانا شرايين الحياة لليبيا - وقد هُجر الطريقان. أما تونس والجزائر فقد كانتا محميتين فرنسيتين، وكان بوسعهما أن تعتمدا على فرنسا إذا ما احتاجتا لمساعدة. أما مصر فلديها النيل، فضلاً عن أن البريطانيين كانوا يقدرون أهمية مصر الحيوية وما كانوا ليترددوا في نجدتها إذا اقتضى الأمر. أما ليبيا فقد كانت تفتقر إلى الموارد الطبيعية، وليس لها من تستنجد به إلا تركيا الضعيفة، هذا إن صدق الظن بها.

الحركة السنوسية

كان جو الفساد في ليبيا مهيئاً لظهور قوة جديدة أخذت طابع الحركة الدينية. وقد قاد هذه الحركة مؤسسها محمد بن علي السنوسي (١٧٨٧- ١٨٥٩). ولد محمد السنوسي- (السنوسي الكبير) كما يلقبونه الليبيون- في مدينة

٢٣ لمزيد من المعلومات عن دور الأتراك في شؤون الشرق الأوسط، يمكن الرجوع لكتاب: Sydney Fisher, *The Middle East*

(مستغانم) بالجزائر، وتجول في أرجاء الوطن العربي طلباً للعلم، ثم أخذ يلقي الدروس في بعض مراكز العلم الإسلامية المعروفة، كان صيته كعالم لا يضاهيه إلا ما عرف عنه من صلاح. وقد وجدت تعاليمه آذاناً صاغية وقلوباً متجاوبة بين البدو لبساطة حياتهم واعتدالهم في كل شيء. لم تكن تعاليم السنوسي تدعو إلى الصوفية ولا إلى السلفية ولكنها كانت مزيجاً من الاثنتين يتفق مع ذهنية بدو برقة ومزاجهم. كما كانت تعاليمه تنهى عن التعصب وعن اللجوء إلى المنبهات وغيرها من العوامل المساعدة على التأمل والاستغراق التي كثيراً ما يستخدمها الدراويش. وقد ركز السنوسي الكبير على وجوب الكد في العمل لكسب لقمة العيش بدل الاتكال على الصدقات. وكان يرى أن العيش على الصدقات من شأنه أن يجعل الإنسان يرتضي الفقر لنفسه، الأمر الذي كان يدعو الناس إلى اجتنابه. وقد أسس مدرسته الأولى في بلدة (البيضاء) عام ١٨٤٣ بين قبائل الجبل الأخضر. كما اختار واحة الجغبوب الصغيرة لتكون مركزاً لحركته، لوقوعها عند تقاطع طرق لقوافل الحجاج المتجهة إلى مكة المكرمة، وطرق التجارة التي تربط السودان بالبحر الأبيض المتوسط.[٢٤]

وبغية توسيع رقعة نفوذه في المنطقة أصدر السنوسي الكبير تعليماته إلى أتباعه ببناء استراحات للمسافرين على طول طرق القوافل. ولم يمض وقت طويل حتى تطورت تلك المحطات إلى ما هو أبعد من مجرد استراحات. إذ كان السنوسي الكبير يتطلع إلى أن تكون تلك الاستراحات أولاً وقبل كل شيء زوايا دينية. وعلاوة على ذلك، كانت تلك النُزل، إلى جانب كونها محطة استراحة للقوافل، تقوم بدور المدرسة، وكانت مركزاً اجتماعياً تجارياً، وداراً للقضاء، ومأوى للفقراء المعوزين. ولقد تمكنت الزوايا من فرض النظام في منطقة كانت تعمها الفوضى، واستطاعت أن

---

٢٤ حول تأثير الحركة السنوسية على الصحراء الكبرى راجع:
El-Horeir, "Social and Economic Transformation"; Evans-Pritchard, *The Sanusi of Cyrenaica;* and Nachtigel, *Sahara & Sudan*.

تملأ فراغاً ملموساً في حياة القبائل، وسرعان ما امتدت شبكة هذه المؤسسات من البلاد العربية لتصل إلى ساحل العاج. كانت هذه الزوايا، تقوم عادة في أماكن مهجورة أو على حدود مناطق القبائل فتوفر مناخاً للثقافة الرفيعة والأمن في مجاهل الصحراء، وتتكون من مسجد، وغرف ضيافة، وشقق، وبيوت للإخوان (وهو الاسم الذي كان يطلق على أعضاء الحركة) ومساكن للخدم، بالإضافة إلى حديقة ومقبرة. كان (الإخوان) - تحت قيادة عضو تقي ورع متعلم كبير السن من أعضاء الحركة - يقومون بمساعدة مختلف القبائل على وضع تصاميم تلك الزوايا وإنشائها، كي تصبح بعد ذلك ملكاً للحركة لا للشيوخ الذين يتولون إدارتها. كما كان الشيوخ يقومون بالتحكيم في المنازعات القبلية، وكانوا غالباً ما يعدّون الزعامات الروحية للمجتمع الذي يتولون خدمته. وخلال نصف قرن، ومن خلال هذه الشبكة المعقدة، رغم بساطتها، تمكنت الحركة السنوسية من جعل المصالح القبلية تنتظم في إطار قوة دينية وتجارية مرموقة، بعد أن كانت مصالح متقلبة الحال، ضئيلة الشأن. ولم تلبث الحركة السنوسية أن أصبحت مسؤولة عن إقامة روابط وطيدة تماماً بين سكان جنوب ليبيا وبين الناس الذين يعيشون هذه الأيام في بلاد تشاد والنيجر والكاميرون ونيجيريا، وهي المناطق التي كان يُشار إليها ذات يوم باسم "الفناء الخلفي لليبيا"، والتي ما تزال تقيم فيها بعض الأقليات الليبية. وقبل وفاته عام ١٨٥٩، قام السنوسي الكبير بتوسيع زاويته في البيضاء لتلبية النشاطات المتزايدة لدعوة الحركة السنوسية.

والجدير بالذكر أن السنوسي الكبير لم يكن وراء القوة المحركة لهذا التوسع، وإنما ابنه (محمد المهدي)، الذي استطاع بفضل شخصيته القوية وكفاءته التنظيمية الرائعة أن يصل بالحركة إلى أوج قوتها ونفوذها. ولما توفي عام ١٩٠٢، كانت الحركة قد استكملت تأسيس ١٤٦ نُزلاً في القارة الإفريقية، والأهم من ذلك أنه نجح في إخضاع كل بدو برقة لنفوذ الحركة.

وانضوت قبائل برقة، رغم انقساماتها العميقة ومنافساتها ومنازعاتها فيما بينها، تحت مظلة الحركة تدين بالولاء لقائد واحد. وقد تمكنت هذه المظلة، بفضل مرونتها واتساعها، أن تضم كل العناصر المتنافرة ضمن وحدة مشتركة تجمعها أواصر العواطف والولاء المشترك. وقد نقل المهدي المقر الرئيسي للحركة من الجغبوب إلى واحة الكُفْرة التي تقع على بعد ٦٥٠ كيلومتراً جنوب جغبوب، ولأن واحة الكُفْرة كانت أقرب إلى السودان وإلى الجنوب، فقد بات بوسعه الإشراف بصورة أفضل على نشاطات الدعاة وحمايتهم من تهديد الفرنسيين الذين أصبحوا يرون فيهم منافسين أقوياء يهددون محاولاتهم الاستعمارية للتوغل في الصحراء وما جاورها في إفريقيا.[٢٥]

بعدما قضى الفرنسيون في عام ١٩٠٢ على ثورة عبد الكريم الخطابي الدينية في الجزائر لم يكونوا مستعدين لمواجهة تحدي مماثل في المناطق التي احتلوها حديثاً في إفريقيا الاستوائية. وقد نجم عن أول مواجهة بين الحركة السنوسية وبين القوة الأوروبية أن حاولت فرنسا إغلاق زوايا الدعوة التي كانوا يرونها مصدر تهديد لأطماعهم. في عام ١٩٠٢ توفي المهدي، وهو العام الذي أعلن فيه الجهاد للتصدي لفرنسا وتهديداتها لمناطق النفوذ السنوسية.[٢٦]

---

٢٥ Evans-Pritchards, *The Sanusi of Cyrenaica* ,98

٢٦ كانت المحاولات الفرنسية لاحتلال جنوب برقة وفزان قد أحبطها قبل ذلك بعام واحد عمر منصور الكيخيا (عمر باشا منصور) في عام ١٩٠٢، وكان ما يزال في الحادية والعشرين من العمر عندما قاد كتيبة محلية لتثبيت أركان السيادة الليبية العثمانية على جالو والكفرة، المنطقتين اللتين طمع بهما الفرنسيون. وترتب على نجاح عمر الكيخيا في وقف التوسع الفرنسي أن أصبح مقرباً لدى كل من السيد المهدي والسيد أحمد الشريف، كما خرج من هذا الصراع كصديق وموضع سر ومستشار لمحمد إدريس ابن السيد المهدي، الذي أصبح في عام ١٩٥١ الملك إدريس الأول، ملك ليبيا، غير أن صداقة الأربعين عاماً ما لبثت أن تضعضعت عام ١٩٥٧ نتيجة لخلاف بين الرجلين حول اختيار الملك للأصدقاء وتأثيرهم على السياسة العامة للدولة، الأمر الذي لم يطق عمر باشا منصور السكوت عنه. وقد برهن التاريخ على أن عمر باشا منصور كان على صواب، ذلك أن تجاوزات وجشع أولئك الناس الذين كان يحذر الملك منهم كانت السبب في سقوط الملكية في ليبيا وتمكين الزمرة العسكرية من الاستيلاء على السلطة.

وتولى الزعامة بعد المهدي ابن أخيه أحمد الشريف، وصياً على ابن المهدي، محمد إدريس السنوسي (الذي توج فيما بعد ملكاً على ليبيا). غير أن أحمد الشريف كان يفتقر إلى حنكة ابن عمه ودهائه، فلم تكلل الحرب مع فرنسا بالنجاح، وكان من جرائها أن تدمر العديد من زوايا الحركة في غرب إفريقيا وانحدر النفوذ السنوسي في تلك المنطقة، وإن ظلت الحركة السنوسية في تشاد والنيجر وشمال نيجيريا قوية، ومرد ذلك لقوة الإسلام كدين، لا للحركة السنوسية ذاتها.

الاستعمار

الحرب الإيطالية السنوسية الأولى (١٩١٢-١٩١٦)

بحلول عام ١٩١١ كانت القارة الإفريقية بأسرها، باستثناء ليبيا والحبشة، واقعة تحت السيطرة الأوروبية، وذلك في أعقاب انهيار عهد السلام البريطاني وبداية المرحلة الثانية من الاستعمار. ونظراً لأن وحدة إيطاليا لم تتم حتى عام١٨٦٠ فقد تأخر دخولها إلى حلبة التسابق على المستعمرات، إلا أنها تمكنت عبر مجموعة من الاتفاقيات الدبلوماسية من كسب اعتراف القوى الرئيسية بأن يكون لها نفوذ في ليبيا.

وقد فكرت إيطاليا بادئ الأمر في تونس كمستعمرة محتملة، ولكن كان عليها أن تذعن لتحول تونس إلى محمية فرنسية، وبدا جلياً أن مناطق النفوذ التركي السابقة في ليبيا، التي كانت تربطها بإيطاليا مصالح تجارية مكثفة طويلة الأمد، تمثل التعويض لإيطاليا لقاء إذعانها المهين لفرنسا فيما يتعلق بتونس.

كانت اتفاقية لوزان المبرمة عام ١٩١٢ بين تركيا وإيطاليا تنص بصورة مبهمة على أن بوسع تركيا أن تتنصل من مسؤوليتها في ليبيا، وقد تضمنت الاتفاقية ما أذهل السكان الليبيين والجنود الأتراك في ليبيا على السواء، فقد

مُنحت الولايات الليبية استقلالاً مزعوماً، في الوقت الذي اعترفت فيه الاتفاقية بالمطالب الإيطالية بفرض سيادتها على الولايات الليبية .

وإلى عام ١٩١١ ، كانت ليبيا رسمياً تعدّ جزءاً من الإمبراطورية العثمانية ، أما في حقيقة الأمر فقد كان الحكم التركي مجرد حكم رمزي . كما أن الجزائر وتونس ، وهما في الجزء الذي كان يعرف يوماً بشمال إفريقيا التركي ، فقد خضعتا للحكم الفرنسي . وغدت مصر ، التي كانت شبه مستقلة تحت حكم خلفاء محمد على ، تحت الاحتلال البريطاني ، على حين ظلت ليبيا ، أفقر هذه الدول ، أبعدها عن سلطة إستانبول . وما كان الحكم التركي ليعبأ بالليبيين أو يبالي بهم ما داموا يدفعون الضرائب .

وكما كان برد روسيا القارس خلال شهري ديسمبر/ كانون أول ويناير/ كانون ثاني أفضل حليف لها في مواجهة جحافل نابليون ، وكما أنقذ القنال الإنجليزي بريطانيا أكثر من مرة ، آخرها من قوات هتلر ، فإن فقر ليبيا وشراسة مقاومة قبائلها كانا أبرز عاملين ساعداها على التصدي للغزاة . فقد استقلت ليبيا بعد الفتح العربي الثاني في القرن الحادي عشر ، واستمر استقلالها حتى عام ١٩١١ عندما وقعت تحت حكم الإيطاليين الذين واجهوا القوى ذاتها التي واجهها الغزاة الآخرون من قبلهم .

وعندما احتل الإيطاليون ليبيا عام ١٩١١ ، كانوا يتطلعون إلى إنشاء مستعمرة على غرار ما فعله الفرنسيون في الجزائر والبريطانيون في الهند . كانوا يرغبون في إقامة مستعمرة يستقر فيها الإيطاليون- مستعمرة تحقق لإيطاليا الثراء والرخاء والسؤدد والمجد ، غير أن ثلاثين عاماً من المقاومة الليبية ، السلبية منها والإيجابية ، ما لبثت أن بددت أحلامهم . فما كاد يضع الإيطاليون أقدامهم فوق الشواطئ الليبية حتى كانت المقاومة تتفجر في ولايتي طرابلس الغرب وبرقة .

في طرابلس الغرب ، وهي الولاية الأكثر سكاناً ، كانت المقاومة أشد

عنفاً، فقد تمكن المجاهدون من إلحاق الهزيمة بالقوات الإيطالية في أكثر من موقعة، ولكن نظراً للخلافات الداخلية، وافتقاد قيادة متفق عليها بين سكان طرابلس الغرب، تمكن الغزاة من التغلب على مقاومتهم، واستطاعت قواتهم المسلحة أن تخضع الولاية في زمن قصير. وبعد استكمال احتلال طرابلس الغرب انتقل الصراع إلى أجزاء ليبيا الشرقية والجنوبية. وفي برقة، كما تقول روث فيرست (Ruth First)، اتخذت المقاومة شكلاً مختلفاً تماماً:

> على الرغم من خسائرها الجسيمة واصلت القبائل في برقة وفزان حرب العصابات التي تلائم طبيعتها الجغرافية وتقاليدها الموروثة. ولما نجح الإيطاليون في احتلال أجزاء من ولاية برقة، انتقلت المقاومة إلى فزان بقيادة القوات السنوسية تدعمها قبائل الطوارق والتبو من أقصى أركان الصحراء. وفي إحدى المراحل اضطر الإيطاليون إلى التقهقر إلى جنوب الجزائر طمعاً في الحماية الفرنسية. ولقد كان جلياً أنه طالما ظل البدو أحراراً لا يخضعون للسلطة، فلا مفر من أن تندلع على أيديهم مقاومة ما كان لطرابلس أن تقوم بها دونهم.[٢٧]

وقد انتكست المقاومة انتكاسة كبيرة عندما قام أحمد الشريف، بتحريض من المحور، بشن هجمات وقائية على مرسى مطروح وغيرها من القواعد البريطانية في صحراء مصر الغربية. وكان أحمد الشريف يدرك عواقب تلك الهجمات، إلا أن حاجته الملحة للذخيرة، التي لم يكن بوسعه الحصول عليها إلا من الأتراك والألمان، اضطرته إلى القيام بتلك المخاطرة. وأدت الهزائم التي مني بها السيد[٢٨] أحمد الشريف في مرسى مطروح إلى تنازله عن القيادة لابن عمه محمد إدريس والسفر إلى تركيا على

---

٢٧ First, Libya: The Elusive Revolution,47.

٢٨ حمل كلمة "السيد" دلالات دينية، وقد كانت تستعمل في شمال إفريقيا للإشارة إلى الأشخاص الذين يُعتقد بأنهم ينتمون مباشرة إلى سلالة النبي محمد ﷺ. وطوال مراحل التاريخ الإسلامي حاول معظم الحكام المسلمين أن يربطوا أنفسهم بطريقة أو بأخرى بالانتساب إلى الرسول الكريم في محاولة لإضفاء الشرعية على حكمهم.

ظهر غواصة ألمانية، والانتقال من هناك إلى المملكة العربية السعودية. وحري بالذكر أن السيد أحمد الشريف كان آخر قادة الحركة السنوسية العظماء الذين نالوا احترام مواطنيهم كما نالوا تبجيل أهالي مناطق ليبيا الداخلية لهم.

أما السيد إدريس، فعلى الرغم مما يصفه به بعضهم من أنه "مهادن"، وأنه "ميال بطبعه إلى التردد وتجنب المجابهة"، وأنه معروف "بعزوفه عن المواجهة في أسلوب العمل أو التفكير"، فقد بادر إلى الدخول في مفاوضات مع بريطانيا لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.[٢٩] وفي صفقة دبلوماسية موفقة تمكن البريطانيون من وضع أسس معاهدة ١٩١٦ التي وضعت حداً للحرب السنوسية الإيطالية الأولى. إذ اتُفق على "أن يعترف السنوسيون بالنظام الإيطالي في المدن كأمر واقع، على حين يعترف الإيطاليون بالحكم السنوسي كأمر واقع في الأرياف".[٣٠] وكانت نصوص تلك الاتفاقية معقولة في نظر البريطانيين، وكانوا يأملون في أن تسهم سيطرة النظام السنوسي على الأمور في الدواخل في وقف التوسع الفرنسي والإيطالي في المنطقة، وطبقاً لما أوردته المخابرات البريطانية: "فقد كان هناك خلاف في وجهات النظر داخل إطار العائلة السنوسية فيما يتعلق بالحرب وأمور أخرى".[٣١]

وكان الخلاف يتركز على مدى إمكانية مهاجمة البريطانيين في مصر، فقد اختلف السيد إدريس مع ابن عمه السيد أحمد في هذه النقطة بالذات،

---

٢٩ Evans-Pritchards, *The Sanusi of Cyrenaica*, 155 . اعترف البريطانيون، الذين كانوا في ذلك الحين حلفاء لإيطاليا، بإدريس كزعيم ديني فقط، لا كزعيم سياسي. حتى ذلك الاعتراف كان مشروطاً بإقامته سلاماً مع كل من بريطانيا وإيطاليا. وكان إدريس يأمل في إقامة سلام مع البريطانيين، والاستعانة بهم في التخلص من إيطاليا، وهو ما رفض البريطانيون مناقشته. راجع:
Public Record Office, WO 106/1532, Intelligence Department, Cairo, October 11, 1913.

30 First, *Libya: The Elusive Revolution*, 47.

31 Public Record Office, WO 106/1532, November 3, 1913; cited in First, *Libya: The Elusive Revolution*, 260, n. 5. Also see Anderson, *The State*, chap. 10.

وقيل إنه كان يعارض أيضاً التحالف مع المحور. وقد أدرك السيد إدريس أن القوة الحقيقية في العالم العربي مع البريطانيين، وأن التخلي عنهم يعني التصالح مع الإيطاليين. هذا، وقد أتاحت معاهدة ١٩١٦ للبريطانيين فرصة نادرة لزيادة نفوذهم في منطقة ذات أهمية حيوية لأمن اقتصادهم. وتتواكب هذه السلسلة من تاريخ ليبيا مع ظهور موجات القومية العربية في مصر وفي الهلال الخصيب. فحزب الوفد المحبوب شعبياً، كان يسعى للحصول على الاستقلال ويطالب بجلاء القوات البريطانية عن مصر.

ونتيجة للمعاهدة، فقد تقلص النفوذ الإيطالي في ليبيا ليقتصر على عدد من المدن، يضاف إلى ذلك أن انحسار مزايا هذا الاحتلال المتقلص قد كلفت الغازين أعباء مالية مرهقة. إذ "وجدت إيطاليا أن عليها دفع مساعدات منتظمة للجيش وقوات الشرطة ووجوه وأعيان وشيوخ القبائل السنوسية، بالإضافة إلى دفع رواتب الموظفين والكتبة وقادة الفصائل غير النظامية والمخبرين والمستشارين السياسيين السنوسيين. وقد تم الاعتراف بإدريس أميراً، وأصبح له عَلَمه الخاص إلى جانب مخصصات شهرية جيدة. في مقابل ذلك كله كان يُفترض أن تضع القبائل أسلحتها". [٣٢] وهذا ما كانت القبائل ترفض أن تذعن له.

الحرب السنوسية الإيطالية الثانية (١٩٢٣-١٩٣١)

كان الحكم الإيطالي خلال الحقبة الآنفة الذكر هامشياً محدوداً إلى درجة أن طرابلس الغرب أعلنت استقلالها بنفسها وأعلنت إنشاء ما أسمته (الجمهورية الطرابلسية)، كما شكلت ولاية برقة من جانبها برلماناً. ولكن محاولة النظام السنوسي لتوحيد البلاد، منتهزاً عجز إيطاليا عن شن حرب في ليبيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى، باءت بالفشل، وكان السبب الرئيسي لذلك رفض عدد من زعماء طرابلس الغرب العمل تحت لواء

32 First, *Libya: The Elusive Revolution*, 48.

السنوسية. وقد أدى هذا الرفض، بالإضافة إلى عجز أهل طرابلس عن الاتفاق على قائد أو قوة سياسية قادرة على توحيد صفوفهم الممزقة في المنطقة، إلى جعلهم فريسة سهلة للفاشيست الإيطاليين. هذا، وقد أعلن الفاشيست في إيطاليا أن "إيطاليا لا تستطيع أن تمضي في خداع نفسها بمحاولة أتباع سياسة التسوية"، ولذلك رأت إتباع سياسة مختلفة ترتب عليها إعادة احتلال طرابلس الغرب. ولما رأى قادة الرفض أن يبتلعوا كبرياءهم وأن يعودوا للأمير بوصفه "الملاذ الأخير لوحدتهم"، بعرض إمارة طرابلس الغرب عليه، كانت الفرصة قد فاتت.

وفي أوائل عام ١٩٢٢ بدأ حاكم طرابلس الغرب جوسيبي فولبي (Giuseppe Volpe)، "الذي توقع قبل عشرة شهور إتباع إيطاليا للسياسة الفاشستية"، حملته العسكرية الجديدة على الولاية، ولأنه كان يدرك أبعاد الخطر الجسيم الذي تنطوي عليه وحدة ولايات ليبيا الثلاث؛ جمّد فولبي كافة الترتيبات الدستورية وأعلن الأحكام العرفية.[٣٣]

واجه الأمير إدريس معضلة محيرة: الاختيار بين قبول عرض الوحدة وما يتبع ذلك من مواجهة إيطالية أكثر شراسة من قبل، أو رفض الوحدة وفقدان طرابلس الغرب إلى الأبد. وقد كان قبوله عرض الوحدة نذيراً ببداية الحرب السنوسية الإيطالية الثانية ١٩٢٣- ١٩٣١.

تمكنت إيطاليا بفضل قوات جيشها العسكري النظامي، تدعمه الطائرات والوحدات الآلية، من إخضاع طرابلس الغرب وفزان، ووضع نهاية للمقاومة المسلحة في مناطقهما. أما برقة فقد استخدمت مرة أخرى أساليب حربية مختلفة برهنت على أنها أكثر فاعلية في التصدي للفاشيست الإيطاليين، أو كما عبرت عنه المؤلفة روث فيرست: "كانت الأساليب الإيطالية تعتمد على استغلال المنازعات والأضغان لإهدار الدماء بين

33 Wright, *Libya: A Modern History*, 51-52.

القبائل المتناحرة وبين عشيرة وأخرى، والاستعانة ببعض أبناء القبائل للتنكيل بالوطنيين أو (الثائرين)، ولكن حتى أسوأ البدو المتواطئين مع المستعمر، ممن انضموا للجيش الإيطالي كقوات غير نظامية، أو شرطة، أو عمال، أو قائدي جمال، كانوا لا يتوانون عن مساعدة إخوانهم الوطنيين كلما سنحت لهم الفرصة لذلك. وكانت الكتائب التي يتم تجنيد أفرادها من بين سكان المناطق المحتلة تشكل مستودعاً لا ينضب من الرجال والسلاح والذخيرة للتشكيلات السنوسية". [٣٤]

وقد سبب الاحتلال في إثارة مشاعر قومية على نحو لم تشهد له هذه البلاد المقسمة مثيلاً من قبل، فبقيادة عمر المختار نمت المقاومة وأصبحت أكثر تنظيماً. ونظراً لقلة موارد المقاومة البشرية والعسكرية، فقد اقتنعت قيادتها بأهمية الإبقاء على قوة ضاربة صغيرة متنقلة تكون على درجة عالية من الفعالية. ونادراً ما كان يتجاوز عدد المقاتلين الليبيين (٧٠٠) مقاتل في كل غارة. وتم اعتماد نظام الدور، إذ يُسمح لكل قبيلة من حين لآخر بتقديم الرجال لاستمرار المقاومة وتبديل المقاتلين المرهقين بغيرهم وتعويض الإصابات بينهم. وكان على كل قبيلة، إلى جانب تجنيد رجالها، أن تدفع ما يعادل عشر دخلها لتمويل شراء الأسلحة والمعدات، كما كان عليها تقديم الطعام وتوفير الملابس والمأوى للمقاتلين. وكانت غالبية القبائل تقدم العون كلما أمكنها ذلك، ومادامت الإمكانات متوفرة لها ولا تجد مشقة في ذلك. وفي الواقع فإن الإيطاليين ما لبثوا أن اكتشفوا "أن برقة بكاملها تشكل صخرة صلبة من العداء لهم، رغم كل ما يبدو على السطح من تعاون الأهالي، فوجد الإيطاليون أنفسهم يحاربون شعباً، لا جيشاً". [٣٥]

وبحلول عام ١٩٢٩ كانت المناطق الساحلية والمنخفضات الشمالية

---

34 First, *Libya: The Elusive Revolution*, 51.

٣٥ لمزيد من المعلومات حول حركة المقاومة راجع:
Evans-Pritchards, *The Sanusi of Cyrenaica*.

في برقة تحت سيطرة الإيطاليين، ولكن التلال التي تغطيها الغابات في منطقة الجبل الأخضر، حيث كان الفاشيست يأملون في توطين نصف مليون فلاح إيطالي بدون أرض قبل حلول عام ١٩٦٠، ظلت غير محتلة.[٣٦] وإزاء هذا الوضع، قرر رودولفو غرازياني (Rodolfo Graziani)، الملقب "جزار فزان"، أن يتبع سياسة "الاحتلال بأي ثمن" لإنهاء المقاومة في برقة، وكان غرازياني يدرك تماماً أن ذلك يعني إبادة سكان برقة. وكان يملك الإرادة والوسائل لتحقيق تلك المهمة.

عهد الرعب

خلال عهد الرعب (١٩٣٠-١٩٣١)، أصبح جلياً أن الفاشيست يقصدون من عبارة "بأي ثمن" أن الليبيين هم "الثمن". ففي هاتين السنتين تم إعدام حوالي ٢٤٫٠٠٠ مواطن في برقة، كما أن غالبية ما تبقى من سكان برقة تم وضعهم في معسكرات اعتقال في المناطق الصحراوية المنخفضة. أما الذين تمكنوا من الفرار "فقد تعرضوا لقصف المدفعية والطائرات أثناء فرارهم إلى الصحراء الجرداء". ومع هذا كله لم تفلح تلك الهمجية الشرسة في إيقاف المقاومة المسلحة، ولم ينقطع وصول الطعام والذخائر إلى القوات السنوسية من الخارج عن طريق مصر. وسعى المهاجرون الليبيون في مصر والعالم العربي بكل قوة لمد المقاومة بالموارد الحيوية التي تحتاج إليها لمواصلة جهادها للاحتلال الإيطالي. وبغية قطع خطوط الإمدادات، عمد غرازياني إلى تسريح كل الوحدات الليبية العاملة مع الجيش الإيطالي، وحظر تزويد المعسكرات بالطعام، وأقام حاجزاً من الأسلاك الشائكة على الحدود المصرية - الليبية يمتد مسافة ٣٥٠ كيلومتراً، "فقد نُكّل بالبلاد لحملها على الإذعان"، على حسب تعبير المؤرخ البريطاني جون رايت (John Wright):

٣٦ في روما كان صبر موسوليني قد نفد بسبب الحرب، وبسبب الضائقة المالية التي كان يعاني منها الاقتصاد الإيطالي. واشتهر عنه قوله إن التكاليف التي كانت الحكومة الإيطالية تتكبدها لتوطين الإيطاليين في ليبيا تفوق تكلفة إقامتهم في فندق غراند أوتيل الشهير في روما. لمزيد من المعلومات عن التكلفة الكلية للاحتلال الإيطالي، راجع: Segrè, *Fourth Shore*

بتحويل برقة إلى معسكر مسلح يزخر بالمعتقلين، وبعمليات الإبعاد والمصادرة والإعدامات، وباستعمال أقسى ما يمكن من الأسلحة والمعدات الحربية الحديثة، تمكن الإيطاليون في آخر الأمر من السيطرة على المقاومة، وحصار آخر وحداتها المقاتلة المرهقة في معقلها في الجبل الأخضر. وفي سبتمبر/ أيلول ١٩٣١، بعد أن تحدى إيطاليا الفاشستية طوال تسع سنوات، نجح الإيطاليون في وضع كمين لعمر المختار وإلقاء القبض عليه، وبعد محاكمة عسكرية عاجلة أُعدم شنقاً في الساحة الرئيسية في بلدة (سلوق). وكان إعدامه سبباً في نهاية المقاومة، وفي يناير / كانون ثاني ١٩٣٢ أعلن بادليو(Badalio) رسمياً نهاية الحرب في برقة واستقرار الأوضاع في ليبيا.[٣٧]

بعد أن تمت السيطرة على ليبيا بدأت قوافل المستوطنين الإيطاليين تصل إليها أفواجاً وتستقر في أكثر مناطقها خصباً. وسرعان ما غدت ليبيا "الشاطئ الرابع" لإيطاليا. وحسب توقعات الفاشيست، فقد كانت التقديرات تؤكد أن بإمكان برقة وحدها تربية عشرة ملايين رأس من الخراف تزود المصانع الإيطالية بأجود أنواع الصوف، وبغرس عشرين مليون شجرة زيتون توفر أنقى أنواع الزيوت، وبتحويل ربوعها إلى مزارع للعنب تزود إيطاليا بأجود أنواع النبيذ وبأطيب أنواع العنب مذاقاً. ولكن بعد عامين فقط من البداية الجادة للمحاولة الاستعمارية الإيطالية، قامت الحرب العالمية الثانية وبددت أحلام الفاشيست الغزاة.[٣٨]

نهاية الاستعمار

لكن ما هو الثمن الذي دفعه الليبيون؟ إن الحرب العالمية الثانية، التي كانت وبالاً على أغلب دول العالم، كانت أشد وبالاً على ليبيا، إذ فاق ضحايا الحرب في ليبيا عدد الناجين، وذهب أكثر من نصف سكانها ضحية للحرب الإيطالية الليبية والحرب العالمية الثانية، فأغلب المدن الساحلية مثل بنغازي ودرنة وطبرق قد دمرتها معارك الحرب العالمية أكثر من مرة. ولم

37 Wright, Libya: *A Modern History,* 35-36.

٣٨ للحصول على تفسير مسهب لتلك الطموحات، راجع: Segrè, *Fourth Shore*

يمض وقت طويل بعد أن وضعت الحرب أوزارها حتى كان النقاب يُكشف عن خباياها، إذ يذكر جون رايت نقلاً عن الإدارة العسكرية البريطانية :

> بينت نهاية الحرب العالمية الثانية أن ليبيا كانت دولة تعيسة حقاً : شعبها فقير غير مدرب ومتخلف سياسياً؛ الأمية متفشية فيه بنسبة ٩٤٪؛ معدل الدخل السنوي للفرد الواحد لا يكاد يصل ١٥ جنيهاً؛ معدل وفيات الأطفال مذهل حقاً إذ يصل إلى ٤٠٪؛ التجارة راكدة والبطالة مرتفعة . . . في ولاية برقة دمرت الحرب معظم البنية التحتية، وأغلب المستوطنين الإيطاليين هجروها. أما في طرابلس الغرب فالدمار كان أقل، وبقي فيها ما يقارب ٤٠٫٠٠٠ إيطالي يشكلون دعامة اقتصادية واجتماعية حيوية، ظل أكثر من ثلثهم يعيشون في مزارع المستعمرات، وبدأت تجارة أكثرهم في النمو والازدهار.[٣٩]

لقد خلفت ثلاث حقب من الحكم الإيطالي آثاراً بغيضة على ليبيا. وكما حدث للعديد من الدول التي تحررت من الحكم الاستعماري، وجدت ليبيا نفسها في وضع لا مفر معه من أن تبدأ الصعود من أدنى درجات السلم السياسي والاقتصادي. في البداية، لم تكن أي من القوى المنتصرة على استعداد لتحمل مسؤولية ليبيا وتوفير الأموال الضخمة اللازمة لإعمارها. أما إيطاليا فقد كان كل ما تأمل فيه هو استصلاح الأراضي، في محاولة أخيرة لاستعادة ملايين الدولارات التي أنفقتها منذ عام ١٩١١، إلا أنه كان من المشكوك فيه تماماً أن يكون بمقدور ليبيا عام ١٩٤٦ تقديم أية مزايا اقتصادية، ذلك أن مغامرة إيطاليا في شمال إفريقيا لم تقدم لليبيين شيئاً، والنزر اليسير من البنية التحتية، وهو ما كانت إيطاليا قد أنشأته لرعاياها الإيطاليين، قد دمرت الحرب أكثر من ٩٠٪ منه. وقد كانت ليبيا ١٩٤٦ مثالاً نموذجياً على الكوارث التي يخلفها الاستعمار وراءه في دول العالم الثالث. لقد ترك الإيطاليون بلداً هلك أكثر سكانه، يعيش دون مستوى خط البقاء، يعاني من اقتصاد منهار وفراغ سياسي يكاد ملؤه أن يكون مستحيلاً. وقد أوجز كلاوديو سيغرى (Claudio Segrè) أوضاع الليبيين طوال الحكم الإيطالي فقال :

39 Wright, *Libya: A Modern History*, 48.

إن الادعاء بأن الليبيين قد استفادوا من الاستعمار، في أفضل الأحوال، هو قول مضلل. لا شك أن الإيطاليين أدخلوا تقنية زراعية حديثة وقدموا المشورة المالية والتقنية لتنشيط التنمية الزراعية التي كانت تسير بأسلوب فطري، ولكن على افتراض أن تلك الفرص قد أثمرت على نحو يتجاوز حدود التكهنات، فإن المساواة الاقتصادية للمواطنين الليبيين كانت احتمالاً بعيداً. وكما يتضح من أحكام القوانين العنصرية لعام ١٩٣٨ و" الأحكام المتعلقة بالمواطن الخاص المميز" لعام ١٩٣٩، فإن النظام الإيطالي الاستعماري، شأنه في ذلك شأن أنظمة الاستعمار الأوروبية الأخرى، لم يكن يستهدف تحقيق مساواة اقتصادية حقيقية أو أهلية للمواطنين المحليين، ولكن حب الإيطاليين لفعل الخيرات، واعتمادهم على العمالة المحلية اعتماداً كلياً، كانا يحولان دون تفكيرهم في إبادة الليبيين، بل لقد خطط النظام لدمجهم ضمن المنظور الإيطالي للأحداث، وهكذا، وبمقتضى الحكم الاستعماري، ظل الليبيون دائماً وأبداً مواطنين من الدرجة الثانية. وكما حدث في الدول التي رزحت تحت نير الاستعمار، فإن الليبيين لم ينالوا كامل مزايا الاستعمار الإيطالي، إلا بعد حصولهم على الاستقلال.[٤٠]

وفي ضوء هذه الخلفية السياسية والاقتصادية والاجتماعية طُرح موضوع ليبيا أمام الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، إذ قرر المنتصرون مصيرها، كما قرروا مصائر دول أخرى عديدة.

الخلاصة

لم تكن لليبيا يوماً قاعدة زراعية، باستثناء المرحلة المبكرة من تاريخها. أما اقتصادها فقد كان منذ العهد البوني (قرطاجنة) اقتصاداً ممزقاً يعتمد على التجارة بحكم الموقع الجغرافي أكثر من اعتماده على الإنتاج المحلي. ويمكن الاستدلال على هذه الظاهرة من واقع العدد القليل لسكان ليبيا. فالأرض لم تكن تنتج كثيراً، وكان كل فوج من أفواج المستوطنين ما يلبث أن يكتشف قسوة ظروف البلاد المعيشية، فيقرر على إثرها العودة إلى

40 Segrè, *Fourth Shore*, 185.

مصر، أو مواصلة سيره غرباً إلى تونس وسائر أقطار شمال إفريقيا حيث الاستيطان أكثر إغراء. وباختصار، لم تتوفر لليبيا طوال ألف السنة المنصرمة المقومات اللازمة لتكوين قاعدة زراعية مجدية تصلح أساساً للبقاء، فضلاً عن تحقيق فائض يجذب المستعمرين أو يعمل على النهوض بالإنتاج الصناعي.

كان لليبيا، عبر مراحل تاريخها، قادة دينيون أكثر من القادة العلمانيين، والأهم من ذلك أنه لم يحدث أبداً طوال تاريخها أن تولى قائد واحد أمور كل أقاليمها، وظل المجتمع القبلي قائماً فيها إلى ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عندما أوجدت لها الأمم المتحدة دستوراً ومؤسسات وطنية. ولذلك لا نستغرب أن تخلو ليبيا من المؤسسات الديمقراطية اليوم. وقد ترتب على غياب التقاليد الديمقراطية وجود فراغ سياسي كان يملؤه من حين لآخر قادة مستبدون يحتفظون بالسلطة لأنفسهم بالقوة. وغالبية أولئك القادة حكموا البلاد بأسلوب تعسفي متبعين أيديولوجية خاصة بهم، وغالباً ما كان حكمهم يؤدي إلى كارثة سياسية، أو يترك عواقب اقتصادية سيئة تعاني منها البلاد.

وثمة موضوع أخير يدعو إلى التساؤل، وهو يدور حول مدى صواب تحليل ليبيا كما لو كانت كياناً واحداً على الرغم من عمق تقسيمها الثقافي. إن ليبيا تتألف من ثلاثة أقاليم تتطور بصورة مستقلة بعضها عن بعض، إذ نشأ كل منها من خلال تجارب وتقاليد تاريخية متباينة. وقد ترتب على ذلك عبر الزمن نشوء مشاعر عدائية عميقة الجذور بين مختلف الأقاليم، وهي المشاعر العدائية والمنافسات التي حالت في الماضي دون تحقيق وحدة ليبية مبكرة، كما تمكنت من إجهاض توحيد المقاومة في مواجهة العدوان الخارجي. وهذا الانقسام بين الأقاليم، وانفراد كل منها بتاريخه وأبطاله، يمكن أن يعزى جزئياً لأسباب جغرافية. ولكن حتى بعد توحيد البلاد ظل الإحساس بالإقليمية قوياً، الأمر الذي لم يعرقل بناء المشاعر الوطنية

فحسب، وإنما كان سبباً في التوزيع غير العادل لثروات البلاد. والعجيب أنه على الرغم من هذه الانقسامات الواضحة، إلا أن الأقاليم الثلاثة كان يسودها إدراك تام بوحدة المصير.

وفي الفصول التالية سألقى الضوء على هذه القوى، وعلى عملية تغيير مسار العوامل السياسية والاقتصادية التي تعرقل التطور الليبي. ونظراً لعدم ظهور مؤسسات ديمقراطية جوهرية حتى الآن، فمن المهم أن نحلل تقدم البلاد أو عدم تقدمها من خلال استعراض قادة ليبيا وأيديولوجياتهم وتأثيرهم على المؤسسات السياسية والتنمية الاقتصادية للبلاد منذ استقلالها.

الفصل الثالث

مؤسسات الدولة والتطور السياسي

مؤسسات الدولة والتطور السياسي

منذ الاستقلال مر التحول الفكري (الأيديولوجي) في ليبيا بمرحلتين بارزتين: مرحلة المحاكاة ومرحلة التجربة. ويتناول هذا الفصل موضوع التفاعل بين عوامل التطور الفكري والسياسي والاقتصادي في ليبيا خلال هاتين المرحلتين.

المحاكاة:

يمكن تشخيص الأيديولوجية السائدة في هذه الفترة بأنها منظومة من المعتقدات المحلية الموروثة. وكما هو الحال في سائر المجتمعات التقليدية، فإن الفلسفة الفكرية (الأيديولوجية) هنا تنبثق من الأعراف الثقافية والاجتماعية التي ساهمت في تطوير وتشكيل ذلك المجتمع بعينه. وفي العادة لا يتم تحديد وإنفاذ علاقات القوى، ضمن إطار الدولة والقبيلة والأسرة والطبقة أو الطائفة، من خلال وثيقة مكتوبة أو قوة شرطة، ولكن من خلال التقاليد والإجماع الشعبي.

وخلال هذه المرحلة من التطور لم تكن ليبيا، فيما يبدو، تختلف عن أي مجتمع تقليدي آخر في العالم الثالث، فقد كان نظامها الاجتماعي يعتمد

على العائلة الموسعة، والتي كانت بدورها تلعب دوراً حيوياً في تنشئة أفرادها وتشكيل القيم الأساسية لديهم، وتحديد أعمالهم ومهنهم، واختيار أزواجهم وزوجاتهم، والعناية بهم خلال مراحل حياتهم كافة، إضافة إلى توفير الحماية لهم من القوى الخارجية المعادية. وفي مقابل ذلك، فإن من واجب هؤلاء الأفراد أن يطيعوا ما يُملى عليهم من أحكام ضمن إطار هذا النظام، في محاولة لتجنب أو تقليل أسباب الصراع الداخلي. وقد كانت ليبيا خلال هذه المرحلة تمثل مجتمعاً (أبوياً جديداً).[١]

ويتميز مثل هذه المجتمعات بالفقر، بدرجات متفاوتة، وبأنها مجتمعات زراعية قوامها الأسرة، ويعتمد اقتصادها على المقايضة. وتتطور المجتمعات التقليدية عادة من خلال الابتكار أو التقنية أو التصنيع، أو عن طريق اقتصاديات سوق تتحكم فيها المؤسسات العامة أو الخاصة، أو العوامل الأخرى التي ثبت نجاحها وفعاليتها في توفير فائض من السلع والخدمات يمكن أن تكون مفيدة للمجتمع ككل. إن اقتصاديات مثل هذه الأنظمة المستقرة لا تتجاوز حدود الضروريات، ذلك لأن الأنظمة السياسية الصحية الأكثر تحرراً ونشاطاً هي وحدها القادرة على إيجاد اقتصاد سوق حر. من جهة أخرى، فقد يُعزى العجز عن التطور والنمو إلى شح الموارد الطبيعية.

وهناك سبب جوهري آخر للركود الاقتصادي يتمثل في عجز الأنظمة السياسية التقليدية عن مواكبة المستحدثات السياسية والاقتصادية الجديدة التي يخشى بعضهم أن تلحق الضرر بأجهزتها وتنظيماتها المستقرة. والعديد من هذه الأنظمة يخضع لسيطرة الرئيس الوراثي للقبيلة - " الذي يسوغ سلطاته من النسب أو الدين أو التقاليد، والذي يؤدي مهامه لصالح

---

١ لمزيد من المعلومات عن القبائل و العلاقات القبلية فى ليبيا راجع: **Behnke, *The Herders of Cyrenaica***، راجع أيضاً: فانيش، "المجتمع الليبي ومشكلاته". هناك دراسة مثيرة للاهتمام عن النظام الأبوي الجديد في المجتمع العربي تجدها في: **Sharabi, *Neopatriarchy***

الأفراد والجماعات، بالإضافة إلى القيام بأعباء الحكم والقضاء وتطبيق القانون والنظام، معتمداً في ذلك على نفسه، أو على مساعدة أقاربه الحميمين ". [٢]

إن كل النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمعات القبلية التقليدية تعتمد في تسويغ وجودها على ترابط عوامل الدين والتقاليد والأساطير والأعراف والعادات. وفي أغلب هذه المجتمعات يكون للمعتقدات والأنماط السلوكية أصل خارق للعادة، أو تعويذة مباركة تسوغ وجودها واستمرار بقائها في ذلك المجتمع التقليدي. ويعدّ الخروج على التقاليد في هذا المجتمع عادة "خروجاً على إرادة الله". وهذا الإيمان بالقضاء والقدر يسهم، إلى جانب السلبية و الامتثال، في تكوين القوى الرئيسية الثلاث "المحركة" التي نجدها في المجتمعات التقليدية.

والدولة في المجتمعات التقليدية ليست قوية، ولا تنبثق قوتها من ولاء المواطنين، الذي يكون هامشياً في معظم الحالات، ولكنها تنبثق من الشرعية التي يضفيها عليها عمداء العائلات ورؤساء القبائل. [٣]وغالباً ما تطغى أواصر القربى مع الحكام على الالتزامات الأدبية تجاه الدولة، وهكذا فإن عناصر الفرض القسرية التي تحتاج إليها المجتمعات النامية من حين لآخر تكون غائبة بصورة جلية في المجتمعات التقليدية، إذ تقوم العائلة أو القبيلة بدور الأداة التي تفرض النظام والقانون بدلاً من الدولة، ولذا فإن أية قوة خارجية تحاول إحداث تغيير في هذه العلاقة تصطدم عادة بقوة النظام الكامنة. والواقع أن الصفوة في المجتمعات القبلية تعارض أي شكل من أشكال التطوير لأن ذلك التغيير من شأنه أن يهدد أواصر القربى الواهية وغيرها من الروابط، وما يمثله ذلك من تبديد لقوتهم. وفي مفهومهم يعني

---

2 Gabriel Almond and Sidney Verba, *The Civic Culture*, cited in el-Fathaly and Palmer, *Political Development*.

٣ حول قوة النخبة الليبية وأنواعها، راجع:
Hasan, "The Genesis of the Political Leadership of Libya, 1952-1969".

التطوير أن يُستبدل بحكمهم، الذي يستند إلى خلفيات فكرية ذات طابع خاص بهم، حكم آخر يعتمد على المزايا والالتزامات الوظيفية والسياسية والاجتماعية ضمن إطار قومي.[٤] من جهة أخرى فإن التطوير قد يعني استبدال الاتكالية والسلبية والانصياع للتقاليد، بالإبداع والإنجاز والابتكار.

وتنظر المجتمعات التقليدية إلى الإبداع بعين الريبة، إذ يُخشى في حال تعذر انضباطه أن يؤدي إلى تحطيم الروابط التقليدية وفتح الباب أمام حركة ترى الصفوة في القبيلة أنها قد تكون بداية النهاية بالنسبة لنفوذهم. وفي ظل هذه المجتمعات التقليدية المستبدة، فإن التعليم و المعلومات ومساعي تحسين الظروف المعيشية للمواطنين تثير في العادة العديد من التساؤلات التي لا تجد الحكومات المركزية ولا الصفوة القبلية التقليدية إجابات عنها. وعندما تتطور المجتمعات التقليدية يتم استبعاد عناصر التحرر والاندفاع في القبيلة والعائلة أو الطائفة لتحل مكانها مؤسسات حديثة قوية من قوى الشرطة والجيش والمخابرات العامة. ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن هذه العناصر الجديدة يتم تزويدها بمعدات تقنية متطورة وغيرها من الأسلحة والمعدات المستوردة باهظة النفقات، بدلاً من توفير ما تحتاج إليه تلك المجتمعات من مواد غذائية وماء وطعام وتعليم، وغير ذلك من الضروريات والخدمات الأساسية.

وقد تزامن الاستقلال الليبي مع ارتفاع موجة القومية في العالم العربي عامة، وفي شمال إفريقيا على وجه الخصوص. كما أن هذه الحقبة من الزمن شهدت حدث الثورة المصرية عام ١٩٥٢ وبداية حرب التحرير الجزائرية، والقضية الفلسطينية، وظهور حركة البعث في سورية. وكما حدث للعديد من العرب الآخرين فإن تلك الأحداث قد أثارت لدى المواطنين الليبيين مشاعر كانت في مجملها مناوئة للغرب. وفي تلك

---

٤ حول هذه القوى في ليبيا راجع: Naur, *Social and Organisational Change in Libya*
راجع أيضاً: فانيش، "المجتمع الليبي ومشكلاته"

السنوات كانت هناك ثلاث مدارس سياسية رئيسية في المنطقة. وخلال العهد الملكي كانت الاتجاهات السياسية تتأرجح ما بين هذه المدارس الثلاث، إذ كانت كل مدرسة تحاول جاهدة أن تجذب التطور السياسي والاقتصادي في البلاد باتجاه خطوطها الفكرية.[٥]

كانت المدرسة السياسية الأولى هي مدرسة العروبة ويتزعمها أتباع الرئيس المصري جمال عبد الناصر، على حين تعدّ مجموعة (البعث) من أشد المدافعين عنها. وتتبنى هاتان المجموعتان الأفكار العربية والأفكار الاشتراكية، على حين تعارضان أي انحياز للغرب. وقد أعربت كلتا المجموعتين عن تعاطفها تجاه التعاون مع الكتلة السوفييتية، إلاّ أن دعاة العروبة ما لبثوا أن نبذوا الكتلة السوفييتية عام ١٩٥٩ عندما تنكر الرئيس عبد الناصر لالتحام الشيوعية بالقومية العربية، وما أعقب ذلك من أعمال العنف التي تعرضت لها الشيوعية وأنصارها على أيدي القوميين العرب في أرجاء العالم العربي. وكان الالتحام بين الشيوعية والقومية العربية قد ظهر جلياً عام ١٩٥٨، عندما حاول قادة الانقلاب العراقي بزعامة عبد الكريم قاسم إقامة نظام شيوعي في العراق على حساب الطابع الإسلامي، وأحياناً الديمقراطي للبلاد.[٦] ولقد كان القوميون العرب من الشبان الليبيين يرون أن نظام الحكم القائم في البلاد بعد الاستقلال، ومؤسساته "الأجنبية" هو نظام مصطنع قد فرضته عليهم قوى أجنبية.[٧] وبالنسبة إليهم فإن أي نظام حكم لا يعمل على أن تكون البلاد جزءاً من إمبراطورية عربية واسعة - (إمبراطورية ينادي بها عبد الناصر)، تمتد من المحيط الأطلسي حتى الخليج - لا يعدّ حكماً قومياً أو شرعياً. ولكن، وعلى الرغم من أن العديد من الليبيين كانوا يتطلعون إلى الانضمام لمثل تلك الوحدة، كان الدعم المنظم لها ضئيلاً ومحدوداً، ويقتصر على مجرد شريحة واضحة المعالم من الشبيبة

---

٥ للاطلاع على شرح كامل لهذه المدارس الفكرية راجع: Khadduri, *Modern Libya*

٦ عانت الحركة الشيوعية في العالم العربي من نكسة عام ١٩٥٠ وما زالت تعاني منها حتى الآن.

٧ Khadduri, 330

الذين تلقوا تعليمهم في الخارج وعادوا من الدول العربية المجاورة بعد الاستقلال.

من جهة أخرى، كان جلياً أن العناصر الدينية في المجتمع الليبي، بفصيح إبلاغها ومتانة حجتها، قد أصبحت تشكل العمود الفقري للمدرسة الفكرية الثانية التي تتنافس على السلطة. وقد كانت هذه المدرسة تضم الفئة المحافظة "قديمة الطراز" من خريجي الأزهر وأتباع السنوسية وغيرهم ممن تأثروا بدعوة الإخوان المسلمين وبالإسلام عامة. وهذه المجموعة، التي كانت ذات يوم القوة المهيمنة في المجتمع الليبي، تمثل مزيجاً من التقاليد والأمر الواقع، مع القليل من الابتكار والتجديد. ولقد كان الإسلاميون ينادون بالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وفق المبادئ الإسلامية، ورفض كل المناهج الفكرية التي تتعارض مع الإسلام، بما في ذلك الناصرية والبعث. ويمكن القول بأن القومية الإسلامية كانت أكثر شمولاً من الناصرية والبعثية، ذلك أن الإسلاميين كانوا ينادون بوحدة كافة المسلمين في العالم بغض النظر عن ألوانهم أو أصولهم العرقية أو قومياتهم، غير أنهم كانوا يتفقون مع دعاة القومية العربية في معارضتهم للنفوذ الأجنبي والمفاهيم الفكرية الراديكالية المتطورة.[٨]

وفي الواقع كان القوميون المتدينون يشكلون الدعامة الأساسية للحركة السنوسية،[٩] إلاّ أنه عندما تولى الملك إدريس مقاليد الحكم، حاول أن يتجه بالنظام السياسي نحو العلمانية، وأن يحكم البلاد وفق تقاليد متطورة، وأن يحدث تغييراً جذرياً. ومن هذا المنطلق، عمد إلى تخفيض مرتبة النظام السنوسي، ومن ثم تأثير الدين، ليحتل مرتبة ثانوية، وليقتصر تأثيرهما على الأمور الروحية أكثر من المسائل السياسية. وقد اتضح أن تلك الخطوة كانت باهظة الكلفة على المدى البعيد، ذلك أنها أفقدته الدعم التقليدي

٨ المصدر نفسه، ٣٢٣.

٩ راجع: Evans-Pritchards, *The Sanusi of Cyrenaica*

الذي كان ينعم به، على حين أن تطبيق أسلوبه العلماني الجديد لم يبلغ المدى الذي ترضى عنه العناصر غير الدينية الساخطة في المجتمع الليبي. وعلى أي حال، فإن سياسة الملك، وعلى المدى القصير، شجعت على ظهور أعضاء المدرسة الفكرية الثالثة، المدرسة الواقعية، واعتلائهم الذروة ليتولوا مهمتهم العسيرة في إدارة شؤون مثل هذا المجتمع المتشرذم المنقسم. وقد كانت هذه المدرسة السياسية تضم موظفي الدولة وبعض المثقفين، وكانت تدعو إلى نمط من أنماط القومية الليبية.

وعلى نقيض المدرسة السياسية الأولى (المثاليين) والمدرسة الثانية (الدينيين) حاولت هذه المدرسة "الليبية" بالدرجة الأولى حماية البلاد من تأثير المفاهيم الفكرية الأجنبية التي كان بوسعها أن تتغلغل إلى أعماق نسيج المجتمع المتداعي. وقد حاول أعضاء هذه المدرسة نهج سياسة تستهدف دعم التلاحم المحلي وإيجاد أمة ليبية، بدلاً من السياسات التي تتفق مع صراع المفاهيم الفكرية المختلفة وتنافسها. ورغم أنهم كانوا يدركون مدى حساسية النفوذ الأجنبي، كانوا يترددون في انتهاج أية مفاهيم فكرية يمكن أن تعرّض استقلال البلاد الجديد لصراعات ربما لا ترغب أو لا تقدر على الدخول فيها.[10] وفي الواقع كانت سياسة هذه المجموعة تقتصر على الدعوة لما تعتقد أنه يخدم مصالح ليبيا، إلاّ أنها، وعلى الرغم من كل نياتها الطيبة، تعوزها الشجاعة على نحو لم يرض عنه أحد، الأمر الذي أفقدها التأثير كصانعة سياسة، وأفقدها القدرة على صياغة مفاهيم فكرية ليبية، أو تعبئة المواطنين للعمل على دمج الكيان الوطني الممزق ليصبح دولة أمة.

فقر الموارد:

خرجت ليبيا في نهاية الحرب العالمية الثانية واحدة من أفقر دول العالم، ذلك أن الاحتلال الإيطالي لم يترك في البلاد أية مؤسسات سياسية محلية،

10 Khadduri, 334.

كما أن حملة شمال إفريقيا على النازية الألمانية دمرت الكثير من البنية التحتية للبلاد . يضاف إلى ذلك أن المنتصرين أخفقوا في الوصول إلى اتفاق بشأن ليبيا، ومن ثم قرروا أن يحيلوا إدارتها إلى الأمم المتحدة . ولقد كان من حسن حظ ليبيا أن يُعهد بأمر ليبيا إلى الأمم المتحدة التي أخذت على عاتقها توفير إطار سياسي يكون مقبولاً لمجتمع يعاني من تشرذم عميق الجذور . [١١]

إن الدستور الليبي الصادر عام ١٩٥١ الذي أشرفت على صياغته مجموعة من المفكرين تضم أساتذة جامعات عالميين وصانعي سياسات، بمن في ذلك بعض الليبيين، برئاسة (إدريان بلت) المفوض العام الذي عينته الأمم المتحدة، هذا الدستور كان في الواقع دستوراً مثالياً . [١٢] كان دستوراً فريداً في نوعه، إذ تمكن من إيجاد توازن بين أقاليم البلاد التقليدية الثلاثة - " . . . توازن بين ولايات ثلاث تتنافس فيما بينها للفوز بمكان الصدارة، رغم التباين الكبير بينها في الموارد والسكان والمستويات الثقافية" . [١٣]

كانت ولاية برقة، وهي أكبر الولايات الثلاث مساحة والثانية بعد ولاية طرابلس الغرب سكاناً، تشكل العقبة الرئيسية في وجه توحيد ليبيا . كانت حملة شمال إفريقيا قد دمرت مدنها عام ١٩٤٠ ، على حين أجهز ثلاثون سنة من الحكم الإيطالي على أكثر من نصف عدد سكانها، الأمر الذي حدا بغالبية أهل برقة إلى عدم السماح لولايتهم بالوقوع تحت الحكم الإيطالي من جديد . وكان زعماء برقة، في مقابل مساعدتهم جهود الحلفاء الحربية، قد حصلوا من البريطانيين على وعد بدعم استقلال برقة عند نهاية الحرب . وهكذا، وفي عام ١٩٤٩ تم إعلان استقلال برقة، الأمر الذي أثار سخط غالبية زعماء ولاية طرابلس الغرب . من جهة أخرى فإن أعيان طرابلس

---

١١ راجع : Pelt, *Libyan Independence*

١٢ لمزيد من المعلومات عن تشكيل المجلس الاستشاري راجع : Pelt, chapter 3.
وراجع أيضاً : Khadduri, *Modern Libya*, 141-150.

١٣ المصدر السابق، ١٤١ .

الغرب، الذين كانت تمزقهم المنازعات القبلية والحزبية المتواصلة، لم يكن بوسعهم الاتفاق على زعيم واحد مشترك، كما لم يتمكنوا من الوصول إلى اتفاق مع أهل برقة بشأن الزعامة السنوسية. وقد حالت هذه الانقسامات دون تمكينهم من "التعاون" مع أهل برقة "في تحرير بلادهم".[١٤]

ويمكن القول كذلك إن القلق الذي سيطر على سياسات ما بعد الحرب في الولايات الثلاث ووجود جالية إيطالية كبيرة في طرابلس الغرب، كان فوق ما يستطيع أهل برقة احتماله. ومن خلال تمسكهم بفرصة إعلان استقلالهم، فقد أحس أهل برقة أنهم قد أصبحوا بمنأى عن الحكم الإيطالي، وأنهم في وضع يتيح لهم تقديم العون والمساعدة إلى إخوانهم المترددين المتشككين في طرابلس الغرب.[١٥]

أما أهل طرابلس الغرب فقد كانوا أكثر الليبيين تعليماً وثقافة وتطوراً. لعلهم كانوا أقل تديناً من أهل برقة، وأكثر من إخوانهم القبليين الآخرين انفتاحاً على المؤثرات الغربية والشرقية، ومن ثم كان من الطبيعي أن تنبثق الأفكار السياسية المتنوعة بين أهل طرابلس الغرب، مما عرقل ظهور قيادة موحدة مشتركة بينهم. ولذا فقد توصل أهل برقة، الأقل تطوراً سياسياً، وفي وقت أقصر، إلى الإجماع على زعامة السيد محمد إدريس السنوسي الذي أظهر زعامة "متوازنة" بين الفئات السياسية المختلفة، في الوقت الذي كان فيه الصراع بين الأحزاب السياسية في طرابلس الغرب يوشك أن يلقي بها في خضم فوضى فعلية:

> ... . وقد واصل الصراع على الولاء بين الأحزاب السياسية في طرابلس الغرب أداء دوره البارز في تشكيل المجموعات السياسية وتغذية المشاعر القومية التي لم تكن قد تعمقت بعد في البلاد، ومن ثم لم تكن لتطغى على مشاعر الولاء

---

١٤ المصدر نفسه، ٨٨.

١٥ عندما سُئل عمر باشا منصور الكيخيا، أحد مؤسسي ليبيا الحديثة، كيف قبل باستقلال برقة دون طرابلس الغرب وفزان، أجاب: "إن الحرّ أقدر من العبد على مساعدة عبد آخر على التحرر."

القبلي. وقد ترتب على ذلك أن ظهور العديد من المجموعات السياسية الجديدة، والتي راح زعماؤها يتنافسون على الفوز بالاعتراف بهم، كان مدعاة لإخفاقهم في تنسيق نشاطاتهم.[١٦]

وقد كان بعضهم، مثل حزب المؤتمر برئاسة بشير السعداوي الذي تم تشكيله عام ١٩٤٤، يحبذ النهوض بولاية طرابلس الغرب ضمن ليبيا موحدة ومستقلة تماماً، أو أن تكون هناك ليبيا موحدة تحت وصاية جامعة الدول العربية.[١٧] أما (الجبهة الوطنية المتحدة) التي تأسست عام ١٩٤٦، فقد كانت تنادي باستقلال ووحدة ليبيا تحت لواء الزعامة السنوسية. وقد قام المنشقون عن هذين الحزبين بتأسيس حزب ثالث هو (الكتلة الوطنية الحرة)، التي تأسست أيضاً عام ١٩٤٦، وينادي هذا الحزب باستقلال ليبيا وقيام جمهورية عربية متحدة يكون لها رئيس غير إدريس، ويتولى انتخابه مجلس تأسيسي. وقد دعا رئيس هذا الحزب، السيد علي الفقيه حسن، إلى انضمام ليبيا إلى عضوية جامعة الدول العربية وإلى تعريب الإدارة الليبية التي كانت حتى ذلك الحين تخضع إلى حد كبير لسيطرة المستوطنين الإيطاليين. أما حزب (الاتحاد المصري الطرابلسي) فقد كان اسمه يفصح بجلاء عن أهدافه، إذ كان يدعو لوحدة طرابلس الغرب (بما في ذلك برقة) تحت التاج المصري. وهناك حزب (العمال) الذي تأسس عام ١٩٤٧، وحزب (الأحرار) وكلاهما يدعوان لوحدة ليبيا تحت إمارة السيد محمد إدريس السنوسي.[١٨]

بالإضافة إلى هذه الحركات السياسية، قام المستوطنون الإيطاليون بعد الحرب بتأسيس أربعة تنظيمات، كان أولها (لجنة الممثلين الإيطاليين) ويترأسها الأميرال (فينزي) والكونت (سوتوكازا). وطبقاً لما ذكره خدوري

---

١٦ المصدر نفسه، ٨٨.

١٧ في البداية كانت قيادة الحزب الوطني تدعو لأن تصبح ليبيا محمية مصرية.

١٨ بخصوص الأحزاب السياسية الليبية، راجع:

Khadduri, chaps. 3 and 4; and Ismail Raghib Khalidi, *Constitutional Development in Libya*.

فإن هذه اللجنة شُكلت عام ١٩٤٧ كمجلس استشاري إيطالي لكبير المديرين، وذلك مكان مجلس مفوض الولاية والذي أظهر ميولاً يسارية أحس معها المستوطنون الإيطاليون أنه لم يعد يمثلهم. وكانت اللجنة تضم فاشيست سابقين وغيرهم من ذوي الميول اليمينية. وقد تمتعت بدعم كبير من جانب المستوطنين الإيطاليين لمطالباتها المتواصلة بفرض وصاية إيطالية على ليبيا.[١٩]

أما الحركة الإيطالية الثانية فقد كانت (الاتحاد الإيطالي للنهوض بليبيا) وقد أسسه عام ١٩٤٨ (إنريكو تشيبيلي) وهو عضو سابق في المجلس الاستشاري الإيطالي. وكانت هذه الحركة تضم وتحظى بدعم المثقفين الإيطاليين الذين يتعاطفون مع الشيوعية. وكان هذا الاتحاد يعارض بشدة (لجنة الممثلين الإيطاليين) ويدعو لوصاية إيطالية على ليبيا فقط في حال تعذر استقلالها. والمجموعة الهامة الثالثة هي (الجبهة الديمقراطية الشعبية) المستوحاة من (الجبهة الديمقراطية الشعبية) في إيطاليا. وكان هذا التنظيم يستقطب الطبقة العاملة بين كافة أبناء الجاليات الأجنبية، وليس الإيطالية وحدها. وتزعّم هذه الجبهة (أفارو فيليتشي)، وكانت تحظى بدعم المتعاطفين مع الجناح اليساري، وتدعو لاستقلال ليبيا. أما المجموعة الأخيرة وهي (الجبهة الليبية الاقتصادية) التي كان يتزعمها (دومينيكو كاتيتي) فقد كانت عبارة عن تنظيم هش وغير سياسي يُعنى بالتنمية الاقتصادية للبلاد، كما كانت برامجها تتسم بالعظمة المفتعلة وإن كانت غير عملية.[٢٠]

وكانت كل الأحزاب الليبية العربية تتفق في مطالبتها باستقلال ليبيا ووحدة ولاياتها الثلاث وعضوية الجامعة العربية. والخلاف الرئيسي بينها يتركز حول من يتولى القيادة. وكان بعضهم يطالب بأن يتولى السيد محمد

---

19 Khadduri, 105.

٢٠ المصدر نفسه، ١٠٦، ١٠٨.

إدريس السنوسي القيادة، على حين كان الآخرون لا يرون ذلك. وكان من جراء تصرف ولاية برقة عام ١٩٤٩ وضع أهل طرابلس الغرب أمام خيارين اثنين: الانضمام إلى برقة المستقلة القائمة تحت زعامة إدريس، ومن ثم المساعدة في تخليص ولاية فزان في الجنوب من براثن فرنسا، أو رفض الانضمام إلى ولاية برقة تحت لواء إدريس والمغامرة بتجربة حظهم مع الإيطاليين، المتربصين بهم، ومع الأربعة الكبار، وفي هذه الحال فإن طرابلس الغرب، على أفضل الاحتمالات، ستصبح تحت الوصاية، على حين تنضم ولاية فزان، بصورة دائمة، إلى إمبراطورية فرنسا الإفريقية. غير أنه، ولحسن حظ ليبيا، وبعد الكثير من المساومات والمماحكات المحلية، وبعد التنافس والانقسام، وافق أعيان الولايات الثلاث جميعهم في عام ١٩٥٠ على تشكيل وحدة هي الاتحاد الليبي تحت قيادة السيد محمد إدريس السنوسي. وقد تم اختيار النظام الاتحادي نظراً لأن كلاً من أعيان برقة وفزان لم يكونوا على استعداد "لذوبان" ولاياتهم ضمن إطار وحدة مع ولاية طرابلس الغرب. فقد كانوا يدركون أكثر من غيرهم أنه لن يمضي وقت طويل على قيام الوحدة حتى ينتقل مركز الجذب السياسي من عواصم ولاياتهم إلى طرابلس التي تتمتع بتطور اقتصادي أكبر، كما تضم أكثر من نصف سكان البلاد.[٢١]

وعلى النقيض من طرابلس الغرب، كانت ولاية برقة، وإلى حد ما فزان أيضاً، تشكل كيانات زراعية لم تصل بعد إلى مرحلة الإقطاعيات الزراعية، كما لم تبلغ مرحلة التطور المدني (البرجوازي). فقد كانت في الواقع مجتمعات شبه إقطاعية. وفي ولاية برقة لم يكن يُنظر للعمل التجاري بكثير من الاحترام، ولذا كان عدد السكان العاملين ضئيلاً، أما المجال التجاري وفرصه فقد تُرك مفتوحاً على مصراعيه أمام القادمين الجدد، ولاسيما القادمين من مدينة (مصراتة) في الغرب. وإزاء المنافسة الشديدة

٢١ المصدر نفسه، ١٦٩.

التي واجهوها في أسواق طرابلس الغرب هاجر عدد كبير من المصراتيين إلى بنغازي، البلد الخالي من المنافسة. وما زال عدد كبير من سكان بنغازي هذه الأيام ترجع جذورهم إلى مدينة مصراتة.

وهكذا، وفي ظل تلك الظروف، فإن النظام الاتحادي كان أفضل إطار للوحدة السياسية والاقتصادية بين الولايات الثلاث. وإلى جانب ذلك، أتاح النظام الاتحادي للملك أن يلعب دوراً قيادياً مزدوجاً، إذ ظل يؤدي دور الزعيم الديني التقليدي، بوصفه قائد الحركة السنوسية القوية في كل من برقة وفزان، من جهة، وأن يصبح الرئيس العلماني للدولة وملكها الدستوري في طرابلس الغرب من جهة أخرى، إذ لم تكن الحركة السنوسية قد تمكنت بعد من استقطاب الأنصار والأتباع. وفي الواقع كان اختيار ولاية طرابلس الغرب لإدريس قائداً يستهدف في مجمله إيجاد تسوية بين الفصائل السياسية المختلفة. وقد كان ذلك الاتجاه واضحاً منذ عام ١٩٤٦ عندما قام مفوضون يمثلون الجبهة الوطنية الموحدة بتقديم خطة للوحدة إلى السيد محمد إدريس السنوسي تقترح أن تقتصر الإمارة السنوسية على شخص إدريس، وأن لا تصبح وراثية، كما اقترحت الجبهة شكلاً برلمانياً ودستورياً للحكومة.[٢٢]

ولقد كان من المثير حقاً أن غالبية أحزاب البلاد السياسية (وهي ثلاثة في برقة وستة في طرابلس الغرب)[٢٣] والتي انبثقت بصورة عفوية تلقائية بعد الحرب، وكانت مسؤولة إلى حد كبير عن تشكيل النظام السياسي القومي للبلاد، حلت نفسها بنفسها، أو أخفقت في صياغة مبادئ سياسية جديدة تستحوذ على اهتمام الجمهور، فاضطرت إلى الاختفاء، بالإضافة إلى أن تلك الأحزاب كلها لم تكن تتميز بأية اختلافات فكرية حقيقية معينة، فقد ظهرت جميعها لتحقيق أهداف محددة: الاستقلال التام، ووحدة الولايات

---

٢٢ حول الحكومة المقترحة وردّ إدريس على مقترحات الوفد راجع: Khadduri, 90-91

٢٣ المصدر نفسه، ٢٠٦.

الثلاث، وعضوية جامعة الدول العربية. ولأن هذه الأهداف جميعها قد تحققت في أوائل الخمسينيات فقد بات من المتوقع أن تختفي تلك الأحزاب وأن يغلفها الغموض والإبهام.

وباستثناء جمعية عمر المختار،[٢٤] وحزب المؤتمر، كانت الأحزاب الليبية في الخمسينيات مجرد امتداد للمجموعات القديمة التي كانت تلتف حول الزعماء الإقطاعيين أو القبليين. كان تشكيلها تقليدياً ولم تكن تقوم بأي نشاط اجتماعي أو ثقافي في البلاد ككل، ومن ثم لم تكن تصنف على أنها شعبية، وعلى النقيض من ذلك لم يكن لغالبية المواطنين خارج المدن الرئيسية أية اتجاهات حزبية واضحة المعالم.[٢٥] كانت تلك الأحزاب في واقع الأمر لا تعدو أن تكون مجرد أبواق للصفوة من المتعلمين والتجار والأعيان التقليديين، ولذا كان مجرد ظهور نظام جديد يتيح لهم فرصة التعبير عن آرائهم من شأنه أن يلغي الحاجة إلى وجود تلك الأحزاب. وكما يقول خدوري: "كقاعدة عامة، فإن الزعماء إما أن يكونوا أبناء عائلات عريقة معروفة، وإما من سكان المدينة الأثرياء. وبالنسبة للقبائل، فقد كان رئيس القبيلة هو الناطق باسمها، وقد كان هؤلاء، ولاسيما في ولاية برقة، تحت النفوذ السنوسي، على حين كانت المجتمعات القبلية والحضرية على السواء تدعم مبادئ سلطة الحكومة الأبوية الطابع، وهو النموذج المقبول عبر تاريخ هذا الجزء من العالم".

ولذا لم يكن مفاجئاً أن تقوم تلك الصفوة ذاتها بالمساعدة في إخراج نظام سياسي، لا يكتفي بمعارضة قيام أية أحزاب سياسية، ولكنه يعمل على

٢٤ كانت جمعية عمر المختار (وعمر المختار هو قائد المقاومة الشهير ضد قوات الاحتلال الإيطالية) تتكون من شباب ليبي درس أغلبهم فى الخارج. وهذه الجمعية كانت تمثل حركة وطنية تطالب بالاستقلال، والوحدة العربية، وبحكومة قائمة على أساس ديموقراطي. وقوة هذا الحزب كانت تكمن فى معارضته للقيادة التقليدية، التى كانت متهمة بالتخاذل والانعزالية. وكانت جمعية عمر المختار منظمة قوية جداً فى إقليم برقة تم حلها في تموز/ يوليو ١٩٥١ في عهد الإدارة العسكرية البريطانية.

٢٥ المصدر نفسه، ٢٠٦، ٢٠٧.

توحيد سلطاتها السياسية والاقتصادية ضمن إطار دستوري حديث، وهو الإطار الذي استوعب جميع القيم التقليدية والمؤسسات التي كانت قائمة قبل تشكيله. وقد كان مجيد خدوري محقاً إلى حد ما حين أكد أن أحزاب ما قبل الاستقلال قد فقدت مسوّغ بقائها، غير أنه كان مخطئاً تماماً حين افترض أنها جميعها قد فقدت شرعيتها، فقد كان حزب المؤتمر في طرابلس، وجمعية عمر المختار في بنغازي، من بين قوى التغيير البارزة التي لم تحل نفسها بنفسها، وإنما اضطرت لذلك نتيجة لسجن قادتها وإغلاق مكاتبها. ولو أن الفرصة أُتيحت للمنظمتين لأصبحتا نواة المعارضة الديمقراطية التي كان يمكن أن تكبح جماح تجاوزات العرش ورؤساء وزاراته المعينين.

لقد نص الدستور الليبي الصادر في ٧ أكتوبر/ تشرين أول ١٩٥١ على قيام ملكية دستورية اتحادية. واستهدف النظام الاتحادي إيجاد توازن بين الولايات الثلاث، وتمكين كل ولاية من إدارة شؤونها الداخلية بنفسها. وقد كان الوعد بمنح الولايات حكماً ذاتياً عاملاً مشجعاً للولايات الثلاث على التغلب على ترددها في الدخول في الوحدة. والأهم من ذلك أن هذا الوعد قد شجع الأعيان التقليديين في كل ولاية على الاستمرار في المشاركة في السلطة. وقد رأى واضعو هذا الدستور، بالإضافة إلى قيام الملكية قبل الإعلان عن الدستور، إيجاد برلمان ذي مجلسين، وإنشاء محكمة عليا. وروعي في المؤسسات الثلاث اتباع الترتيب التقليدي للأمور، بحيث يتضمن الاحتفاظ للملك بسلطات ديكتاتورية. وعلى سبيل المثال، كان الملك هو السلطة العليا، ولم يكن بوسعه " أن يرتكب خطأً، بل لا يمكنه أن يفكر بطريقة خاطئة"[٢٦]. وبذا كان العاهل إنساناً " غير مرئي" و " معفى من تحمل أية مسؤوليات". وقد كانت سلطاته الدستورية تشمل المصادقة على القوانين وإصدار الأوامر بوضعها موضع التنفيذ، وإعلان الأحكام العرفية،

26 Sir William Blackstone, *English Constitutional Law and the Doctrine of the Perfection of Judgement,* cited in Khadduri, 190.

والدعوة لإجراء انتخابات عامة، وعقد البرلمان، كما أن له سلطة افتتاح أو إرجاء أو تمديد أو حل البرلمان. وفي الأوقات التي لا يكون فيها البرلمان منعقداً، تكون له سلطة إصدار المراسيم التي تكتسب صفة القوانين (المادة ٦٤-٦٧).[٢٧] ولعل أخطر تلك الصلاحيات هو سلطة الملك في اختيار أو إقالة رئيس مجلس الوزراء، ومجلس الوزراء، والوزراء. من جهة أخرى يمارس الملك السلطات ذاتها بالنسبة لحكام الولايات (الولاة).

كان البرلمان يتألف من مجلسين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب. وكان مجلس الشيوخ يمثل الولايات، ويتألف من ٢٤ عضواً يعين الملك نصفهم لفترة ثمانية أعوام قابلة للتمديد، على حين تنتخب المجالس التشريعية في الولايات النصف الآخر. أما مجلس النواب فيضم ممثلاً عن كل ٢٠٫٠٠٠ من المواطنين الذكور، ذلك أن حق الاقتراع لم يكن شاملاً، بل قاصراً على الذكور الذين تتوفر لديهم شروط معينة، إذ كان يحق لأي مواطن ذكر أن يمارس حق الاقتراع إذا كان: (١) ليبي التابعية، (٢) لا يقل عمره عن ٢١ عاماً، (٣) غير مجنون أو مصاب بخلل عقلي، (٤) لم تتم إدانته بارتكاب جريمة، (٥) لم يتم إشهار إفلاسه، (٦) لم يكن فرداً في القوات المسلحة أو الشرطة.

وقد كان أي مشروع قانون يرفضه الملك بحاجة لمصادقة أغلبية الثلثين في كلا المجلسين لإقراره والمصادقة عليه، شريطة إعلام القصر به في غضون ٣٠ يوماً، ورغم ذلك فإنه لم يسبق أن صادق البرلمان على أي مشروع قانون سبق للملك أن رفضه، لأن الملك كان يملك الدعم الكافي لوقفه في مجلس الشيوخ. بالإضافة إلى ذلك كان يُسمح لأي مشروع قانون رفضه أيّ من المجلسين بأن يُعاد عرضه خلال الدورة البرلمانية ذاتها، الأمر

٢٧ على أية حال فإن المادة ٦٠ من الدستور تنص على أن هذه المراسيم إذا لم تقدم إلى البرلمان حال انعقاده، أو قدمت للبرلمان ولكن لم يوافق عليها في مجلس النواب، أو في مجلس الشيوخ، فإنها تصبح غير نافذة المفعول.

الذي يمكّن القصر من تمرير أو حجب أية قوانين تنبثق من مجلس النواب أو مجلس الشيوخ.

وبالنسبة لنفر من النواب أو الشيوخ الذين لم يكونوا ينتمون إلى الصفوة، والذين حصلوا على مقاعدهم بكدهم وعملهم الدؤوب ومزاياهم الشخصية، لا عن طريق إقامة الولائم الفارهة وتقديم الأموال والوعود للناخبين، كانت الحصانة البرلمانية نعمة كبرى. وقد كان يُفترض أن يتمتع جميع أعضاء البرلمان بالحرية المطلقة في الحديث، وبأن يتمتعوا بالحصانة البرلمانية، فلا يجوز إلقاء القبض عليهم أو محاكمتهم أثناء انعقاد الدورات البرلمانية، وإن كان يحق للمجلس المعني أن يرفع الحصانة عن العضو المتهم.

وكان النظام القضائي هو الدعامة الثالثة الهامة في الجهاز الحكومي. وقد نص الدستور على إنشاء ثلاثة أنواع من المحاكم: المحاكم المدنية، والمحاكم الشرعية، والمحكمة العليا. وتتولى المحاكم الأولى النظر في جميع المسائل المدنية الطابع، بما في ذلك الأمور التجارية والجنائية، إضافةً إلى القضايا التي تُقام ضد الحكومة الاتحادية أو حكومات الولايات.[٢٨] أما الشؤون الإسلامية، التي تشمل الهيئات الخيرية (الوقف) وأمور الطلاق والميراث، وغير ذلك من قضايا الأحوال الشخصية، فكانت تخضع لتشريعات المحاكم الشرعية. وكانت هذه المحاكم الشرعية أكثر وضوحاً في المجتمعات الريفية والقبلية، إذ كان نظام المحاكم المدنية يعدّ متطوراً نسبياً بالنسبة للشريحة التقليدية من سكان تلك المناطق.[٢٩] أما المحكمة العليا، وهي الفرع الثالث في النظام القضائي، فقد كانت تختلف عن الفرعين الآخرين، فعلى حين يقوم وزير العدل بتعيين قضاة المحاكم

---

٢٨ راجع: Khadduri, 200

٢٩ في البداية أُسست المحاكم المدنية في المناطق الريفية، ولكن نظراً للفوضى ومعارضة الناس، عمدت الحكومة في عام ١٩٥٨ إلى اللجوء إلى المحاكم الدينية لتسوية هذه المنازعات.

المدنية والدينية، فإن أعضاء المحكمة العليا يُعينهم الملك، وهم يتمتعون بحصانة تامة، ولا يجوز في الأحوال العادية إقالتهم من مناصبهم.[٣٠] وكما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن السلطة القضائية العليا في البلاد كانت تُدعى للفصل في المنازعات بين الحكومة الاتحادية والولايات، والنظر في دستورية القوانين، وهي أعلى مرجع قضائي للاستئناف في البلاد. وخلال فترة السنوات العشر الأولى من تأسيسها كان قضاة المحكمة الليبية العليا من الأجانب، بالإضافة إلى بعض الليبيين.[٣١]

وعلى الرغم من تطوره السطحي، فإن النظام السياسي الليبي، وبكل مؤسساته المتقدمة المتطورة، كان في تصرفاته أشبه بالنظام القديم المهجور. كان النواب يمثلون زعماء القبائل، وكان الوزراء يمثلون العائلات البارزة، على حين كان رؤساء الوزارات يُنتخبون حسب علاقاتهم بالقصر، بغض النظر عن مستواهم العلمي أو قدرتهم على الحكم. وباستثناء العامين الأولين بعد الاستقلال، عندما كان الجو السياسي ينبض بالحيوية وتغذيه الأفكار الجديدة التي عبر عنها العدد الضئيل من مثقفي الصفوة السياسية، فإن ليبيا، ومنذ عام ١٩٥١ وحتى عام ١٩٦٩، كانت ترزح تحت حكم المؤسسات والقوانين ذاتها التي ظلت تحكم البلاد طوال ألف السنة الماضية.

وخلال فترة ما قبل النفط لم يكن لليبيا فلسفة فكرية معينة، وقد تبنت من الناحية السياسية الأنظمة والقوانين الغربية بعد أن قامت الصفوة الحاكمة بإعادة صياغتها لتلائم الوضع القبلي الراهن. ومن الناحية الاقتصادية، تبنت البلاد نظام السوق الحر على الرغم من أن التجارة الداخلية كانت

٣٠ لا يتم عزل أعضاء المحكمة العليا إلا لأسباب صحية، أو لانعدام الثقة، أو لفقد الاحترام، راجع: Khadduri, 201.

٣١ نظراً لعدم توفر الليبيين المؤهلين اضطرت الدولة إلى الاعتماد على المهنيين الأجانب من ذوي الخبرة، وكان من بينهم عدد من القضاة العرب وغير العرب، بمن في ذلك قاض أمريكي يدعى James J. Robinson. لمزيد من المعلومات راجع:
Villard, Libya: *The New Arab Kingdom*, 57, and Khadduri, *Modern Libya*, 200.

ضئيلة تماماً، إذ لم تكن الطبقة التجارية قد نشأت بعد في ثلثي البلاد، كما لم يكن هناك ناتج صناعي، أما الناتج الزراعي فكان يتم استهلاكه محلياً.

سياسة الثراء

ترك تدفق الثروة الذي جاء به النفط عام ١٩٦٤ آثاراً كبيرة على النظامين السياسي والاقتصادي في البلاد. وحتى ذلك الحين، كان النظام السياسي متزامناً ومتوافقاً مع النظام الاقتصادي، وكان الاستقرار الاقتصادي يؤمن المؤسسات السياسية من أي ضغط. وقد ساهم الافتقار للطرق ووسائل النقل والمواصلات في بقاء أقاليم البلاد بعضها بمعزل عن بعض، الأمر الذي كان يلغي أي نوع من أنواع التذمر الشعبي.

وقد حطمت الثروة النفطية هذه العزلة، وأصبح الوصول إلى مختلف مناطق البلاد أيسر وأسرع. ومن خلال الطرق والهواتف والرحلات الجوية بات من المتعذر تماماً على الحكومة أن تقوم بتطوير أي منطقة من مناطق البلد دون أن تقوم بتطوير المناطق الأخرى. وعلاوة على ذلك كان التنافس على النفوذ والثروة بين ولايتي برقة وطرابلس الغرب قد بلغ إلى حد تعطيل اختيار عاصمة للبلاد. وإلى منتصف الستينات، كانت ليبيا من بين الدول القليلة في العالم التي تنفرد بأن لها عاصمتين: بنغازي وطرابلس. وقد كان الخوف من اختيار إحداهما دون الأخرى كعاصمة للبلاد قد دفع حكومات ما قبل الثورة إلى التفكير في تسوية بديلة، وبمقتضى ذلك أصبحت طرابلس هي العاصمة الشتوية، فيما أصبحت بنغازي العاصمة الصيفية. وقد كان الانتقال السنوي للجهاز الحكومي والسلك السياسي من عاصمة إلى أخرى مرتين في العام يحمل البلاد تكلفة باهظة في المال والوقت.

ولقد كانت سياسة التهدئة هذه واضحة تماماً خلال فترة الازدهار، إذ كان التخطيط السياسي وتوزيع المخصصات المالية لا يعتمد على احتياجات البلاد ككل، ولكنه كان يستهدف إرضاء المدن الرئيسة، كطرابلس

وبنغازي ، وقد ازدهرت كثيراً على حساب بقية أرجاء البلاد . وساهمت ظاهرة النمو هذه، والتي تعتبر نموذجاً لما يحدث بالنسبة لغالبية المدن الرئيسة في دول العالم الثالث، في جذب واستقطاب الناس من أنحاء البلاد، رغم أن ذلك النمو لم يكن يعتمد على احتياجات هذه المدن. وكان المشروع الذي تتم إقامته في إحدي المدينتين، طرابلس وبنغازي ما تلبث الحكومة أن تقيم مشروعاً مماثلاً له في المدينة الأخرى يشابهه تماماً في الحجم والشكل والمظهر. وقد استمر العمل بهذه السياسة دون تغيير إلى حين الوصول إلى مرحلة الإشباع، عندما تبين أن العديد من المشروعات التي تتم إقامتها في كلا المدينتين تتجاوز طاقة كل مدينة على استيعابها، يضاف إلى ذلك أن زعماء القبائل ولاسيما من مناطق برقة الجبلية أحسوا بالحاجة إلى ضرورة إعادة توزيع جانب كبير من تلك الثروة وتخصيصها للمناطق الخاضعة لنفوذهم.

وكان الملك يعتمد على أولئك الزعماء في توفير الدعم والولاء، كما يعتمد عليهم كمصدر لجنوده (قوات دفاع برقة)، [٣٢] ومن ثم لم يكن أمامه خيار في دعم تعيين مرشحي زعماء القبائل للمناصب الحكومية العليا، بما في ذلك رئاسة مجلس الوزراء. ولم يكن مما يقلق زعماء القبائل أن غالبية مرشحيهم، ومنهم عدد من رؤساء الوزارات، كانوا لا يجيدون القراءة أو الكتابة. وفي عام ١٩٦٦ كان يتم تحويل الجانب الأكبر من ثروة البلد إلى المناطق الشرقية. وقد وضعت المخططات لإقامة عدد من المدن الجديدة في منطقة الجبل الأخضر، كما بدأ العمل في تشييد عاصمة جديدة لليبيا في مدينة (البيضاء).

٣٢ كانت قوة دفاع برقة هي ما تبقى من قوات التحرير السنوسية التي ساعدت الحلفاء في شمال إفريقيا إبان الحرب العالمية الثانية. وفي ٩ آب / أغسطس ١٩٤٩ أصبحت قوة الدفاع الرسمية لولاية برقة المستقلة حديثاً. وقام البريطانيون بتدريبهم وتجهيزهم، وما لبثوا، بعد استقلال ليبيا بكاملها، أن أصبحوا كجيش للملك. وكان أفراد قوة دفاع برقة يُختارون من القبائل الرئيسية في منطقة الجبل الأخضر تبعاً لولائهم للتاج. وعلى الرغم من أن هذه القوة تم تجهيزها فيما بعد بأحدث الأسلحة التي يمكن للمال أن يبتاعها، فإن مستوى هذه القوة في مجال القيادة أصبح ضعيفاً، ولهذا تمكنت القوات المسلحة النظامية من السيطرة عليها بسهولة تامة عام ١٩٦٩.

إن التدفق الهائل السريع للثروة في المجتمعات الفقيرة غالباً ما يكون حافزاً على فقدان الاستقرار، ولكن من حسن حظ ليبيا أن تأثير هذه الظاهرة كان بطيئاً نسبياً، على الرغم من وجود الكثير من مظاهر التبديد، إلا أن الفقراء حققوا بعض المكاسب. وقد وفرت الحكومات المتعاقبة المال والفرص لمعظم شرائح المجتمع الليبي، ولكنها في الوقت ذاته رفضت أن تسمح بقيام موجات موازية من الإصلاحات السياسية والتحرر، بل عمدت الحكومات المتعاقبة إلى كبت النداءات لإجراء المزيد من الإصلاحات السياسية والتحرر المؤقت من خلال ضخ المزيد من الأموال لدى الناس، غير أن الملابسات تشاء أن يُسهم ضخ المزيد من الأموال في التعجيل بنهاية الهيكل السياسي التقليدي. وثمة تغيير آخر بالغ الأهمية، ذلك أن الثراء الهائل العاجل غيَّر كثيراً من مفاهيم المواطن الليبي الاعتيادي.

فعند منتصف الستينات كانت الحكومة قد تفوقت على القبيلة كمصدر لمكاسب وأمن الأفراد، وعلى الرغم من أن الهيكل القبلي كان ما يزال قوياً؛ لم يعد يُنظر إليه بوصفه المصدر الوحيد للسلطة. من جهة أخرى، لم تكن الحكومة تملك الإرادة ولا القدرة على أن تلعب دور القبيلة وأن تواصل الاعتماد على زعماء القبائل، ولكن، وفي المقابل، بدأت غالبية الشبيبة من السكان يعدّون الحكومة مسؤولة عن أمور كانت حتى ذلك الحين تدخل ضمن سلطة القبيلة.

وهناك عامل آخر يتسم بكثير من الأهمية، وهو ظهور طبقة متوسطة جديدة من المواطنين أصبحت معنية بصورة رئيسة بقطاع خدمة الاقتصاد، وهي طبقة تعتمد في معيشتها على الحصول على العمولات التي تتقاضاها من بين القائمة المتزايدة من السلع والمواد المستوردة لتلبية احتياجات الاقتصاد المزدهر. وكانت المكاسب المحققة من هذه العمليات التجارية من الضخامة بحيث أن التعامل فيها خلال النصف الثاني من الستينيات لم يقتصر على زعماء القبائل فقط، وإنما امتد ليشمل كبار موظفي

الدولة، حتى بالنسبة لرؤساء الوزارات الذين رأوا في تراكم الثراء شيئاً شديد الإغراء، إلى حد أن كثيراً منهم قدموا استقالاتهم حالما نجحوا في إقامة روابط تجارية مع غالبية الشركات الأجنبية العاملة في البلاد. وعمد آخرون إلى إقامة العلاقات التجارية أثناء وجودهم في مناصبهم، وعندما تسربت أنباء مشروعاتهم التجارية إلى القصر تم استبعادهم.[٣٣]

والقليل فقط من رؤساء الوزارات استفادوا من مناصبهم بمثل ما فعل مصطفى بن حليم، الذي اتُهم بتجميع مكاسب غير شرعية في كل مرحلة من مراحل حياته السياسية، وكان أول كسب حققه من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حين دفعت له مليون دولار أمريكي عندما وقع على الاتفاقية الليبية - الأمريكية بشأن القاعدة عام ١٩٥٣. وفيما عدا استثناءات قليلة، لم يكن يُسمح للشركات الأجنبية بالدخول إلى السوق الليبية بدون أن تدفع لمصطفى بن حليم عمولاته التي تجاوزت الملايين من الدولارات. وكان الكثير من هذه الدفعات يدفع إلى شركته (ليبيكو) للهندسة والمقاولات، إذ كانت مؤسسة (بكتل) الأمريكية بمثابة الجوهرة الكبرى في تاج شركة (ليبيكو). وقد قامت (بكتل) بإنشاء أول خط أنابيب نفطي في ليبيا عام ١٩٥٩، وسهلت بعد ذلك اتصالات بن حليم الأجنبية، وفتحت الطريق أمام دخول تلك الشركات إلى ليبيا.[٣٤] واضطرت الشركة الأمريكية العملاقة هذه أن تدفع إلى بن حليم شخصياً راتباً شهرياً مقداره ٢٫٥٠٠ دولار بمثابة "مصروف جيب" بالإضافة إلى دفع عمولة لشركته (ليبيكو) بواقع ١٠٪ عن "صافي أرباحها من كافة مشروعاتها" في ليبيا.[٣٥]

ومع مرور الوقت أصبحت (بكتل) وسيط بن حليم الشخصي لدى شركات النفط التي كانت ترغب في تجنب التعامل مع (ليبيكو) أو مع تجار

33 First, *Libya: The Elusive Revolution*, 155-85.

34 McCartney, *Friends in High Places*,146-47.

٣٥ المصدر نفسه، ١٤٦ مع التأكيد على ما ذكرته.

محليين آخرين. وقد تولت (بكتل) كل الأمور، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالإنشاءات والطرق ومباني معامل التكرير والخدمات الهندسية، وبلغت حصة بن حليم الإجمالية لقاء ذلك ما يعادل ١٨٪ علاوة على مبالغ أخرى أضافتها (بكتل) إلى نفقات التشغيل الخاصة بها. وواصلت تلك الشركة الأمريكية العملاقة لعب دورها الهام في إثراء مصطفى بن حليم وعائلته إلى حين قيام الثورة، عندما سهلت لهم الحصول على الجنسية والجواز السعودي.[٣٦] ومع أن ثروة بن حليم قد فتحت أمامه العديد من الأبواب، إلا أنه لم يكن محبوباً، وكان عليه أن يعتمد إلى حد كبير على أسرة (الشلحي) وبعض العناصر الفاسدة في الأسرة السنوسية. وبرهنت الممارسات المشكوك فيها، والتي قامت بها أسرة الشلحي وبن حليم وعبد الله عابد السنوسي، على أنها مدمرة لسياسة واقتصاد ليبيا، وأدت إلى إنهاء العهد الملكي وظهور معمر القذافي بعد ذلك بسنوات قليلة. وفي مذكراته دافع مصطفى بن حليم عن نفسه ونفى تهمة الفساد التي نسبت إليه. ونشرت صحيفة "الشرق الأوسط" السعودية التي تصدر في لندن مقتطفات من كتاب مذكرات بن حليم على مدى ستة شهور خلال عام ١٩٩٤. وأثار نشر تلك المقتطفات في حينه جدلاً ساخناً على صفحات الجريدة بين بن حليم وخصومه السياسيين ومن بينهم رئيس الوزراء السابق السيد محمد عثمان الصيد.

ولعل أكثر الأحداث أهمية في إضعاف السياسة الليبية الهشة كان توحيد الولايات الثلاث وإنهاء النظام الاتحادي عام ١٩٦٢. وكانت وجهة نظر الحكومة في ذلك الحين تؤكد أن وحدة الولايات تحت سلطة واحدة من شأنها، على المدى الطويل، أن تؤدي إلى تماسك الشعب الليبي، وأن تسهم في تخفيض نفقات إدارة مرافق الدولة، واستئصال الكثير من مظاهر المكتبية البيروقراطية. ولكن تبين فيما بعد أنه كانت هناك قوتان وراء السعي لإنهاء

---

٣٦ المصدر نفسه، ١٥٠.

النظام الاتحادي: الأولى شركات النفط، فقد كان النفط في ذلك الحين قد بدأ يتدفق بغزارة، وكان على شركات النفط أن تتعامل مع النظام الاتحادي وأنظمة الولايات في وقت واحد معاً، ولذا بذلت جهوداً شاقة لتغيير ذلك الوضع المرهق. أما القوة الثانية فقد كانت من جانب أفراد مقربين للقصر. وكان الملك، وفي أكثر من مناسبة، قد عرض الاستقالة، ولم يكن معنياً بتجميع الصلاحيات، إلا أن النظرة كانت مختلفة بالنسبة لبعض الأفراد مثل الإخوة الشلحي، ولاسيما البوصيري الشلحي، ثم أخيه (عمر) بعد وفاة الأول. كان الرجلان قد حققا مكانة مرموقة في القصر، ولذا كانا يعتقدان أن نظاماً موحداً، لا اتحادياً، من شأنه أن يعمل على تركيز السلطة في أيديهما، ومن ثم فقد شجعا الملك على مباركة تعديل الهيكل السياسي والاقتصادي للبلاد. ولو أنهم كانوا يتمتعون بنظر ثاقب ويدركون ما تخفيه الأحداث للبلاد بعد سبع سنوات، لأدركوا أن بقاء النظام الاتحادي كان كفيلاً بجعل قيام الانقلاب وتماسكه خلال فترة قصيرة أمراً بالغ الصعوبة.

التحول الاجتماعي

كان غياب المشاركة الليبية الفعالة في العملية السياسية واضحاً خلال العهد الملكي، لأن تلك المشاركة لم تكن لتخدم مصالح الصفوة الحاكمة. وعلى الرغم من أن آخر رئيسي وزارة في العهد الملكي كانا قد وضعا عدداً من البرامج لإزالة العقبات السياسية الاقتصادية التي تعترض طريق الشبان الليبيين الذين يتطلعون إلى شغل مناصب سياسية، فإنّ تلك البرامج كانت قليلة جداً، كما أنها جاءت متأخرة كثيرا في سعيها للحفاظ على ثقة الناس بالنظام السياسي. وباختصار، يمكن القول إن حكومات ما بعد عهد النفط لم تكن قادرة على تقديم مفاهيم فكرية (أيديولوجية) جديدة للمجتمع الذي انبثق حديثا بمفاهيمه السياسية المكثفة.

ولعل مما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق أن تعبئة الجماهير في ليبيا

قد تولت القيام به حكومة الرئيس المصري جمال عبد الناصر. ففي منتصف الخمسينيات، ولاسيما بعد أزمة قناة السويس، أصبح الشباب الليبيون مأخوذين بجاذبية شخصية عبد الناصر، فقد كان يمثل لغالبية الجماهير قلب الأمة العربية وعقلها. وفي الواقع كانت الناصرية هي الفلسفة الفكرية المسيطرة على أذهان الجيل الجديد من الليبيين. وساهمت ثلاثة عوامل رئيسة في انتشار الناصرية في ليبيا. وهذه العوامل هي: الإعلام، والعمالة المصرية المهاجرة، والليبيون الذين كانوا يعيشون ويتلقون تعليمهم في مصر. في ذلك الحين كانت (صوت العرب) المنطلقة من القاهرة أقوى محطة إذاعة عربية، وكانت من القوة بحيث أحالت سائر إذاعات العالم العربي إلى أقزام، ولاسيما الإذاعة الليبية التي كانت نادراً ما تُسمع خارج طرابلس وبنغازي. ومن خلال وسيلة الإعلام القوية هذه تمكن جمال عبد الناصر من إيصال رسالته التي تحمل شعار "الحرية والاشتراكية والوحدة" إلى آذان وأذهان الملايين من العرب الذين كانوا متعطشين لملء الفراغ الذي خلفته سنوات الاستعمار الطويلة، والأنظمة العقيمة العاجزة التي تلته. وكان قرب ليبيا من مصر يساعد في تعزيز تلك الرسالة من خلال مئات المعلمين المصريين وآلاف العمال الذين جذبهم الازدهار النفطي للبحث عن أعمال في جميع أرجاء ليبيا. وساهم العمال والمثقفون المصريون في بناء ليبيا اقتصادياً وأكاديمياً طوال السنوات العشر التي تلت اكتشاف النفط. وكانت المجموعة الأخيرة التي ساهمت في نشر الناصرية في ليبيا تتمثل في الليبيين الذين تلقوا تعليمهم في مصر.[٣٧]

ولقد كان من الطبيعي أن يعمد الطلبة الليبيون العائدون من مصر إلى تطبيق خبراتهم في ليبيا، ونتيجة لذلك أصبحت القوانين المصرية هي القوانين الليبية، كما أصبحت النظم الإدارية في مصر هي النظم الإدارية المطبقة في ليبيا، وأصبحت الممارسات المصرية هي الممارسات الليبية،

---

٣٧ راجع: Khadduri, 330. وحول النفوذ الفكري المصري على ليبيا، راجع: First, Libya: *The Elusive Revolution*, 83.

وهنا نلاحظ أن الليبيين أخذوا ما كان يطبقه المصريون كما هو، بغض النظر عن عيوبه أو قصوره. وعلاوة على ذلك كان عدد كبير من موظفي الدولة من المصريين، سواء بطريق الإعارة من الحكومة المصرية أو بمقتضى عقود محلية. وإزاء ذلك وجد الليبيون العائدون من مصر أن النظام الإداري الليبي سهل التطبيق. وقد تغلغل التأثير المصري في الحياة الليبية. ففي الجهاز القضائي، مثلاً، ونظراً لقلة عدد القضاة الليبيين المدربين، أصبح النظام القضائي تحت إدارة خريجي الجامعة الأزهرية في القاهرة.[٣٨] وعلى الصعيد الشعبي، كان التأثير المصري أكثر وضوحاً، فقد تمكن علماء الدين المصريون، بما اشتهروا به من تفوق في الخطابة والاستخدام السليم للغة العربية ومعرفتهم بالدين الإسلامي، من أن يصبحوا أئمة ووعاظاً يؤمون الناس في الصلوات في المساجد، بما في ذلك صلاة الجمعة.

ولأنّ الحكومات الليبية كانت تشعر بطمأنينة زائفة لوجود القواعد العسكرية الأجنبية فوق أرضها، فإنها لم تقم بأي محاولة لاستيعاب المعارضة السياسية المتصاعدة أو التفاهم معها. وقد كانت هذه المعارضة، التي شكل المثقفون والطلبة والعاملون في الصناعة النفطية رأس الحربة فيها، توالي الضغط على السلطات الليبية لتقوم بدور أكثر فاعلية بالنسبة للقضايا العربية، وإنهاء " الاحتلال " الأمريكي والبريطاني للبلاد، وفتح المجال السياسي أمام التمثيل الصحيح والحرية السياسية في القول والعمل. إلا أنه، وعلى الرغم من تظاهرات الطلبة عام ١٩٦٤ وسقوط ثلاثة طلاب برصاص قوات الأمن، وعلى الرغم من إضراب عمال النفط عام ١٩٦٧ تضامناً مع العرب في حربهم مع إسرائيل، فإن الحكومات الليبية واصلت تجاهلها لمظاهر السخط الشعبي المتصاعدة، واستمرت في ممارسة أساليبها القديمة في العلاج، والمتمثلة في حقن المزيد من رأس المال في الاقتصاد الوطني على أمل أن يتولى المال إصلاح كافة الأمور.

---

٣٨ تعدّ جامعة الازهر أهم مرجعية فى الدين والشريعة في العالم الإسلامي.

وقد كان من الواضح أن الملكية لا تستطيع تلبية الملابسات الاقتصادية المتغيرة بالنظر لافتقارها لسياسة اقتصادية واضحة المعالم.

من جهة أخرى برهنت سياسة عدم التدخل التي تبناها القادة الليبيون على أنها شديدة البطء في تحقيق المكاسب لغالبية الليبيين، الذين كانوا أنفسهم يمارسون بطئاً مماثلاً في مشاركة المقيمين الأجانب في أعمالهم ومشاريعهم القائمة.[٣٩] وحقق الذين شاركوا في تلك العمليات ثروات طائلة، واحتلوا مكانة مرموقة لدى الدوائر الحاكمة، غير أنهم لم يتمكنوا من الحصول على الولاء الذي كان يتمتع به الأعيان التقليديون في حقبة سابقة.[٤٠] ولقد سقطت الملكية نتيجة لعجزها عن كبح جماح سياستها الاقتصادية، وتقاعسها في تحديد فلسفة فكرية لها تتمشى مع المفاهيم الفكرية الشعبية التي كانت سائدة في المنطقة. وعندما قامت الثورة عام ١٩٦٩ كان أعضاء بارزون من الصفوة الحاكمة ممن تربطهم بالقصر علاقات وثيقة، قد أدركوا قبل ذلك أنه كان عليهم أن يبادروا بصورة أسرع لتوحيد ودعم السلطة و إلا لأضاعوها إلى الأبد.[٤١] ومع ذلك، وكما برهنت الأحداث بعد وقت قصير، لم يتصرفوا بالسرعة الكافية، ومن ثم أطاحت بهم الثورة بسرعة في أول سبتمبر عام ١٩٦٩ .

التجربة

كان الاثنا عشر رجلاً الذين يشكلون مجلس قيادة الثورة أعضاء في القوات المسلحة. وكانوا، وبوحي من التأثير القوي والحافز الكبير لخطابات ومواقف الرئيس جمال عبد الناصر، قد أسسوا الخلية الأولى للمقاومة في

---

٣٩ غالبية الليبيين لم يكونوا مهيئين تعليمياً أو مالياً ليشاركوا فى هذه المشاريع. وبالإضافة إلى ذلك فإن الأعمال الحرة لم تكن تعدّ من المهن المشرفة.

٤٠ راجع: Wright, *Libya: A Modern History*, 100-101

٤١ بعد قيام الثورة صرح عدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة بأنهم اضطروا إلى تقديم تاريخ الانقلاب كخطوة استباقية لتفادي انقلاب آخر كان سيقوم به عدد من كبار المسؤولين فى الحكومة من بينهم عمر الشلحى الذى كان دائماً ينفي هذه التهمة. راجع: First, *Libya: The Elusive Revolution*, 99-101

مدينة (سبها) جنوب ليبيا عام ١٩٥٩ بقيادة معمر القذافي، الطالب في مدرسة (سبها) الثانوية. ومع أن القذافي في ذلك الحين لم يكن عمره قد تجاوز ١٥ عاماً فقد كان له طموح أساسي في تعليم المجموعة الفلسفة الناصرية، وفي وضع المخططات التي يمكن بوساطتها تنفيذ ثورة عربية كثورة عبد الناصر في ليبيا. كان يتزعم المناقشات التي تدور حول محاضرات معلميه ويخطط مستقبل زملائه في الخلية. ولأنه كان يدرك أن احتمالات قيام حركة مدنية بانتزاع مقاليد السلطة هي احتمالات محدودة فقد حث زملاءه في المجموعة على الانضمام للقوات المسلحة.[٤٢] وهنا كانت الأكاديمية العسكرية التي كانت قد أُنشئت حديثاً في بنغازي توفر أفضل فرصة للوصول إلى السلطة في أقصر فترة ممكنة.

لقد كانت طبيعة القذافي الصدامية وصراحته في الدعوة لزيادة دعم ليبيا للقضايا العربية سبباً في تعرضه لمواجهة مع السلطات المحلية في سبها. ونتيجة لذلك، انتقلت المجموعة إلى مدينة (مصراتة) الساحلية، حيث واصل أعضاؤها تعليمهم. وبمجرد تخرجهم من مدرسة (مصراتة) الثانوية تم قبولهم في الأكاديمية العسكرية في بنغازي، حيث تخرجوا فيما بعد كضباط صغار. وقد مكنتهم إقامتهم في بنغازي من توسيع قاعدة الحركة، وذلك من خلال تجنيد المتعاطفين معهم عسكرياً، والذين أصبح يطلق عليهم بعد الثورة اسم (الضباط الأحرار). وعلاوة على ذلك فإن الجامعة الليبية في بنغازي أتاحت للمجموعة فرصة تجنيد عدد من الناصريين والمثقفين المدنيين ممن كانوا على استعداد للمشاركة في تغيير النظام القائم.[٤٣]

لقد استولت مجموعة القذافي على السلطة باتباع أسلوب الانقلابات المألوف في العالم الثالث. وقد وجه الانقلاب ضربته الأولى إلى مراكز

---

42 First, Libya: *The Elusive Revolution*, 99-105; el-Fathaly and Palmer, *Political Development*, 38;
عن القذافي راجع: Wright, *Libya: A Modern History*, 119-31.

43 el-Fathaly and Palmer, *Political Development 39.*

قوى الأمن الرئيسية، ثم احتل القصر والوزارات الهامة، بالإضافة إلى محطتي الإذاعة في بنغازي وطرابلس. وتبع ذلك وبسرعة كبيرة اعتقال العائلة المالكة وأعضاء من الديوان الملكي والوزراء وكبار ضباط الجيش والشرطة وأعضاء البرلمان. [٤٤] وقد واجه الانقلاب مقاومة ضئيلة جداً، وفي غضون أيام قليلة كانت مواقع السلطة قد أصبحت خاضعة لسلطة مجلس قيادة الثورة. وكما فعلت الثورة المصرية قبل ذلك بحوالى سبعة عشر عاماً، أوقف الحكام الجدد العمل بالدستور، وأبطلوا كافة القوانين، وأصبح الحكم يتم بمقتضى أوامر أو قرارات. ولقد أدرك القذافي بدهائه الشديد أن إقامة مجتمع ليبي جديد يكون مطابقاً للصورة التي يحتفظ بها في مخيلته تستوجب منه مواجهة معارضة جذرية لا تقتصر على مجرد الطبقة المكتبية البيروقراطية التي أطاح بها. وقد جاءت المعارضة وبصورة رئيسة من جانب الصفوة التقليدية التي كانت ما تزال قوية، ومن الزعماء الدينيين، ومن القوى غير الناصرية التي كانت تعارض الملكية. والذي حدث بعد ذلك كان فترة من دعم جهود الثورة من خلال دعم وتثبيت صورة القذافي. وعلى الصعيد الداخلي كان بين أولى القرارات التي أصدرها مجلس قيادة الثورة قرار بترقية القذافي إلى رتبة (العقيد) وإنهاء اتفاقيات القواعد العسكرية المبرمة مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وقد أعقب ذلك إبعاد ٢٠٫٠٠٠ مستوطن ايطالي عن البلاد، كما تم إصلاح الجهاز الإداري وتطهيره من غالبية كبار موظفيه، والذين كانوا في معظم الحالات ينتمون إلى قبائل ليبيا الرئيسية. [٤٥]

وفي أعقاب أحداث تلك التغيرات في الجهاز الإداري، عمد القذافي إلى الحد من سلطات المعارضة الكامنة، بدءاً بزعماء القبائل. كانت الحدود الإدارية في البلاد تمثل حدود مناطق النفوذ القبلية، ولكن من خلال إعادة ترسيم تلك الحدود أصبح بمقدور الزعيم الليبي أن يزيد من مناطق

٤٤ المصدر نفسه، ٤٠.
٤٥ المصدر نفسه، ٥٧.

نفوذ القبائل الصغيرة التي دعمته، على حساب القبائل الأكبر والأقوى التي كان يستند إليها العهد الملكي.[٤٦]

أما على الصعيد الدولي، فقد دعم القذافي جميع الحركات الإسلامية بغض النظر عن مكان تواجدها. وقدم البترو دولار الليبي الدعم للحركات الإسلامية في الفيلبين وأريتريا وأوغندا وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد وغيرها.[٤٧] كما قدم الدعم للباكستان التي قامت بدورها بتكريم العقيد بإطلاق اسمه على إستاد كرة القدم في كراتشي ليصبح اسمه (إستاد معمر القذافي). ووجد الدعم الليبي طريقه كذلك إلى إندونيسيا وماليزيا ويوغوسلافيا وغيرها من الدول التي يقطنها مسلمون، وكان الدعم في معظم الأحيان يخصص لتشييد المساجد والمدارس وإحياء التراث الإسلامي. وفي الواقع فإن القذافي ما لبث أن أصبح وفي غضون شهور قليلة من قيام الثورة، بطلاً إسلامياً.

وعلى الرغم من أن الزعيم الليبي كان قد استغل النظام القبلي في دعم سلطاته، كان يتعامل مع هذا النظام بكثير من الحذر واليقظة. غير أن المعارضة الكبرى جاءت من جانب رجال الدين الذين كانوا في وضع أفضل إبان العهد الملكي. ومرة أخرى أدرك القذافي أن أي تهجم مباشر على هذه المجموعة قد لا يجعله بمنأى عن الأذى، بل قد يترتب عليه أن يفقد بعض الدعم الذي يتمتع به بين الجماهير. وهكذا تبنى القذافي دور المتدين الغيور، وأصدر بعض القوانين والتشريعات الدينية، والتي من بينها حظر المشروبات الكحولية والتمسك بالمبادئ الإسلامية التي لم يكن العهد

٤٦ كانت الأراضي القبلية تعدّ ملكاً مشاعاً يملكها ويتولى إدارتها شيوخ القبيلة. وهكذا فإن تغيير الحدود الإدارية، وإصدار المراسيم بأن الأرض غير المستغلة تؤول ملكيتها للدولة قد أتاحت للقذافي الحد من الكثير من سلطات الزعماء التقليديين للقبيلة. وكانت هناك طريقة أخرى للحد من نفوذهم، وذلك من خلال وضع حد أعلى للعلف الذي يتمتع بالدعم الحكومي والذي يمكن للمزارعين شراؤه، وهذا من شأنه وضع قيود على السمسرة، وما يترتب على ذلك من تقييد النشاط التجاري لأولئك الشيوخ.

٤٧ راجع: Crozier, ed., *Libya's Foreign Policy Adventures*

الملكي يحرص على التمسك بها، مثل القوانين الخاصة بالربا والاحتشام في الملبس. وقد استغل الإعلام الليبي كل مناسبة للتركيز على الملامح الدينية في شخصيته وتصرفاته. وبامتناعه عن التهجم على رجال الدين كان القذافي يأمل أن يعتم بذلك على نفوذهم تمهيداً لتصفيتهم، أو على الأقل التقليل من شأنهم.

أما المعارضة الأخيرة التي كان على القذافي أن يواجهها فقد جاءت من جانب المجموعات غير الناصرية. وللتعامل مع هؤلاء لجأ القذافي إلى فتح الحوار.[٤٨] وعبر لقاءات تلفزيونية طويلة ناقش رئيس مجلس قيادة الثورة مع ممثلي هذه المجموعات طرق وأساليب انفتاح نظامه السياسي والأساليب الكفيلة بالتغلب على الفقر وتوزيع الثروة ضمن إطار سياسي واقتصادي جديد. وقد شهد العديد من تلك اللقاءات حواراً سياسياً انبثقت عنه مفاهيم فكرية صادقة، وللمرة الأولى في التاريخ الليبي وجد غالبية الليبيين أنفسهم في مواجهة مفاهيم فكرية (أيديولوجية) لم يسبق لهم التعرف إليها.

إلا أنه، وعلى الرغم من التحرر السياسي السطحي، لم يُسمح لأحد بممارسة أي نشاط سياسي فعلي. وقد ألغى النظام جميع الأحزاب السياسية بعد تأسيس الاتحاد الاشتراكي، وهو تجمع سياسي شبيه بما أنشأه الرئيس عبد الناصر في مصر. وكان على جميع الليبيين أن يكونوا أعضاء في ذلك التنظيم. واتخذ الزعيم الليبي هذا الإجراء لتشديد قبضته على الناصريين في ليبيا من جهة، ولكسب المزيد من الوقت إلى حين يُحكم سيطرته على البلاد، من جهة أخرى. وقد استأصل جميع أنواع المعارضة المحتمل تواجدها في ذلك الحين، قبل أن يؤسس تنظيماً يحمل طابعه الفكري المميز. غير أن الشيء الذي بات واضحاً هذه الأيام هو أن القذافي، خلال السنوات الثلاث الأولى من حكمه، لم تكن لديه فيما يبدو فكرة عن كيفية إدارة شؤون البلاد.

48 Ansell and al-Arif, eds., *The Libyan Revolution*.

ولأن القذافي كان يواصل الاقتباس من معلمه في الدولة المجاورة (عبد الناصر)، حاول أن يصوغ المجتمع الليبي على غرار الصورة التي رسمها عبد الناصر في مصر، على أمل أن يتم توحيد البلدين تحت ظل حكومة واحدة في وقت غير بعيد. وفي الواقع، يمكن القول بأن السنوات الأولى من الثورة شهدت عملية (تمصير ليبيا) وهي العملية التي توّجها بإعلان وحدة البلدين في عام ١٩٧٠. وتبعاً لذلك تغير شكل العلم الليبي ليصبح مشابهاً للعلم المصري، فيما حلت موسيقى عسكرية مصرية شائعة مكان موسيقى النشيد القومي الليبي القديم. غير أن التأثير الأكثر أهمية كان التأثير المصري على القوات المسلحة الليبية، فغالبية الضباط في مختلف الفروع كانوا من المصريين، وكذلك كانت المعدات الحربية الثقيلة، ذلك أن ليبيا لم تكن قد ابتاعت بعد أسلحتها، بل إن أول صفقة طائرات حربية اشترتها ليبيا من فرنسا كانت بإيحاء من مصر.[٤٩] وطبقاً للتقارير الإعلامية فإن بعض الليبيين الذين ذُكر أنهم أُرسلوا إلى فرنسا للتدريب على طائرات الميراج الجديدة كانوا من المصريين الذين سافروا بجوازات سفر ليبية.[٥٠] ولقد كان القذافي يحس بالسعادة الغامرة وهو يرى تدفق المصريين على ليبيا إلى درجة أنه في نهاية عام ١٩٧٠ قام بإلغاء جميع قيود التأشيرة بين البلدين والسماح بحرية حركة السلع والمواطنين. لقد كانت العمالة المصرية ضرورية تماماً لتلبية حاجات النمو الاقتصادي الأسطوري في ليبيا خلال تلك السنوات نتيجة للزيادة الكبيرة في دخل النفط.[٥١]

---

٤٩ راجع: First, *Libya: The Elusive Revolution*, 11-12, 265 n 9.

50 Middelton,"Israel's vs. Arabs: Comparisons of the weapons and Forces of Antagonists," New York Times, March 24, 1970, 3.

٥١ بحلول نيسان/ إبريل ١٩٧٠ كانت اتفاقية طرابلس المبرمة مع شركات النفط قد ترتب عليها زيادة دخل ليبيا من النفط بحوالى ١٥٪. لمزيد من التفاصيل عن هذه الاتفاقية وعواقبها.
راجع: Cooley, *Libyan Sandstorm*، وللاطلاع على سرد فني أكثر راجع:
Waddams, *The Libyan Oil Industry*، وراجع أيضا:
Library of Congress, *Chronology of the Libyan Oil Negotiations*, 1970-1971.

الاشتراكية العربية:

كان شعار ليبيا الرسمي منذ الثورة هو: "حرية، اشتراكية، وحدة". ولكن محاولة تطبيق تلك الشعارات المثالية في السنوات الأولى من النظام الجديد صادفت نجاحاً جزئياً فقط. وقد تمكنت البلاد من تحرير نفسها من النفوذ الأجنبي المباشر المتمثل في القواعد العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، إلا أنه لم تكن هناك حرية لليبيين داخل حدود ليبيا، إذ كان القيام بأي حركة سياسية من أي نوع مرادفاً للخيانة.

إن الوحدة ما تزال هدفاً مقدساً لغالبية العرب، وبمساعدة عبد الناصر أصبح بوسع القذافي أن يقود مسيرة الوحدة، ولو على الورق على أقل تقدير. وكان الزعيم الليبي، باعتراف القوميين العرب، يجسد ذلك الطموح، إلا أن مزاجه السياسي الناري، وتهديداته المستمرة للزعماء العرب الذين لا يؤيدون مخططاته في هذا المجال، لم تلبث أن أصبحت مصدر قلق وإزعاج للذين تحالفوا معه، ولذا لم يكن مفاجئاً بعد سنوات قليلة من وفاة جمال عبد الناصر، عام ١٩٧٠، أن تعيد الدول العربية التي وافقت على إقامة وحدة مع القذافي، مثل السودان وتونس وسوريا، وكذلك مصر، النظر في وحدتها مع ليبيا، وعلى أية حال كانت غالبية الليبيين تتقبل نيّات القذافي بشأن الوحدة بصورة طيبة.

أما الجزء الثاني من الشعار، (الاشتراكية) فلم يُطبق بالمفهوم الماركسي للكلمة حتى عام ١٩٧٧. وعلى الرغم من وفرة السيولة النقدية التي كانت تحت تصرفهم، فإن الزعماء الليبيين شرعوا في نهج سياسة اشتراكية ليبية أصبحت الدولة بموجبها تنفذ جميع مخططات التنمية في شكل خطط خمسية. ولأن النظام كان في بادئ الأمر يتردد في استبعاد القطاع الخاص، كانت سياسته الاقتصادية قبل عام ١٩٧٧ تتسم بالازدواجية والتناقض. فقد سمح القذافي للقطاعين العام والخاص بالعمل معاً وفي

وقت واحد.[٥٢] وفي الحقيقة ازدهر القطاع الخاص تحت النظام الجديد بدرجة لم يشهدها من قبل، حتى إبّان العهد الملكي. وكان السبب الرئيسي في ذلك يُعزى إلى لَبْيَنة التجارة، فقد أصبح لا يُسمح لغير الليبيين بتسجيل الشركات ومؤسسات المشاركة.[٥٣] كما كان رأس المال الليبي يتمتع بحرية التصرف، علاوة على أنه حظي بدعم القروض والعقود الحكومية السخية. وقد سمحت مسودة ميثاق الاتحاد الاشتراكي العربي بقيام ما أسمته "الرأسمالية غير المستغلة"، إلا أنها لم تحاول التمييز بين الرأسمالية المستغلة والرأسمالية غير المستغلة. ويبدو أن القذافي كان في البداية يرى أن الحاجة للقطاع الخاص تتفق مع احتياجات الاقتصاد، ورأى من جهة أخرى أنه يمكن الحد من الاستغلال عن طريق الضرائب.[٥٤] إن وجود الكثير من مؤسسات القطاع العام كان لا يسمح بأن تصبح ليبيا دولة اشتراكية، لاسيما أن غالبية مؤسسات القطاع العام لا تشارك بأي من عمليات التنمية، وعلى نقيض شركات القطاع الخاص، كانت أكثر اعتماداً على السلع الرأسمالية المستوردة والمدراء الأجانب المؤهلين، يضاف إلى ذلك أن مؤسسات القطاع العام كانت تحيل كافة مشروعات التنمية لديها للمقاولة من الباطن من خلال القطاع الخاص، وفي معظم الحالات من خلال الشركات العالمية.

وكما لاحظت الكاتبة (روث فيرست)، فإن عملية التنمية كانت تتسم بأسلوب التخطيط الفني المركزي، إذ لا يقتصر دور الدولة على تخطيط الإنتاج ولكنها تتدخل فيه بصورة فعالة.[٥٥] وعلى الرغم من أن القذافي كان يزعم أن نظامه كان يمثل اشتراكية ليبية، فقد وجد العديد من الاشتراكيين صعوبة في التوفيق بين تدخل الدولة في التخطيط والإنتاج وبين الاشتراكية.

---

٥٢ راجع: Elmaihub, *The Role of the Public Sector in the Development Strategy*

٥٣ راجع: First, "Libya: Class and State in an Oil Economy," 134.

٥٤ لمزيد من المعلومات حول العلاقة بين القطاعين الخاص والعام راجع المصدر السابق نفسه، ١١٩ - ١٤٠.

٥٥ المصدر نفسه.

وقد كان من المتعذر تصنيف الدولة الليبية في ظل أساليب التخطيط والتنفيذ السياسي والاقتصادي التي كان يمارسها نظام القذافي. وخلال السنوات الثلاث الأولى من نظام القذافي لم يكن هناك ما يشير إلى أنه كانت هناك أية مخططات كبرى لحكم ليبيا بعد الثورة، إلا أنه أمكن في السنة الرابعة تبين ثلاثة أهداف عامة تتمشى جميعها مع النهج الذي اتبعته غالبية ثورات العالم الثالث. وكان في مقدمة هذه الأهداف طمس غالبية القيم الأجنبية وأجهزة العهد السياسي الملكي، والحد من نفوذ الزعماء التقليديين.[٥٦] وقد نجح مجلس قيادة الثورة في استئصال القيم الأجنبية خلال فترة قصيرة جداً، نظراً لأن تلك القيم لم تكن قد تعمقت بعد في المجتمع الليبي التقليدي، غير أن محاولة الحد من نفوذ الزعامة التقليدية لم تكن بتلك السهولة.

أما الهدف الثاني فقد كان محاولة إعطاء قائد الثورة صورة الزعيم الشعبي الجديد، ونجح القذافي في تحقيق هذا الهدف في البداية، إذ بالإضافة إلى شبابه وبساطته المتناهية، وهما العاملان اللذان أكسباه دعم غالبية أبناء الطبقات الدنيا، فإن دعمه للقضايا الإسلامية، ووعوده بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في ليبيا، زادت من شعبيته لدى قطاعات المجتمع المحافظة والمتدينة. ويمكن القول إن الطبقات الميسورة من المجتمع كانت راضية عن القذافي لأنه لم يقم بتأميم أملاكهم كما فعل عبد الناصر بالنسبة للإقطاعيين في مصر، كما أنه لم يضع أية قيود أمام محاولاتهم زيادة ثرواتهم بمعدلات أسطورية.[٥٧] وأخيراً، والأهم من هذا كله، أن القذافي قد نجح في تضخيم صورته كثوري يُعنى بأحوال الفقراء والمحرومين والمضطهدين.

وكان من اليسير نسبياً على النظام الجديد أن يبطل ويلغي معظم أحكام الدستور وأن يقيم أحكاماً عرفية. وفي الوقت الذي كان فيه مجلس قيادة الثورة

---

٥٦ راجع برنامج (النقاط الخمس) أدناه في هذا الفصل.

٥٧ راجع: الحكومة الليبية، "مصلحة الإحصاء والتعداد: تقرير حول المرحلة الثالثة".

يعد بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المستقبل القريب، بادر إلى استبعاد الزعماء التقليديين، والذين لم يكن من الصعب أن تلصق بهم "سلبيات" العهد القديم، ومن ثم تقديمهم للمحاكمة. أما الذين لم يُقدموا للمحاكمة فقد تم التخلص منهم، من خلال عملية التقسيم الإداري الجديد للمناطق أولاً، ثم بدواعي افتقارهم للتعليم وجهلهم بأساليب الحكم الحديثة. وقد تم تعيين من يخلفهم في مناصبهم اعتماداً على السن، وأدائهم الناجح في الامتحانات الشفوية والكتابية. وتم اتباع الإجراءات ذاتها فيما يتعلق بالجهاز الحكومي الذي تعرض للإصلاح الكلي من خلال إحالة غالبية كبار موظفي الدولة على التقاعد المبكر. إلا أن القيادة الليبية قد استهانت فيما يبدو بتقدير مدى قوة الصفوة التقليدية في المجتمع ومدى تمسك الشخص العادي بالقيم التقليدية. وقد أخفق الرؤساء المعيّنون حديثاً في اكتساب احترام أو تأييد أولئك الذين كُلفوا بالإشراف عليهم وإدارة أمورهم، وذلك لأسباب عدة. ذلك أن غالبية المعينين الجدد، بالإضافة إلى وضعهم الاقتصادي والاجتماعي، كانوا يفتقرون إلى المؤهلات العلمية وإلى التكيف مع التغيير، وهي العناصر الرئيسة اللازمة في أي منصب عام. وفي الحقيقة كانت مشاعر الاحترام والتأييد التي كان يحظى بها الرؤساء الجدد، الذين بات يُشار إليهم بوصفهم قيادات مجتمع الفقر، تتضاءل تماماً إذا ما قورنت بما كانت تحظى به الصفوة التقليدية السابقة من الاحترام والولاء، وما كانت تتمتع به من كفاءة في مجالي الاتصال والإدارة. ولعل الأهم من ذلك كله أن مجلس قيادة الثورة لم يكن على استعداد لمنح الرؤساء الجدد الصلاحيات اللازمة لتمكينهم من أداء أعمالهم اليومية. ونظراً لانعدام ثقة القيادة الليبية بالمدنيين، فإنه لم يكن يتم البت في أي مهمة مهما كانت بسيطة قبل الحصول على تفويض بذلك من مجلس قيادة الثورة.[٥٨]

إن الشلل الذي أصاب الأجهزة السياسية والإدارية حال دون قيام

---

٥٨ حول هؤلاء المجددين الجدد راجع:
el-Fathaly and Palmer, *Political development*, chap. 5.

الأفراد الليبيين باستكمال أعمالهم اليومية البسيطة، ولذا لم يكن مما يثير الدهشة أن تتعرض أهداف التنمية الاجتماعية السياسية و الاقتصادية الجديدة، التي اعتنقتها القيادة عبر عمليات التحديث، للفشل إلى درجة لا يرجى معها أي إصلاح، لأن عمليات التحديث لم تكن ناجحة. ورغم الشعارات الجديدة والعبارات الثورية البليغة فإن الشؤون اليومية للمواطنين الليبيين كانت تُدار وفق الأسلوب الذي كان سائداً قبل الثورة، وكأنه لم تكن هناك ثورة على الإطلاق.

وهكذا، وخلال الأيام الأولى من الثورة الليبية، تعرض التغيير السياسي والاقتصادي للتراجع نتيجة للسياسات القاهرة والمشتتة التي انتهجتها الطغمة الحاكمة، ونتيجة لمعارضة التغيير المتأصلة في المجتمع الليبي، وهي صفة عامة تشترك فيها كافة المجتمعات التقليدية. ولعل ليبيا تختلف عن سائر دول العالم الثالث في أنه كان من الطبيعي أن يتساءل المواطن الليبي العادي عن الحاجة للتغيير في وقت تسير فيه أموره على خير ما يرام. إن بلايين الدولارات التي تم ضخها في جميع قطاعات الاقتصاد قد حققت الكثير من الثراء والعديد من الفرص، ومن ثم فإن الدعوة لشد الأحزمة والادخار للمستقبل كانت عديمة الجدوى، ولاسيما في وقت كانت فيه الحكومة تملأ جيوب الأفراد الليبيين العاديين بأكثر مما يمكنهم إنفاقه طوال حياتهم.

كان غالبية الليبيين يدركون معنى سلطة الدولة. وخلال مختلف مراحل تاريخهم الحديث كانوا يخضعون بطريقة أو بأخرى لحكم من أعلى، كانوا يتقبلون بعضه، على حين كانوا يناوئون بعضه الآخر بصرامة. وكان أنجح الحكام هم الذين لم يتدخلوا مباشرة في حياة الأفراد اليومية، والذين ظلوا مصادر لسلطة التحكيم بدل أن يكونوا مصادر لسلطة التشريع.[٥٩] وعلى حين كانوا يفهمون معنى السلطة، فإنه لم يكن يبدو أنهم يحملون لها أي

59 El-Horeir, "Social and Economic Transformation," and also Hasan, *The Genesis of the Political Leadership of Libyan Elements.*

احترام خارج النطاق العائلي، أو القبلي أو الديني. ولعل تصرفات وسياسة قادة ليبيا الجدد كانت تعكس هذا الاتجاه إزاء السلطة. وعلى الرغم من أنه كان يُتوقع للمناطق القبلية الجديدة أن تغير ميزان القوى بين القبائل، فإن كل عضو من أعضاء مجلس قيادة الثورة كانت لديه روابط متينة بقبيلته، ومن ثم كان يحاول تحسين أوضاعها. وعلى الرغم من أن سياسة مجلس قيادة الثورة المعلنة كانت ضد النظام القبلي، فإن السياسة الفعلية كانت تدعم القبلية بطريقة غير مباشرة. وكثيراً ما كان النظام يُشجع القبائل على إيفاد الوفود وإرسال الرسائل والبرقيات لتأييد مختلف القرارات السياسية، مثل إغلاق القواعد الأجنبية، أو طرد الإيطاليين من البلاد، أو غير ذلك من المقررات التي تستهدف تعزيز سلطة النظام. وباختصار، يمكن القول بأن ليبيا، ومنذ عام ١٩٦٩ حتى عام ١٩٧٣، كانت دولة ذات سوق اقتصادية حرة، ونظام سياسي شبه قبلي، ضمن إطار عسكري.

اشتراكية حسب النمط المطلوب

الهندسة الاجتماعية

يبدو أن القيادة الليبية، عند تقويمها للإنجازات التي حققتها الثورة خلال سنواتها الأربع الأولى من تولي مقاليد الحكم، قد أذهلها ما رأت، فعلى الرغم من التقدم الواضح الناجم عن عوائد النفط، فإن البلاد كانت تمضي بخطى بطيئة منهكة نحو الخراب. ومع أن السياسات الحكومية كانت ذات جدوى لا يمكن إغفالها بالنسبة لبناء المساكن والمصانع والطرق والمستشفيات والمدارس، وغيرها من مرافق البنية التحتية، إلا أن الجانب الأكبر من هذه التنمية، وكما وصفه (الفتحلي وبالمر) "كان يتبع نمطاً غريب الأطوار لا يخضع لخطة متماسكة". وقد كان ذلك متوقعاً تماماً بالنظر إلى أن حكومة العقيد القذافي لم تكن لديها خطة واضحة بالنسبة لأولويات التنمية. ويبدو أن شؤون الدولة كانت تمثل مأزقاً فكرياً مستعصياً

للقيادة الليبية. فقد كانت العلاقة الوطيدة بالناصرية تحفزهم، وبما يشبه الحماسة، إلى تنفيذ نواح معينة من سياسة الاقتصاد الناصري، وجهاز مصر السياسي: الاتحاد الاشتراكي العربي. وعلى حين كانت الناصرية تتمتع بالشعبية لدى الليبيين من منظورها الفكري، فإن تطبيقها أفقدها الشعبية. ولذا كان على القيادة الليبية إما أن تواصل محاكاة التجربة المصرية، وإما أن تعمل على تطوير مبادئ بديلة من شأنها أن تجعل الليبيين أكثر انقياداً للتغيير، من خلال تشجيعهم، أولاً وقبل كل شيء، على المشاركة في عملية صنع القرارات، ثم من خلال تحميلهم مسؤولية مساعدة أنفسهم بأنفسهم. وكان أن تقرر اتباع مخطط يجمع بين الخيارين، وهو حل يعكس حالة الانقسام وعدم الاستقرار ضمن مجلس قيادة الثورة.

واجه مجلس قيادة الثورة الانقسام في مرحلة مبكرة عند اختيار النهج الذي يتوجب عليه أن يسلكه. وليس من شك في أنه من المتعذر تماماً الحكم على القيم التي تؤمن بها الصفوة الثورية، إلا أنه يمكن تحديد مجموعة من القيم المشتركة من خلال تحليل خلفياتهم وبيئتهم السكانية، وتعليمهم، وأوضاعهم العائلية النسبية، عاطفتهم الدينية، وتصريحاتهم الشخصية.[٦٠] وقد تمكن الفتحلي وبالمر في كتابهما **التطور السياسي والتغير الاجتماعي في ليبيا** من تحديد سبع قيم هامة للصفوة الثورية تبلورت خلال عام الثورة الثاني. وهذه القيم هي: الحفاظ على الثورة، مقاومة الإمبريالية، القيادة العربية، التحديث، الشعبية، والناحيتان: الدينية والعسكرية.[٦١] أما مدى التزام كل عضو من أعضاء مجلس قيادة الثورة على حدة بهذه القيم فقد كان غير واضح، بالنظر إلى أن غالبية الليبيين لم تتح لهم فرصة التعرف على أفكار كل عضو من أعضاء مجلس قيادة الثورة، فقد كانت أفكارهم الجماعية تقدم إلى الليبيين بوساطة العقيد القذافي، القوة

---

٦٠ راجع الرسم البياني Social Background of Libyan Revolutionary Elites في:
El-Fathaly and Palmer, *Political Development*, 46-48.

61 Political Development, 52-54.

المحركة وراء السلطة الحاكمة. وفي الواقع، كشف النفر القليل منهم الذي تحدث للجمهور عن عدم تمكن في اللغة العربية، وافتقار إلى تماسك الآراء و الأفكار، وعدم القدرة على قول شيء غير تكرار ما كان يقوله العقيد القذافي، وكانوا جميعهم يفتقرون إلى الجاذبية الشعبية والأفكار، ولذا أخفقوا في استقطاب اهتمام الجماهير التي كانوا يتحدثون إليها. وباختصار، كانت شخصية القذافي وبراعته الخطابية تطغى عليهم وتدفع بهم إلى الظل، وإزاء ذلك كان من الطبيعي أن يبرز القذافي بوصفه مفكر الثورة ومُنظرها الأول. وقد أُتيحت الفرصة لوضع نظريته على محك التجارب في ١٦ إبريل/ نيسان ١٩٧٣، أثناء الاحتفال بالذكرى (١٤٠٢) لميلاد الرسول محمد ﷺ. وفي خطاب ألقاه في مدينة زوارة، أعلن القذافي عن برنامجه ذي النقاط الخمس، والذي يعدّ بداية الثورة الثقافية الأولى، وهذه النقاط الخمس هي:

١- أن جميع القوانين الراهنة ينبغي أن تحل مكانها تشريعات ثورية توضع لإحداث التغيير الثوري الضروري.

٢- يجب تحرير جميع العقول في المجتمع من خلال اتخاذ الإجراءات الرادعة ضد الانحراف والانقسام.

٣- استمرار الثورة الإدارية للتخلص من كل أنواع البيروقراطية والبرجوازية.

٤- تشكيل لجان شعبية لتمكين المواطنين من الاستيلاء على السلطة، وهذا يعني ضمان حرية المواطنين في مواجهة البيروقراطية والانتهازية.

٥- القيام بثورة ثقافية للتخلص من الأفكار المستوردة السامة، ودعم الطاقات والتقاليد الشعبية الأدبية والمادية الأصيلة.[٦٢]

وقد حللت (روث فيرست) هذه الفترة من الثورة الليبية، واستخلصت بعض النتائج الهامة التالية: بعد أيام من هذا الخطاب شهدت البلاد موجتين من الاعتقالات، وفي بعض الأحيان كانت اللجان الشعبية تشجب وتدين

---

٦٢ القذافي كما نقل عنه في: First, *Libya: The Elusive Revolution* 137-38

بعض الأفراد، غير أن غالبية الاعتقالات كان يقوم بها رجال المخابرات. وقد شملت هذه الاعتقالات أساتذة جامعيين، ومحامين، وكتّاب وموظفي وزارات حكومية، كما شملت مكتب الادعاء العام، وغرفة تجارة طرابلس، والشباب من أفراد العائلات الساحلية البارزة. ويبدو أن معظم هؤلاء الأفراد كانوا ممن سبق أن أُلصقت بهم علاقات تربطهم بالماركسية أو البعثية أو الإخوان المسلمين، أو غير ذلك من التنظيمات السياسية. غير أنه لم يحدث على الإطلاق أن قال أحد بوجود "تنظيم حزبي". وقد كانت عمليات إلقاء القبض تستهدف أولئك الذين لم يفلحوا في التقرب من نظام الدولة السياسي. وكانت الثورة الثقافية موجهة ضد الناس الذين "ينشرون الأفكار السامة التي تخالف المفاهيم الإسلامية الأصيلة للشعب الليبي". وقد وُضع هؤلاء المساجين السياسيون في حبس انفرادي حتى لا يتمكنوا من الاتصال بالآخرين. وتقدر الأوساط غير الرسمية عدد هؤلاء المعتقلين نحو ألف معتقل، أي بمعدل شخص واحد من كل ٢٠٫٠٠٠ ليبي، الأمر الذي يجعل ليبيا أكثر بلد يعاني من القيود السياسية في العالم.[٦٣]

من جهة أخري يقول (الفتحلي وبالمر):

إنه يلاحَظ أن الثورة الشعبية الليبية قد اتسمت بالقليل من الفوضى السياسية المدمرة مقارنة بالفوضى التي رافقت مرحلة الحرس الأحمر في الثورة الثقافية الصينية، فقد كان التطبيق الليبي للثورة الثقافية يتسم بحرص الثورة الشعبية على المشاركة الشعبية بالدرجة الأولى. ومن ثم، لم تتساقط الرؤوس إلا في التعبير المجازي فقط، حين وجد عدد كبير من المدراء والبيروقراطيين أن مناصبهم وصلاحياتهم آخذة في التقلص. لم تكن هناك إراقة دماء ولا اعتقالات جماعية، وفي الحقيقة كانت الثورة الثقافية الليبية أقرب ما تكون للتجربتين اليوغسلافية والجزائرية منها لسميتها الثورة الثقافية الصينية، بل إنها، وبصورة أكثر تحديدا، أصبحت تجربة في الإدارة الشعبية الذاتية".[٦٤]

---

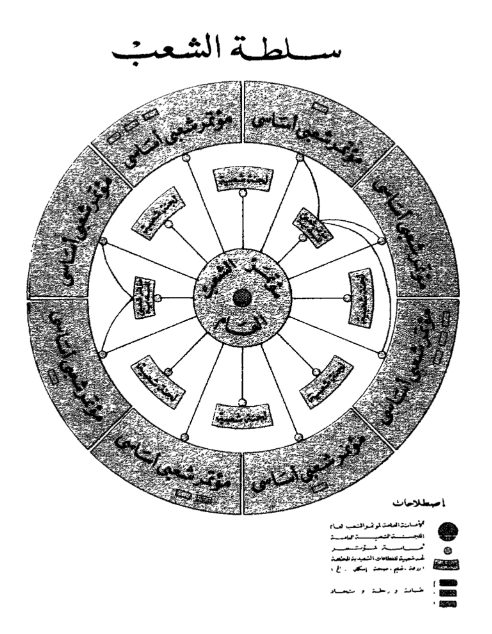
٦٣ المصدر نفسه، ١٣٨، ١٣٩.

64 El-Fathaly and Palmer, *Political Development*, 118.

كان الهدف الأول للثورة الثقافية الليبية هو التعبئة الجماهيرية والمشاركة الجماهيرية. وكان العقيد القذافي يأمل، وكما كان الحال بالنسبة للثورة الثقافية الصينية، أن تدفع مثل هذه التجربة الغالبية الصامتة من المواطنين إلى النهوض لتدمير مراكز القوة التقليدية في الدولة، ليحل مكانها الحكم الشعبي ممثلاً باللجان الشعبية. إلا أنه، وخلافاً للتجربة الصينية، لم يكن لدى النظام الليبي حزب مركزي سياسي يتولى قيادة مسيرة تنفيذ مثل هذا البرنامج. كان مجلس قيادة الثورة قد ألغى كل الأحزاب السياسية لدى توليه مقاليد الحكم. وللتعويض عن هذا النقص استخدم مجلس قيادة الثورة أعضاء التنظيم الشرعي في البلاد، وهو الاتحاد الاشتراكي العربي، في بدء هذه العملية. وقد عُهد للجان التوجيهية في كل إقليم أو منطقة من مناطق الاتحاد الاشتراكي العربي الليبي بالإشراف على عملية الاستيلاء على جميع الوزارات والبيروقراطيات والشركات الخاصة والعامة والمدارس وجميع الأجهزة الحكومية وغير الحكومية القائمة. كما أُنيط باللجان التوجيهية مهمة التنظيم والإشراف على تشكيل لجان الإعداد الانتقالية. وقد قبلت هذه اللجان الإعدادية بدورها طلبات الترشيح من جانب أعضاء المناطق التابعة لها للمقاعد الشاغرة المتاحة في اللجان الشعبية. وحالما يتم انتخاب لجنة شعبية فإنها ما تلبث أن تتولى صلاحيات اللجنة التوجيهية في المنطقة إلى حين يتم دمج كل اللجان التوجيهية في البلاد، وكذلك الاتحاد الاشتراكي العربي الليبي ذاته ضمن إطار النظام الجديد. ويعلق (الفتحلي وبالمر) على هذا الوضع بالقول: " كان الأفراد الذين يتم اختيارهم عادة للعمل في اللجان التحضيرية من المعلمين ومدراء المدارس وموظفي الحكومات المحلية، أو بعبارة أخرى أفراد من مستوى جيد، دون أن يكونوا من بين الصفوة التقليدية المحلية". [٦٥]

---

٦٥ المصدر نفسه، ١١٩.



وقد كانت الانتخابات تُجرى عادة في أماكن واسعة مفتوحة. وبعد قبول الترشيح، يُعطى كل مرشح، ذكراً كان أو أنثى، الفرصة لتقديم نفسه، وإعطاء شرح موجز عن الأسباب التي تحمله على الاعتقاد بأنه ملائم لشغل المنصب. ويتم التصويت على المرشح برفع الأيدي بدل الاقتراع السري. وترفع إلى اللجنة الموجهة في الاتحاد الاشتراكي العربي الليبي قائمة بأسماء المرشحين وعدد الأصوات التي حصل عليها كل منهم. وبعد الاختيار تتولى كل لجنة شعبية في أي منطقة انتخاب من يترأسها، وانتخاب عضوين

آخرين للعمل في لجنتين شعبيتين أخريين تابعتين لسلطة البلدية واللجنة الشعبية النوعية.

وكانت كل من بلديات ليبيا، البالغ عددها (٤٦) بلدية، تشرف على عدد مختلف من المناطق، ولكل بلدية لجان مهنية خاصة تضم معلمين ومحامين ومزارعين ومهندسين ومجموعات متخصصة أخرى. وعلى سبيل المثال كانت اللجنة الشعبية للبلدية الخاصة بالتعليم تضم ممثلين عن مختلف لجان المدارس الشعبية المنتخبة. من جهة أخرى كان على اللجنة المنتخبة لتمثيل مختلف اللجان الشعبية للمدارس أن توفد ممثلاً عنها كذلك إلى اللجنة الشعبية النوعية، وحالما يتم تشكيلها، تصبح كل من اللجان الشعبية البلدية والنوعية أجهزة مستقلة تكون كل منها مسؤولة عن شؤونها، فاللجنة البلدية تكون مسؤولة عن الشؤون البلدية، على حين تختص اللجنة النوعية بالشؤون الإقليمية، وعلاوة على ذلك تقوم كل لجنة باختيار رئيس لها يعرف فيما بعد باسم عميد البلدية، والمحافظ، على التوالي. ومدة عمل عضو اللجنة الشعبية لا تتجاوز العامين، وقد يُطلب منهم العودة للعمل في أي وقت. وفي الحقيقة كان العقيد القذافي يشجع استدعاء اللجان الشعبية كوسيلة " لتأكيد استعادة اللجان لحماستها الثورية، وأنه لم تتم تصفيتها من جانب عناصر غير مرغوب فيها ".[٦٦]

كانت المرحلة مرحلة تجارب بحق، ومن ثم لم تكن هناك مجموعة جاهزة من الخطوط العريضة للعمل بمقتضاها فيما يتعلق بالتعيين أو الاستدعاء. وكان بوسع عدد قليل من الأشخاص، لا يتجاوز العشرين، أن يرغموا اللجنة الموجهة في الاتحاد الاشتراكي العربي الليبي على تشكيل لجنة إعدادية جديدة لتتولى تنظيم الاختيار الجديد. ومن الواضح أن عملية تشكيل اللجان الشعبية بكاملها كانت، في أفضل الظروف، تتسم بالفوضى، إلا أنها كانت فوضى منضبطة، فعلى حين ظلت القيادة العليا

٦٦ المصدر والصفحة نفسهما.

تتمسك بمقاليد الأمور بحزم، فإنها شجعت على حدوث التغيرات والتحولات العنيفة بطريق المصادفة العشوائية من خلال الشرائح الدنيا من المجتمع الليبي. ولم يكن هناك أدنى شك في أن التعبئة السياسية والاجتماعية قد فاقت توقعات القيادة الليبية، فقد شارك عدد كبير من الشباب الليبي المثقف في العملية، وتولوا مناصب في السلطة كان بوسعها من الناحية النظرية أن تمكنهم من إحداث تغيير سياسي واقتصادي ملموس.

إلا أن ذلك لم يحدث، لأن أولئك المجددين المحدثين لم يكن بوسعهم إدخال تغيير كبير، لأن النظام لم يكن يرغب في تخويل الصلاحيات للمؤسسات التي يديرونها، كما أن مناصب اللجان الشعبية التي كانوا يشغلونها كانت تخضع للقرارات السياسية والبرامج الاقتصادية التي لم يكن لهم دور في الشروع فيها، كما لم يكن بوسعهم تغييرها. ونادراً ما كانوا يُمنحون الفرصة للعمل بحرية واستقلالية، أو اتخاذ القرارات دون الرجوع إلى اللجان الأعلى، أو إلى مجلس قيادة الثورة. وعندما تسنى لبعض هؤلاء المجددين المحدثين العمل بحرية واتخاذ قرارات مستقلة، بدون التشاور مع اللجان الأعلى، أو مجلس قيادة الثورة، اصطدموا بلجان الاتحاد الاشتراكي العربي الليبي في مناطقهم. ونظراً لغياب الخطوط الاسترشادية الرسمية للتمييز بين سلطات ومسؤوليات الاتحاد الاشتراكي العربي الليبي وبين سلطات ومسؤوليات اللجان الشعبية، فقد كانت الخلافات الأكثر أهمية وخطورة تنبثق من الأسئلة الحائرة مثل: من كان يتوجب عليه أن يفعل ماذا، ومتى، وكيف، والأكثر أهمية . . كم؟ كانت التشريعات وخطط العمل الوحيدة تتواجد في خطابات العقيد القذافي وقرارات مجلس قيادة الثورة، وعلى الرغم من أن الخطابات تتضمن من الصلاحيات ما يفوق ما تتضمنه قرارات مجلس قيادة الثورة، ولاسيما أن كلمة القذافي هي القانون، كانت القرارات أكثر تحديداً في إيضاح الأهداف وطرق تحقيقها. ولأن خطابات

القذافي كانت تتضمن الحديث عن العديد من القرارات المتناقضة، كان على عجلة الدولة أن تتوقف إلى حين يتم توزيع إيضاحات مكتوبة لما يقصده القائد الليبي على الوكالات الليبية المعنية، ونشرها في الصحافة الرسمية.

كانت عملية الانتخاب والتشريعات هي التغيير الفكري الأساسي الأول في فترة ما بعد الثورة الليبية، وقد سجل هذا الانتقال تحولاً من نظام الناصرية المرتقب إلى أيديولوجية محلية ذات طبيعة أكثر خصوصية. وقد كان تأثير هذا النظام الجديد على الاقتصاد أكثر من تأثيره على ما عداه، ذلك أن سلعة التصدير الليبية الوحيدة كانت النفط. وفيما يتصل بتطور الاقتصاد الداخلي، فقد كان تطور قطاع الخدمات يفوق تطور قطاعي الزراعة والصناعة، وهما القطاعان الخاضعان لسيطرة الدولة. وقد كانت الإعفاءات من الفوائد على القروض الضخمة طويلة الأمد، طوال السنوات الأربع الأخيرة، وتقديم الأرض مجاناً، وإلغاء الرسوم الجمركية، تلعب دوراً فعالاً في تشجيع عدد كبير من رجال الأعمال المحليين على استيراد المنتجات لبيعها، أو لإنشاء المشروعات الصناعية الصغيرة لإنتاج السلع الاستهلاكية البسيطة. وسرعان ما أصبح الإنتاج المحلي مغرياً للمشروعات الجديدة، بالنظر إلى أن الحكومة وفرت الحماية للمشروعات المحلية من خلال فرض رسوم جمركية مرتفعة على السلع المستوردة المنافسة، وفي بعض الأحيان فرض القيود على استيرادها. ولعل العامل الأكثر إغراء كان يتمثل في وفرة ورخص العمالة الأجنبية التي تدفقت على ليبيا من مصر وتونس والباكستان والهند والصحراء الإفريقية والفيلبين.

ومن الجدير بالذكر أن الثورة الثقافية عجلت بنهاية النشاط الاقتصادي، وتمشياً مع الشعار الثوري " شركاء لا أجراء " كان على الشركات التي تستخدم عمالاً أن تتنازل عن ٥٠٪ من ملكيتها للمستخدمين، الذين كان يتوجب عليهم تشكيل لجنة شعبية تتولى إدارة الشركات. وهذا بدوره عجل

في إخضاع قطاع اقتصادي هام للبيروقراطية، وإحداث انخفاض في الإنتاج المحلي للسلع، بالإضافة إلى وضع نهاية لتطوير المشروعات الصناعية المحلية.[٦٧]

عودة الى عهد الرعب

بدأت المرحلة الثانية في "سلطة الشعب"، أو الثورة الثقافية الثانية عام ١٩٧٥ واستمرت حتى عام ١٩٧٨. وبحلول عام ١٩٧٥ أدرك القادة الليبيون أنه، في الوقت الذي استطاعت فيه قراراتهم أن تحقق زيادة ملحوظة في التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية، كان النشاط بصورة عامة يفتقر إلى التبلور والانتظام. كانت اللجان الشعبية تشكّل، ثم ما تلبث أن تحَل لأسباب شتى قد لا يكون لكثير منها علاقة بالسياسة أو الاقتصاد أو الفعالية، يضاف إلى ذلك أنه، بالنظر لعدم وجود معالم فكرية استرشادية واضحة كانت المشاكل كثيراً ما تحدث بين اللجان الشعبية، والأخطر من ذلك، بين اللجان الشعبية واللجان النوعية التابعة للاتحاد الاشتراكي العربي الليبي. وكانت المشاحنات تحدث إلى درجة كبيرة نتيجة لتداخل الصلاحيات وعدم وجود دور محدد لكل تنظيم.

وقد وقعت الثورة الثقافية، منذ بدايتها، فريسة خلافات مؤثرة ضمن إطار مجلس قيادة الثورة، إذ إن عدداً من أعضاء المجلس كانوا غير راضين عن حالة التوتر التي ترتبت على تلك الثورة، والتي تسببت في ظهور تمزق في النسيج التقليدي للمجتمع الليبي. وقبل حدوث ذلك الاضطراب كان هناك قدر من التفاهم الوثيق بين أعضاء المجلس. كان تقييمهم للأمور

---

٦٧ إن رجال الأعمال الوطنيين المحليين الذين يخضعون بدقة لأحكام القانون التجاري لا يمكن الاستغناء عنهم في تطور أي مجتمع. ولكن هذا لا يعني العودة لنموذج رجل أعمال ما بعد النفط الطفيلي الذى كان يعتمد على العقود الحكومية ليغرف منها عمولته دون أن يقدم خدمات مفيدة لاقتصاد البلاد، ولكن لرجل الأعمال الذى يملك الاستعداد والقدرة على تقديم الخدمات والصناعات التي تسهم في دفع عجلة التنمية إلى الأمام.

متطابقاً، كانوا يتقاسمون المسؤوليات والصلاحيات فيما بينهم، إلا أن محاولات القذافي لفرض وجهات نظره عليهم كانت تثير منازعات مكثفة ضمن إطار المجلس حتى أوائل عام ١٩٧٥. وقد أسفرت محاولة انقلابية، قام بها اثنان من أعضاء مجلس قيادة الثورة، عن إلقاء القبض على أحدهما وفرار آخر،[٦٨] بالإضافة إلى انسحاب آخرين من السلطة الحاكمة، وبقاء الذين كانوا يتقبلون أساليبَ القذافي ووسائله في إذعان. وقد أعطت هذه المحاولة الفاشلة للفصائل المنتصرة في المجلس الفرصة لتطهير القوات المسلحة من المنشقين، إذ تم إلقاء القبض على واحد وعشرين ضابطاً، ومحاكمتهم أمام محكمة عسكرية، وتنفيذ أحكام الإعدام بهم رمياً بالرصاص. وقد رافق تلك الإعدامات حملات تطهير للقوات المسلحة ترتب عليها إسناد المناصب الحساسة إلى الأشخاص المقربين شخصياً من العقيد القذافي، وإلى أفراد ينتمون مباشرة إلى عائلته أو قبيلته.

بعد استكمال تصفية جميع المنشقين، وإحكام السيطرة على البلاد، اتجه القذافي نحو إصلاح ما كان يعدّه أمراض ليبيا السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد أورد حلوله لجميع هذه المشاكل في الفصول الثلاثة من كتابه الأخضر. في الفصل الأول بعنوان "حل مشكلة الديمقراطية – سلطة الشعب" قدم العقيد القذافي ما كان يعتقد أنه يمثل الإجابة عن مشاكل الديمقراطية:

> إن الكتاب الأخضر يقدم الحل النظري النهائي لمشكلة أداة الحكم"، "إن كافة الأنظمة السياسية في العالم الآن هي نتيجة صراع أدوات الحكم على السلطة صراعاً سلمياً أو مسلحاً، كصراع الطبقات أو الطوائف أو القبائل أو الأحزاب أو الأفراد، ونتيجته دائماً فوز أداة الحكم: فرد أو جماعة أو حزب أو طبقة . . . وهزيمة الشعب، أي هزيمة الديمقراطية الحقيقية.

٦٨ الأولى يتزعمها عمر المحيشي، والثانية بقيادة بشير هوادي. وقد تم سحق المحاولتين بعنف، وتم إعدام جميع المشتركين فيهما باستثناء هوادي والمحيشي، اللذين ما يزالان في السجن. وكان المحيشي قد تمكن في البداية من الفرار إلى مصر، حيث منحه الرئيس السادات حق اللجوء السياسي، إلا أنه، وأثناء تواجده في المغرب، تم إلقاء القبض عليه وتسليمه مع عدد من المنشقين الليبيين إلى الحكومة الليبية كجزء من إتفاقية (وجدة) التي وحدت البلدين.

ومضى العقيد القذافي يقول:

إن الصراع السياسي الذي يسفر عن فوز مرشح ما بغالبية ٥١٪ مثلاً من مجموع أصوات الناخبين تكون نتيجته أداة حكم ديكتاتورية ولكن في ثوب ديمقراطي مزيف، حيث إن ٤٩٪ من الناخبين تحكمهم أداة حكم لم ينتخبوها، بل فُرضت عليهم، وتلك هي الديكتاتورية. وقد يسفر هذا الصراع السياسي عن فوز أداة حكم لا تمثل إلا الأقلية، وذلك عندما تتوزع أصوات الناخبين على مجموعة مرشحين ينال أحدهم عدداً أكبر من الأصوات بالنسبة لكل واحد منهم على حدة، ولكن إذا جُمعت الأصوات التي نالها الذين أقل منه أصبحت أغلبية ساحقة، ومع هذا ينجح صاحب الأصوات الأقل، ويعدّ نجاحه شرعياً وديمقراطياً! وفي الواقع تقوم ديكتاتورية في ثوب ديمقراطية زائفة. هذه هي حقيقة النظم السياسية السائدة في العالم اليوم. والتي يبدو واضحاً تزييفها للديمقراطية الحقيقية، وأنها أنظمة ديكتاتورية.[٦٩]

وطبقاً للكتاب الأخضر، فإن حل هذه المشاكل يتم من خلال إقامة ديمقراطية شعبية تخلو من الطبقية والصفوة والأحزاب السياسية وجميع أشكال "التمثيل الزائف".

هذا، وقد قطعت الثورة الثقافية شوطاً بعيداً لتوفير الأسس السياسية لهذا النظام. وتم تعديل الإطار "الثوري" الراهن في ضوء الخطوط الواردة في الكتاب الأخضر. وكان الاتحاد الاشتراكي العربي الليبي هو الضحية الأولى لهذا التنظيم الجديد. فقد تم تصنيفه كجهاز مستنفد يعرقل مسيرة عمليات اللجان الشعبية. ولعل أهم سبب لإلغاء الاتحاد الاشتراكي يرجع إلى نزوعه إلى إيجاد صفوة سياسية جديدة، وهي نزعة كان النظام يريد أن يستأصلها قبل أن يُحكم سلطته على مقاليد الأمور.

ويتحدث الكتاب الأخضر عن إعادة تنظيم المؤسسات الراهنة. وفي عام ١٩٧٥ كان تنظيم الحكومة الليبية يقوم على أساس ثلاثة مستويات:

---

٦٩ القذافي، الكتاب الأخضر، الفصل الأول، ١-٤.

مستوى المنطقة (الناحية)، ومستوى البلدية، ومستوى الأمة. وكانت جميع المناطق تنتخب من بين أعضائها لجنة شعبية. ويشكل رؤساء تلك اللجان بدورهم أعضاء في اللجنة البلدية، أو فرع اللجنة البلدية حيث توجد تلك المناطق. وكان يُعهد للجنة المنطقة بتسوية المنازعات البسيطة، وبأن تعمل كحلقة اتصال بين المنطقة والبلدية.

وتضم البلدية أجهزة إدارية وتشريعية، والمؤتمر الشعبي الأساسي، على التوالي. وقد صُمم المؤتمر الشعبي الأساسي للعمل كهيئة تشريعية على مستوى الفرع البلدي، ويضم في عضويته جميع القاطنين في الفرع البلدي مجتمعين. ويجتمع هذا المؤتمر مرة كل ثلاثة أشهر. وتتضمن مهامه انتخاب رئيس للمؤتمر واختيار خمسة أعضاء يشكلون اللجنة الشعبية للفرع. ويقوم المؤتمر الشعبي الأساسي كذلك بإصدار التوصيات واتخاذ القرارات العائدة لاحتياجات الفرع البلدي، ويناقش جدول أعمال المؤتمر الشعبي العام الذي يتولى العقيد القذافي تزويدهم به مقدماً. وفي العادة يكون مندوبو المؤتمرات الشعبية الأساسية الذين يحضرون اجتماعات المؤتمر الشعبي العام هم رؤساء اللجان الشعبية الأساسية واللجان الشعبية الفرعية. وأخيراً، فإن المؤتمر الشعبي الأساسي يقوم بعمل الرقيب الساهر على نشاطات اللجنة الشعبية الفرعية والمؤسسات الإدارية التي تقع ضمن منطقة اختصاصه.[٧٠]

والمستوى الثالث لهذا التنظيم الإداري الثلاثي هو المؤتمر الشعبي العام. وهو الهيئة التي تجتمع مرة كل عام، وتتألف من مندوبي مختلف اللجان الشعبية الأساسية. وليس للمؤتمر العام أي سلطات تشريعية لأن معظم التشريعات تتم على المستوى البلدي، أو على مستوى المؤتمر الشعبي الأساسي، كما أن دور هذا المؤتمر يقتصر على مجرد التنسيق وجدولة وصياغة مختلف القرارات والتوصيات التي يتم إصدارها على

70 El-Fathaly and Palmer, *Political Development*, 140-41.

المستوى المحلي، طبقاً لما يتقدم به المندوبون. وتنبثق عن المؤتمر الشعبي العام ثلاث مؤسسات يجري انتخاب أعضائها بطريقة رفع اليد، وهي: الأمانة (السكرتارية) العامة الدائمة، واللجنة الشعبية العامة، والأمانة العامة. وتعدّ المؤسسة الأولى أعلى سلطة تنفيذية في البلاد، ويُفترض نظرياً أن يتولى رئاستها رئيس الدولة الليبية. أما اللجنة الشعبية العامة فتتألف من مختلف الوزراء المنتخبين، والذين كان العقيد القذافي قد عينهم للمرة الأولى. وقد كانت هذه المؤسسة تتألف من ٢٢ أميناً عاماً، وهي لا تقتصر على رئاسة الجهاز الإداري في الدولة فحسب ولكنها تشرف كذلك على أعمال اللجان الإدارية على المستوى المحلي.

أما المؤسسة الثالثة التي يختارها المؤتمر الشعبي العام فهي الأمانة العامة. وتناط بهذه المؤسسة شؤون التخطيط والتنظيم للاجتماع السنوي للمؤتمر الشعبي العام، وإعداد جدول أعماله، وتجميع الملاحظات بشأنها، ومراجعة تعليقات وملاحظات أعضاء المؤتمر الشعبي العام حولها. وأخيراً فهي مسؤولة عن إعداد الصيغة النهائية لبيان الاجتماع السنوي العام. ورغم أهمية دور هذه المؤسسة فإنها لم تكن دائمة، فقد كانت تخضع للتغيير والمراجعة سنوياً. وكان هيكل مؤتمر الشعب العام، الهرمي الشكل، يتألف مما يقارب ألف مندوب يمثلون جميع المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية والنقابات، بالإضافة إلى من تبقى من أعضاء مجلس قيادة الثورة، والذي كان قد حُل عام ١٩٧٥. وعملاً بالخطوط السياسية الواردة في الكتاب الأخضر حل العقيد القذافي مجلس قيادة الثورة، أعلى سلطة حاكمة في ليبيا، وحلت مكانه الأمانة العامة للمؤتمر، والتي ضم إليها زملاءه السابقين في مجلس قيادة الثورة. وقد ترأس القذافي هذه المؤسسة بنفسه.

من الناحية النظرية البحتة، فإن بناء المؤسسات في ليبيا كان يمكن أن يحقق نجاحاً مرموقاً. وعلى الورق كان التنظيم كفيلاً بتوفير الفرصة أمام مشاركة قطاع كبير من السكان في الحكم، يضاف إلى ذلك أن المؤسسات

الجديدة كان بوسعها أن تمكن شريحة أكثر اتساعاً من السكان من المشاركة بأعباء الحكم المحلي وأن يكون لها رأي في الأمور القومية والعالمية، إلا أن تطبيقه على المجتمع الليبي، بالرغم من كل الإيجابيات النظرية للنظام الجديد، ما لبث أن كشف العديد من العيوب الجسيمة.

ولعل في مقدمة هذه العيوب التجزئة. وسواء حدث ذلك بطريق السهو أو الإغفال، يبدو أن تركيزاً مكثفاً كان ينصب على "التفاصيل المحلية" على حساب تطوير وجهة نظر عامة تحظى بالاهتمام المشترك.[٧١] إن محاولة إرضاء العدد الكبير من البلديات قد ترتب عليه فقط إصدار قوانين لا تُرضي أحداً. والأمر الثاني أن عدم قدرة مراكز القوى على الإلمام بجميع الإجابات عن أسئلة متعددة منها "من، وكيف، وأين" من عدة أمور، قد ترتب عليها أن تصدر القرارات الكبيرة بصورة فوقية. والثالث: أن النظام الجديد لم يكن بوسعه تحديد العلاقة بين مختلف اللجان الشعبية، وقادة المؤتمرات الشعبية الأساسية، وموظفي الدولة، وأصحاب النشاط السياسي داخل اللجان الشعبية. وهكذا كانت السلطة تنتقل من جميع المؤسسات المحلية إلى مؤسسات على المستوي القومي. وفي الواقع أن ذلك لم يكن ليثير الدهشة، بالنظر إلى أنه لم يكن مقرراً لأي من هذه اللجان أن تتولى أية سلطة، إذ إن مهمتها كانت تقتصر على القيام بدور المندوب الذي ينقل "إرادة الشعب".

غير أن المشكلة الأكثر خطورة كانت تتمثل في عدم المشاركة. وقد أوضح العقيد القذافي منذ البداية أن هدف اللجان الشعبية الأساسي هو "التخلص" من أولئك الذين لا يتمشون وفق أفكاره، وهم الناس الذين لم يطبقوا آراءه، والذين لم يجدوا طريقة للتعبير عن وجهات نظر مختلفة، وببساطة لم يشاركوا. وقد ضاعفت اللامبالاة في المجتمع الليبي من عدد غير المشاركين، وطبقاً لما أورده (بلينشوت، والمنستيري) فإنه حتى عام

---

٧١ المصدر نفسه.

١٩٧٨ كانت نسبة المتغيبين عن حضور اجتماعات المؤتمرات الشعبية الأساسية تتراوح بين ٣٠ و٥٠ بالمائة.[٧٢] وقد كان العديد من هذه المشاكل متوقعاً منذ أن واجه النظام الجديد العراقيل الضخمة بسبب النظام القبلي والتشرذم والأمية والتخلف العام، وغيرها من العوامل التي كانت كفيلة بإصابة أي مجدد بالاحباط. ولعل الأكثر إحباطاً هو محاولات فرض نظام يعتمد بالدرجة الأولى على الطاعة والانضباط في مجتمع كان بطبيعته بعيداً عن الانضباط. وقد ترتب على ذلك اللجوء لاستعمال القوة التعسفية لتمرير التشريعات الرئيسة، ولاسيما أن النظام الجديد لم يكن يسمح باتباع سياسة (منتصف الطريق) ذات الطابع المرن. فقد كان متشدداً تماماً، وكان أصحابه يخشون أن يؤدي أي تساهل إلى تهديد فعالية النظام ومقدرته على الأداء. وقد كان النظام يتصرف على نحو يشابه كثيراً النظام القبلي، إذ يعدّ هذا الأخير أي فرد لا يتمشى وفق تقاليد القبيلة خارجاً عنها ومطروداً منها، ومن ثم لا يسمح له بالانتفاع بالمزايا التي يقدمها النظام. وعلى أي حال فإن الأجهزة التي أقامها القذافي كمؤسسات للمشاركة الشعبية، وكنظام منفتح أمام الليبيين يتقبل مختلف الاتجاهات ويتخذ الإجراءات التي تشمل صنع القرارات وإعداد القادة، هذه الأجهزة ظلت هشة وناقصة، فقد ظلت من صنع القائد الذي يستطيع حين يشاء أن يغير قواعد المشاركة دون أن يتحمل أي مسؤولية رسمية، كما أنها ظلت مغلقة فعلاً أمام الذين لم يكن بوسعهم قبول أهداف وغايات النظام كما حددها.[٧٣]

وفي الواقع فإن إصرار القذافي على وجوب التجانس قد ترتب عليه مواجهة عدد من المشاكل. فالمنظور الفكري (الأيديولوجي) المتزمت من شأنه قبل كل شيء أن "يخنق أي تفكير أو عمل سياسي لا يكون صادراً عن الدولة"،[٧٤] ومن ثم فإنه يتناقض مع مبدأ المشاركة الذي تعتنقه الدولة.

72 Blenchot and Monastiri, "Libya: L'Evolution des Institutions Politiques".

73 Hinnebusch, " Personalistic Leadership".

74 First, *Libya: The Elusive Revolution*.

والأمر الثاني، ولعله الأكثر جدية، أن الليبيين المثقفين ذوي الوعي السياسي إما أنهم لم يجدوا لأنفسهم دوراً يقومون به نحو بناء أمتهم، وإما أنهم وجدوا دوراً محدوداً جداً، وهو ما كان واضحاً بين العدد المتزايد من المنشقين الليبيين الذين يقيمون في شتى أرجاء المعمورة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن مائة ألف ليبي مهاجر، أغلبهم من خريجي الجامعات وموظفي الدولة، وجدوا أن النظام "خانق" إلى درجة يتعذر معها البقاء بداخله.

والمشكلة الأخيرة المتأصلة في مثل هذا النظام السياسي، وهي المشكلة التي أدت إلى قيام ثورة داخلية ثالثة، ترجع إلى عدم قدرة القيادة على المحافظة على اتصالها بأجهزة الحكم المحلي، ولاسيما في غياب الحزب السياسي. وطبقاً لما قاله العقيد القذافي في **الكتاب الأخضر** فإن "الحزبية إجهاض للديمقراطية" ولذا "فإن إقامة حزب من شأنه أن يمزق المجتمع". ويمضي القذافي فيقول:

> الحزب هو الديكتاتورية العصرية . . . هو أداة الحكم الديكتاتورية الحديثة . . . إذ إن الحزب هو حكم جزء للكل . . . وهو آخر الأدوات الديكتاتورية حتى الآن، وبما أن الحزب ليس فرداً، فهو يضفي ديمقراطية مظهرية بما يقيمه من مجالس ولجان ودعاية بواسطة أعضائه. فالحزب ليس أداة ديمقراطية على الاطلاق، لأنه يتكون إما من ذوي المصالح الواحدة . . . أو الرؤية الواحدة . . . أو الثقافة الواحدة . . . . أو المكان الواحد . . . أو العقيدة الواحدة . . . هؤلاء يكونون الحزب لتحقيق مصالحهم أو فرض رؤيتهم أو بسط سلطان عقيدتهم على المجتمع ككل، وهدفهم السلطة باسم تنفيذ برنامجهم، ولا يجوز ديمقراطياً أن يحكم أي من هؤلاء كل الشعب الذي يتكون من العديد من المصالح والآراء والأمزجة والأماكن والعقائد . . . فالحزب أداة حكم ديكتاتورية تمكن أصحاب الرؤية الواحدة أو المصلحة الواحدة من حكم الشعب بأكمله . . . أي شعب . . . والحزب هو الأقلية بالنسبة للشعب.[٧٥]

وإدراكاً من العقيد القذافي لهذا الخلل، فقد قرر تأسيس طليعة على

٧٥ القذافي، الكتاب الأخضر، الفصل الأول، ١٠.

شكل لجنة ثورية تكون مسؤولة أمامه فقط . وقد تزامن تأسيس هذه الطليعة مع تطبيق ما ورد في الفصل الثاني من **الكتاب الأخضر** عام ١٩٧٧ ، وهو الفصل الذي يتناول الشؤون الاقتصادية ، وقد أصبح فيما بعد يُعرف بالثورة الثقافية الثالثة وإنشاء "دولة الجماهير" .

ليأت من بعدي الطوفان

تتناول هذه المرحلة من الثورة الليبية عملية تحويل الاقتصاد الليبي ، من نظام اقتصادي يتبنى سياسة عدم التدخل التقريبي ، إلى نظام اشتراكي . وتطبيقاً لشعار **الكتاب الأخضر** "شركاء لا أُجراء" ، استولى العمال على جميع المشروعات الاقتصادية التي تعتمد عليهم في إدارتها . ويقول القذافي إن استيلاء العمال على مرافق الإنتاج من شأنه أن يمكنهم من تحطيم نير العبودية التي كانت تتحكم في العلاقة بين العامل ورب العمل . . . " إن الأجير هو شبه العبد للسيد الذي يستأجره ، بل هو عبد مؤقت و عبوديته قائمة بقيام عمله مقابل أجر من صاحب العمل . . . بغض النظر عن حيثية صاحب العمل من حيث هو فرد أو حكومة" .[٧٦]

وقد كانت وصفة القذافي لعلاج المشكلة ، وكما رآها ، سهلة ومباشرة كالمشكلة ذاتها . وبأسلوبه البسيط المعهود كتب : "إن الحل النهائي هو إلغاء الأجرة ، وتحرير الإنسان من عبوديتها ، والعودة به إلى القواعد الطبيعية التي حددت العلاقة قبل ظهور الطبقات وأشكال الحكومات والتشريعات الوضعية" .

وفي النظام الجديد يتولى العمال إدارة كل مشروع ، ويشاركون في الأرباح التي يحققها . وطبقاً لما يقوله العقيد القذافي فإن الإنتاج في التحليل الأخير يتمشى مع مقولة : "من ينتج هو الشخص الذي يستهلك" .

والمشكلة الثانية التي تصدى لها العقيد القذافي في **الكتاب الأخضر**

---

٧٦ المصدر نفسه ، الفصل الثاني ، ٥٣ .

كانت "الحاجة" . وهنا يعيد القذافي إلى الأذهان العبارة التقليدية "الإنسان عبد لما يحتاج إليه" و " الحاجة تبطل الحرية " ، ويقول إن المنظور الفكري (الأيديولوجي) الليبي يسجل ثلاثة احتياجات يرى القذافي أنها تمثل الأسباب الرئيسة للاستغلال .

وأولى هذه الاحتياجات: المسكن، وهو يعتقد أنه حاجة ضرورية للفرد والأسرة، ولذا فإن مسكنه لا ينبغي أن يكون ملكاً لغيره. . . "لا يحق لأحد أن يبني بيتاً زائداً عن سكناه وسكن ورثته بغرض تأجيره، لأن المسكن هو عبارة عن حاجة لإنسان آخر، وبناؤه بقصد تأجيره هو شروع في التحكم في حاجة ذلك الإنسان، وفي الحاجة تكمن الحرية" .[٧٧] وقد كان الحل الذي قدمه القذافي في **الكتاب الأخضر** غاية في البساطة، فقد جعل من جميع مستأجري المساكن مُلاكاً للبيوت التي يسكنونها. وكان "المعاش" هو عنصر الحاجة الثاني وفق تعريف القائد الليبي: "إن المعاش حاجة ماسة جداً للإنسان، فلا يجوز أن يكون معاش أي إنسان في المجتمع الاشتراكي أجرة من أي جهة، أو صدقة من أحد، فلا أجراء في المجتمع الاشتراكي، بل شركاء، فمعاشك ملكية خاصة لك تديرها بنفسك في حدود إشباع حاجاتك، أو أن يكون حصة في إنتاجٍ أنت أحد عناصره الأساسية، وليس أجرة مقابل إنتاج لأي كان" .[٧٨]

أما الحاجة الأخيرة، كما عرفها **الكتاب الأخضر** فهي السيارة أو وسيلة المواصلات (أو المركوب كما وردت في **الكتاب الأخضر**) "المركوب حاجة ضرورية أيضاً للفرد والأسرة، فلا ينبغي أن يكون مركوبك ملكاً لغيرك، فلا يحق في المجتمع الاشتراكي لإنسان أو جهة أخرى أن تمتلك وسائل ركوب شخصية بغرض تأجيرها لأن ذلك تحكم في حاجة

---

٧٧ المصادر نفسها.

٧٨ المصدر نفسه، الفصل الثاني، ٦٤ .

الآخرين". [79] أما الأرض، فهي كما يقول القذافي "ليست ملكاً لأحد، ولكن يحق لكل واحد استغلالها للانتفاع بها، شغلاً وزراعة ورعياً، مدى حياته وحياة ورثته"، ومن هذا المنطلق فإن النظام الاقتصادي الجديد كان يقوم على أساس الحاجات المحددة والجهود الفردية . . . "بموجب التجربة الجديدة أنت تعمل لحساب نفسك ولإشباع حاجاتك، لا أن تسخر الغير ليعمل لحسابك لتُشبع على حسابه حاجاتك، أو أن تعمل من أجل سلب حاجات الآخرين. إنها نظرية تحرير الحاجات ليتحرر الإنسان". [80]

وتتكرر هذه اللازمة عن العمل الفردي طوال الفصل الثاني من **الكتاب الأخضر** وتظهر بجلاء عند تناول موضوع البيت، إذ يحظر النظام الجديد استئجار خدم المنازل، ومن ثم يفرض على الناس القيام بأعمالهم المنزلية بأنفسهم، وباختصار فإن:

> النظرية العالمية الثالثة تحمل رسالة للجماهير تعلن فيها الخلاص الأخير من كافة أركان الظلم والاستبداد والاستغلال والسيطرة الاقتصادية والسياسية، وأنها تستهدف إنشاء مجتمع لكل الناس، حيث يكون كل الناس فيه أحراراً، حيث يتساوون في السلطة والثروة والسلاح، لكي تنتصر الحرية الانتصار النهائي والكامل. [81]

وطبقاً للعقيد القذافي فإن الفصلين الأولين من **الكتاب الأخضر** كانا الدعامة الرئيسة لتأسيس مجتمع الجماهيرية "دولة الجماهير". [82] ولا يدعي أي من الجزأين الشمولية، ولكنه يحاول تقديم الأسس. وأكد الزعيم الليبي أن تحليل **الكتاب الأخضر** في حد ذاته لا يكفي لفهم نظريته، والتي يمكن إيضاحها بصورة أفضل في مجلد كبير بعنوان: **شروح الكتاب الأخضر**. غير أن من المؤكد أن معظم التفسيرات تعرضت للتغيير المستمر نتيجة للثغرات والأخطاء التي أسفر عنها التطبيق.

---

٧٩ المصادر نفسها.
٨٠ المصادر نفسه، الفصل الثاني، ٧٤.
٨١ المصدر نفسه، الفصل الثاني، ٨٠.
82 Libyan Government, *The Thesis of Qadhafi*, 3 .

وأفرزت الجماهيرية تغيرات سياسية واقتصادية هائلة، وتم وضع العديد من الأهداف وتنفيذ الكثير من السياسات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف:

> يجب تدمير الثروة، ووضع نهاية للاستغلال الماركسي أو الرأسمالي. إن الثروة يجب أن يملكها الناس وليس الشركات الخاصة أو المؤسسات الإقطاعية، ولا الطبقات الانتهازية والاستغلالية. إن الطبقات الاستغلالية يجب أن تسحق، وأن توزع الثروة بالمساواة على الأفراد. يجب سحق العلاقة الاستغلالية القائمة بين إنسان وآخر. لا يجب أن يكون الإنسان مستعبداً لغيره . . . . لا إيجار ولا استئجار ولا تجارة ولا ربح.[٨٣]

وكان تنفيذ السياسات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف يعني إبطال جميع السياسات السابقة التي وضعتها الثورة. وكان أكثر الناس تضرراً بذلك طبقة المقاولين الذين بذلت الثورة قصارى جهدها من أجل دعمهم خلال السنوات الأربع التي تلت الإطاحة بالملكية. وفي الحقيقة كان الاستخدام بعد عام ١٩٧٨ قاصراً على ثلاث فئات: (١) موظفي الحكومة (٢) مستخدمي الشركات (٣) العمال الذين يعملون لحسابهم. وكان موظفو الحكومة، وكما هو الحال في سائر أنحاء العالم، يملأون مكاتب الأجهزة الإدارية والمؤسسات الحكومية الأخرى. أما مستخدمو الشركات فكانوا أعضاء في المؤسسات التي كانت، من الناحية النظرية، تتمتع بما يشبه السلطة الذاتية، إذ توفر عوائدها بنفسها. من جهة أخرى كان العمال الذين يعملون لحسابهم الخاص، بما في ذلك الذين حصلوا على تدريب مهني، محدودي الموارد، إذ إنهم يؤدون العمل بكامله بأنفسهم، إذ لم يعد يُسمح لهم "باستئجار" من يساعدهم وقد أثر هذا بالطبع تأثيراً سيئاً على دخولهم.

---

٨٣ المصدر نفسه، ١٧، ١٨.

الشرعية الثورية

لعل مفهوم "الشرعية الثورية" هو من أبرز المفاهيم التي انبثقت عنها السياسة الليبية خلال السنوات القليلة الماضية. ويستعمل هذا المفهوم باستمرار لتسويغ الأفعال والقوانين التي يبدو لأول وهلة أنها تتعارض مع الكتاب الأخضر. إن ليبيا لم يكن لها دستور طويل العمر، ثم إن جميع قوانينها كانت قد أُلغيت بمقتضى قرار مجلس قيادة الثورة عام ١٩٦٩. وقد حل مكان الدستور مجموعة من القرارات الثورية المتغيرة الصادرة أعوام ١٩٧٣، ١٩٧٨، ١٩٨٤، ١٩٨٩، ١٩٩٠ و ١٩٩٢. أما **الكتاب الأخضر** فإنه لم يقدم الإجابات إلا على جزء يسير من المشاكل اليومية التي واجهت البلاد في الداخل والخارج على السواء. وبالإضافة إلى ذلك أخذ العقيد القذافي في السنوات القليلة الماضية يتنصل من أي منصب رسمي في الحكومة، على حين احتفظ لنفسه بلقب "قائد الثورة" و "القائد الأعلى للقوات المسلحة"، فيما انتحل لنفسه دور "المشرع الأكبر" الذي يسعى لضمان "خدمة إرادة الشعب" طبقاً لأفكاره كما وردت في **الكتاب الأخضر**.[٨٤]

وكانت المشكلة الرئيسة التي ظهرت واضحة جلية في النصف الأول من السبعينيات تتعلق بكيفية تنفيذ أفكار القذافي بطريقة "صحيحة". وكان الوضع في ذلك الحين يتلخص في أن نفراً قليلاً من الناس يتخذون عدداً كبيراً من القرارات، كما لوحظ أن جدلاً كبيراً يُثار عند التفكير في كيفية تناول أبسط المشاكل، وعندها يُجمد كل شيء إلى حين يصدر بذلك تفسير من القذافي نفسه يجيب فيه على التساؤلات. وقد كان القذافي بحاجة إلى حزب سياسي، إلا أن الأحزاب كانت محظورة، وكانت الملصقات واللوحات المرفوعة في كل مدينة وبلدة وقرية ليبية تؤكد على أن مجرد توقع إنشاء حزب سياسي أو الانتماء إلى حزب سياسي يعدّ خيانة.

---

٨٤ راجع: Hajjar, "The Jamahiriya Experiment"

والذي حدث لم يكن شيئاً غير منطقي فحسب ولكنه بدعة جديدة، فقد قرر القذافي إنشاء اللجان الثورية، وكانت مهمتها، علاوة على تقديم التقارير إليه مباشرة، الحفاظ على الثورة. وفي الحقيقة، ومن خلال استعمال **الكتاب الأخضر** كمرجعية قانونية، أصبحت اللجان الثورية في واقع الأمر مكلفة بحكم البلاد. وقد تولت مسؤولية "تثوير" المجتمع واعتقال ومحاكمة أعدائها وتنفيذ الأحكام بهم. كانت اللجان متواجدة في جميع المؤسسات التي تديرها الدولة، بما في ذلك القوات المسلحة، للإشراف على التعبئة الثورية في "مجتمع الجماهيرية الجديد" أو دولة الجماهير. وفي الواقع فإن عام ١٩٧٨ شهد زوال الدولة في ليبيا.

وباستثناء العقيد القذافي، لم يكن هناك إنسان بمنأى عن مضايقة اللجان الثورية. حتى عبد السلام جلود الذي ظل لفترة طويلة يُعدّ أقرب المقربين إلى القذافي، وأبرز أعضاء مجلس قيادة الثورة وأكثرهم نفوذاً، لم يكن نداً لهذه اللجان. وفي عام ١٩٨٢، وفيما كان جلود يترأس اللجان، حاول أن يمارس بعض السلطة عليها وعلى تجاوزاتها التي تضمنت شنق بعض الأفراد علناً، وهنا لم تكتف اللجان بمجرد تجاهله وصده، ولكن بعض أعضاء اللجان، وفي محاولة لاستعراض قوتهم، قاموا بإلقاء القبض على بعض أقاربه واستبعاد مؤيديه من القوات المسلحة. وقد تم تهميش جلود وتجريده من سلطاته بوساطة هذه اللجان أولاً، ثم من قبل العقيد القذافي، الرجل الذي يرفعون إليه تقاريرهم مباشرة. ولم يعد يُسمع عنه إلا القليل بعد أن حل مكانه في النفوذ عبد الله السنوسي عديل العقيد القذافي. وما حدث لجلود حدث لآخرين أقل منه نفوذاً وشهرة، مثل إبراهيم البشاري، وعبد السلام الزادمة، وسعيد خيشة، وموسى كوسا وآخرين.

وكانت اللجان الثورية، من حيث طبيعة تركيبها، موازية للجان الشعبية، وفي مقابل كل لجنة شعبية أُنشئت لجنة ثورية، إلا أنه لم يكن لأي من اللجان الثورية أي دور رسمي، وتتمتع كلا اللجنتين بما يشبه السلطة

الذاتية المسؤولة عن تنفيذ أفكار القذافي في المنطقة الخاضعة لسلطتها، وطبقاً للعقيد القذافي فإن مهمة اللجان هي التخلص من جميع الذين يرتبطون بالماضي، عن طريق غرس الروح الثورية في نفوسهم، وفرض الكتاب الأخضر والبرامج الثورية، ووضع نهاية للتغيب عن الاجتماعات، وتغليب الاحتياجات القومية على الاحتياجات الإقليمية أو المحلية.[٨٥]

ويمكن القول بأن العقيد القذافي قد نجح بشكل أو بآخر في جعل اللجان الثورية بمثابة الوصي الرسمي على الثورة الليبية. وطبقاً (للفتحلي وبالمر) كانت هذه اللجان مسؤولة عن:

(١) لفت نظر المؤتمر الشعبي الأساسي إلى المواضيع التي ربما كان قد أغفلها في مداولاته.

(٢) اقتراح إعادة النظر في بعض قرارات وتوصيات المؤتمر الشعبي الأساسي، وذلك في ضوء الأفضليات القومية التي ركز عليها العقيد القذافي.

(٣) تركيز اهتمام الجماهير على سلوك مختلف الأفراد والجماعات الذي يتسم بالتمرد، بمن في ذلك المسؤولون عن المؤتمرات الشعبية الأساسية وأعضاء اللجان الشعبية. وقد كان مقدراً لأعضاء اللجان الثورية أن يصبحوا الكادر الحقيقي للثورة". [٨٦]

ومنذ نشأتها، تحولت هذه اللجان، التي جاءت من خلال التشكيل الذاتي لأفراد ثوريين، لتصبح القوة الحقيقية في الثورة الليبية. ومنذ ذلك الحين أصبحت صلة الربط الأساسية، وفي بعض الأحيان الوحيدة، بين القيادة والجماهير. ولأن هذه اللجان كانت تقدم تقاريرها إلى العقيد القذافي مباشرة، إذ يلتقي أحياناً بأعضائها منفردين ومجتمعين، أصبح لها القول الفصل في المسائل التي تتراوح بين ما ينبغي أن يُعلَّم في المدارس

---

٨٥ للاطلاع على بحث قصير حول اللجان الثورية راجع:
Palmer and el-Fathaly, "Transformation of Mass Political Institutions Revolutionary Libya: Structural solutions to Behavioral Problems," 233-55.

٨٦ المصدر نفسه، والصفحات نفسها.

والجامعات، وبين من يُرشح للمناصب على مستوى اللجان الشعبية والمؤتمرات الشعبية الأساسية. وقد تحولت هذه اللجان إلى ما يشبه جهاز الترشيح الذي يستهدف إبعاد العناصر غير الثورية في المجتمع الليبي عن جميع المناصب في الحكومة.

وعلى الرغم من تواجد كل هذه اللجان على جميع المستويات، فإن النظام ظل هشاً يعتمد على التحكم المباشر من جانب العقيد القذافي. بل إن اللجان الشعبية ذاتها لا تستمد حياتها من صميم نفسها، ولم تكن هناك نية لإعطائها مثل تلك الحياة، وسوف يظل بقاؤها، بوصفها الموجه والحامي للثورة، مرهوناً ببقاء القذافي في السلطة. ويمكن القول إن نظام اللامركزية "للديمقراطية المباشرة" الذي أوجده القذافي طوال الحقبة الماضية لم يسفر فقط عن سجنه هو ضمن إطاره، وإنما جعل من المتعذر عليه أن يُخلّص نفسه منه دون أن يؤدي ذلك إلى انهيار الهيكل بكامله.

إن العقيد القذافي، أو " مفكر الثورة " كما يحلو له أن يسمي نفسه، قد أوجد ما يزعم أنه نظام عملي وجديد. وبعد عقدين من حكم القذافي تبيَّن الزعيم الليبي أن نظريته العالمية الثالثة قد تكون جديدة حقاً لم يسبقه إليها أحد، غير أنها غير قابلة للتطبيق. ولسوف يظل القذافي الوجه البارز في ثورته، والموجه الوحيد لها، والمصدر الأعلى لتشريعاتها. وكثيراً ما وصف القذافي ثورته بأنها تجربة، ولعلّ التاريخ يحكم عليها على هذا الأساس وحده.

الفصل الرابع

النمو الاقتصادي وتوزيع الثروة



النمو الاقتصادي وتوزيع الثروة

طبيعة المشكلة:

حصلت ليبيا على الاستقلال في ٢٤ ديسمبر/ كانون أول ١٩٥١، وذلك في ذروة الحرب الباردة، بعد سلسلة من المنازعات الدبلوماسية بين القوى الكبرى في العالم. في ذلك الحين، كانت التجربة الاستعمارية المريرة، ومع الحرب العالمية الثانية التي تبعتها، قد فرضت تجميد جميع أشكال الإنتاج الزراعي والإنتاج شبه الصناعي في البلاد. وقد كان الاستعمار بصورة خاصة شديد الوطأة على ليبيا، فقد نجحت إيطاليا في عزل سكان ليبيا، بعد أن حرمتهم من أساليبهم التقليدية في العيش، كما حرمتهم من الانتفاع بأية مزايا جاء بها الاستعمار.

ولقد كانت إيطاليا تأمل في أن تجعل من ليبيا مقراً لاستيطان المزارعين الإيطاليين الذين لا أرض لهم، والقادمين من إقليم (ميتزو جورنو) أفقر أقاليم إيطاليا. وبالنسبة لغالبية أولئك المزارعين المعوزين، كانت قسوة وصرامة الحياة في إفريقيا ليست بالشيء المفاجىء.[1] ولتحقيق ذلك الهدف

1 Pelt, *Libyan Independence*, 31.

عمد الفاشيست إلى مصادرة ٢٢٥ر٠٠٠ هكتار من أخصب الأراضي الليبية وتخصيصها لاستيطان أكثر من ١٠٠ر٠٠٠ إيطالي.[٢] وتم استبعاد السكان المحليين من المستوطنات التي أقيمت فيها مساكن الغزاة الجدد، بالنظر إلى أنه لم تكن هناك حاجة ماسة للاستعانة بالعمال الليبيين. وكانت المؤسسات الزراعية الاستعمارية التي تتولى إدارة المزارع تستخدم في البداية العمال الإيطاليين الذين أصبحوا فيما بعد مالكين جزئيين للأرض، ثم أصبحوا في النهاية، وبعد عشرين عاماً، المالكين لكامل الأرض.[٣]

وطوال هذه الفترة كانت السياسة الاستعمارية تدفع الليبيين بعيداً عن أرضهم، الأمر الذي بات يهدد معيشة المزارع الليبي، علاوة على إلحاق الأذى بظروف المعيشة التقليدية للبدو الرحل، وخرافهم التي كانوا يعتمدون عليها في معيشتهم، والتي ذكر مفوض الأمم المتحدة (إدريان بلت) أنها قد تعرضت للفناء، وأن أعداداً كبيرة منها قد نفقت عندما أُرغمت على الاتجاه نحو مراعي الصحراء الجنوبية الأقل عشباً والأكثر جفافاً.[٤]

من جهة أخرى، عانى الإنتاج المحلي غير الزراعي كثيراً من المنافسة غير العادلة التي ترتبت على الدعم الحكومي للسلع الإيطالية الأرخص ثمناً. كما أن التصنيع المحلي البدائي للمنتجات الزراعية ووسائل الحرف اليدوية لم يكن في مقدوره الصمود أمام منافسة أساليب التصنيع الزراعي الحديثة والمشروعات الجديدة للسلع الاستهلاكية الصغيرة التي أُقيمت لمنفعة المستوطنين الإيطاليين.

وإلى جانب عزلهم عن النشاطات الزراعية والصناعية، حرص المستعمرون على إبعاد الليبيين ما استطاعوا عن العمل الحكومي. وباستثناء

---

2 International Bank for Reconstruction and Development, *The Economic Development of Libya.*

3 See Allen, Libya: The Experience of Oil, 45-51; and Wright, Libya: *A Modern History.*

4 See Pelt, *Libyan Independence*, 30.

بعض الوظائف الكتابية البسيطة والأعمال اليدوية الأدنى مستوى، كانت سائر الوظائف الحكومية والصناعية مقتصرة على الإيطاليين.

وهكذا، كان من الطبيعي أن يشكل انعدام القوة العاملة المتعلمة والمدربة أخطر المشاكل التي واجهت ليبيا بعد الاستقلال، إذ لم يكن يُتاح للمواطنين المحليين الوصول إلى مراكز التعليم أو خدمات الصحة العامة. وكان يُحظر على الليبيين الحصول على أي شكل من أشكال التعليم المتوسط والثانوي، وكذلك التدريب الفني، الأمر الذي ترك البلاد غير مؤهلة للحكم الذاتي. وتواصل هذا العجز في توفير الكوادر المتعلمة المدربة القادرة على تشكيل مجتمع حديث أو حكومة متجاوبة عبر الخمسينيات، على الرغم من انقضاء حقبة كاملة من بدء البرامج التنشيطية في المساعدات الفنية التي قدمتها وكالات المعونة الأجنبية. وقد دفع هذا الوضع المحزن بعثة البنك الدولي إلى أن تعترف على مضض "بأن ليبيا، ونتيجة أخطاء لم تكن مسؤولة عنها، قد ظلت تعتمد بشكل كبير على الإدارة الأجنبية والمستخدمين الفنيين الأجانب، على حين يعدّ تدريب الليبيين ليحلوا مكانهم من أعقد المشاكل التي تتصل بتطوير الاقتصاد".[5]

وعلى الرغم من الطبيعة البدائية للزراعة الليبية المحلية، فإن أساليب الزراعة الليبية كانت تتفق مع ظروف البيئة، بحيث تعطي محصولاً أقل أو أوفر تبعاً لسقوط الأمطار وخصوبة التربة. ومع أن أساليب الزراعة الإيطالية كانت أكثر فعالية وتطوراً من الناحية الفنية، فإن نجاحها كان على حساب موارد ليبيا المائية الهامشية وتربتها الخصبة. يضاف إلى ذلك أن خطر تلك الأساليب لم يكن يقتصر على مجرد تدمير البيئة الزراعية بوصفها أساليب ضيقة الأفق، ولكنها كانت أيضاً غير مربحة، وتعتمد اعتماداً كلياً على الدعم الإيطالي الذي يمكن أن يُسحب في أي وقت.

وبصراحة فإن الزراعة الإيطالية في ليبيا ما كانت لتعيش لولا دعم روما

5 International Bank, *The Economic Development of Libya*, 40.

السخي الوفير . والواقع فإن خسائر إيطاليا المادية في كل من ليبيا وأثيوبيا كانت تفوق بكثير أية مكاسب ملموسة يتوقع أن تحققها خلال عهود الاستعمار جميعها .[٦] وقد كتب (كارلتون ج . هايز) أنه بحلول عام ١٩١٦ ، أي بعد الغزو الإيطالي بأربعة أعوام فقط :

كانت تكلفة القوات المسلحة في ليبيا باهظة تماماً ، وقد قيل إن نفقاتها بلغت ٢٠٠،٠٠٠ دولار في اليوم الواحد ، وما لبثت التكلفة الإجمالية لحيازة المستعمرة الجديدة أن تجاوزت ٢٠٠،٠٠٠،٠٠٠ دولار ، هذا بالإضافة إلى الملايين الأخرى التي كان يتعين إنفاقها على تحسينات الميناء وأرصفته وخطوط السكك الحديدية قبل أن تصبح ليبيا مستعمرة قيِّمة . وعلى حين كانت بعض أجزاء من ليبيا خصبة ومثمرة فعلاً ، فإن معظم أجزائها الداخلية لم تزد عن كونها امتداداً لصحراء لا تصلح بتاتاً للاستعمار .[٧]

وكما هو الحال خلال عهد الاستعمار ، كان على اقتصاد ما بعد الاستقلال أن يعتمد على المعونات الأجنبية لتغطية العجز . وطبقاً لما ورد في دراسة أجراها (بنجامين هيجينز) عام ١٩٥٣ برعاية الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ، كان من المألوف أن يعمل الاقتصاد الليبي في ظل العجز .[٨] وقد وردت هذه الحقيقة ذاتها في تقرير لوزارة الاقتصاد الوطني .[٩]

وطبقاً لما جاء في التقريرين فإن جميع المرافق العامة ، بما في ذلك السكك الحديدية والموانئ ومؤسسة الغاز ، كانت تعمل بخسارة ، وكذلك شأن معظم الصناعات الخفيفة ، والمزارع التي أعدها الإيطاليون ، والمزارع التجريبية لزراعة القمح والتبغ في الأجزاء الشرقية والغربية من ليبيا . وقد كان يتم تغطية العجز من جانب عدد من وكالات المعونة الخارجية طوال

6 Segrè, *Fourth Shore*. See also Segrè, *L'Italia in Libia*.
7 Hayes, *A Political and Social History*, 622.
8 Benjamin Higgins, *Economics and Social Development*, 108.
9 See Ministry of National Economy, *Statistical Abstract, 1958-1962, 16.*

الفترة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٦١ ، عندما انطلقت العوائد النفطية كمورد رئيسي لدخل الحكومة الليبية .[١٠]

وخلال هذه الفترة لم يحظ الإنتاج الصناعي إلا بالنزر اليسير من تركيز واهتمام المحسنين الدوليين ، وذلك بالنظر إلى أن عدد العمال المتعلمين كان محدوداً ، ناهيك عن العمال المدربين . وقد ركزت تلك الوكالات اهتماماً أكبر على تنفيذ البرامج التي تتصل بالأشغال العامة والتنمية الزراعية الفعالة . وكانت أعظم المشاكل في ذلك الحين ، والتي ما تزال قائمة حتى يومنا هذا ، ترجع إلى سلوك معظم الليبيين إزاء العمل . ويبدو أن (بنجامين هيجينز) لم يجانب الحقيقة عندما قال إن الليبيين كانوا :

> قد تأثروا بالقرون التي أمضوها تحت الحكم الأجنبي ، تماماً كما كانوا يتكيفون مع التقلبات الجوية وحالات الجفاف المتعاقبة وسوء التغذية ، بالإضافة إلى تركيزهم على الرضا والقناعة بدلاً من التطلع إلى المغانم المادية . ويبدو أن حوافز الدخل الاعتيادية غير فعالة بشكل كاف لإقناع الليبيين بالعمل بصورة أكثر وأطول وأفضل ، ورغم ذلك ، وإذا ما أريد رفع الإنتاجية بصورة ملموسة ، فإنه ينبغي إيجاد بعض الحوافز لزيادة نوعية الجهد المبذول .[١١]

وسرعان ما أصبح النهوض بكفاءة ليبيا ، لإنتاج ما يكفي للمحافظة على الحد الأدنى من مستوى المعيشة ، يمثل الغرض الرئيسي الأول الذي تستهدفه جميع الوكالات الأجنبية . وخلال السنوات القليلة الأولى بعد الاستقلال كان التخطيط والمهارات ورأس المال جميعها أجنبية . وقد وضعت اللجنة الليبية للتخطيط الاقتصادي منهجاً للتنمية الاقتصادية لتلبية هذه الاحتياجات يستهدف تعليم الليبيين ليكونوا أكثر فعالية وليعملوا

---

١٠ بعض هذه الوكالات : الوكالة الليبية للتنمية العامة والاستقرار "The Libyan Public Development and Stabilization Agency (LPDSA)" ، خدمة المساعدة الفنية الليبية الأمريكية "The Libyan Technical Assistance Service (ATAS)" ، الخدمات الليبية الأمريكية المشتركة ، "The Libyan American Joint Services (LAJS)" ، الوكالة الليبية الأمريكية للتعمير ، "The Libyan American Reconstruction Agency (LARCA)"

11 Higgins, *Economic and Social Development*, 109.

بصورة أكثر جدية. وعلى سبيل المثال ركزت خطة التنمية الخمسية الأولى (١٩٥٢ - ١٩٥٧) التي اقترحتها اللجنة على التدريب والتعليم والبحوث الزراعية وإصلاح جهاز الأشغال والمرافق العامة. وكان واضعو الخطة يأملون أن تؤدي زيادة الإنتاجية إلى ازدهار القطاع الزراعي في البلاد، ولاسيما أنه كان يستخدم معظم الليبيين. وكان من رأي غالبية الخبراء أن من الأجدى تعليم الليبيين على أن يكونوا أكثر فاعلية في أعمالهم الاعتيادية، بدلاً من تعليمهم أي حرف جديدة. وقد اتفقوا جميعهم على أن البلاد لديها:

> مورد رئيسي واحد غير منظور ويتمثل في المهارة الكامنة لدى مواطنيها، وأن تحسين إنتاجية الاقتصاد الليبي ينبغي أن يتضمن بصورة رئيسية تحسين أساليب الإنتاج التي يستخدمها الناس في أداء أعمالهم الحالية. وهكذا فإن الخطة ركزت على وجوب تعليم الليبيين على أن يعملوا أفضل مما يعملون حالياً.[١٢]

قبل اكتشاف النفط، لم يكن لليبيا قاعدة اقتصادية تذكر. كانت تنتج السلع شبه الصناعية والمتصلة بالزراعة، مثل التبغ وزيت الزيتون والتمور، والمنسوجات التقليدية كالسجاد والبطانيات، إذ يتم تصدير بعض هذه المنتجات، إلى جانب البلاط والطوب والجير وجلود الحيوانات. ولسنين عديدة بعد الاستقلال كان العنصر الرئيسي ذو القيمة والقابل للتصدير هو الحديد (الخُردة) التي كان يتم تجميعها من مخلفات المعدات العسكرية المهجورة التي خلفها الأوروبيون وراءهم بعد الحرب العالمية الثانية.

وتوضح وثائق الكونجرس الأمريكي أن المسؤولين الليبيين كانوا يدركون أن الركيزة الوحيدة لبلادهم هي موقعها الاستراتيجي.[١٣] ويعتقد معظم المسؤولين، بمن في ذلك رؤساء ووزراء عهد ما قبل النفط، أن عليهم

---

١٢ Economic and Social Development, 164، راجع أيضاً:
First, *Libya: The Elusive Revolution*, 142.

١٣ راجع مراسلات سفارات الولايات المتحدة الأمريكية وقنصلياتها إلى وزارة الخارجية الأمريكية في:
Foreign Relations, 2: 11, 25-27, 311, 421-25, 643; and 5:1313-67; see also 11:139-43, 155-57, 167-71, 539-98.

أن يعتمدوا على هذه الركيزة الأساسية. ومن وجهة نظر (وزارة) الدفاع الأمريكية، فإن الحصول على قواعد عسكرية في ليبيا لم يكن عملية تجارية مربحة.

إلا أن الوضع بالنسبة لليبيا، التي كانت تعاني من نقص كبير في الموارد، كان مختلفاً تماماً، بحيث يمكن القول إن منح القوى الغربية قواعد عسكرية في البلاد كان عملية مربحة. وقد أوضحت أول حكومة ليبية بعد الاستقلال أن فكرة انضمام ليبيا إلى ما يُسمى "العالم الحر" تبدو فكرة "عاطفية" حقاً، غير أن فقر ليبيا يستلزم تأجير قاعدتها لقاء سعر عادل ضماناً لبقائها القومي. وهكذا، وعلى الرغم من أن ليبيا كانت قد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية، "التي كان افتقارها للنيّة الاستعمارية يجعلها قريبة من ليبيا" فلم يكن بوسعها أن تكون عاطفية بحيث تتنازل عن حقوقها في القاعدة.[١٤]

وخلال أوائل الخمسينيات كان الدفاع ضد "العدوان" الفرنسي أو البريطاني أسهل فهماً للمواطن الليبي الاعتيادي من الدفاع ضد الإمبريالية السوفييتية، والتي لم تكن في ذلك الحين مفهومة جيداً، بل نادراً ما تُذكر. وعلى أي حال، فإن حاجة البلاد الملحة للمساعدة اضطرت صانعي السياسة فيها إلى أن يبتلعوا كبرياءهم القومية، وأن يضعوا موضوع السيادة جانباً، ومن ثم أن يُبرموا الاتفاقيات مع مختلف القوى العالمية.

وقد حاول أول رئيس وزراء ليبي، وهو السيد محمود المنتصر، زيادة النفوذ الأمريكي على حساب بريطانيا وفرنسا. ونجح في إبلاغ المستر (هنري فيلارد) سفير الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا والصديق الشخصي للملك إدريس " أن هناك مجموعة آراء متزايدة في البلاد تحبذ أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية، لا بريطانيا أو فرنسا، المسؤولة الأولى

١٤ مراسلات في: *Foreign Relations*, 11: 555

في البلاد ". [15] ويبدو أن "مجموعة الآراء" هذه قد نجحت في إقناع صانعي السياسة الأمريكية بجديتها، وبحلول عام ١٩٥٥ بدأ إجمالي الأموال التي تدفعها الولايات المتحدة الأمريكية لمختلف وكالات التنمية، والمعونة الليبية الأمريكية تفوق إجمالي المساعدات البريطانية وأموال الوكالات الدولية مجتمعة ". [١٦]

وقد برهنت علاقات ليبيا الطيبة بالولايات المتحدة الأمريكية على أنها مربحة جداً بالنسبة لليبيا، وكذلك الأمر، ولكن بدرجة أقل، فيما يتعلق بعلاقتها بكل من بريطانيا والأمم المتحدة. كما كان واقع البلاد الاقتصادي سيئاً، فيما كانت مجالات تحسين الوضع محدودة. ولأن المؤسسات الحكومية الليبية التي كانت تتمتع بالكفاءة لم يكن قد تمّ تطويرها بعد، فقد كان على ليبيا أن تعتمد على " النيّات الحسنة " لجيرانها، وللقوى الدولية والمجتمع العالمي عامة.

ويمكن القول بأنه من بين جميع حكومات ما قبل النفط، كانت حكومة مصطفى بن حليم الأكثر نجاحاً في استقطاب هذه "النيّات الطيبة ". وقد تولى مصطفى بن حليم مقاليد الحكم عام ١٩٥٤، كرئيس وزراء قدير ومحنك. وصفه المستر (سومرز) القنصل الأمريكي في بنغازي بأنه رجل "مستبد، قاس، شديد الطموح، وعندما كان ناظراً للأشغال العامة في برقة[١٧] كان يعدّ بصورة عامة رجلاً غير أمين". وكانت علاقاته الوطيدة بالقصر تشكل مصدراً للكثير من قوته، وقد مكنته من تحييد أو إسكات مناوئيه. وطبقاً للمستر (سومرز) فإن بن حليم كان لا يهتم كثيراً بمراعاة تفاصيل الدستور الدقيقة، وأنه كثيراً ما كان يردد " أن الدستور كان أكثر

15 Mahmoud Muntasser, cited in *Foreign Relations*, 11: 539-89.

١٦ راجع: جدول (٦-٢)، ص ٢٤٦.

١٧ بمقتضى النظام الاتحادي، تنتخب كل من الولايات الثلاث مجلساً تشريعياً يضم ثمانية نظار يتولون حقائب الزراعة والمواصلات والتعليم والمالية والصحة والداخلية والعدل والأشغال العامة.

تطوراً مما تحتاجه ليبيا". [18]

وقبل أن يصبح رئيس وزراء كان بن حليم رجل أعمال، وعندما صعد إلى منصب رئاسة الوزراء، لم يجد سبباً يمنعه من إدارة شؤون البلاد كما لو كانت مشروعاً تجارياً. وكأي رجل أعمال ناجح، فقد أدرك بن حليم أن أكثر الأساليب فعالية للاستفادة من المعونة يمكن أن يتحقق عندما لا تتدخل الحكومة الليبية في أوجه الإنفاق. وتقول (روث فيرست) في كتابها **ليبيا: الثورة المراوغة**: "... إن وكالات المعونة كانت نادراً ما تستشير الحكومة الليبية، وربما كان ذلك من منطلق أن ليبيا لم تكن تدفع شيئاً، ومن ثم فإنه يمكن التغاضي عن رغباتها". [19]

وخلال الفترة القصيرة التي أمضاها بن حليم في الحكم (نيسان/ إبريل ١٩٥٤- أيار/ مايو ١٩٥٧) تم إصدار عدد من القوانين المفيدة، لعل أبرزها قانون البترول لسنة ١٩٥٥ والذي قسّم البلاد إلى أربع مناطق رئيسية تضم ٩٥ عقد امتياز. وخلافاً لما كان متبعاً في دول شرق أوسطية أخرى، حيث كان يتم منح عقود امتياز كبيرة جداً لشركة نفطية رئيسية واحدة، فإن ليبيا كانت تعتزم انتهاج سياسة الباب المفتوح، ومن ثم دعوة العديد من أصحاب عقود الامتياز للتنافس فيما بينهم للفوز بعقود امتياز يمارسون فيها العمليات النفطية. وإلى جانب نجاحهم في إقناع أكبر عدد ممكن من شركات النفط للحضور إلى ليبيا، كان صانعو السياسة النفطية يأملون ضمان تجنب سيطرة شركات النفط العالمية الرئيسية، مجتمعة أو منفردة، على كافة الموارد النفطية الليبية التي يمكن العثور عليها في البلاد. [20]

وبغية ضمان استفادة ليبيا من عمليات الاستكشاف النفطي، فقد أوجبت القوانين على الشركات أن "تلتزم بحد أدنى من الإنفاق خلال

---

١٨ Cited in *Foreign Relations*, 11:584

١٩ First, *Libya: The Elusive Revolution*, 143

٢٠ راجع البحث حول محادثات ليبيا مع شركات النفط في Cooley, *Libyan Sandstorm* وللحصول على دراسة متخصصة راجع: Waddams, *The Libyan Oil Industry*

السنوات الخمس الأولى، بواقع ٨٠٫٠٠٠ دولار سنوياً مقابل كل ١٥٫٠٠٠ كيلومتر مربع من مساحة العقد،[٢١] بغض النظر عن العثور أو عدم العثور على النفط. كما أن الـ ١٫٢٨ مليون كيلومتر مربع من عقود الامتياز التي تم توزيعها (عدا عقود الامتياز في المناطق المغمورة البالغة مساحتها ٣٧٫٠٠٠ كيلومتر مربع) أصبحت مورداً هاماً للعملات الصعبة في البلاد. وقد كانت هذه المادة بالذات من القانون تستهدف ضمان قيام الشركات بأعمال التنقيب في عقود امتيازها، وأنها لن تتركها معطلة. وطبقاً لبعض خبراء النفط فإن مبلغ الـ ٨٠٫٠٠٠ دولار لم يكن يوازي نفقات حفر بئر نفطية واحدة في منطقة نائية لمدة خمس سنوات.[٢٢] وقد أسهمت تلك الرسوم والإيجارات والإتاوات، بالإضافة إلى موارد الدخل الأخرى من القواعد العسكرية، والمعونة الأمريكية، والوكالات الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، في دعم ميزانية الدولة.

ويرجع الفضل لبن حليم في أن ليبيا كانت في وضع مادي سليم عند اكتشاف النفط بغزارة عام ١٩٦١. ومع أن ليبيا لم تكن في ذلك الحين غنية ولم يكن أهلها يعيشون في بحبوحة، فإن معدل وفيات الأطفال كان مرتفعاً. وكان الفقر ما يزال متفشياً، غير أن ليبيا، مقارنة بما كانت عليه قبل حقبة من الزمن، تمكنت من أن تقفز من مرتبة تقارب الإملاق والفاقة إلى دولة فقيرة ولكنها واعدة. لم تكن هناك بطالة، ولم تعد البلاد تعاني من العجز المالي بعد أن أصبحت ميزانيتها متوازنة لا ترهقها ديون محلية أو أجنبية.

ولقد كان بن حليم يعرف أكثر من سواه وضع ليبيا الاستراتيجي والدخل المتوقع أن تحصل عليه من القوى الغربية التي كانت على استعداد لتقديم المعونات لها، للميزانية ولأغراض التنمية. وخلال الفترة من (١٩٥٢-١٩٥٦) بلغ إجمالي المعونات الأجنبية إلى ليبيا ٦٤ مليون دولار، فيما وصل

21 *The Libyan Oil Industry*, 61.

٢٢ راجع المصدر نفسه، ٥٧-٧٢.

إلى مبلغ ١٢٧٫٧ مليون دولار فيما بين عامي ١٩٥٦- ١٩٦٠ . وتعزى مضاعفة الرقم إلى تأييد بن حليم للأنظمة الغربية عامة وإلى مبدأ (أيزنهاور) خاصة.[٢٣] ومع ذلك كان لهذه الجهود جانب سلبي يتمثل في الانتقادات الشديدة من جانب بعض الدول العربية وغير العربية التي اتهمت ليبيا بانتهاج موقف موال للغرب. ونحن حين ننظر إلى الوراء نرى أنه من السهل توجيه أصابع الاتهام إلى صانعي سياسة ليبيا ما قبل النفط، فقد كانت المحافظة على وحدة البلاد وتماسكها، رغم الفقر المتفشي و النقص في الموارد، تحتاج في الواقع إلى معجزة. وقد كان (جون رايت) محقاً عندما كتب:

> إن من السهل انتقاد حكومات مراحل الاستقلال المبكرة لسماحها للبلاد بأن تعيش "بمعزل عن موقعها الجغرافي"، ولاسيما أنه كان من المتعذر في ذلك الحين إيجاد بدائل متاحة، في وقت كانت فيه المملكة تعتمد بشكل مأساوي على المعونات المالية الأجنبية، علاوة على أنها لا تستطيع الدفاع عن نفسها.[٢٤]

وخلال فترة ما قبل النفط، كان الاقتصاد الليبي يعتمد على قاعدة زراعية يمكن تقسيمها بصورة عامة إلى محاصيل زراعية ومنتجات الماشية. كانت الزراعة تسهم بـ ٣٠٪ فقط من إجمالي الناتج القومي للبلاد، ورغم ذلك كانت الزراعة تستأثر بما يزيد على ٧٠٪ من القوة العاملة. من جهة أخرى، كانت الصادرات وقطاع السلع شبه المصنعة يعتمدان في المواد الخام على الزراعة، ومن ثم فقد كانا يعيشان تحت رحمة الظروف المناخية السائدة ذلك العام.[٢٥] ولأن الجانب الأكبر من تمويل عمليات التنمية الداخلية كان يأتي من خارج ليبيا، فإنه يمكن القول إن ليبيا، وإلى ما قبل اكتشاف النفط بكميات تجارية، كانت في وضع يفوق ما كانت عليه قبل ذلك بحقبة من الزمن. وعلى الرغم من أن النفط قاد مسيرة البلاد إلى عهد

---

23 John Wright, *Libay: A Modern History*, 80.

٢٤ المصدر نفسه، ٨٤.

٢٥ للاطلاع على دراسة ممتازة عن الموارد المائية وطبيعة المناخ في البلاد راجع:
Allan, *Libya: The Experience of Oil.*

جديد، من خلال توفير الموارد اللازمة الجديدة، فإن مورد البلاد الرئيسي، وهو شعبها "ظل غير معني بعملية التنمية خلال تلك الفترة". [٢٦]

نمو بلا جهد

استرعت ليبيا انتباه عدد من شركات النفط التي كانت تبحث عن مناطق نفطية غنية في الشرق الأوسط. ولقد كانت ليبيا منطقة واعدة، فبالإضافة إلى نتائج الحفر الأولية المشجعة، كانت البلاد فيما يبدو أكثر دول القارة الإفريقية استقراراً، علاوة على أن قانون البترول الليبي لعام ١٩٥٥ كان معقولاً، كما أن الحكومة الليبية لم تكتف بدعوة الشركات للتنقيب، وإنما عملت على أن توفر لها التسهيلات التي تحتاجها.

وفي أعقاب اكتشاف النفط بكميات وافرة "تحولت ليبيا بين عشية وضحاها إلى خلية نحل"، [٢٧] إذ توافدت عليها شركات النفط العالمية، الكبيرة منها والصغيرة، "وكأنها أسراب نحل تحيط بقرص الشهد الليبي". وبالنسبة للشركات النفطية كانت ليبيا تتمتع بحصانة نسبية من الأحداث التي تتعرض لها منطقة قناة السويس، كما أن حكوماتها تعدّ موالية للغرب، علاوة على قربها من الموانئ الأوروبية، وانخفاض نسبة الكبريت في نفطها الخام، وهي الخاصية التي تجعله أيسر في التكرير، يضاف إلى ذلك كله أنه كانت هناك قواعد عسكرية غربية يمكن الاعتماد على تدخلها في أحوال الطوارئ. [٢٨] وقد ساهمت كل هذه المزايا في استقطاب شركات النفط العالمية الرئيسية التي يشار إليها بالشقيقات السبع، علاوة على شركات النفط المستقلة، مثل شركة كونتننتال أويل (كونكو) وماراثون، وأميرادا هيس، ونيلسون بانكر هانت، وشركة أوكسيدنتال للبترول، والتي اشتركت جميعها في (لعبة) النفط العالمية لأول مرة.

---

26 Farley, *Planning for Development*, 178.

27 Cooley, *Libyan Sandstorm*.

٢٨ حول الاتفاقية السرية بين ليبيا وبريطانيا، راجع:
First, *Libya: The Elusive Revolution*, 111، راجع أيضاً: الأهرام، ٩ مايو ١٩٦٩.

وقد أتاح تدفق هذه الثروة الهائلة لليبيا فرصة التحرر، ولأول مرة في تاريخها، من الاعتماد على الدعم الأجنبي، والأهم من ذلك أنه مكن البلاد من التحرر من اعتمادها على المعونات المرتبطة بالقواعد العسكرية من كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

والنفط قد يكون نعمة ونقمة في آن واحد بالنسبة للدول النامية، فهو من جهة يوفر المبالغ النقدية اللازمة لتمويل التنمية، ومن جهة أخرى يعمل على تشتيت المجتمعات التقليدية. وعندما لم يكن لليبيا موارد طبيعية مكتشفة ظلت بمعزل عن العديد من المشاكل التي استشرت في دول أخرى من دول العالم الثالث. وقبل اكتشاف حقول نفطها، لم يكن لدى ليبيا ما تخسره، على حين كان أمامها الكثير مما يمكنها أن تكسبه من علاقاتها مع الدول الأخرى. كانت عجلة التنمية تسير ببطء، ولكن بثبات، وكانت ليبيا قد بدأت في جني ثمار التغيير في مستوى مهارات العديد من الليبيين. ويمكن أن يُعزى الفضل في الكثير من التقدم الذي أحرزته ليبيا للتمويل الخارجي والإدارة الأجنبية، فقد كانت مستويات الخبرة الفنية والإدارية ممتازة، إلا أن الثروات المكتشفة حديثاً، والتي تم ضخها في اقتصاد ليبيا، قد عملت، ولسوء الحظ، على سد طريق التنمية.

وفي غضون حقبة من الزمن، بعد اكتشاف النفط، أصبحت ليبيا مثالاً تقليدياً للاقتصاد المزدوج الذي يضم قطاع النفط الحديث والقطاع غير النفطي التقليدي. وقد كان هذا الانقسام في البداية واضحاً تماماً، ربما لانعدام وجود علاقة بين هذين القطاعين، باستثناء انتقال العمالة من القطاع التقليدي القديم إلى قطاع النفط الحديث.

كانت القرارات المالية والفنية والإدارية التي تؤثر على القطاع الحديث تُتخذ خارج البلاد، متجاهلة الاحتياجات الداخلية للاقتصاد غير النفطي. من جهة أخرى، كان القطاع التقليدي القديم يحصل على جزء بسيط من

الأرباح والإتاوات والضرائب التي تدفعها الشركات النفطية . وبحلول عام ١٩٦٢ كان تأثير النفط المدمر على الزراعة واضحاً تماماً . وإلى ذلك الحين كان الإنتاج الزراعي يسجل زيادة طفيفة بطيئة . وقد عبر الدكتور علي عتيقة عن هذا التأثير السلبي بقوله : "لقد تُركت الزراعة الليبية عند مستواها المحدود من التنمية تعاني من الركود ، وكان على المستهلك أن يتحول إلى الأسواق العالمية لشراء حاجته اليومية من الطعام ، بعد أن زوده الرخاء ، الناجم عن النفط ، بالدخل اللازم لتمويل تلك المشتريات ، كما زود البلاد بالعملات الأجنبية اللازمة لزيادة الواردات زيادة ملموسة " .

وعند بداية استكشاف النفط ، كان إجمالي قيمة الأطعمة المستوردة والمنتجات الغذائية يقارب نصف مليون جنيه ليبي ، وفي عام ١٩٦٨ ارتفع هذا الرقم إلى ٦ر٢٧ مليون جنيه . في المقابل ، انخفضت الصادرات من المنتجات الزراعية من قيمة ٢٣ر١ مليون جنيه ليبي عام ١٩٥٦ إلى ٠٠٠ر٦٠٠ جنيه فقط عام ١٩٦١ ، وإلى ما يقارب ٠٠٠ر٣٢ جنيه فقط عام ١٩٦٨ ، وهو ما لا يكفي لتسديد واردات ليبيا من المواد الغذائية لمدة ثلث يوم فقط " .[٢٩]

وخلال السنوات القليلة التي تلت بداية إنتاج النفط ، كانت ليبيا قد انضمت إلى صفوف الدول المصدرة ، غير أنها كانت أسوأها حالاً . كانت غنية نقداً ، فقيرة تنميةً ، وكانت النفقات الحكومية وبرامج التنمية تعتمد اعتماداً كلياً على عوائد النفط . لم يكن هناك قطاع محلي منتج ، فيما كان الاستهلاك يعتمد بكامله على الواردات ، الأمر الذي ترتب عليه أن أصبح الاقتصاد الليبي مفككاً تماماً . ولعل الأخطر من ذلك انعدام العلاقة بين الإنتاج والدخل ، ذلك أن دخل ليبيا لم يكن ناجماً عن إنتاج النفط ، ولكن عن الرسوم المفروضة عليه ، على حين كانت مصادر الدخل الأخرى من خارج نطاق اقتصاد ليبيا . وباختصار لم تكن هناك أي روابط بين عوائد

29 Ali A. Attiga, "The Economic Impact of Oil on Libyan Agriculture", 9-18.

الإنتاج وبين الجهد والحوافز. ولقد كان من الواضح أن ليبيا الستينيات تعيش حالة تشبه تماماً حال صاحب المال الذي يعيش على عوائد الاستثمار. وكما أوضحت (روث فيرست) أن "الانتاج الباهظ من صناعة تستخدم عدداً قليلاً من الناس وقليل من الموارد المحلية، يعكس أن المشاركة الشعبية في النشاط الاقتصادي المنتج تظل منخفضة تماماً".

واستناداً إلى أعمال (روبرت مابرو) وهو أول من قام، عام ١٩٦٩، بدراسة ليبيا طبقاً لنموذج الدولة الرّيعية، كتبت (روث فيرست): "إن بوسع الدولة صاحبة الدخل أن تحقق ارتفاعاً كبيراً في دخل الفرد بدون أن تمر بالتغيرات الاجتماعية والتنظيمية التي ترتبط عادة بعملية النمو الاقتصادي". [٣٠]

كان هذا هو تماماً حال ليبيا في مرحلة ما بعد النفط. وبالنظر إلى أن التقدم التكنولوجي الوحيد في البلاد كان يقتصر على قطاع النفط فإن تغيرات طفيفة فقط طرأت على الهياكل الاجتماعية ومستويات التعليم والتدريب في القطاعات غير النفطية. وعلى الرغم من ثروات ليبيا المكتشفة حديثاً، فإن التوقعات طويلة الأمد للتنمية كانت، وفي أحسن الأحوال، هامشية. ويمكن أن يُعزى ذلك جزئياً إلى الأسلوب المفتقر إلى الرقابة الذي كان يجري بمقتضاه إدخال الأموال الجديدة إلى الاقتصاد، إذ كان هناك خلل في التسلسل الطبيعي للتنمية من حيث الانتقال من الزراعة إلى الصناعة. والذي حدث في ليبيا كان نقيض ذلك تماماً: نمو هائل في قطاع الخدمات غير المنتجة على حساب القطاعين الآخرين (الزراعة والصناعة). لقد تم توجيه الاقتصاد بكامله نحو توفير الخدمات المساعدة للقطاع النفطي المملوك للأجانب- "السكن، وخطوط الأنابيب ومستودعات التخزين وتأمين المهمات للصحراء والإمدادات للجيش والعمال، الأجانب منهم

---

٣٠ First, *Libya: The Elusive Revolution*, 149-50، راجع أيضاً:
Mabro, "Labour Supplies and Labour Stability,"319-38.

والليبيين، ثم، وبشكل غير مباشر، وبالنظر للتوسع السريع لهذا القطاع نتيجة لشراء مزايا التنمية من العوائد الحكومية، تأمين المسكن والبنية التحتية والتعليم والإدارة. وكانت الدولة صاحبة الدخل تسأل نفسها دائماً: لماذا نهتم بالاستثمارات الإنتاجية مادامت العوائد مضمونة فعلاً؟ وبهذا يغدو قطاعا الزراعة والصناعة أميل للركود". [٣١]

وقد كان كثيرون من صانعي السياسة الليبيين يدركون أن عوائد النفط توفر إمكانات غير اعتيادية للتنمية تمنحهم القدرة على اختصار الطريق لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن مثل تلك الأساليب المختصرة تشكل عادة تحدياً كبيراً بالنسبة للدول حديثة العهد بالثراء مثل ليبيا. وينطبق هذا بصورة خاصة على الدول التي تخلو من بنية تحتية متطورة، ذلك أن أكثر السياسات تعقلاً لا تشجع تكديس الموارد لمجرد توجيهها نحو تنمية الصناعة النفطية، إذ يتوجب عوضاً عن ذلك توجيهها نحو إعداد بنية تحتية تكون قادرة على التعجيل بانتقال ليبيا من مجرد دولة ذات دخل إلى دولة منتجة.

وقد حاولت خطة التنمية الخمسية الأولى عام ١٩٦٣ بناء البنية التحتية من خلال اعتماد ٧٠٪ من عوائد النفط لذلك الغرض. وعلى الرغم من أن الحكومة كانت تتوقع إنفاق ١٦٩ مليون جنيه ليبي بنهاية هذه الخطة الأولى، فإن ما تم إنفاقه فعلاً بلغ ٢٩٠ مليون جنيه. ولو أن التنمية يمكن أن تُقاس بما تم بناؤه من الطرق والمساكن والمدارس ومشروعات الطاقة الكهربائية واستهلاك السلع والخدمات لكانت البلاد قد قطعت شوطاً كبيراً من التقدم عند قيام الثورة، وفي غضون السنوات الخمس كان المستوى المرتفع للتطور المادي في ليبيا مذهلاً بكل المقاييس.

وكان من بين النتائج الملموسة إنجاز بناء ما يربو على ٢٫٠٠٠

31 First, *Libya: The Elusive Revolution*, 150.

كيلومتر من الطرق خلال عامين فقط (١٩٦٧-١٩٦٨)، بالإضافة إلى بناء الجامعات والمستشفيات والمرافق العامة والمدارس من مختلف المستويات، علاوة على المدن الحديثة التي يتجاوز عدد سكانها خمسين ألف نسمة. وكان من المذهل حقاً ملاحظة أن الاعتمادات المخصصة لقطاع الإسكان تأتي في المرتبة الثانية بعد قطاع النفط مباشرة. وكان من نتائج تدفق المهاجرين الليبيين على المدن الساحلية أن اضطرت الحكومة إلى تنفيذ العديد من المشروعات لإسكان الفقراء المعدمين الذين أقاموا في أكواخ هزيلة في ضواحي المدن الساحلية الرئيسية. غير أن الازدهار لم يضع حداً لانتشار أكواخ الضواحي، والتي لم تتم إزالتها إلا في عام ١٩٧٥ بعد انخفاض معدلات الهجرة إلى المدينة. وكان القطاع الخاص يقوم بتنفيذ غالبية مشروعات الإسكان في البلاد، مستغلاً في ذلك القروض طويلة الأجل والمعفاة من الفوائد، وغير ذلك من أموال الدعم الحكومي. وقد تجاوز معدل الإنشاءات السنوي في ذلك الحين للمساكن التي تبنيها الحكومة ١٦٫٠٠٠ مسكناً.[٣٢] ونتيجة لذلك فقد تضاعفت المدن من حيث عدد السكان والمساحة، وبلغت أربعة أضعاف ما كانت عليه في بعض الأحيان. وعلى سبيل المثال، فإن عدد سكان مدينة طرابلس قد ارتفع من أقل من ١٥٠٫٠٠٠ نسمة عام ١٩٦٢ إلى حوالي ٣٠٠٫٠٠٠ نسمة عام ١٩٦٩، والى المليون نسمة عام ١٩٧٩.[٣٣] وقد انخفض معدل الزيادة بعد ذلك نتيجة لنقص المساكن والخدمات. ولسوء حظ ليبيا فإن غالبية الزيادة الهائلة في عدد المهاجرين الجدد كانوا غير مؤهلين للقيام بأي مشاركة ملموسة في تنمية البلاد. وفي الواقع فإن العمال الزراعيين الذين تركوا المزارع بحثاً عن العمل لم يعملوا في القطاعات المنتجة التي تدر مردوداً نقدياً ولكن في النشاطات الحكومية

---

٣٢ أمانة التخطيط: الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، ٥.

٣٣ Allan, *Libya: The Experience of Oil*, 143، راجع أيضاً: **"أمانة الإعلام، حقائق وأرقام"، ١٩٨٤.**

غير المنتجة، إذ أصبحت الرواتب والأجور تمثل أيسر السبل وأكثرها ملاءمة لتوزيع عوائد النفط.[٣٤]

وفي تحليله للاقتصاد الليبي خلال الستينيات علق (روبرت مابرو) على التكلفة الاجتماعية والمالية لمثل ذلك التوزيع لعوائد النفط بقوله: "إن الثراء يقرب من آفاق تحقيق التطلعات، فهو يقنع الناس بتوقع حدوث المعجزات هنا وهناك، كما يدعم الضغط السياسي للتوزيع الفوري. إن أي حكومة، بما في ذلك الحكومات المعتدلة، قد لا تعرف دائماً كيف تقاوم، وهي في كثير من الأحيان ما تلبث أن تستسلم وتقدم لكل إنسان أداة الاستهلاك المباشرة أو غير المباشرة. والطريقة التقليدية لتحقيق ذلك هو أن تقدم فرصة العمل لكل مواطن يريد عملاً، وعندها يتضخم حجم كشف الرواتب بما يجاوز كل المقاييس. ولتفادي تدمر سياسي خطير، تعمد الدولة عادة إلى مضاعفة عدد الوظائف في جهازها الإداري. وفي ليبيا أغرقت الحكومة الجهاز الإداري بعدد كبير من الموظفين الحكوميين والعمال والمباشرين (الحجاب) والحرس الذين لا فائدة منهم. وفي الغالب فإن الوظيفة الجديدة التي تبتكرها الدولة هي عبارة عن "بطالة مقنّعة"، كما أن الرواتب والأجور التي تدفع لمستخدمين نادراً ما يعملون هي "صدقة مقنّعة".[٣٥]

وقد تحسن مستوى معيشة المزارعين تحسناً كبيراً في خلال السنوات التي سبقت الثورة مباشرة. وفي الدراسة التي أجراها (ج. أ. ألن) عن الزراعة في ليبيا وجد أنه في عام ١٩٦٨ كان إجمالي الاستثمارات للمزرعة الواحدة في غربي ليبيا بمعدل ٣٠ جنيهاً ليبياً للهكتار الواحد من الأرض غير المستصلحة، و٥٠ جنيهاً للأرض المستصلحة، وأن ٤٠٪ فقط من هذه

---

٣٤ للمزيد عن الهجرة الريفية، راجع: First, *Libya: The Elusive Revolution*, 177-80
راجع أيضاً: Allan, *Libya: The Experience of Oil*, chap 5

35 Mabro, "Labour Supplies and Labour Stability".

الأموال جاءت عن طريق القروض.[36] ومن ثم فإن المزارعين أنفسهم كانوا يقومون بتمويل ٦٠٪ من هذا الاستثمار. ولقد كان ٢٨٪ من المزارعين الليبيين يحققون دخلاً إضافياً من خلال الاحتفاظ بأعمالهم في المزارع، على حين كان ١٧٪ يحتفظون بأعمال إضافية بدوام كامل و ١١٪ بدوام جزئي. من جهة أخرى كان ٣٣٪ من المزارعين يحصلون على دخل إضافي مما يحققه أبناؤهم الكبار الذين حصلوا على أعمال ذات دخل مرتفع في أقرب مدينة مجاورة.

ولقد كان من الغريب حقاً أن تتصدر الزراعة سلم الأجور بنهاية خطة التنمية الأولى، إذ كان الحد الأدنى للأجور هو جنيه ليبي واحد يومياً، أو ما يزيد عن الحد الأدنى للأجور الحكومية بمعدل ٤٣٪، على حين يتجاوز الحد الأدنى للأجور في الصناعة النفطية بمعدل ٣٣٪.

وكانت أجور عمال الإنشاءات هي الوحيدة التي تفوقت على أجور عمال الزراعة، إذ كان الحد الأدنى لأجور عمال الإنشاءات هو ١ر٢ جنيه ليبي يومياً.[37] غير أن أجور الزراعة الجيدة لم تكن حافزاً كافياً للهجرة من المدن إلى الريف بالنسبة للذين كانت تعوزهم المهارات اللازمة لدفع عجلة اقتصاد البلاد الدائب التغير بالسرعة المنشودة، وتوفير متطلبات البيئة التحتية من الجهاز العامل. وقد زاد من حدة تأرجح العمالة الزراعية أن كلا من الجيل الجديد صغار السن، والمزارعين التقليديين، كانوا يعزفون عن العمل في الحقول. كان الصغار في ذلك الحين يتطلعون إلى استكمال دراستهم، على حين كان الكبار قد أصبحوا أثرياء، يضاف إلى ذلك أنهم جميعاً كانوا يرون أن بيئة المدينة توفر لهم فرصاً عديدة لحياة أيسر، وأن تلك الفرص لا يستحق الأمر أن يتخلوا عنها من أجل تحمل مشاق العيش في المزارع.

وقد استخلص (مابرو)، أنه بالإضافة إلى فرص الاستخدام المتاحة في

---

36 Allan, MacLachlan, and Penrose, eds., *Libya: Agriculture and Economic Development*, 205; see also 1:149 and 3:70 n.

37 See Mabro, " *Employment and wage Rates*," 162.

المزارع، فقد كان هناك العديد من فرص الاستخدام في مواقع أخرى من الاقتصاد الليبي، ورغم ذلك فقد ظلت معدلات البطالة بين الليبيين مرتفعة. وكان كثيرون من الليبيين يرفضون العمل، بانتظار وظيفة حكومية، وبذا برهنوا "على أن العاطلين عن العمل في كل من المدن والأرياف كانوا يأملون في الحصول على وظيفة في القطاع الحكومي في وقت قريب".[٣٨] كانت الضمانات والمزايا التي يحققها العمل الحكومي مغرية بالنسبة لأصحاب وعمال المزارع على السواء. فقد كان العمل الحكومي يتميز بأجور أكثر وجهد ومتطلبات أقل، علاوة على أنه يمنح المستخدمين الفرص الوفيرة للعمل في خدمة القطاع الخاص أيضاً.

وكان في ليبيا قوة عاملة منتجة، إلا أن تلك القوة العاملة لم تكن ليبية. وحتى عام ١٩٧٠ كانت أقلية صغيرة من الإيطاليين ما تزال نشطة في المجال الاقتصادي. وكان تزايد نشاطها يُعزى إلى هجرة اليهود الذين كانوا يقيمون في البلاد إلى فلسطين، وهنا بادر الإيطاليون بسرعة إلى ملء الفراغ الذي خلفته الجالية اليهودية المغادرة، بعد حرب ١٩٦٧ العربية ـ الإسرائيلية.

ومما تجدر الإشارة إليه أن اكتشاف النفط قد وضع حداً لهذا الاتجاه، ذلك أن الليبيين وجدوا أنفسهم يشركون الأجانب معهم في ثروتهم النفطية. وهكذا سرعان ما أصبح الأجانب، ولاسيما الإيطاليون، يملأون سوق العمل الليبية، إذ مكنهم تعليمهم ومهاراتهم الفنية من الاستفادة من الثروة الليبية، إلى أقصى حد مستطاع، وهو نقيض ما حدث لغالبية الليبيين. وقد استفاد الإيطاليون من القروض الحكومية للأغراض الزراعية بأكثر مما فعل السكان المحليون.[٣٩] وإلى جانب حيازتهم للجزء الأعظم من الأرض

---

٣٨ المصدر والصفحة نفسهما.

٣٩ اعترفت الاتفاقية الليبية ـ الإيطالية المبرمة في تشرين أول/ أكتوبر ١٩٥٦ بالحقوق التجارية الإيطالية، وفوضت إنفاق مبلغ ٣ر٧ مليون دولار لاستكمال مخططات إعمار طرابلس الغرب بحلول عام ١٩٦٠، والأهم من ذلك أن الاتفاقية اعترفت بملكية المستعمرين الكاملة للأراضي التي احتلوها بغض النظر عن طريقة حيازتها. ومنذ عام ١٩٥٦ حتى عام ١٩٦٤ هبط عدد العائلات الإيطالية من ١٠٢٧٢ عائلة إلى ١٢٠ عائلة، ولكن بعد اكتشاف النفط ارتفع عدد المقيمين الإيطاليين =

الزراعية الخصبة، فإن الإيطاليين ما لبثوا أن أصبحوا التجار والقوة العاملة الماهرة في البلاد.

وفي الوقت الذي كان فيه الليبيون ينتظرون وظيفة حكومية شاغرة، كان الإيطاليون واليونانيون يستغلون جميع القروض والمساعدات المتاحة ضمن إطار سياسة اقتصادية تتسم بعدم التدخل. وهكذا قام الأجانب بإنشاء المصانع الصغيرة، أو شاركوا في استيراد السلع الاستهلاكية، فيما كان غالبية الليبيين ينصرفون عن العمل التجاري طمعاً في الحصول على منصب حكومي يضفي عليهم الهيبة والاعتبار. وقد اشتغل قليل من الليبيين فقط بالتجارة، ولم يتغير هذا الاتجاه إلا بعد أن لمسوا المزايا والثروات التي حققتها الأقليات الأجنبية والعدد القليل من رجال الأعمال الليبيين الذين دخلوا معهم في مشاركات. وشيئاً فشيئاً ازداد عدد الناس الذين يحتفظون بعملين: عمل لدى الحكومة، وآخر في مجال الخدمات لدى القطاع الخاص.

وبحلول عام ١٩٦٨ كانت القوة الإيطالية العاملة قد تراجعت وتضاءلت أمام جيش من العمال الأجانب الذين وفدوا من سائر أرجاء المعمورة، فقد كانت غالبيتهم تأتي من مصر وتونس، جارتي ليبيا من الشرق والغرب. وكان معظم هؤلاء من العمال شبه المهرة، أو من العمال غير المهرة، ولذا فقد كانوا يتقاضون أجوراً متدنية تماماً إذا ما قيست بالمعايير الليبية، غير أنها تفوق بكثير ما يمكنهم أن يحصلوا عليه في بلادهم. ونتيجة لرخص الأجور بدأت العائلات الليبية وأصحاب المشروعات الصغيرة يسعون لاستخدام المزيد من العمال المستوردين لمساعدتهم في أداء أعمالهم. وفرصة انخفاض الأجور أغرت الجزارين

= إلى ٢٠٫٠٠٠ بحلول عام ١٩٦٩. وكان بمقدور الذين لم يبيعوا أرضهم الاستفادة من المعدات الزراعية والبذور والأسمدة المدعومة وغيرها. أما الآخرون من المقيمين ضمن إطار المجتمع الأجنبي فقد كان بوسعهم حيازة رأس المال من خلال شركات ليبية أسسوها مع الليبيين الذين كانوا في معظم الحالات الشركاء الثانويين.

وأصحاب المتاجر والمزارعين والسباكين وغيرهم باستيراد العمال الأجانب للقيام نيابة عنهم بالأعمال اليدوية الوضيعة، فيما احتفظوا لأنفسهم بالإدارة. وما لبث العمال الأجانب بالوكالة أن عملوا في جميع الأعمال، بما في ذلك الحراسة، على حين انصرف معظم الليبيين إلى كسب الأموال من خلال المتاجرة أو الوساطة في السوق التجارية. وكان متوقعاً لهذا الوضع أن يمتد إلى السبعينيات. ومع الاستمرار في شراء التنمية، بدلاً من العمل على تحقيقها، عادت النظرة الليبية القديمة للعمل إلى الظهور على اعتبار أن " العمل اليدوي يحط من قدر الإنسان، ولذا فإن غالبية طلبة المدارس الثانوية والجامعات كانوا يعدّون العمل اليدوي دون مستواهم ".[٤٠]

وكما هو الحال بالنسبة لسائر الطفرات الاقتصادية في الدول النامية، فإن الطفرة الليبية كانت ترافقها بعض الأعراض السيئة غير الرسمية، وغير ذلك من ممارسات الفساد من جانب بعض كبار المسؤولين في عهد الملك إدريس. وبعد فترة قصيرة من التعامل السليم أعقبت الثورة مباشرة، عاد الكسب غير المشروع ليستشري من جديد. وعلى أي حال، وعلى الرغم من أن الثراء المفاجئ في الستينيات قد شجع على الجريمة، فقد كانت له جوانب إيجابية لا سبيل إلى إغفالها، ولاسيما في مجالات التعليم والصحة، وإلى حد أقل، في مجال الإسكان. وقد انبثقت في هذه الأثناء طبقة جديدة من التجار ورجال الأعمال والسياسيين وكبار موظفي الدولة، غير أن غالبية المواطنين ظلوا فقراء، يعانون من سوء التغذية والأمية. وكان الصراع الذي لا مفر منه، بين المجتمع المادي المتقدم حديث الثراء وبين المجتمع الريفي البدائي السائد، مصدر سخط جديد غير مألوف: "وقد ساهم هذا التذمر في زيادة المخاوف والشكوك الشعبية التي توحي بأن

---

40 International Bank of Reconstruction and Development, *The Economic Development of Libya*, 109.

الثروة النفطية لا يجري توزيعها بصورة عادلة، ولكنها، وبتواطؤ المسؤولين، تتراكم بسرعة في أيدي حفنة قليلة من رجال الأعمال الليبيين وشركائهم الأجانب المقيمين ". [41]

وقد حاول (جون رايت) تقييم أوضاع البلاد خلال الستينيات بقوله:

> كان يبدو أن هناك قوتين متناقضين تقريباً تعملان معاً في ليبيا خلال الستينيات. إحداهما الرغبة الشعبية في الحصول على نصيب من المنافع الملموسة للطفرة النفطية، والأخرى التطلع غير المحدد للمكاسب غير الملموسة، سياسياً أو روحياً، والتي تتجاوز مجرد التقدم المادي الأجنبي الطابع. وفي الواقع فإن النظام القائم، ربما لأنه كان أبوي الطابع أكثر منه استبدادياً، لم يكن بوسعه توفير القناعة العاجلة لإشباع تطلعات المجتمع الليبي الجديد، أو تهدئة مخاوفه بشأن تغيره وهو ينطلق بسرعة فائقة نحو المستقبل غير المضمون. [42]

١٩٦٩ـ الوقت الحاضر: الكثير من التغيير، والكثير من الشيء ذاته

تولى الاثنا عشر رجلاً الذين كانوا يشكلون مجلس قيادة الثورة السلطة في اليوم الأول من شهر أيلول/ سبتمبر عام ١٩٦٩. [43] ولم يكن مفاجئاً بالنسبة لمعظم الليبيين أن يكون بمقدور الجيش انتزاع زمام السلطة من مجموعة صغيرة قوية موالية للقصر، ومن العدد القليل من كبار ضباط الجيش والشرطة. ولقد أسفر التقاعس الذي أظهرته حكومات ما بعد النفط الملكية إزاء الشؤون الخارجية، ولاسيما ما يتصل منها بالوحدة العربية

41 John Wright, *Libay: A Modern History*, 100.

٤٢ المصدر نفسه، ص ٤١.

٤٣ كان مجلس قيادة الثورة الأصلي يضم: العقيد القذافي؛ عبد السلام جلود؛ بشير هوادي؛ مختار القروي؛ عبد المنعم الهوني؛ مصطفى الخروبي؛ الخويلدي الحميدي؛ محمد نجم؛ عوض حمزة؛ أبو بكر يونس جابر؛ عمر المحيشي؛ إمحمد المقريف؛ وعندما تشكلت حكومة الجمهورية العربية الليبية في يناير عام ١٩٧٠ احتل أعضاء مجلس قيادة الثورة المناصب الرئيسية فيها.

والصراع العربي الإسرائيلي، عن زيادة مشاعر العداء الكامنة والمعارضة بين أبناء الجيل الجديد، هذا الجيل الذي يرفض أن يكون سلعة تبيعها حكومات لا تجد حرجاً في أن توزع الثروة على أصدقائها.

وهكذا، وعندما قامت الثورة، كان أول من أيدها العديد من ذوي المستوى المتوسط في القطاع الحكومي، وقطاع كبير من أبناء الجيل الجديد، الذين كانوا قد تحملوا الكثير من الإحباط الناجم عن سوء إدارة الأموال العامة. ولقد كانت مراكز القوى التي أطاحت بها الثورة تخضع لسيطرة مجموعة قليلة من الرجال الذين تشبثوا بالسلطة، ورفضوا السماح بأي مشاركة سياسية على نطاق واسع. وإلى حين قيام الثورة ظل هؤلاء الرجال يقفون في وجه كل المحاولات لترقية أفراد آخرين إلى المراكز القيادية، على حين كانوا يُشجعون على المشاركة الشعبية في الثروة الجديدة على حساب حرية الأفراد والمؤسسات، ونتيجة لذلك لم يجد إلاّ القليل من المواطنين ما يدعوهم للمشاركة في الأمور السياسية في البلاد، إضافة إلى أن ومضات المعارضة العابرة كانت تجابه بالقمع السريع أو المراقبة الدقيقة.

ورث مجلس قيادة الثورة بلداً يرزح بكامله تحت نظام رأسمالي عالمي، وقد غدت البلاد، نتيجة لتصديرها النفط مقابل استيراد البضائع المصنعة والمواد الغذائية، معقلاً من معاقل الاستيراد المعدودة في العالم. وفي العادة فإن أنماط الإنتاج الرأسمالية المتطورة للسلع المصدرة تؤدي إلى تسارع مؤثر في النمو الاقتصادي في البلد المصدر. أما في ليبيا فقد كان التأثير المباشر الوحيد للنفط على باقي الاقتصاد يتم من خلال الإنفاق الحكومي والمشتريات المحلية من الطعام والخدمات من جانب شركات النفط. ويمكن القول إن ضباط الجيش الشبان قد ورثوا بلداً لا يستطيع أن يعول نفسه بنفسه، علاوة على افتقاره لقطاع صناعي، ولطبقة من رجال المال والصناعة. كان هناك فقط شريحة تجارية متناثرة ومشتتة تمارس بيع المنتجات للسوق المحلي.[٤٤]

---

٤٤ فيرست، المرجع نفسه، ١٨١.

وباستيلائه على مقاليد السلطة، أصبح مجلس قيادة الثورة في وضع يمكنه من تغيير العديد من مخططات التنمية في ليبيا. وتشير القوانين التي أصدرها المجلس إلى أن الهاجس الأول لأعضائه كان تصحيح ما كانوا يرونه من مظالم الماضي وممارساته الخاطئة، بدلاً من وضع أسس جديدة لتنمية واقعية سليمة للبلاد. وكان من بين القوانين الجديدة التي أصدرها المجلس أولاً: القانون الذي يقضي بمضاعفة الحد الأدنى للأجور وتخفيض معدلات الإيجار، وما يتبع ذلك من ضخ المزيد من الأموال في اقتصاد مشبع.

وقد ساهم قانون الأجور في تضييق الفجوة بين العمال المهرة والعمال غير المهرة. وتقول المصادر الحكومية الليبية إن السنوات الثلاث الأولى من الثورة شهدت زيادة سنوية في عدد العمال المحليين الجدد الذين انضموا للقوة العاملة تقدر بحوالي ٢٢٫٠٠٠ عاملاً.[٤٥] وقد اكتشفت اللجنة الوزارية المشكلة لدراسة موضوع الاستخدام أن واحداً فقط من بين كل ثلاثة عمال قد تلقى تعليماً فوق مستوى الدراسة الابتدائية أو تدريباً مهنياً. وفي الواقع فإن عدد العمال المهرة في بلاد الحليب والعسل كان ضئيلاً. ولسوء الحظ كان اهتمام الثورة خلال سنواتها الأولى ينصرف إلى تغذية ملامح العظمة الرمزية على نحو يفوق اهتمامها بالتنمية الحقيقية.

وللتمييز بين الحقيقة والخيال في مجال التنمية الليبية يتعين تحليل قطاعين هامين: الزراعة والصناعة.

القطاع الزراعي منذ عام ١٩٦٩

كانت حصة الزراعة وبنيتها التحتية كبيرة من أصل عشرين بليون جنيه ليبي (ما يقارب ٦٠ بليون دولار أمريكي) أنفقت على التنمية منذ عام ١٩٧٠. منذ عام ١٩٧٠ كان يتم إنفاق حوالي ١١ مليون جنيه ليبي (حوالي ٣٣ مليون

---

٤٥ المصدر نفسه، ص ١٨٤.

دولار أمريكي) شهرياً على الزراعة. فقد تم حفر ٣٫٠٠٠ بئر ماء حتى عام ١٩٨٣، بمعدل بئر كل يومين. كما تمت زراعة ما يربو على ٢٢ مليون شجرة فاكهة، علاوة على زرع حوالي ٢٣٤ مليون شجرة غابات. وطبقاً للقيادة السياسية فقد تصدر استصلاح الأراضي قائمة أفضلياتها، إذ تم استصلاح مليون ونصف المليون هكتار من الصحراء، وعلاوة على ذلك تقول الحكومة الليبية، إنها في غضون الأعوام العشرين الماضية نجحت في تعبيد أكثر من ٢٥٫٠٠٠ كيلومتر من الطرق الزراعية.[٤٦]

إلا أنه، وعلى الرغم من هذا الإنفاق الهائل وتلك الانجازات المزعومة، فإن قطاع الزراعة تعرض لمعاملة سيئة. ذلك أن صانعي السياسة رفضوا العمل وفق الأوضاع الطبيعية للإنتاج الزراعي في البلاد. فبالإضافة إلى فقر نوعية التربة في ليبيا كان نقص المياه يتهدد الإنتاج الزراعي منذ عام ١٩٦٨، والواقع أن معدل الاستثمار المرتفع في الزراعة قبل عام ١٩٦٩ كان له مردود، ولو أنه مردود قصير الأمد، على حساب الإنفاق الزراعي طويل الأجل ككل. ومن المعروف أن الزراعة في ليبيا تعتمد على المطر الذي لا يحصل عليه ٩٠٪ من أراضي البلاد. وفي الأماكن الممطرة لا يتجاوز معدل سقوط الأمطار ٢٠٠ مليمتر في العام، أو ما يقل بحوالي ٣٠٠ مليمتر عن المعدل الذي تحتاجه المحاصيل الزراعية الثابتة.[٤٧] ويستطيع شرقي ليبيا، حيث يصل معدل المطر إلى ٣٥٠ مليمتراً في العام، أن يوفر إمكانات الزراعة على نحو أفضل، إلا أن البلاد تخلو من مورد ملموس ثابت للمياه. وكانت الزراعة الليبية التقليدية تعتمد إلى وقت قريب جداً على المياه الجوفية الساحلية، غير أن الإسراف في استعمال هذا المورد المائي طوال الحقبة الماضية أدّى إلى نفاده.

وقبل الاستعمار لم تكن المضخات الميكانيكية قد استُعملت في ليبيا،

---

٤٦ الزحف الأخضر (العدد ٢٥٥، ٩ مارس ١٩٨٤) ١١-١٢.

٤٧ التحليل الكامل لكميات سقوط الأمطار في البلاد، راجع:
Allan, *Libya: The Experience of Oil*, 27-45.

حيث كان الري يتم باستعمال نظام رفع المياه التقليدي ذي الطاقة المحدودة. ومنذ عام ١٩٢٠، عندما أدخل الإيطاليون المضخات المائية لري مزارعهم العطشى، بدأ مستوى سطح الماء في الهبوط، غير أن ذلك الهبوط لم يكن خطيراً حتى عام ١٩٦٥ عندما تم إدخال أساليب إنتاج النفط المتطورة إلى القطاع الزراعي في شكل مضخات كهربائية. وفي أواخر السبعينيات اتضح زيف الفكرة القديمة التي كانت تزعم أن المياه الجوفية بلا حدود وأنه يمكن استعمالها دون قيود. فقد بدأت الآبار الجوفية تضخ ماء البحر، وسرعان ما تم استنزاف ماء الشرب اللازم للاستهلاك المنزلي وللزراعة.[48] ولسوء الحظ فإن السياسة الزراعية لمجلس قيادة الثورة كانت تتوخى إضفاء طابع العظمة على الإنجازات، إذ كانت غايتها الرئيسية البرهنة على أن عهد الثورة أكثر فاعلية وفائدة من العهد الذي سبقه. وكان صانعو القرار يعتقدون أن بوسعهم، بالمال الوفير الذي وضع تحت تصرفهم، أن يحققوا كل شيء. وفي أعقاب زيارتها لليبيا عام ١٩٧٣، كتبت (روث فيرست): "يبدو أن الفكرة السائدة هنا هي أن المال يستطيع أن يشتري أي شيء، وأنّ توفره على نحو يفوق الكفاية يمكن أن يبتاع كل شيء، إلا أنه غالباً ما يراود الإنسان شعور بأن رجال العهد الجديد الشبان لم يستوعبوا بعد مشكلة بلادهم".[49]

وكان هناك من يعتقد أن الإنفاق هو الحل لكل مشاكل ليبيا الزراعية، وقد يكون مشروع (الكُفرة) الزراعي هو أفضل مثال لإظهار نتائج التبديد، وهو مثال صارخ لمحاولة فاشلة لإقامة مشروع زراعي كبير. والكُفرة واحة تقع في منتصف الصحراء الليبية الشرقية وُجد أنها تحتوي على كمية غير محددة من المياه الجوفية. وقد اتفق جميع الخبراء الجيولوجيين على وجود كميات كبيرة من المياه الترسبية من مخلفات المواد المتحجرة تحت سطح الصحراء الكبرى، غير أن أحداً لم يتمكن من حساب كمية ذلك الماء.

---

٤٨ المصدر والصفحات نفسها.

٤٩ فيرست، المرجع نفسه، ١٦٢.

وفي عام ١٩٦٦، وبناء على مشورة وكيله عمر الشلحي (رئيس الديوان الملكي) قدم رجل الأعمال (أرماند هامر) إلى الحكومة الليبية عرضاً لم يكن بوسعها أن ترفضه. فقد قدم رئيس مجلس إدارة شركة (أوكسيدنتال للبترول) طلباً للحصول على أكبر عقد امتياز نفطي واعد في ليبيا، مقابل التزام الشركة بأن تعيد استثمار ما يعادل خمسة بالمائة من أرباحها في الاقتصاد الليبي. وقد وعد بإنشاء مشروع للأمونيا في ميناء الزويتينة النفطي، وتطوير موارد المياه الكبيرة في الصحراء، من خلال تنفيذ مشروع تجريبي زراعي في منطقة الكُفرة.

بعد حفر الآبار للوصول إلى المياه الجوفية تحول مشروع (أوكسيدنتال) الرائد إلى حقل لإجراء التجارب على الماء المشتمل على مواد مختلفة. كانت التربة تخلو من المواد العضوية اللازمة، ولذا فإن تحقيق التوازن المدروس بين التربة والماء والكيماويات، والذي قام به نفر من كبار الفنيين المؤهلين المستوردين الذين جاء بعضهم من صحراء (المعجزات) في ولاية أريزونا الأمريكية، أتاح الفرصة لزراعة بضع مئات من الهكتارات بأعشاب الحلفاء الخضراء المزدهرة. ولقد تم نقل الخراف بطائرات السلاح الجوي الليبي لرعي المحصول، وكان يبدو أن المشروع الزراعي الصحراوي قد أصبح يعتمد على قاعدة تجريبية.[٥٠]

كان مشروع الكُفرة باهظ التكلفة، لم يزد على كونه مشروعاً استعراضياً للعهد الملكي. وبعد ثلاثة أعوام من بدايته لم تعد (أوكسيدنتال) حريصة على المضي فيه، ولعلها قد أحست بالفرحة الغامرة عندما أصدر مجلس قيادة الثورة قانوناً بتأميمه بعد أن برهن على أنه مغامرة مكلفة تعتمد اعتماداً كلياً على التكنولوجيا والخبرات الأجنبية. وعندما انتقل المشروع من إدارة (أوكسيدنتال) وعد مجلس قيادة الثورة بتحويله من مجرد مشروع

---

٥٠ المصدر نفسه، ص ١٦٧. حول عرض أرماند هامر، راجع:
Waddams, *The Libyan Oil Industry* and Cooley, *Libyan Sandstorm.*

استعراضي إلي مشروع زراعي منتج. وقد استثمر المجلس في سبيل ذلك الكثير من رأس المال السياسي والمالي. وبحلول عام ١٩٧٣ كان المشروع قد بلغ ذروته. وعلى العشرة آلاف هكتار من الأرض المستصلحة تمت زراعة الحلفاء وغيرها من الحبوب كعلف للعدد المتزايد من الخراف. وكانت الحكومة الليبية تأمل أن تسهم أنظمة الري الجديدة المتطورة، التي تعمل بطريقة البخاخات المحورية، في دعم مشروع تربية الخراف إلى الحد الذي تحقق البلاد معه الاكتفاء الذاتي من اللحوم. وقد شجعت النتائج المبكرة مجلس قيادة الثورة على السعي لتوسيع رقعة المشروع من ١٠٠٠٠ إلى ٥٠٠٠٠ هكتار. وقد وصف الخبراء الذين كُلفوا بإجراء دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع بأنه (فريد) و (رائع) و (ممكن فنياً)، غير أنه فاتهم أن يذكروا:

> أنه في ظل الملابسات الراهنة في مجالي التنمية الصناعية والزراعية في ليبيا، فإن كافة المنتجات اللازمة للزراعة القائمة على الري، بما في ذلك الأسمدة والمبيدات الحشرية والبذور المحسنة، يجري استيرادها من الخارج، ويأتي جانب كبير منها من أوروبا وأمريكا الشمالية. وينطبق ذلك أيضاً على سائر معدات المزارع والمنضحات ومعدات الري وقطع الغيار والمهمات الأخرى، حتى السلك المستعمل في ربط البالات، ولذا فإن حدوث أي توقف في التوريد يعني تعريض المحصول لخسارة جسيمة، وما يترتب على ذلك من توقف مشروع تربية الخراف.[٥١]

يضاف إلى ذلك أن أكثر من ٨٠٪ من اليد العاملة كانت تعتمد على الأجانب، وغالبيتهم من المصريين والتونسيين ومواطني شبه القارة الهندية، ذلك أن وجود المشروع في منطقة نائية، إلى جانب قسوة ظروف المعيشة وارتفاع حرارة الجو، تجعله غير مغرٍ للمواطنين الليبيين. ولقد نمت الحبوب، وأعلنت الحكومة الليبية بمزيد من المباهاة تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا الخصوص. وبالطبع فإن

---

٥١ فيرست، المرجع نفسه، ١٦٩.

زراعة الصحراء تثير الناس والسياسيين في المناطق الجرداء القاحلة، كما أن المشروعات المثيرة تبعث على الفخر والاعتداد، غير أن الحكومة تعمدت إغفال الحديث عن الثمن الباهظ لهذا المشروع. وقد شُبه مشروع الكُفرة بأنه كصيد الحمام بالصواريخ، فقد كانت كلفة نقل الطن الواحد من الحبوب من موقع المشروع إلى المدن الساحلية تفوق بكثير تكلفة استيراد طن من الحبوب من الخارج. وإذا أخذنا بالاعتبار الاستثمار الابتدائي والاستهلاكات وتكلفة التقنية والعمل وقطع الغيار وما إلى ذلك، وبمعدلاتها التصاعدية حتى عام ١٩٨٠، نجد أن تكلفة الطن الواحد من القمح الليبي كانت تفوق ٢٠ ضعفاً تكلفة طن القمح في الأسواق العالمية بسعر ٢٤١ دولاراً للطن (وهو سعر عام ١٩٨٣). ٥٢ كان دهن البلاد بكاملها باللون الأخضر أقل كلفة من ذلك. وبعد زيارتها للمشروع عام ١٩٧٣ وصفت (روث فيرست) انطباعها قائلة:

"ستكون الكُفرة، مثل الصناعة النفطية، شريحة من التكنولوجيا مغروسة في خلفية اقتصادية، وكصناعة النفط أيضاً، يديرها الأجانب. إن صانعي السياسة يعتقدون أن التكلفة ليست مشكلة وأن على البلاد أن تتوقف عن اعتمادها على الطعام المستورد مهما بلغت التكلفة، غير أن هذا الاعتماد على الطعام المستورد حل مكانه اعتماد على التقنية الغربية المستوردة. وهناك في الصحراء الليبية يجري التبادل بين النفط والزراعة على مستوى لا تقدر عليه غير العوائد النفطية". ٥٣

والشيء الذي لم تعرفه (فيرست) هو أنه نتيجة لخطأ في الحساب حدث هبوط حاد في مستوى الطبقة المائية اضطر الحكومة إلى تقليص المشروع وتحويل العمل إلى مخطط مماثل يتطلب ضعف المساحة في منطقة السرير التي تقع حوالي ٢٠٠ كيلومتر شمال الكُفرة. وقد عُهد بالمشروع إلى شركة تملكها الدولة، وكما هو الحال بالنسبة لكافة الشركات

---

٥٢ راجع: Birks and Sinclair, "Libya: Problems," 214-75، راجع أيضاً: Allan, *Libya: The Experience of Oil.*

53 First, *Libya: The Elusive Revolution*, 170.

التي تملكها الدولة، فقد عهدت بإدارته والعمل فيه إلى الأجانب. وكانت النتيجة تعذر المضي في تنفيذ المشروعين، وما تبع ذلك من تخفيض حجمهما، وأخيراً التخلي عنهما في منتصف الثمانينيات.

ويجمع معظم الذين كتبوا عن التنمية الزراعية في ليبيا على أنها مثال تقليدي على الفشل الذريع في التخطيط والإدارة. فقد تم تبديد ما لا يحصى من ملايين الدولارات على إجراء تجارب في بلد لا تملك القيام بتجربة واحدة. ولم يقتصر الأمر على إخفاق هذه التجارب، ولكنه تسبب في إلحاق ضرر لا يمكن إصلاحه في مورد أساسي وهو الماء، وهو مورد بالغ الحساسية ما كان ينبغي أن يُساء استغلاله. ويقع الكثير من اللوم هنا على عاتق "قيادة أحاطت نفسها بحفنة من المسؤولين المتملقين - على حد تعبير ج. أ. ألن - الذين كان يعتمد نفوذهم على مدى ما يصنعون من أخبار حول التقدم الذي يزعمون أنه قد تم إحرازه في تنفيذ مخططات التنمية التي تتفق مع الأهداف التي تعلنها القيادة بوضوح."[٥٤]

وقد ورث النظام الثوري أرضاً أسيء استعمالها في بلد ثري. وترتب على تبديد الأموال على مشاريع زراعية أسطورية غير عملية التعجيل بفساد بلد معرض للوهن والاعتلال. وكتب (بنجامين هيجنز) الاقتصادي الذي عينته الأمم المتحدة لتخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد في أوائل الخمسينيات:

> لقد كان لدى بعض المراقبين قناعة بأن ليبيا بلد يعاني من الإفراط في التنمية لأنه بلد مستنفد. إن المشاكل التي يعاني منها حالياً بالنسبة للجفاف وتآكل التربة وانجراف الرمال هي محصلة أخطاء سابقة نجمت عن الإفراط في قطع الأعشاب، والإفراط في الرعي، والإفراط في الري، والإفراط في الحرث، يعقبها التخلي عن المشاريع. وإذا كانت وجهة النظر هذه صحيحة، فإن

54 Allan, *Libya: The Experience of Oil*, 205.

المشكلة في ليبيا تتلخص في وجوب وقف الوهن والاعتلال وإحلال التقدم، مكانه وليست مشكلة الشروع في تنمية اقتصادية جديدة لم تكن قد سبقتها تنمية في الماضي.[55]

وجاءت المحاولة الجادة الأولى لفهم مشكلة ليبيا الزراعية بعد عشرين عاماً من اكتشاف النفط عندما اكتشف المسؤولون، الذين اضطرهم الواقع الاقتصادي إلى إعادة تقييم السياسة الزراعية، أن ما جاء في تقرير (بنجامين هيجنز) عام ١٩٥٣ ما يزال صحيحاً في عام ١٩٩٣. إن ليبيا لم تكن أفقر دول العالم لخلوها من الثروة، ولكن لأنها لم تكن تملك الوسائل التي تمكنها من صنع الثروة. وباختصار فإن الثراء الذي نصنعه يمكن الاعتماد عليه أكثر من الثراء الذي نستخرجه. وهكذا، ورغم كل ذلك الثراء، فإن البلاد ما تزال فقيرة، بالنظر إلى أنها لا تملك الوسائل التي تمكنها من إعادة استثمار رأس مالها، وما لم يتم استغلال التدفق النقدي بكامله لتحقيق المزيد من الثروة فإن البلاد لن تلبث أن ترجع إلى الوراء لتسقط في دوامة الانحلال والتآكل التي كانت موجودة فيها قبل اكتشاف النفط.

لقد كان نقص الماء في مقدمة المشاكل التي عانت منها ليبيا. وكان فشل الزراعة ناجماً عن نقص الموارد المائية، والزيادة المفرطة في إشباع رأس المال. ويبدو أن (متعهد توريد الفيلة البيضاء) الجاري وراء الأحلام قد نجح في إقناع صانعي السياسة بأن على الحكومة، وبدلاً من إنفاق الأموال على المشروعات الصحراوية الضئيلة المردود، أن تعمل على استصلاح مناطق الزراعة التقليدية. وقد يحدث بعد بضع أحقاب من الزمن أن يساهم استصلاح الأرض المتاخمة لهذه المناطق الزراعية في توسيع رقعة المساحة الإنتاجية، ومن ثم توسيع الأراضي المثمرة وتقليص الأراضي غير المثمرة. وكان هذا التفكير وراء قرار بناء "النهر الصناعي

55 Benjamin Higgins, *Economic and Social Development*, 6.

العظيم". وقد تم إنجاز المرحلة الأولى في هذا المشروع عام ١٩٩٣، وبدئ العمل في مرحلته الثانية. ولدى إتمامه فإن الأنابيب الفولاذية والخراسانية العملاقة سوف تنقل الماء عبر آلاف الأميال من الصحراء إلى الساحل. ويأمل صانعو السياسة أن يقدم هذا المشروع لليبيا مورد قرن كامل من الماء لأغراض الزراعة والصناعة والاستعمال المحلي.[٥٦]

ومن الناحية النظرية فإن المشروع، الذي تبلغ تكلفته ٢٧ بليون دولار، يبدو باهظ الكلفة ولكنه مضمون ومعتمد. غير أن الأيام ومبلغ الـ ٢٧ بليوناً من الدولارات هي التي ستحدد ما إذا كان هذا المشروع مجرد (فيل أبيض) آخر يقام لمجرد الاستعراض والمباهاة، أو أنه مشروع جاد يعتمد على مشورة خبرة راسخة. ولسوء الحظ، فإن مشورة الخبراء كان مصيرها في الماضي إما الإهمال وإما إعادة تلوينها بما يتلاءم وأفكار القذافي، بحيث تعكس شكوك القائد الليبي الكامنة نحو كادر المدنيين المتعلمين الذين كان لا يخفي عدم ارتياحه إليهم.

كان هناك خبراء بعقود طويلة الأمد معارون للوزارات التي كانت تحاول تقييم مشورة الخبراء والتأثير على الحكومة بغية تمرير مفاهيم التنمية طويلة الأجل، غير أنه كان يُقال لهم إن تحليل مشورة الخبراء، ووضع المخططات، يدخل ضمن اختصاص وصلاحية صانعي السياسة، ونتيجة لذلك كانوا يُساقون إلى آلاتهم الحاسبة ورسوماتهم التخطيطية وإلى مجلس الوزراء، ثم ما يلبث مجلس قيادة الثورة أن يستعيد الزمام بفعالية. عندها لا يعود هناك مكان للتركيز على مفاهيم عملية التنمية، ولا خبرة فنية للمفاضلة بين مختلف العروض والمقترحات. وإذا كان الخبراء لا يملكون صلاحية اتخاذ القرار، فإن الأمر ذاته ينطبق كذلك على واضعي الخطط المدربين في الوزارات. وعلى أي حال فإن التخطيط طويل الأجل يتطلب قدراً من التواصل والاستمرارية في مجال

---

٥٦ "النهر الصناعي العظيم" هو الاسم الرسمي الذي أطلق على مشروع الري، و"أعجوبة العالم الثامنة" هو المصطلح السياسي الذي يستعمل للتعبير عن هذا المشروع ليقارن كإنجاز ليبي بإنجازات مصر المتمثلة في الأهرام والسد العالي في أسوان.

العمل، لا في الطفرات والبدايات التي تلائم متطلبات الوقت الحالي.[57]

حتى قبل إحالة مشروع "النهر الصناعي العظيم"، أو "أُعجوبة العالم الثامنة" كما يحلو للحكومة الليبية أن تدعوه، إلى شركتين، أمريكية وكورية جنوبية، تتوليان إنشاءه وإدارته والإشراف عليه، أصبح المشروع بؤرة أضواء الحكومة الليبية الزراعية، تماماً كما كان مشروع الكُفرة من قبله. وقد كان صانعو السياسة يأملون أن يتمكن المشروع عند استكماله من نقل ما يصل إلى ثمانية ملايين متر مكعب من الماء النقي يومياً إلى المدن والى المشاريع الزراعية على الساحل، كما كان من المأمول في ظل ظروف معينة أن تفلح هذه الكمية الوافرة من الماء في دعم ازدهار ليبيا زراعياً. أما فيما يتعلق بتكلفته التي تبلغ ٢٧ بليون دولار، فإن الحكومة تؤكد أن هذا المبلغ يقل بكثير، وعلى المدى البعيد، عن تكلفة إنشاء وصيانة محطات لتحلية مياه البحر تدر الناتج المائي ذاته.

حتى هذه الأيام فإن المحاولات المتواصلة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الزراعة كانت أبعد ما تكون عن النجاح التام. إن المواد الغذائية التي تنمو في البلد تتجاوز تكلفتها إمكانات معظم المواطنين، وعلاوة على القيود الطبيعية والافتقار للإدارة المحلية، فإن ليبيا لم تفلح بعد في وضع حد لاعتمادها على الخبرة الأجنبية أو العمالة أو المعدات أو المنتوجات الأجنبية. ومثل هذه "التفاصيل البسيطة" يمكن التغاضي عنها ما دامت عوائد النفط تتدفق، إلا أن أحداً لا يكلف نفسه عناء التفكير في الإجابة عن السؤال التالي: "ما الذي ستفعله البلاد إذا ما حدث بعد حقبة من الزمن أن تعرضت موارد الرأسمال للتجميد ولم يعد بوسع الحكومة المضي في دعم مشروع بهذا المستوى؟" والجواب عن هذا السؤال ليس اقتصاديا بالتأكيد، ولكنه فكري نوعاً.

57 First, *Libya: The Elusive Revolution*, 159.

إن القيادة الحالية قد تبنت فكرة إيجاد بديل للاستيراد، وبغض النظر عن التكلفة، كوسيلة لتحقيق الاكتفاء الذاتي. وعلاوة على ذلك فقد رأت أن مشاكل التنمية الراهنة تشكل تحدياً يتعين التغلب عليه. وإذا أخذنا بالاعتبار موارد البلاد الهزيلة حالياً، فإن التحدي بتحويل الصحراء إلى جنة خضراء مزدهرة يشبه محاولة هدم الجبل بمطرقة. إن على ليبيا أن تتخلى عن مشروعاتها الحالية الهائلة لإنتاج الغذاء، وأن تذكر أن التجارة كانت تشكل دائماً خط حياة. ولكي لا تقطع خط الحياة هذا، فإنه يتوجب على ليبيا "أن تواجه واقعها ومسؤولياتها بوصفها شريكة في عالم مركب يعتمد بعضه على بعضه الآخر".[٥٨]

وبالطبع فإن هذا لا يعني أن تتوقف البلاد عن إنتاج الغذاء أو تطوير أساليب نمو المحاصيل الزراعية، ولكنه يعني أن على ليبيا أن تعمل على تحقيق التوازن بين احتياجاتها وإمكاناتها الزراعية. وقد يكون من الأجدى كثيراً إنتاج ٣٠٪ فقط من حاجة البلاد إلى الغذاء محلياً دون تعريض الأرض أو الماء أو القوة العاملة أو رأس المال للاستنزاف، بدلاً من إنتاج ٧٠٪ من خلال الضغط على الأرض وموارد الماء. إن رأس المال يمكن توفيره واستثماره بوسائل أخرى تحقق تدفقاً ثابتاً من الدخل خلال سنوات الإنتاج الزراعي البطيء، وقد يكون هذا اقتراحا طيباً هذه الأيام في الوقت الذي ما يزال لدى ليبيا فائض دخل يمكنها استثماره.

الصناعة

تواجه الصناعة في الجماهيرية اليوم مجموعة من العقبات تختلف تماماً عن تلك التي تواجه الزراعة، إذ إن الصناعة لم تكن قبل عام ١٩٦٩ تحتل مكاناً هاماً في أذهان صانعي السياسة الليبيين، ويستخلص من أسلوب توزيع الاعتمادات المالية الأولية أنهم كانوا يستخفّون بالاستثمار في مجال الصناعة. ويبدو أن الافتقار إلى الليبيين المدربين كان قد أقنع المسؤولين

58 Birks and Sinclair, "Libya: Problems," 261-62.

بعدم جدوى الاستثمار الصناعي. وإلى جانب الاستثمار في الصناعة النفطية، فإن العديد من المشروعات الصناعية كانت تُترك عمداً للاستثمار الخاص، والذي كان في البداية بطيئاً جداً في التجاوب مع التحدي.

التزمت حكومة الثورة بتطوير ليبيا صناعياً لتصبح "عملاقاً صناعياً" ومتقدماً مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وكما هو الحال بالنسبة للزراعة كان بوسع رأس مال البلاد النفطي الوافر أن يمكن الحكومة من شراء أي مشروع صناعي من الأسواق العالمية. وقد كان صناع السياسة يجمعون إلى حد ما بين صغر السن وقلة الخبرة، مما جعلهم يقعون مراراً فرائس سهلة في شباك رجال أعمال دوليين امتلكوا من أدوات القوة والدهاء ما جعلهم يروجون لهؤلاء مشروعات تعتمد على الاستثمار الرأسمالي الضخم.

ومن خلال تحليل تلك المشروعات الصناعية يتضح بغير عناء أنه قد تم تبديد أموال طائلة. وليس من شك في أن الرأسمالية العالمية، بما لديها من خبرة، لم تكن أكثر حرصاً على الثروة الليبية من الحكومة الليبية ذاتها. وحتى عام ١٩٧٢ لم يكن عدد الليبيين المدربين على العمل في المشروعات الصناعية العامة يتجاوز ١٥٠ شخصاً، وكان يُفترض أن يتولوا أمور المجمعات الصناعية التي تتجاوز قيمتها العديد من المليارات، والتي أوصت عليها الحكومة.[٥٩] وكانت ليبيا عام ١٩٧٥ لا تختلف كثيراً عن ليبيا الستينيات فيما يتعلق بالعمالة. كانت الجامعات والمدارس قد خرّجت أعداداً كبيرة نسبياً من الطلبة الذين ما لبثوا أن حصلوا على الوظائف الإدارية والفنية المنشودة. غير أن عددهم كان أقل مما يتطلبه شغل سائر الوظائف في مجالات التنمية الهامة، والتي كانت بحاجة إلى الخبرات التنظيمية والتدريبية. ولكي تحقق ربحاً من وراء التصنيع، كانت ليبيا بحاجة للخبراء للعمل لدى الحكومة وفي مواقع الإنتاج، على حين كانت الغالبية العظمى

59 First, *Libya: The Elusive Revolution*, 184.

من الليبيين أميين، وبالتالي غير مؤهلين. كانت ليبيا تعاني من وجود ثغرات كبيرة متنامية بين من يحتلون القمة في السلم الاقتصادي من صفوة المتعلمين، وبين القاعدة بمخزونها من جماهير غير المتعلمين وغير المدربين، ونتيجة لذلك كان العمال الأجانب من كافة أرجاء العالم يتكفلون بملء هذا الفراغ.

ظاهرياً، كان العدد الكبير من المشروعات الضخمة التي يجري إنشاؤها يوحي بأن البلاد تقطع خطوات واسعة في مجال التنمية. أما تحت السطح فقد كانت هناك الحقيقة القاسية المجردة. إن الدول التي تتطلع إلى أن تكون دولاً منتجة تحاول في العادة الاستفادة من العمالة والخبرة المحلية، ورجال الأعمال المحليين أحياناً. غير أن ليبيا، وعلى النقيض من ذلك، لم تكن قد أقامت مصنعاً واحداً. كانت جميع المصانع قد تم شراؤها من الخارج بأسعار خرافية، وكانت في كثير من الأحيان تُسلم مصحوبة بالقوة العاملة الأجنبية. كان الأجانب والوسطاء والشركات، وليس الليبيون، هم الذين يولدون رأس المال، وكانت الشركات الأوروبية والآسيوية، وليست الليبية، هي التي تبني الطرق والمدارس والمستشفيات والفنادق والمشروعات الإنشائية الأخرى. وفي الوقت الذي استطاعت فيه العوائد النفطية أن تحقق الثراء لعدد قليل من المحظوظين الليبيين، فإن غالبية المواطنين ظلوا فقراء.

وكدولة منتجة و"لأسباب أمنية" تتعلق بالنفط، أخذت ليبيا تهتم بتكرير النفط لتحويل نفطها الخام إلى المنتجات المكررة الأكثر قيمة. وقد وقع الاختيار على غرب ووسط ليبيا كمواقع للتنمية الصناعية.[٦٠] وفي مرسى بريقة وراس لانوف يجري توسيع عدد من المشروعات البتروكيماوية لتصبح أوفر إنتاجاً. وتعدّ مرسى بريقة مركز الصناعات البتروكيماوية، إذ توجد فيها مشروعات الأمونيا واليوريا والميثانويل والغاز الطبيعي المسال (الإيثين والميثين وغيرهما) وسوائل الغاز البترولي (النافتا). أما في راس لانوف فقد

٦٠ "متطلبات الأمن" هو السبب الذي يستعمل عادة عندما لا يلتفت إلى نصائح الخبراء.

تم إنشاء مجمع مماثل يشتمل على مصفاة لتكرير النفط تعدّ مكملة للمصفاة الموجودة في الزاوية، غربي طرابلس. وبنهاية عام ١٩٨٥ بلغت طاقة البلاد التكريرية ١٢٢ مليون برميل سنوياً، أي بزيادة تربو على ١٠٠٪ عن طاقة عام ١٩٨٠ البالغة ٥١ مليون برميل.[٦١] غير أن ضعف أسواق النفط العالمية، وعمليتي الحظر على صناعة ليبيا النفطية اللتين فرضتهما الولايات المتحدة الأمريكية على ليبيا عام ١٩٨٦، والأمم المتحدة عام ١٩٩٣، أرغمت ليبيا على تخفيض طاقة تكرير النفط لديها.

ولعل الشيء الأكثر أهمية أن تلك الأحداث المؤسفة قد عملت على خفض الإنتاج النفطي في البلاد، وهو الانخفاض الذي بدأ عام ١٩٧٣ (الجدول ٤-١). وقد حاول قادة ليبيا، ودون نجاح، تطوير صناعات لا تعتمد على النفط، من خلال تمويل المشروعات العملاقة، مثل مصنع الصلب في مصراتة. وكان العقيد القذافي قد وعد بأن يصل إنتاج هذا المصنع إلى ٢,٤ مليون طن متري بنهاية عام ١٩٩٣، ولكنه ما لبث أن اكتشف في عام ١٩٩٤ أن المصنع كان يستهلك من المال أكثر مما ينتج من الفولاذ وأنه ينبغي إغلاقه. وما تزال ليبيا تستورد كل حاجتها من الحديد الخام، بعد أن تبين أن الكميات المزعومة من الحديد الخام في جنوب ليبيا كانت خرافة مختلقة من صنع خيال بعض الموظفين، وكان مشروع السكة الحديدية التي كان من المقرر أن تنفذه شركة هندية لنقل خام الحديد من مخزونه في جنوب ليبيا قد توقف منذ وقت طويل.

وهناك مصنعان آخران في المستوى ذاته من الضخامة، هما مصهر الألومنيوم في زوارة - (مدينة النقاط الخمس) ومصنع (الرابطة) الكيماوي لإنتاج المواد الصيدلية وغيرها من المواد الكيماوية. وإلى جانب ذلك، هناك عدد من مشروعات التجميع الأصغر حجماً لإنتاج المواد الاستهلاكية، وبدأ إنتاجها في منتصف السبعينيات، وتتضمن مشروعات

61 Birks and Sinclair, "Libya: Problems", 264.

Table 4-1 Evolution of Libya's crude oil production (1,000 barrels per day), 1961-1993

Year	Daily avg.	Cumulative	% change in daily avg.
1961	18.2	6643	
1962	182.3	73182	
1963	441.8	234439	142.3
1964	862.4	550078	95.2
1965	1,218.8	994,940	41.3
1966	1,501.1	1,542,841	23.2
1967	1,740.5	2,178,124	15.9
1968	2,602.1	3,130,492	49.5
1969	3,109.1	4,265,314	19.5
1970	3,318.0	5,476,384	6.7
1971	2,760.8	6,484,076	-16.8
1972	2,239.4	7,303,696	-18.9
1973	2,174.9	8,097,535	-2.9
1974	1,521.3	8,652,809	-30.1
1975	1,479.8	9,192,936	-2.7
1976	1,932.6	9,900,269	30.6
1977	2,063.4	10,653,397	6.8
1978	1,982.5	11,377,014	-3 9
1979	2,091.7	12,140,485	5.5
1980	1,830.0	12,810.267	-12.5
1981	1,217.8	13,254,764	-33.5
1982	1,136.0	13,669,404	-6.7
1983	1,104.9	14,072,677	-2.7
1984	984.6	14,433,040	-10.9
1985	1,023.7	14,806,698	4.0
1986	1,308.0	15,284,118	27.8
1987	972.5	15,639,082	-25.6
1988	1,029.8	16,015,995	5.9
1989	1,150.2		
1990	1,375.6		
1991	1,470.3		
1992	1,433.2		
1993	1,378.6		

Sources: *OAPEC Bulletin, Petroleum Intelligence Weekly, OPEC Annual Statistical Bulletin* (1961-84); *OPEC Annual Statistical Bulletin, Monthly Energy Review* (1985-88); *Monthly Energy Review, Middle East Economic Digest* (1989-93).

تصنيع المواد الغذائية والإلكترونيات. وقد بدأت مشروعات تجميع الجرارات (التراكتور) وسيارات النقل في الإنتاج في الآونة الأخيرة.

ومرة أخرى، كانت هذه المشروعات تبدو مقنعة تماماً نظرياً، سواء في مرحلة التخطيط أو الإنشاء، أو عند استكمالها، إلا أن الأمر يبدو مختلفاً تماماً إذا غادر العمال الأجانب ليبيا، إذ يُخشى أن لا يغدو بوسع أي من تلك المشروعات الاستمرار في العمل لفترة طويلة. وهكذا يمكن القول بأن الصناعة النفطية وحدها هي التي ظلت خارج نطاق إدمان سياسة فرض الأفكار، فقد سلمت من التشويش والاضطراب الذي سيطر على قطاع الصناعة الليبي الحديث. ولم يكن من قبيل المصادفة أن الصناعة النفطية كانت أحسن الصناعات إدارة وأكثرها ربحاً. ويوجز (بيركس وسنكلير) المأزق الذي تواجهه ليبيا بقولهما:

> تستطيع ليبيا على المدى القصير أن تدفع ثمن تجاربها الراهنة في مجال الاشتراكية، أي عدم الفعالية الاقتصادية، ولكن قد يكون هناك بالإضافة إلى ذلك عوامل أقل وضوحاً وأكثر تكلفة، مثل ضمور وتقلص الحافز الاقتصادي لدى عمالها المحليين. والموارد البشرية الليبية هي، من جوانب كثيرة، ذات أهمية حاسمة لتنمية البلاد على الأمد الطويل، بل إنها تفوق في أهميتها جزءاً كبيراً آخر مختلفاً من الموارد غير النفطية التي تسهم في إجمالي الإنتاج المحلي العام. [٦٢]

الخلاصة

حاولت ليبيا خلال الحقبة المنصرمة أن تنقل اقتصادها من مصاف الدول المصدرة إلى مصاف الدول التي يمكّنها اقتصادها من أن تستغني عن الاستيراد، غير أن اقتصادها كان " قصير النفس ". ومنذ اكتشاف النفط أصبح بوسع البلاد أن تدفع بمالها ثمن أخطائها، كما أن أموال النفط قد مكنت الحكومة من أن تستغني عن الاعتماد على السكان، وأصبح بمقدور

62 "Libya: Problems", 264-75.

الأنظمة الليبية النفطية أن تنغمس في رفاهية الخيال الخصب. وفي سعيها الحثيث للاكتفاء الذاتي عرَّضت ليبيا مواردها الأساسية، مثل الماء والتربة والنفط، لإساءة الاستعمال والتبديد بلا معنى. ومع أن البلاد تزخر بالمجمعات الصناعية فإن هناك نقصاً ملموساً في جميع السلع. وتعتمد الصناعة على اليد العاملة الأجنبية، على حين أن القوة العاملة المحلية، التي استُبعدت من عملية التنمية، ونتيجة لسياسات حكومية متعمدة، أصبحت مدمنة على صدقات الحكومة، ولم يعد الأمر مجرد تنمية أو لا تنمية، بل أصبح بقاء أو فناء. ويضيف كل من بيركس وسنكلير: "عندما يجف مخزونها النفطي فإن من المتوقع أن ينهار اقتصاد ليبيا على نحو يفوق بكثير ما يمكن أن يحدث لأي من الدول العربية النفطية الأخرى، الأمر الذي يدعو إلى المبادرة فوراً إلى إعادة تقييم إستراتيجية التنمية في ليبيا."[٦٣]

ولعل من المحزن حقاً أن القيادة الليبية لم تقم بإجراء أي تقييم لإستراتيجية التنمية في البلاد. ويمكن القول إن الاقتصاد الليبي يواجه اليوم مأزقاً خطيراً لم يكن يواجهه قبل خمس سنوات، فقد حقق العقيد القذافي عملاً نادراً حين تمكن في زمن قياسي من إفلاس بلد غني منتج للنفط يعيش فيه عدد قليل جداً من الناس. لقد تم تبديد المال الليبي من أجل تعظيم الذات (وشراء الفيلة البيضاء) والأسلحة والعتاد التي علاها الصدأ وتحولت إلى تحف أثرية، والمغامرات العسكرية والمخططات التي نادراً ما تفيد البلاد.

وخلال السنوات العشر الماضية انخفضت معدلات النمو في ليبيا، فيما ارتفعت معدلات العجز،[٦٤] وهبط الاحتياطي (الجدول ٤-٢). وقد يكون الشعور بالخجل هو الذي دفع بالحكومة الليبية إلى التوقف عن تزويد المنظمات الدولية بأرقام التنمية أو أرقام المصروفات الحكومية، والتي تزعم الحكومة أنها تدخل ضمن إطار الأمن القومي.

---

٦٣ المصدر نفسه، ٢٧٣.

64 See World Bank, *World Development Report (1985)*, 86-92.

Table 4-2 Libya's reserves, 1970-90 (millions of dollars)

Year	Total reserves	Months of imports
1970	1590.1	30.3
1973	2126.7	7.8
1975	2194.9	
1980	13227.9	29.2
1985	6042.3	17.5
1986	6107.3	16.4
1987	6016.8	13.6
1988	4491.1	9.1
1989	4498.2	9.4
1990	6018.4	-

Sources: IMF Balance of Payment Tapes; United Nations Conference on Trade and Development, *Handbook of International Trade and Development Statistics* (1993); *World Development Report* (1975, 1980, 1985, 1990).

الفصل الخامس

دولة القذافي

دولة القذافي

النواحي السياسية

عندما كان القذافي شاباً صغيراً يفتقر إلى الخبرة السياسية كان يقنع بمجرد تقليد نموذج الحكم المصري تحت قيادة معلمه عبد الناصر ، غير أنه فاته أن يدرك أن سياسة بلد ما وشكل حكومتها لا يمكن فرضهما على نحو ارتجالي على دولة أخرى ذات تاريخ مختلف وتركيبة سكانية ومعتقدات مغايرة . قد يكون نظام حكم عبد الناصر ناجحاً في مصر ، ولكن ليس هناك ضمان لنجاحه في ليبيا . وقد كان الاتحاد الاشتراكي العربي ، برلمان عبد الناصر ، عديم القوة في مصر بالنظر لتأثير شخصية جمال عبد الناصر الجذابة بشكل طاغ ، وشعبيته ، وقدرته على ترسيخ القوى الاقتصادية والسياسية التي عنده . ولعل العقيد القذافي كان يتوقع أن النسخة الليبية من البرلمان المصري سيكون لا حول له ولا قوة في ليبيا ، ولكنه سرعان ما تبين له ـ بعد تأسيس الاتحاد الاشتراكي العربي ـ أن المؤسسات التشريعية ، مهما كانت بدائية ، بوسعها أن تتعاظم إن سنحت لها الفرصة .

ولقد بات ذلك جلياً عام ١٩٧٢ عندما بدأ ممثلو الشعب المنتخبون

لعضوية الاتحاد الاشتراكي العربي الليبي، برلمان ليبيا الجديد، يطلبون ويناقشون ويقرون القوانين التي تضمن حقوق و أمن سكان ليبيا. وقامت هذه الهيئة البرلمانية باستجواب الحكومة التي يسيطر عليها أعضاء عسكريون في مجلس قيادة الثورة وحمّلوها مسؤولية تنفيذ سياسة الدولة. واستطاع ممثلو الشعب للاتحاد الاشتراكي أن يسجلوا بداية ناجحة جداً للمسار الشعبي الديمقراطي على الطريقة الليبية.[1]

واستقطب هذا البرلمان أساتذة الجامعات الليبيين والمهنيين من جميع التخصصات، الذين رأوا فيه أداة للتغيير المفيد، ومنتدى يمكن من خلاله استجواب الحكومة ومحاسبتها. كان شعار العهد في ذلك الحين "حرية، اشتراكية، وحدة" يعني بالنسبة للعديد من أعضاء الاتحاد الأمل في تطوير الديمقراطية وتوزيع ثروة ليبيا الهائلة على عدد سكانها الضئيل، ومن ثم الانضمام مع الحكومات العربية الأخرى في إقامة شكل من أشكال الوحدة العربية. غير أن ذلك لم يكن يتفق مع ما كان يريده العقيد القذافي، فقد رأى أن الثورة بدأت تتحرك باتجاه من شأنه في النهاية أن لا يترك له غير القدر اليسير من السلطة. وتقول (ليزا أندرسون) إنه "وفى زمن مبكر (١٩٧٣)، بدأ القذافي ورفاقه يشعرون أن الشعب الليبي لم يظهر الحماسة للتغير الثوري التي كانوا يتوقعونها منه".[2] ولعل الأمر الأكثر ضررا بالنسبة للعقيد القذافي بوصفه رئيساً للحكومة وللدولة، هو اضطراره لمواصلة الاستجوابات السياسية التي بدأها الاتحاد الاشتراكي. وكما كان يفعل قادة العهد السابق، كان القذافي لا يحب أن يوجه إليه المثقفون أسئلتهم أو أن يكشفوا عن مكامن النقص لديه.[3] وقد كان على جميع الليبيين أن يكونوا

---

١ راجع: فيرست، المصدر نفسه.

2 Anderson, *The State and Social Transformation in Tunisia and Libia 1830-1980*. 263.

٣ قبل فرض نظريته العالمية الثالثة، اعتقد القذافي أن بوسعه إقناع الناس بمزاياها، و أنفق ملايين الدولارات في سبيل الدعاية لها، غير أن أحداً لم يتقبلها بجدية، والواقع أن أحداً لم يجد في القول بأن "المرأة تحيض والرجل لا يحيض" ما يدل على عمق في التفكير، ولم تكن معالجته لقضايا المرأة في =

أعضاءً في الاتحاد الاشتراكي، وأن تكون عندهم بطاقات عضوية، ورغم ذلك فقد كان العقيد القذافي يحتفظ لنفسه بحق حجب العضوية عمن يشاء، وقد استعمل هذا الحق مرات عديدة ليحجب العضوية عن الكثيرين، بما في ذلك بعض المدنيين من أعضاء حكومته المعينين.[٤]

وعلّمت تجربة الاتحاد الاشتراكي القذافي أن لعبة الديمقراطية لها قواعدها الخاصة، والتي تشمل حرية الكلام ومشاركة كل مواطن. كما استخلصت أندرسون أنه "في شن حملته على الطبقة الوسطى (البرجوازية) والبيروقراطيين، ضمن أشياء أخرى" لم يكن راغباً في ممارسة تلك اللعبة،[٥] وأنه يفضّل أن يجري اللعب على طريقته الخاصة من خلال فرض (لعبته) غير الديمقراطية، على اعتبار أن النظم الديمقراطية تكون ديمقراطية بالنسبة للغالبية فقط. وعلى حد قوله، إن كان من المتعذر أن يتمتع الجميع بالديمقراطية فإنه يجب أن يُحرم منها الجميع.[٦] والواقع أن القذافي لم يكن في البداية يعرف أي نظام سياسي محبّذ، ولكن الاتحاد الاشتراكي العربي الليبي زوده بالنموذج العملي للنظام الذي لا يحبذه، واختار عوضاً عن ذلك نظاماً لا يلزمه بقيود الدولة.[٧] ولقد كانت الفوضى هي النتيجة النهائية لممارسة أسلوب الحكم من خلال اللجان الشعبية، وبهذا انتهت التجربة الديمقراطية الأولى والأخيرة خلال عهد العقيد القذافي. ومن غير المحتمل

= كتابه تتسم بالبساطة وحدها، ولكن بالتناقض أيضاً، فقد وجد أن من بين النساء اللواتي سخرن منه على منصة مؤتمر النساء المصريات، كان هناك العديد من العالمات البارزات. وكان قد حاول في ذلك المؤتمر الذي عُقد في القاهرة عام ١٩٧٢ أن يقنعهن بأنهن وبسبب الحيض يصبحن أكثر ضعفاً، الأمر الذي يوجب عليهن البقاء في بيوتهن لرعاية أطفالهن. ويبدو أنه لم ينس ذلك مطلقاً، فقد أصدر بعد ذلك أمراً يناقض ما ورد في الكتاب الأخضر، ويقضي بأن على النساء الانضمام للقوات المسلحة، وأن عليهن الذهاب لمواقع العمل. وأملى عليه إعجابه الشديد بنفسه أن اختار فريقاً من الحارسات الشخصيات لتولي مرافقته. وسرعان ما عرفت تلك النساء باسم (الراهبات الثوريات).

٤ في محادثة خاصة معي أكد لي منصور الكيخيا (وزير خارجية ليبيا من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٢، وسفير ليبيا لدى الأمم المتحدة من١٩٧٦ إلى ١٩٨٠) أن عضويته في الاتحاد الاشتراكي العربي الليبي قد رفضت.

٥ أندرسون، المرجع نفسه، ٢٦٣.

٦ القذافي، الكتاب الأخضر، الفصل الأول، ص ٤.

٧ راجع: أندرسون، الفصل الثاني عشر.

أن يخضع رجل ليبيا القوي لإرادة الشعب في المستقبل، فقد برهنت سياساته عن عقيدة ثابتة في الاحتفاظ بالسلطة حتى الموت، ويشاركه في هذا الاعتقاد أغلبية القادة العرب، السابقين والحاليين.

وقد أدرك القذافي أن الهجوم المباشر على الاتحاد الاشتراكي العربي الليبي من شأنه أن يكلفه الدعم المحدود الذي كسبه خلال أعوامه القليلة في الحكم. ولعل الأكثر إثارة للقلق الانقسامات التي يتوقع حدوثها في مجلس قيادة الثورة إذا ما حاول تقليص سلطات الأحد عشر عضواً الآخرين، ولاسيما أن رفاقه في المجلس كانوا يشغلون مراكز هامة في الاتحاد الاشتراكي، وكانوا يتطلعون إلى بناء قواعد سلطتهم المستقلة. لذا فقد أحس أنه بحاجة إلى إرساء قواعد جديدة قبل أن يشرع في تنفيذ انقلابه الثاني للتخلص من الاتحاد الاشتراكي العربي الليبي ومن رفاقه في التآمر، المزعجين في مجلس قيادة الثورة.

وخلال مرحلة الإعداد، اتبع القذافي سياسة "فرق تسد" البريطانية الاستعمارية الكلاسيكية. فقد عمد إلى تعميق الانقسامات القائمة ضمن إطار المجتمع الليبي، وما لبث أن حقق الفوضى المنشودة، إذ اعتمد في البداية على النفر القليل من مؤيديه، وعلى أفراد قبيلته كرأس حربة لإحداث التغيير. وفي خطوة أُحسن تخطيطها وتنفيذها، استولى مؤيدو القذافي على مقاليد الأمور في المنظمات العامة والخاصة، كما شجّع العمال على الاستيلاء على المصانع، وتم تأميم الشركات الخاصة التي يبلغ عدد مستخدَميها عشرة أو يزيد، كما تم تشجيع عمالها على تشكيل لجان شعبية تتولى إدارتها. ومن جهة أخرى، تم تأميم الممتلكات الخاصة، وقيل للمستأجرين أن لا يدفعوا الإيجارات لأصحاب العقارات. وامتدت الفوضى حتى إلى القوات المسلحة، إذ شُجع الجنود على عدم إطاعة الضباط، ولم تكن الفوضى بحاجة إلى الكثير من الوقت قبل أن تتخذ لنفسها قوة دفع خاصة بها أدت إلى انقسام المجتمع على نفسه: الابن ضد

والده، والعامل ضد صاحب عمله، والمستأجر ضد صاحب العقار، والطالب ضد معلمه، والمرأة ضد الرجل، والفقير ضد الغني، والشرطة ضد الجيش، والقوميين العرب ضد الانعزاليين، والناصريين ضد البعثيين.[8] كانت النتيجة أن نجح القذافي في تحريض فئات من المجتمع على فئات أخرى في سُعار مدمر. وفي هذه البيئة غير المستقرة أطلق القذافي نظريته العالمية الثالثة "حل مشاكل البشرية". وفي الخطاب الذي ألقاه في مدينة زوارة، والتي أعيدت تسميتها الآن لتصبح "مدينة النقاط الخمس"، أعلن القذافي بكل وضوح أن أولئك الذين يتبنون نظريته الجديدة، وحدهم، سيكونون بمأمن من المضايقة والإصابة، وسيكون بوسعهم التمتع بمزايا الثورة.[9] وقد اضطرت الظروف الاقتصادية الكثيرين إلى تبني النظرية الجديدة، كما دافع بعض المؤيدين الجدد عن التغيير، غير أنه كانت تنقصهم القدرة على التدبر في عواقب النظام الجديد، وكان هناك الانتهازيون الذي أعمتهم الكراهية والحسد، ولا يملكون الرادع الأخلاقي.

وفي خطاب زوارة دشن القائد الليبي تصوره "للديمقراطية الشعبية"، والتي تعتمد في مفهومها الرئيسي على تشكيل لجان شعبية على كافة مستويات المجتمع الليبي. وتوفد كل من هذه اللجان مندوباً عنها إلى "المؤتمر الشعبي العام" الذي حل مكان الاتحاد الاشتراكي العربي، وأصبح الهيئة التشريعية الوحيدة في البلاد. وقد أناط القذافي بمؤتمر الشعب صلاحية اختيار الفرع التنفيذي للحكومة، بما في ذلك الوزراء ورئيس الوزراء ورئيس الدولة. والقذافي لم يكن معنياً بإيجاد بديل للاتحاد الاشتراكي العربي الليبي فحسب، ولكنه كان قد عقد العزم على أن يحدث هزة للأساس التقليدي للمجتمع الليبي على نحو يمكنه من استئصال أي شكل من أشكال المعارضة، وتثبيت أركان نظام يضمن استمرار بقاء حكمه

---

٨ حول الأحداث قبل ١٩٧٤ راجع: فيرست، المصدر نفسه. أما فيما يتعلق بالأحداث بعد ١٩٧٤ فراجع: الخواص، القذافي: مفاهيمه الفكرية نظرياً وعملياً.

٩ للحصول على النص الكامل للخطاب راجع: الخواص، المصدر نفسه.

في المستقبل، على الرغم من إدراكه أن المؤسسات الرسمية، مثل المؤتمر الشعبي العام، لن تتمكن بمفردها من تحقيق أهدافه. وباتت هنالك الآن حاجة لكيان مواز غير رسمي يكون مسؤولاً أمام العقيد القذافي وحده دون سواه. ففي عام ١٩٧٧ أعلن القائد الليبي عن إعلان "سلطة الشعب" والتي تم بمقتضاها إعلان ليبيا "جماهيرية". وعلى حين يتعذر إعطاء تفسير محدد لهذا التعبير المبتكر الجديد، إلا أنه يمكن القول بأنه، وبصوره عامة، يعني "دولة الجماهير" إذ يُفترض أن يحكم الليبيون أنفسهم بأنفسهم دون وجود مؤسسات للدولة.[١٠] وقد عُهد بأمر "الجماهيرية" إلى اللجان الثورية التي تم ابتكارها حديثاً.

ويتضح من استعراض حجم الاعتقالات وأحكام الإعدامات العسكرية التي نُفذت عام ١٩٧٧،[١١] أنه لم يكن يخطر ببال أي من الذين انضموا للجان الشعبية عام ١٩٧٤ أن صلاحياتهم التي كانوا قد اكتسبوها في ذلك الحين لن تعمر طويلاً. فبعد ثلاث سنوات من خطاب زوارة، انتهت مهامهم القيادية بصورة سريعة ومفاجئة تماماً كما بدأت. فقد عهد العقيد القذافي بالسلطة الحقيقية في الكيان غير الرسمي الجديد إلى اللجان الثورية الجديدة، والتي قام بتطويرها بنفسه لتراقب اللجان الشعبية. وقد كان يتم اختيار قادة هذه اللجان بصفة أساسية من بين أفراد قبيلة القذافي. وإلى عام ١٩٩٤ استمرت قيادة هذه اللجان في أيدي أقاربه، بالإضافة إلى عدد قليل من الأفراد الذين ينتمون لقبائل موالية (شكل ١ - أ) وكان يتم اختيار أعضاء اللجان الشعبية في بداية الأمر من مجموعة الأشخاص الذين يستجيبون لخطاب العقيد القذافي. إلا أنه بات يشترط لعضوية هذه اللجان حفظ خطابات القذافي عن ظهر قلب، وتقليده بكل صورة ممكنة، ثم أصبحت تعتمد على مدى النجاح في التحريض على إثارة الفوضى "الثورية" في المناطق التي يكلف الأعضاء بتعكير صفوها.

---

١٠ راجع: أندرسون، المصدر نفسه، ٢٦٧.

١١ المصدر والصفحة نفسهما، راجع أيضاً:
Hinnebusch, "Libya: Personalistic Leadership".

وكما هو الحال في مثل هذه الحركات، كان هناك بعض المؤمنين الحقيقيين، غير أن الآخرين كانوا من الانتهازيين الفاسدين. كان ولاؤهم للعقيد القذافي قد حقق لهم مكاسب مالية حرمت منها شرائح أخرى من المجتمع. كان الولاء يتيح لهم فرصة السفر إلى الخارج والإقامة في أفضل الفنادق في العالم على حساب الحكومة الليبية، وكذلك الاشتغال بالأعمال التجارية، حيثما كان ذلك ممكناً، والحصول على عمولات عن السلع التي تستوردها الحكومة، وتحقيق بعض المنافع الأخرى. وكانت المزايا الأخرى تشمل تخصيص المساكن الخاصة لهم بعد إخراج أصحابها منها، والحصول من البنوك الحكومية على القروض الضخمة طويلة الأجل المعفاة من الفوائد. كما نجح بعضهم في تأمين بعثات دراسية كاملة للجامعات الأمريكية والأوروبية. وكانوا أثناء تواجدهم في الخارج يعملون في السفارات الليبية، وهذه تحولت فيما بعد إلى مكاتب شعبية تتعقب وتضطهد الليبيين الآخرين الذين فروا من البلاد خوفاً على أرواحهم، كما كانوا يُعدّون قوائم التصفية، ويستأجرون من يتكفل بالقضاء على معارضي القذافي في الخارج.

ولعل أكثر وظائف اللجان الثورية أهمية هي عزل القذافي عن الجهاز الإداري، وعن أعضاء مجلس قيادة الثورة الآخرين. فقد حدث أكثر من مرة أن زودت هذه اللجان القذافي بالدعم المعنوي والعملي للتغلب على محاولات انقلابية حاول القيام بها بعض المنشقين من أعضاء مجلس قيادة الثورة وبعض المنفيين الليبيين. ومع أن أعضاء اللجان الثورية يراقبون وينظمون، إلا أنه ليست لهم مناصب رسمية، على حين كان لأعضاء اللجان الشعبية وظائف عامة. إن كل عضو من أعضاء اللجان الثورية يمثل القذافي، ولذا فإن القرارات التي تتخذها اللجان الثورية غير قابلة للنقض ولا يجوز أن تكون موضع نقاش، ولا يجوز في كثير من الأحيان توجيه الاستفسارات بشأنها.[١٢]

---

١٢ فيما يتعلق باستعراض الهياكل السياسية الليبية بعد تكوين اللجان الثورية، راجع:
Djaziri, " La Dynamique des Institutions".

ورغم كل الصلاحيات الشاملة التي تتمتع بها اللجان الثورية، لم تكن تسلم من مناورات القذافي الذي أوجدها ويعرف مواطن ضعفها. وهو يعرف الكثير عن إغراء السلطة، ومن ثم فقد كان يقوم بتطهيرها من حين لآخر لمنع أعضاء اللجان من تطوير بطائن خاصة بهم من التابعين المخلصين.[١٣] وفي العادة فإن عمليات التطهير تبدأ عندما يحقق عضو اللجنة الثورية ما يكفي من الثراء ومن النفوذ. عندها يكون هناك الكثير مما يمكن أن يفقده في حال معارضته النظام، عند ذلك يتدخل القذافي لوقفهم بلطف وكياسة. وفي الغالب يتم نقلهم إلى المكاتب الشعبية في الخارج (السفارات)، أو البنوك، أو غير ذلك من مصالح الحكومة الليبية الإقليمية، أو الدولية في أنحاء متفرقة من العالم. أما داخل ليبيا، فيتم شغل الأمكن الشاغرة بأعضاء جدد ينتمون إلى قبيلة القذافي، أو غيرهم من المرشحين من بين سكان ليبيا الفقراء.

وقد تزامنت إحدى عمليات التطهير هذه في ١ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩٤ مع تشكيل لجان التطهير، إذ أمر القائد الليبي بتشكيل ٢٥٠ لجنة تطهير أوكل إليها مهمة التحقق مما يملكه الليبيون، وينبغي على الليبيين الآن أن يقدموا إلى لجان التطهير في مناطق إقامتهم إقرارات كاملة عن ثرواتهم المادية مبينين كيفية حيازتهم لها. ويعاقب الذين لا يقدمون تلك الإقرارات عن ثرواتهم والذين تكتشفهم السلطات بقطع أيديهم.[١٤]

وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، وأثناء الاحتفال بالذكرى السنوية الرابعة

---

١٣ كانت المؤسسة الأولى التي تعرضت للتطهير هي الجامعة الليبية، إذ تم عزل الأساتذة وتعديل المناهج بمقتضى توجيهات النظام، وأبلغ الطلبة الذين ينتمون للجان الجامعة الثورية أساتذتهم بالمواضيع التي لا يريدون تعلمها، والحقيقة أن أياً من أعضاء جهاز التدريس بالكليات لم يكن لديه السلطة ليقرر رسوب أي طالب عضو في لجنة ثورية. وفي خطاب ألقاه عبد السلام جلود، وكان الرجل الثاني بعد القذافي، قال إن الأسس التي يُعتمد عليها في توزيع المنح الدراسية ليست الدرجات، ولا التفوق الدراسي، ولكن الالتزام الثوري، وبالطبع لم تكن لتلك الأقوال أن تثير العجب من جلود الذي يعدّ شبه أمي. لمزيد من المعلومات عن جلود، راجع:
Murphy, "Lockerbie Crisis Fuels Libyan Power Struggle", *Los Angeles Times*, June 23, 1992, A8; and el-Khawas, op. cit.

١٤ راجع: "قانون التطهير".

والعشرين لقيام ثورته، أعلن العقيد القذافي أنه لم يعد راضياً عن الكيان السياسي الليبي. ومن الواضح أنه كان معجباً بنظام كوميون باريس عام ١٨٧١، ولذا فقد قرر أن يقيم نظام (الكوميونات) في ليبيا عام ١٩٩٣. كان يتصور أن يتحقق ذلك من خلال تقسيم البلاد إلى ١٫٥٠٠ إقليم صغير (كوميون) يتمتع بالحكم الذاتي ويتولى إدارة أموره وتنظيمها بنفسه. وجاءت لجان التطهير لتمثل اللبنة الأخيرة في عملية دمج نظام الكوميونات الجديد بالكيان السياسي للبلاد.

ولقد كان هذا الطراز من الممارسات السياسية يتفق مع أسلوب زعزعة الاستقرار الذي كان العقيد يتعمد تطبيقه قرابة ربع قرن من الزمن. ومن الصعب معرفة الأسباب التي تدفع بالقائد الليبي إلى القيام بهذه الممارسات، ذلك أن عدداً قليلاً فقط من الناس المقربين المحيطين به يمكنهم سبر غور تفكيره. ولكن يبدو أن تلك التغييرات الموسمية المفاجئة على الكيان السياسي تشكل جزءاً من أسلوب العقيد القذافي الأساسي في تخفيف حدة الضغوط المحلية على نظامه السياسي. وقد نجحت القوانين والتنظيمات واللجان الجديدة سابقاً في تحويل الاهتمام العام نحو أمور شخصية بحتة، بعيداً عن تصرفات وأعمال النظام.

وقد حفزت الأوضاع السياسية المتردية خلال الأعوام الخمسة عشر الأولى من حكم القذافي أكثر من ممثل إلى مؤتمر اللجان الشعبية العام للتساؤل عن الحكمة السياسية من وراء حرمان الليبيين من التمتع بحرياتهم الأساسية، وإلقاء اقتصادهم في هاوية ركود لا نهاية له.[١٥] ولأول مرة أعرب في الآونة الأخيرة عدد من أعضاء مؤتمر اللجان الشعبية العام عن مشاعر الإحباط التي تنتابهم، وقد وجه بعض الأعضاء اللوم للنظام على عملية النبذ الدولي الذي تواجهه ليبيا، وعلى وضع الدولة المنبوذة الشاذ الذي فرضه على البلاد مجلس الأمن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة.

---

15 Murphy, "Lockerbie Crisis Fuels Libyan Power Struggle", *Los Angeles Times*, June 23, 1992.

وقد كان مجرد قيام بعض ممثلي المؤتمر العام بتوجيه الأسئلة كافياً في حد ذاته لإظهار أن هناك خللاً في نظامه ينبغي تفاديه بأي ثمن، فقد استطاع الناس والكيان السياسي فيما يبدو التكيف مع القواعد والتنظيمات الجديدة، وبدأ معارضو النظام في التركيز على مواطن عدم الاستقرار، وهي القذافي نفسه ولجانه الثورية، والتخطيط لاستئصالها.[١٦] وإحساسا بالخطر أصدرت الحكومة مجموعة من القرارات الجديدة، وأسست مؤسسات جديدة مؤقتة، محاولة منها لإزالة التهديد وخلق المزيد من عدم الاستقرار.

ونظام العقيد القذافي قادر على إلحاق آلام نفسية جسيمة بمعارضيه دون اللجوء للقوة المادية، ومع أن النظام كثيراً ما كان يلجأ لاستعمال أقسى صنوف العسف البدني، إلا أنه كان يؤثر اللجوء لأساليب الضغط النفسي، فقد يعتاد مجتمعٌ ما العقاب البدني بأي شكل، بما في ذلك التعذيب والموت، ولكن ليس هناك مجتمع يستطيع الصمود طويلاً أمام المعاناة النفسية والعيش على حافة الشك وعدم اليقين إلى ما لا نهاية. ولعل أخطر ما تنطوي عليه شخصية القذافي هو انجذابه نحو التجارب الاجتماعية. لقد كان يقول دائماً إن نظامه هو مجرد تجربة في مجال الهندسة الاجتماعية، ولذا فإن التجارب تشكل جزءاً لا يتجزأ من سياسته الشاملة.

العقيد ليس مجنوناً، ويمكن القول بأن العديد من المحاولات التي عمدت إلى استخدام نماذج تحليل نفسية للبرهنة على خلاف ذلك لا تتسم بضيق الأفق فحسب، ولكنها تتجاهل النُظم الفرعية التي تسهم في صياغة السياسة الليبية والمجتمع الليبي.[١٧] إن معظم قادة العالم يعمدون وبدرجات

---

١٦ واجه نظام العقيد القذافي ما لا يقل عن خمس محاولات انقلابية رئيسية في الأعوام ١٩٧٠، ٧١، ٧٥، ٨٠، ٨٢، بالإضافة إلى أربعة انتفاضات طلابية في أعوام ١٩٧٥، ٧٦، ٧٧، ٨٢. لمزيد من المعلومات عن هذه المحاولات راجع كتاب الخواص "القذافي"، ومحاولتين للإطاحة بالنظام حدثت إحداهما عام ١٩٨٤ حين قام ليبيون من المنفى بمهاجمة مقر قيادة القذافي، والثانية عام ١٩٩٣ عندما هاجمت وحدات من الجيش مديتي مصراتة وبني وليد لقمع تمرد فيهما. راجع: "من يقف وراء محاولة الانقلاب الأخيرة في ليبيا"، ٣٥-٣٦.

١٧ أما الحجة السيكولوجية التي يستند إليها القائلون بغير ذلك فهي إن القذافي طاغية مختل متعطش للدماء يعاني من أوهام جنون العظمة. أنظر مثلاً: Haley, *Qaddafi and the United States* وراجع أيضاً: Tripp, " La Libye et l'Afrique"

متفاوتة إلى الانتحال المؤقت لشخصية أخرى في محاولة لإحياء أمجاد قديمة في مجتمعاتهم، غير أن قليلاً منهم يفعل ذلك بالصورة المكثفة التي يفعلها القائد الليبي.

وفي التاريخ الحديث، انتقل مصير ليبيا السياسي من بلاط السلطان العثماني في إستانبول، إلى بلاط الملك فكتور عمانويل في روما (١٩٢٢)، وإلى بلاط الأمم المتحدة في نيويورك (١٩٤٨). وبالمقارنة بغيرها، فقد حاولت الأمم المتحدة إقامة نظام ديمقراطي يشتمل على مؤسسات ديمقراطية في المملكة الليبية حديثة السن، غير أن ذلك النظام تعرض للإخفاق، فقد كان مخطط الأمم المتحدة يمنح الملك سلطات كثيرة جداً على حساب المؤسسات الشعبية الديمقراطية، ونتيجة لذلك كان التخلص من الملك تعني السيطرة على البلاد، وقد برهن القذافي على صحة ذلك عام ١٩٦٩.

ويزعم القذافي أنه يسعى لإقامة مجتمع عالمي طوباوي. إن أية نظرية سياسية يمكن أن تبدو، من الناحية التجريدية الخالصة، وكأنها قابلة للتطبيق، وهكذا فإن بوسع القائد (كما يحب أن يدعو نفسه) أن يجمع من الناحية النظرية عناصر من الأفكار الإسلامية والماركسية والناصرية والاشتراكية الإفريقية، ويضيفها إلى أفكاره الخاصة، ومازال قادرا على أن يكون صاحب نظرية. والواقع أنه يمكن تصميم نظرية مقبولة ومفصلة لأنّ جميع التناقضات يمكن تسويغها على الصعيد الزمني. ولكن عند تطبيق هذه النظرية على مجتمع محدد، ليس بالوقت الذي يتم فيه هذا التطبيق فحسب، ولكن بالمكان أيضاً، فإنها تخفق إخفاقاً ذريعاً، ويتبع ذلك الفوضى في معظم الحالات. وخلال العقدين الماضيين تعرضت المؤسسات السياسية، الرسمية منها وغير الرسمية، لعدد من التغييرات التي لم تتجاوز تغيير الاسم وحده، على حين ظل مركز القوة الحقيقي بيد العقيد القذافي والدائرة الصغيرة التي تحيط به، والتي تضم أقرب مشاركيه وبعض أفراد قبيلته الذين ظهروا على مسرح

الأحداث مؤخراً. ولأن الأمة لا تستطيع الاستمرار، فضلاً عن الازدهار، في ظل سياسات مهجنة بعيدة عن التعقل، فإن الثمن الذي تدفعه ليبيا باهظ تماماً. وسوف تظل ليبيا تعاني جرّاء ربع قرن من الفوضى الحاقدة، حتى وقت متأخر من القرن الحادي والعشرين.

رجال الرئيس

ترتب على المحاولات الانقلابية وحالات عدم الاستقرار والتذمر الشعبي التي شهدها العقدان الماضيان أن اضطر العقيد القذافي إلى زيادة اعتماده على أفراد قبيلته (القذاذفة) لضمان سلامته الشخصية وسلامة نظامه السياسي. وقبيلة القذاذفة قبيلة صغيرة نسبياً، كانت خلال القرن التاسع عشر قد طُردت من برقة إلى منطقة (سرت) القاحلة. وإلى ما قبل قيام الثورة، عاش العديد من أفراد القبيلة حياة الفقر والأمية، حياة البدو الرحل الذين يعتمدون في معيشتهم على الرعي. وقد حرمهم النظام الملكي من الانضمام لقوة دفاع برقة ذات المكانة والسمعة، إذ كان الالتحاق بها وقفاً على أفراد القبائل الموالية في منطقة الجبل الأخضر في برقة. إلا أن القذاذفة، تمكنوا من الالتحاق بالقوات المسلحة وقوات الشرطة، وهما المؤسستان اللتان كان النظام الملكي يعدّهما ثانويتين في الأهمية. وقد عمد القذافي إلى ترقية صغار ضباط القوات المسلحة من أفراد قبيلة القذاذفة وعهد إليهم بالمناصب العسكرية الحساسة، كما شجع وسهل عملية انتقال أقاربه من سلك الشرطة إلى القوات المسلحة برتبهم نفسها، أو عمد إلى ترقيتهم ليعهد إليهم بالمناصب العسكرية الهامة (الملحق ٢).

ويوجد اليوم عدد كبير من صغار الضباط القذاذفة يرأسهم عدد من حملة رتبة العقيد. ومن أبرز حمَلة رتبة العقيد كل من أحمد قذاف الدم، ومسعود عبد الحفيظ، ومصباح عبد الحفيظ، وخليفة إحنيش، وعمر إشكال، والبراني إشكال، وعمران عطية الله القذافي، وإمحمد محمود القذافي، وخميس

مسعود القذافي، وسعد مسعود القذافي، وحسن الكبير القذافي، وعلي الكيلبو. وهؤلاء العقداء مسؤولون، منفردين ومجتمعين، عن المحافظة على النظام السياسي، ولكن كثيراً ما يعهد العقيد القذافي إليهم بمسؤوليات جديدة، أو يغير من مناصبهم الحالية. وإلى نيسان/ إبريل عام ١٩٩٥ كان القطاع الأوسط (سرت) تحت إمرة العقيد خليفة إحنيش، والقطاع الجنوبي (سبها) تحت إمرة العقيد مسعود عبد الحفيظ، وقطاع بنغازي تحت إمرة العقيد مصباح عبد الحفيظ، وقطاع طبرق تحت إمرة العقيد أحمد قذاف الدم.

وقد دفعت محاولة انقلابية فاشلة حدثت في شباط/ فبراير عام ١٩٩٥ العقيد القذافي إلى إحداث تغييرات كان من نتيجتها إعطاء أبناء عمومته صلاحيات أوسع. إذ تم توسيع منطقة أحمد قذاف الدم لتشمل كل برقة، على حين تم تعيين خليفة إحنيش قائداً للتسليح والعتاد، ورقي مسعود عبد الحفيظ ليصبح قائد الأمن العسكري في ليبيا. كما عُين البراني إشكال قائداً للأمن العسكري المحلي، فيما أُسند لعلي الكيلبو منصب حساس وهو حماية مقر القذافي، علاوة على تعيينه قائداً لحرس معسكر العزيزية. أما قيادة اللجان الثورية فقد أُسندت إلى مسعود المجذوب القذافي، فيما تم تعيين العقيد سيد قذاف الدم مسؤولاً عن الإعلام والدعاية.

ويتضح جلياً مما تقدم أن جميع التعيينات تتداخل فيما بينها لتجعل من العسير، حتى على أفراد قبيلة القذافي أنفسهم، القيام بانقلاب للإطاحة به. وقد تعلم القذافي الدرس المفيد بالطريقة الشاقة في أوائل الثمانينيات، عندما حاول ابن عمه وموضع سره حسن إشكال الإطاحة به، وكان العقيد قد عهد إليه بمهمة الأمن الداخلي، والأمور النفطية، علاوة على قيادة القوات الليبية في تشاد. وقد كانت شخصية إشكال القوية، وعدم استعداده للتمشي وفق أوامر القذافي، قد وضعته في مواجهة مباشرة مع القائد الليبي، وكانت النتيجة أن قُتل في اشتباك مع مؤيدي القذافي، وما تزال الشائعات تتواتر عن أن القائد الليبي كان قد أصدر أمره بوضع حد لحياة ابن عمه بعد أن تم إلقاء القبض عليه حياً.

أما المناصب الهامة الأخرى والأقل حساسية فقد شغلها أفراد موالون للقذافي، وإن لم يكونوا من قبيلة القذاذفة. وقد جاء معظمهم في الدرجة الأولى من قبيلة (ورفلة) الكبيرة. وترتبط القبيلتان، القذاذفة والورفلة بوشائج النسب. أما الضلع الثالث في مثلث الأمن فقد كان يشكله (المقارحة) قبيلة الرائد عبد السلام جلود، وهي القبيلة التي كان القذافي في بعض الأحيان يختار من بين أفرادها من يشغل المناصب. وعلى الرغم من أنهم كانوا يُعينون لشغل مناصب صغيرة نسبياً، فإن بعض المناصب كانت تحتل مرتبة رئيسية وتساهم في دعم التحالفات السياسية، بما يضمن سلامة النظام، في الوقت الذي يكسبه هالة من خلال تجميع القوى. وقد عُين أحمد عون رئيساً للعمليات العسكرية، والهادي إمبيرش رئيساً للدفاع الشعبي، كما عُين أحمد المقصبي في منصب أمين عام القيادة العامة، فيما أصبح عبد الرحمن السعيد مسؤولاً عن الإدارة العسكرية، وعُين المهدي العربي قائداً لقوات الحدود، أما منصب قائد السلاح الجوي الهام فقد أُسند إلى حليف القذافي القديم (علي) الريفي الشريف.

وإلى الآونة الأخيرة كان يُعتقد أن الرائد عبد السلام جلود هو الرجل الثاني بعد القذافي وذراعه الأيمن، إلا أن دوره، كما حدث لسائر أعضاء مجلس قيادة الثورة، ما لبث أن أصبح هامشياً، إذ وجد نفسه، إلى جانب من تبقى من أعضاء مجلس قيادة الثورة: الخويلدي الحميدي، وأبو بكر يونس جابر، ومصطفى الخروبي، يكافحون من أجل بقائهم السياسي، إن لم يكن من أجل المحافظة على أرواحهم. وقد تقلصت مهام الخويلدي الحميدي إلى مجرد حامل موسمي لرسائل القذافي للعواصم العربية الأخرى. ومع أن أبو بكر يونس جابر ما يزال يشغل منصب رئيس الأركان المشتركة، إلا أن منصبه استعراضي يفتقر إلى القوة الفعلية. وهو رجل أمين، مهذب، قليل الذكاء، ولكنه شديد الولاء للقذافي. ويشغل مصطفى الخروبي حالياً منصب رئيس المخابرات العسكرية. أما جلود، فقد جرده

القائد الليبي من سلطاته وعهد بها إلى عبد الله السنوسي، وهو عضو آخر من قبيلة (المقارحة). وعلى الرغم من أن جلود قد حقق لقبيلته العديد من المزايا في صورة وظائف وثراء وفرص، فإن أنصاره بين أفراد قبيلة (المقارحة) أقل عدداً من أنصار عائلة عبد الله السنوسي. والعقيد عبد الله السنوسي متزوج من شقيقة صفية فركاش (وهي زوجة العقيد القذافي وأم أطفاله). ولقد ترتب على هذه المصاهرة أن أصبح أطفال القذافي أبناء خالة لأبناء عبد الله السنوسي، ومكنت تلك المصاهرة القذافي من أن يستبدل السنوسي بجلود بدون أن يسيء لقبيلة المقارحة، وربطت بطريقة غير مباشرة ما بين القذاذفة والمقارحة.

ويعدّ عبد الله السنوسي هذه الأيام الرجل الثاني بعد القذافي وذراعه الأيمن. وهو في الواقع الرئيس الفعلي للأمن الداخلي والخارجي، وموضع سر القائد الليبي. ويعتقد بأنه العقل المدبر وراء عملية (لوكربي)، وكذلك اختطاف المنشق وداعية حقوق الإنسان، منصور رشيد الكيخيا، من مصر في شهر كانون أول/ ديسمبر عام ١٩٩٣ .

ويُعتقد أيضاً أن العقيد القذافي يعتزم إيجاد ما يعرف بلجنة القيادة الدائمة للجان الثورية. وعلى الرغم من عدم توفر الأدلة على ذلك، إلا أن المؤشرات تشير إلى أن اللجنة ستضم ما لا يتجاوز خمسة أعضاء، منهم: علي منصور القذافي (الإعلام)، وأحمد إبراهيم القذافي (التعبئة الفكرية/ الأيديولوجية)، ومحمد المحجوب القذافي (علاقات عامة)، أما العضوان الآخران فيشاع أنهما: عبد السلام الزادمة (تنظيم داخلي) وعبد الله السنوسي (شؤون خارجية). وهناك قوة أخرى جديدة أصبحت تفرض نفسها على مسرح الأحداث في ليبيا وتتمثل في سيف الإسلام، الابن الأول للقذافي من زوجته الثانية (صفية فاركاش). وليس من شك في أن سيف الإسلام، شأنه في ذلك شأن الأبناء الأوائل للقادة العرب الآخرين، يجري إعداده حالياً ليشغل منصباً بارزاً في السياسة الليبية، أما مدى بروز وأهمية

هذا المنصب فيعتمد في النهاية على مدى ثقة والده به. ومن المتعذر تماماً معرفة (أي منصب يسند لمن) في عالم السياسة الليبية، إذ لا أهمية حقيقية للمنصب، أو للقب، غير أن هناك حقيقة لا مراء فيها من وجهة النظر التي تعني العقيد القذافي، وهي أن الدم أكثر قيمة من الماء.

الشؤون الاقتصادية

لقد ثبت أن نظام ليبيا الاقتصادي الهش أكثر تعرضاً للفوضى من نظامها السياسي. وحاول نظام العقيد القذافي أن يفعل شيئاً في هذا الصدد، ولكنه أخفق في الوفاء بالكثير من الوعود. وما يزال الاقتصاد الليبي يعتمد اعتماداً كلياً على الصادرات النفطية، على الرغم من المحاولات القليلة الجادة لتقليل هذا الاعتماد. إن أقل من ٢٠٪ فقط من الناتج القومي المحلي يعدّ مستقلاً عن قطاع النفط.[١٨] وما يزال الاقتصاد الليبي طفيلياً يعتمد على الاستيراد، ويمثل نموذجاً لاقتصاد صاحب المال، إذ لا أهمية تذكر للإنتاج الصناعي المحلي. ومعظم المشروعات الصناعية، التي أقامتها الحكومة المركزية بعد قيام الثورة بتكلفة كبيرة من جانب دافع الضرائب الليبي، ما تزال غير فعالة لأسباب تتفاوت ما بين سوء الصيانة، والافتقار لقطع الغيار، إلى عدم كفاءة الإدارة، واختلاس الموارد الصناعية. حتى مشروع مصراتة لمجمع الحديد والصلب، والذي يسرف القذافي في الإشادة به والإطراء عليه كمثال على التوجه نحو التصنيع، ثبت أنه مجرد مشروع باهظ التكاليف لتراكم خسائره، وقد يجري إقفاله.[١٩]

وعلى الرغم من أن مشروع "النهر الصناعي العظيم" ما يزال قائماً، إلا أنه يتعثر تحت وطأة تكلفته المرهقة. وقد صمم هذا المشروع لنقل المياه الجوفية للأغراض الزراعية من أعماق الصحراء إلى المناطق الساحلية القاحلة، وتبين أنه أكثر كلفةً حتى مما يستطيعه الإنفاق الليبي غير المحدود عليه. لقد بدأ تدفق ماء النهر الصناعي إلى مدينة بنغازي في اليوم الأول من شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣،

---

١٨ راجع: "We Could Live like Princes".

١٩ راجع: Gadhafi's Clipped Wing, "*Wall Street Journal*, April 23, 1992".

ولكن لا يوجد ضمانات على أن المشروع قد يكون مجدياً من حيث الكلفة والمردود.[٢٠] وكمثال لاعتبار الأمور السياسية أهم من الشؤون الاقتصادية فإن العمل في هذا المشروع سيستمر من غير أي اعتبار للتكاليف نظراً لان استثمارات القذافي السياسية فيه أكبر من أن تسمح له بالتراجع.

إن معظم المدن الليبية تفتقر إلى مصادر متجددة للماء النقي. وخلال أشهر الصيف الحارة فإن بعض المدن لا تحصل على الماء النقي إلا مرة واحدة في الأسبوع، على حين تحصل عليه مدن أخرى بمعدل مرة واحدة في الشهر. وعلى سبيل المثال، فإن حصص الماء التي توزع على سكان العاصمة طرابلس هي في الغالب كثيرة الملوحة لا تصلح للغسيل وضارة بالصحة. ولا يستطيع الناس الاستحمام بانتظام، الأمر الذي يضاعف من احتمال تعرضهم للمرض، أما المستشفيات الليبية فإن معظمها، وكما وصفها محرر بصحيفة **وول ستريت جورنال** "مصائد قذرة للموت"، وتعاني باستمرار من نقص المياه، ويتعين عليها أن تعتمد على المياه المستوردة لتلبية احتياجاتها اليومية. ونعلم من المقال نفسه أن هناك مستشفى جديداً لمعالجة أمراض العيون، ما يزال بدون ماء منذ افتتاحه عام ١٩٩٠.[٢١]

وفي البلاد، التي يتجاوز طول خطها الساحلي ٢٫٠٠٠ كيلومتر، يتعذر إدراك السبب الذي يجعل الحكومة تحجم عن الاستثمار في مشاريع تحلية مياه البحر، وتعمد عوضاً عن ذلك إلى إنفاق البلايين من الدولارات على مشروع مشكوك فيه لن ينجح في تخفيف معاناة البلاد على المدى القريب. ولأول مرة، ورغم أن ذلك يتهدد حياتهم وأرزاقهم، بدأ الناس يشككون بصورة مباشرة بدوافع القذافي.[٢٢]

٢٠ راجع: "Gadhafi's Clipped Wing". شركة براون أند روت (Brown and Root) التي مقرها هيوستون هي الشركة الهندسية المصممة والاستشارية للمشروع الذي تنفذه الشركة الكورية. ولشركة دايو (Daewoo) الكورية الجنوبية نصيب الأسد في تنفيذ هذا المشروع، ولكن هناك عدد *قليل من الشركات الآسيوية من الهند واليابان التي تسهم في تنفيذه.*

٢١ راجع: المصدر السابق نفسه.

22 See Lamis Adoni, "Libyan Criticism of Qaddafi: Power Rift or Policy Shift?" *Christian Science Monitor*, June 12, 1992.

ومن بين جميع الليبيين، يعدّ (البرقاويون)، سكان برقة في الجزء الشرقي من ليبيا، أكثر الليبيين سخرية وانتقاداً. وهم يقولون إن القذافي قد حلم بالنهر الصناعي العظيم كمسوّغ لأخذ مياه برقة لري أرض مسقط رأسه (سرت) القاحلة تماماً، حيث تم بناء مدينة حديثة ظمأى، بالأموال الناتجة من نفط برقة. إن الإشاعات والقليل من الشكوى لا يمكن أن تتسبب في إلحاق الضرر بحكومة شعبية مزدهرة، ولكنها تهدد أية حكومة تتسم بالقسوة والطغيان. وفي بلاد كليبيا، حيث التكامل الاجتماعي لم يكتمل بعد، وحيث ما تزال ميول الانفصال كامنة، فإن السخط يعدّ مؤشراً على مخاطر الانفصال المرتقبة، والتي تهدد بحدوث نتائج مدمرة بالنسبة لجميع سكان ليبيا والمنطقة.

كان قطاع الزراعة هو القطاع الوحيد الذي نجا من الفوضى. و يعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى أن النظام لم يحاول التدخل في الأراضي الزراعية. وقد أدرك القذافي، متأخراً، إخفاق سياسته الزراعية السابقة، ولذا قرر وضع حد للتورط الحكومي في مشروع الكُفرة وغيره من مشروعات السبعينيات الزراعية، كما آثر إغفال وتعليق أمر ملكية الأراضي الزراعية خوفاً من المنافسة والصراعات القبلية الدموية، مكتفياً بالقول "إن الأرض لله وأنه ينبغي أن يكون لمن يفلحها الحق في أن يجني ثمارها"، وهكذا ترك ملكية الأرض في أيدي أصحابها الأصليين دون أن يحاول في الواقع إعطاءها لهم. وعندما بدأ النظام عام ١٩٧٨ في تأميم الممتلكات الخاصة والصناعية، وغير ذلك من مرافق الحياة الصناعية، أصبحت الزراعة هي القطاع الوحيد الذي لم تُخضعه الحكومة للنظم الجديدة. ورغم ذلك فإن هذه الحرية النسبية في مجال الزراعة، والدعم الحكومي المكثف الذي رافقها، لم يكونا كافيين لإنعاش الإنتاج الزراعي. كان المزارعون ينتجون دون أن تكون هناك أسواق لتصريف منتوجاتهم. كان عليهم أن يبيعوا محاصيلهم إلى الوكالات الحكومية التي كانت تشتريها بأسعار محددة. ولم يحتاجوا

إلى وقت طويل ليكتشفوا أن من الأوفر ربحاً أن يعيشوا بأموال الدعم بدلاً من أن ينتجوا. وقد أظهرت النتائج أن معدل النمو الزراعي السنوي قد هبط من ١٢٪ بين عامي ١٩٦٥ حتى ١٩٧٨، و إلى أقل من ٤٪ سنوياً فيما بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٨ (الجدول ٥-١). [٢٣]

ولم تكن الزراعة وحدها هي التي عانت من الهبوط في معدلات النمو، فقد سجلت الصناعة هبوطاً مماثلاً، إذ انخفض المعدل السنوي للنمو الصناعي خلال الفترات ذاتها من ٥ر٢٪ إلى (- ١١٪)، على حين انخفض معدل التصنيع من ١٥٪ إلى أقل من ٨٪. أما قطاع الخدمات، وقد كان ذات يوم أكثر المعدلات نشاطاً في الدول النامية، فقد سجل أكبر هبوط في هذه المعدلات السنوية إذ انخفض من ١٨٪ إلى الرقم السلبي (-٥٪). [٢٤]

Table 5-1 Annual average growth rates of total and per capita agricultural and food production: 1961-1991 (percentage)

Year	Total agricultural production	Per capita agricultural production	Total food production	Per capita food production
1961-1970	7.5	3.4	7.4	3.4
1970-1980	6.8	2.4	6.9	2.4
1980-1991	4.6	0 5	4.6	0.5
1987-1988	3.1	-0.6	3.1	-0.5
1988-1989	5.6	1.9	5.6	1.9
1989-1990	4.6	0.9	4.6	1.0
1990-1991	4.6	0.9	4.6	0.9

Sources: IMF Balance of Payment Tapes, United Nations Conference on Trade and Development, *Handbook of International Trade and Development Statistics* (1993); *World Development Report* (1975, 1980, 1985, 1990, 1993).

٢٣ هذه الأرقام تم الحصول عليها حسابياً باستعمال المعطيات في المرجع التالي: World Bank's *World Development Report*, 1978-1990، راجع أيضاً:

United Nations, *Handbook of International Trade*.

24 World Bank, *World Development Report*, 1978-90.

ويطلق الليبيون على الفترة من عام ١٩٧٨ حتى عام ١٩٨٨ اسم (العقد المظلم) بالنظر إلى ما اتسمت به من الكبت السياسي والضائقة الاقتصادية الحادة.[٢٥] وكان عقداً من عدم توفر السلع الضرورية، إذ وجد الليبيون أن عليهم أن يعيشوا رغم النقص في كل شي، ولاسيما خلال الفترة الحرجة الممتدة من عام ١٩٨٣ حتى عام ١٩٨٨ عندما هبط معدل الفرد الواحد من الناتج القومي الإجمالي للبلاد ٩ر٤١٪. وتظهر إحصاءات البنك الدولي أن مقدار الانخفاض السنوي في معدل النمو في ليبيا هو٣٪ منذ عام ١٩٦٩.[٢٦] وقد ندر أن سجل تاريخ العالم الاقتصادي وجود دولة في العالم لديها فائض نقدي في الوقت الذي تعاني فيه من هبوط في معدل النمو ومستوى المعيشة على نحو ما شاهدته ليبيا خلال تلك الفترة القصيرة من الزمن (الجدول ٥-٢).

وكانت اللجان الثورية وقياداتها في ليبيا هي وحدها التي لم تعان من أي نقص، إذ كان يتم استيراد السلع لها عن طريق مستودعات خاصة تعمل على تلبية احتياجاتها، على حين كان على المواطن العادي أن ينتظر في طوابير طويلة للحصول على سلع يندر أن تكون متوفرة. وقد قامت الشركات الإيطالية بإنشاء المخازن الكبيرة في أنحاء متفرقة من البلاد بتكلفة كبيرة. وفي غضون شهور قليلة من عملها أصبحت هذه الهياكل العملاقة ترمز إلى ثورة الفاتح من سبتمبر ومفاهيمها الفكرية الأيديولوجية، فقد كانت ضخمة ومغرية، غير أنها خاوية من الداخل، وقد تم إحراق بعضها لإخفاء عمليات الاختلاس فيها، على حين ظلت المخازن الأخرى فارغة. واستمر النقص في كافة البضائع والسلع، وفي الوقت الذي كانت فيه الصفوة الثورية تحصل على كل ما تريد، كان سائر الناس يعتمدون على أنفسهم للحصول على ما يريدون. وكان أكثر ما يزعج هو النقص في الاحتياجات الطبية،

---

٢٥ راجع المؤشرات الاقتصادية في: *Handbook of International Trade*

٢٦ على هيئة جداول من *Handbook of International Trade* (1992)

Table 5-2 Annual average growth rates of total and per capita real GDP at market prices: 1960-1996 (percent)

Year	Total real product	Per capita real product	Inflation rate
1960-90	4.3	0.0	-
1960-70	24.8	20.0	-
1970-80	3.2	-1.1	-
1980-90	-4.4	-8.1	-
1970-75	-5.6	-9.5	-
1975-80	9.0	4.3	-
1977-86	-2.6		10.9
1983-84	-3.7	-7.6	-
1984-85	-8.8	-12.4	-
1985-86	-8.7	-12.2	-
1986-87	-3.2	-6.8	-
1987-88	-23.6	-	4.4
1988-89	-10.2	-	3.1
1989-90	7.2	-	1.3
1990-91	7.0	-	8.6
1991-92	2.9	-	11.7
1992-93	9.-2	-	15.0
1993-94	-4.7	-	20.0
1994-95	-3.0	-	30.0
1994-96	-8.2	-	76.4

Sources: IMF Balance of Payment Tapes. United Nations Conference on Trade and Development, *Handbook of International Trade and Development Statistics* (1993); Author's calculations.

وكثيراً ما كان الأطباء الجراحون يعجزون عن إجراء العمليات الجراحية للمرضى الذين هم في حالة حرجة، بسبب النقص في بعض اللوازم الطبية الحيوية، كالخيوط المستعملة في خياطة الجروح.

ومنذ أن استولى العقيد القذافي على مقاليد الحكم عام ١٩٦٩ بلغ مجموع العملات الأجنبية التي لا تدخّل في جداول الحسابات بشأنها ما يعادل حوالي خمسين بليوناً من الدولارات.[٢٧] وبالنظر إلى أن نظام القذافي لم يتصف يوماً ما بالصراحة، فإن اختفاء هذا المبلغ الهائل من ثروة ليبيا ما يزال غامضاً.[٢٨] وتشير كل الاحتمالات إلى أن الجانب الأعظم من الأموال المختفية كانت توجه نحو مجمعات ليبيا الجديدة للصناعات الحربية من أجل تطوير الأسلحة غير التقليدية.

وطوال العقد الماضي، كانت ليبيا منهمكة في محاولة تحديث قدرات سلاحها غير التقليدي. وبالإضافة إلى مصنع الرابطة الكيماوي الذي كان هدفاً لدعايات واسعة النطاق، فإن هناك مشروعات سرية رئيسية تجري إقامتها لإنتاج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية. وبفضل التكنولوجيا التي تقدمها الشركة الألمانية (إمهاوزن - Imhausen) تجري حالياً بحوث متواصلة لتطوير أسلحة بيولوجية في البلدة الصغيرة غير المعروفة جيداً (تامينهنت) إلى الشمال الغربي من سبها التي تقع بدورها في المنطقة الجنوبية المتوسطة من ليبيا. و(تامينهنت) هي في الوقت ذاته موقع مشروع

---

٢٧ الأرقام كما وردت في عدد أغسطس ١٩٩٢ من *Middle East* تتراوح ما بين ٣٥ إلى ١٠٠ بليون دولار. وبعد إجراء المقارنة الدقيقة بين ميزانيات ليبيا خلال هذه السنوات وبين عوائد النفط الليبي، فسيتضح أن الرقم الفعلي يتجاوز ٥٠ بليون دولار بقليل. وليس هناك أية إشارة عن الكيفية التي أنفقت بها هذه الأموال، باستثناء المناسبات القليلة عندما كان القذافي يتبرع بتقديم المعلومات، أو عندما كان يتم نشر نبأ بالصدفة عن إنفاق عسكري من قبل النظام (ثم يسحب هذا النبأ). وقال القذافي عام ١٩٩١، في الخطاب الذي ألقاه أمام المؤتمر الشعبي، إنه قد تم إنفاق أكثر من ٢٣ بليون دولار لشراء معدات عسكرية.

٢٨ من المعروف جيداً في ليبيا أن النظام يدفع للموظفين الليبيين العاملين في خدمة الحكومة رواتبهم الشهرية بصورة غير منتظمة قد تصل إلى مرة في كل ثلاثة إلى خمسة شهور، وقد دأبت الحكومة على تبني هذا الإجراء بحجة وجود ضائقة مالية ترتبت على الحظر الدولي المفروض على ليبيا.

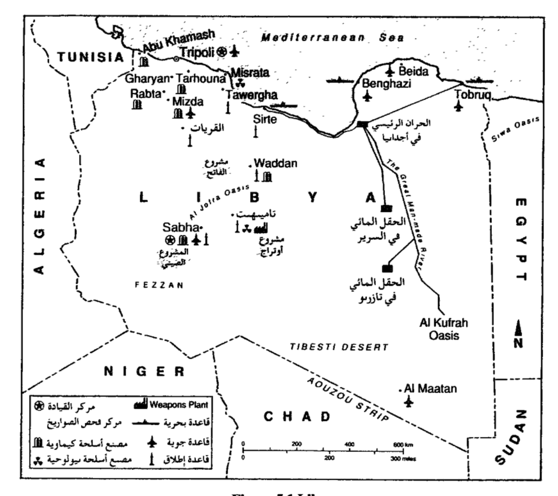


Figure 5.1 Libya

(أوتراج – OTRAG)،[٢٩] وأوتراج شركة ألمانية خاصة كانت خلال الثمانينيات تعنى بتطوير تقنية الصواريخ بعيدة المدى. وتحت ضغط أمريكي/ ألماني مشترك، انسحبت الشركة من ليبيا عام ١٩٨٨، ومنذ ذلك الحين استطاع العقيد القذافي إحياء المشروع بمساعدة فرق من العلماء وخبراء الحاسوب الألمان.

من جهة أخرى، قدمت الصين وكوريا الشمالية مساعدة فعالة لليبيا في مجال تطوير الصواريخ. أمّا الصينيون فقد تلقوا الدفعة الأولى بمبلغ اثنين (٢) بليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٠ للقيام مع ليبيا بإنتاج مشترك لصاروخ دقيق يكون قادراً على إصابة أهداف يبلغ مداها ٥٠٠ر١ كيلومتر.[٣٠] ويتواجد المشروع الصيني في مدينة سبها، حيث يجرى حالياً بناء مصنع كيماوي آخر. أمّا كوريا الشمالية فتقوم بتحديث صواريخ ليبيا القديمة السوفيتية الصنع من طراز (سكود) لتحمل رؤوساً حربية أكبر وليكون لها مدى أطول.[٣١] وهناك مشروع ثالث يطلق عليه الاسم الحركي (الفاتح) ويوجد في (ودّان) على بعد ٥٠٠ كيلومتر جنوب شرق طرابلس. وقد أصبحت مدينة (ودان) أحدث موقع لبحوث وتطوير الصواريخ البالستيكية، كما أنها موقع لمشروع مقترح للإنتاج الكيماوي.

إن أمثال هذه المشروعات الطموحة تستهلك الكثير من رأس المال، غير أن الاعتقاد الشعبي السائد يجزم بأنه، وفيما عدا الأموال التي أُنفقت على شراء المعدات العسكرية، وتمويل المغامرات الأجنبية والمشروعات الوهمية الخرافية، ولأغراض تعظيم وتمجيد النظام، فإن الأموال الأخرى قد خصصت للاستعمال الشخصي من جانب العقيد القذافي ومؤيديه المقربين.[٣٢] ولأن

---

٢٩ راجع: National Front for the Salvation of Libya, *Libya under Gaddafi*, 166-77.
٣٠ المصدر والصفحات نفسها.
٣١ راجع: المصدر السابق نفسه، وراجع أيضاً: Spector and Smith, "North Korea", 9-12
٣٢ هؤلاء الأشخاص لم يعانوا من أي نقص في أي شيء، فقد كان بوسعهم، وعلى نفقة الحكومة، أن يحصلوا على أفضل المساكن المرصوفة برخام (كارارا)، والمجوهرات والرحلات والمزايا الأخرى التي حرم منها الناس بصفة عامة. ويشير الليبيون إليهم على أنهم سكان (حي الدولار). ويعدّ أحمد قذاف الدم، ابن عم =

Table 5-3 Balance of Payments Summaries I: 1970-1990 (millions of dollars)

Year	Export of Goods	Import of Goods	Balance of Trade	Total Services Debt	Total Services Credit	Private Transfers (net)	Balance
1970	2397	-674	1723	-964	139	-140	758
1973	3528	-2011	1517	-1237	216	-273	223
1975	6418	-4424	1994	-1553	375	-260	556
1980	21919	-10368	11551	-3650	1446	-1089	8258
1984	11028	-8464	2564	-3420	720	-1240	-1376
1985	10353	-5754	4599	-2314	526	-859	1952
1986	5814	-4434	1380	-1638	629	-490	-119
1987	5828	-5391	437	-1801	845	-470	-989
1988	5644	-5753	-109	-2071	889	-496	-1787
1989	7283	-6517	766	-1871	566	-472	-1011
1990	11362	-7582	3780	-1880	784	-446	2238

Sources: IMF Balance of Payment Tapes, United Nations Conference on Trade and Development, *Handbook of International Trade and Development Statistics* (1993); *World Development Report* (1975, 1980, 1985, 1990).

Table 5-4 Balance of Payments Summaries II: 1970-1990 (millions of dollars)

Year	Govt. transfers (net)	Total long-term capital	Direct invest.	Short-term capital (net)	Errors and omissions	Overall balance	Changes in reserves
1970	-113	139	139	13	-100	697	-697
1973	-156	-510	-147	485	-1022	-980	980
1975	-164	-1524	-614	305	-1070	-1897	1897
1980	-46	-1372	-1089	-331	-104	6405	-6430
1984	-81	180	-17	651	-1096	-1722	1722
1985	-45	91	119	693	-328	2363	-2363
1986	-36	-238	-177	-192	798	213	-213
1987	-56	-2784	-98	2657	172	-1000	1000
1988	-37	-430	98	593	270	-1391	1391
1989	-16	88	125	1102	130	293	-293
1990	-35	-507	159	-500	-37	1159	-1159

Sources: IMF Balance of Payment Tapes, United Nations Conference on Trade and Development, *Handbook of International Trade and Development Statistics* (1993); *World Development Report* (1975, 1980, 1985, 1990).

النظام يعيش وسط دوامة من الإحساس بعدم الأمن، فقد وجد نفسه معزولاً، ولم يتبق لديه غير القليل من الأصدقاء في الداخل، و كذلك على المستويين الإقليمي والعالمي.

غير أن أخطر ما يواجهه الاقتصاد الوطني هو السوق السوداء المزدهرة. إن المواطنين الليبيين لا يُسمح لهم باستيراد السلع، وإزاء ذلك فإنهم يُضطرون إلى الاعتماد على مختلف المصادر والأساليب غير المشروعة. والمصدر الرئيسي المتاح يتمثل في المتاجر التي تملكها الدولة، إذ يشتري المواطنون المغامرون السلع والمواد الإلكترونية بالأسعار المدعومة المنخفضة ثم يبيعونها بالأسعار التي يمكن أن يستوعبها السوق. والمهربون هم المصدر الآخر، إذ يشترى العمال الأجانب المنتجات الرخيصة من الخارج ثم يبيعونها في ليبيا بالدينار الليبي، وبأسعار صرف الدولار الأمريكي في السوق السوداء. ويصرح للعمال الأجانب الذين لديهم تراخيص عمل بتحويل ما يعادل تسعين بالمائة من دخلهم بالعملة الليبية على أساس معدل الصرف الرسمي،[٣٣] وتكون النتيجة تحقيق ربح صاف لا يقل عن ٨٠٠ ٪ في معدل أسعار الصرف وحدها. أما العمال الأجانب الذين ليست لديهم تراخيص عمل، فإنهم في العادة يشترون المنتجات المدعومة لبيعها في بلاد منشئهم. إن أكثر من ٥٠٪ من القوة

= القذافي، من أكثر الأشخاص نفوذاً على مسرح الأحداث الليبي، وهو رجل لحل المشاكل الصعبة، عمل كضابط اتصال بين مصر وليبيا، وعندما ساءت العلاقات بين مصر وليبيا عام ١٩٩١ نشرت الصحف المصرية كشف نفقاته الفندقية خلال العامين السابقين لهذا النشر، إذ تجاوزت هذه النفقات مبلغ ٣٨ مليون دولار. وأكد شهود عيان أن أحمد أقام ذات مرة حفلة عيد ميلاد لراقصة مصرية قدم خلالها هدية بمبلغ ٣٠٫٠٠٠ دولار إلى الراقصة. وتساءل الإعلام المصري عن الطريقة التي مكنته من إنفاق هذه المبالغ الخرافية من راتبه السنوي الرسمي البالغ ١٢٫٠٠٠ دولار. راجع المقال بعنوان " لغز قذاف الدم " الذي نشرته مجلة روز اليوسف. وفي العدد نفسه من المجلة كشف النقاب عن فضيحة أخرى تتمثل في علاقة أحمد قذاف الدم بفايقة المصراتي وهي ضابطة في المخابرات الإسرائيلية من أصل ليبي.

٣٣ كان السعر الرسمي للعملة الليبية هو: ديناراً ليبياً واحداً لكل ٣٫٤ دولار أمريكي، ولكن سعر العملة في السوق السوداء في تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ أصبح أكثر من ٣٫٢٥ دينار ليبي مقابل الدولار الواحد.

العاملة في ليبيا أجنبية، ويحقق العديد منهم مكاسب من السوق السوداء تفوق بكثير أجورهم الرسمية. وتمتلىء البلاد بالأجانب وعائلاتهم الذين ينحصر هدفهم الرئيسي في الاتجار في السوق السوداء. وشجع إغراء مثل هذه المكاسب الضخمة بعض أعضاء اللجان الثورية المختارة على الانغماس في السوق السوداء، وقد ترتب على إمكانية تحقيق الثراء بين يوم وليلة أن أصبح هؤلاء الأعضاء المختارون المصدر الرئيسي للعملات الصعبة في السوق الليبية.[٣٤]

وتحت وطأة العزلة الدولية، وتدني أسعار النفط، وتبخر رأس المال، والاقتصاد المنهار (الجداول ٥-٣ و٥-٤)، وخوفاً من حدوث انتفاضة شعبية، قرر القذافي عام ١٩٩٢ السماح لليبيين بفتح المشروعات الصغيرة لإيجاد مورد لدعم دخلهم.[٣٥] غير أن هذا التغيير في السياسة كان طفيفاً جداً، وجاء متأخراً كثيراً. وبالنظر إلى أن التدهور الاقتصادي في البلاد كان قد بدأ، فإن ليبيا ما لبثت أن أصبحت أغلى بلد يمكن العيش فيه في العالم بأسره، وكان الليبيون أول من أدرك هذه الحقيقة وعانوا منها، فقد ظلت الأحوال الاقتصادية سيئة، فيما استمرت قوة السوق السوداء في الازدياد. وعلى الرغم من أن العديد من الليبيين قد أعادوا إنشاء مشروعاتهم الصغيرة، إلا أنهم ما يزالون عاجزين عن استيراد المنتجات. أما السلع رديئة الصنع التي تملأ متاجرهم فإنه يتوجب عليهم شراؤها من الوكالات الحكومية التي تستوردها من الدول الشقيقة المجاورة، دعماً للتضامن العربي، أو من دول المعسكر الشرقي السابق. ولأن الصناعات الروسية والبولندية بحاجة إلى العملات الصعبة، فإنها كانت على استعداد لتخفيض أسعارها بغية إيجاد أسواق لها. إن نوعية العديد من هذه السلع رديئة

---

٣٤ أجبرت الثورة الثقافية الثانية الكثير من الليبيين المدربين والمتعلمين على الهجرة، مما جعل الحكومة تزيد من اعتمادها على العمالة المستوردة. راجع: Anderson, *The State*, 265

35 See "Libya Clears Private Enterprise", *Wall Street Journal*, September 4, 1992, A4.

ومخيبة للآمال إلى الحد الذي يضطر العديد من الليبيين إلى العودة إلى اقتصاد السوق السوداء، حيث توجد السلع الأوربية والأمريكية وبعض السلع الآسيوية ذات النوعية الفائقة. وفي عام ١٩٩٣ بدأ العديد من وكالات الشراء الحكومية تستورد كميات محدودة من السلع الاستهلاكية من شركاء ليبيا السابقين في المجال التجاري، إيطاليا وألمانيا وفرنسا.

وسرعان ما تحولت ليبيا إلى منطقة (ترانزيت) لمنتجات دول أوروبا الشرقية. ويعتمد الفقراء في مصر وتونس والسودان وتشاد، والذين لا يستطيعون شراء السلع الغربية الباهظة الأسعار في بلادهم، على هذه السلع المدعومة التي لا ترهق ميزانياتهم. وقد ظهرت في القاهرة والإسكندرية منذ عام ١٩٩١ أسواق ليبية جديدة، حيث تباع منتجات السوق الحرة غير الباهظة الثمن، والتي تتمتع بالدعم الحكومي الليبي بعد أن كانت الحكومة الليبية قد استوردتها للسوق الليبية. وقد برهنت هذه الأسواق المزدهرة على أنها ذات نفع عظيم للحكومة المصرية التي تعاني من العجز النقدي، ومادام هذا الدعم الليبي غير المباشر مستمراً، فإنه من غير المحتمل أن تفكر الحكومة المصرية في إغلاق هذه الأسواق.

أما على الجبهة الغربية، فإن التونسيين يحققون من وراء سوء الإدارة الاقتصادية الليبية الكثير من الأرباح. وتشتري ليبيا سنوياً بملايين الدولارات السلع الغذائية التونسية والمنتجات الأخرى، إلا أن القليل منها فقط يباع في ليبيا. إذ يشتري التونسيون، بالتعاون مع المغامرين الليبيين، العديد من هذه السلع المدعومة في ليبيا تمهيداً لإعادة تصديرها إلى تونس عبر الحدود غير المحروسة، حيث تباع هناك بأسعار تقل نسبياً عن أسعار المنتجات المماثلة التي تباع في السوق المحلية.

صحيح أن الزكاة هي إحدى ركائز الدين الإسلامي، إذ يتوجب على المسلمين إنفاق نسبة مئوية من دخل أموالهم في الصدقات، وليس من

الخطأ مساعدة الدول المجاورة بأموال هذه الزكاة، لكن لا بدّ أولاً من مراعاة قاعدة أن الأقربين أولى بالمعروف. كما أن أسعار السلع في السوق السوداء ترتفع بسرعة على نحو لا يجعلها في متناول حتى الميسورين من الليبيين. ويعاني الكثير من الليبيين هذه الأيام من مشاكل في ضبط ميزانياتهم العائلية، فالأسعار تواصل ارتفاعها اليومي، على حين تواصل الأحوال التجارية تدهورها (الجدول ٥-٥)، كما أن أسعار تبادل العملة الليبية مقابل الدولار الأمريكي تستمر في الهبوط.

الوضع الاجتماعي

قد يغفر الليبيون في المستقبل للعقيد القذافي إدارته الدون كيشوتية للاقتصاد. ومن الممكن كذلك أن ينسوا حتى قسوته الوحشية. غير أن من المشكوك فيه أن يغفروا له الضرر الفادح الذي ألحقه بالشخصية الليبية. وعلى نقيض بعض القادة في الدول الأقل نماءً، الذين يستولون على السلطة لمجرد إثراء أنفسهم، فقد كان للقذافي هدف آخر. ذلك أنه لم يكن قانعاً بمجرد تعديل الأنظمة السياسية والاقتصادية في ليبيا، ولكنه كان مصمماً على إعادة صياغة الشخصية الليبية. ومن خلال مواصلة إثارة المجتمع الليبي نجح النظام في خلق بيئة غير اعتيادية يقترف فيها الناس من الأفعال ما لا يتخيلون القيام به في الظروف الاعتيادية. والواقع أن العقيد القذافي لم يأمر الناس باقتراف أعمال غير أخلاقية، ولكنه زودهم بالفرصة، من خلال تفنيده للأعراف التقليدية والدينية التي كانت تشكل أساساً للوازع الذاتي لديهم. وعلاوة على ذلك فإن غياب القوانين المدنية، والمحاكم الخاصة بحماية حقوق الإنسان، أتاح للكثيرين الاستفادة من هذه الفرصة، إذ أصبحت "الحقوق الثورية" بالنسبة لهذا النفر القليل بمثابة تفويض مطلق للقيام بتصرفات لا أخلاقية، بما في ذلك الاستيلاء على منزل جار أو عمله، وسرعان ما أصبحت بمثابة كلمة السر لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهم في مجتمع قبلي ذي تركيبة منحرفة.

Table 5-5 Tentative terms and trade estimates for Libya 1970-1990.

Year	Value	Imports		Value	Unit Value	Quantum	Exports	
		Unit value	Quantum				Terms of trade	P.P. of exports*
1970	11	5	212	8	31	27	17	35
1973	18	10	175	27	44	61	24	42
1975	31	33	95	52	61	86	54	51
1979	73	59	124	78	89	88	67	83
1981	66	111	59	124	94	132	119	70
1982	64	99	64	106	91	117	109	70
1983	56	86	65	110	89	124	97	63
1984	51	84	60	92	87	106	97	59
1985	56	83	68	61	87	70	95	65
1986	35	41	87	62	96	65	42	37
1987	40	54	74	70	102	68	53	39
1988	30	46	66	87	110	79	42	28
1989	31	55	56	75	112	67	49	27
1990	36	71	50	83	120	69	60	30

Sources: IMF Balance of Payment Tapes, United Nations Conference on Trade and Development, *Handbook of International Trade and Development Statistics* (1993). *P.P.= Purchasing Power.

قد يكون العقيد القذافي مسؤولاً بصورة جزئية عن حالة الفوضى، غير أن الجانب الأكبر من المسؤولية يقع على عاتق المواطنين الليبيين. فقد أتاحت الفوضى الفرصة لإثارة المنازعات القبلية القديمة والحزازات الشخصية والتي تتفق بصورة كاملة مع سياسة النظام "فرق تسد". ولقد كان في صالح النظام أن تكون هناك منازعات تفسد جو العمل بين أصحاب العمل والمستخدمين، وبين أصحاب العقارات والمستأجرين، وبين الطلبة والمعلمين. فقد وجد النظام في هذه المنازعات الفرصة لتحقيق المزيد من الانقسامات إلى ما يتجاوز محيط العلاقات بين طرفي النزاع. وعلى سبيل المثال، فإن الطالب الغاضب من معلمه لإعطائه علامة سيئة في أحد المواد لن يضطر إلى تفنيد علاماته وفق القواعد النافذة، ذلك أن مثل هذا الطالب الساخط يمكنه أن يسلح نفسه "بالحقوق الثورية" ويذهب لاحتلال بيت معلمه والعيش فيه، أو إحضار أحد أقاربه للعيش فيه، فليست هناك مؤسسات أو قوانين تحول بين هذا التصرف البعيد عن القانون وبين إعادة تعريف العلاقات بين الأفراد.

وقد تمكن العقيد القذافي من إحكام قبضته على كل نواحي الحياة، متبعاً في ذلك أسلوب "الأخ الأكبر" الذي يراقب كل شيء عن كثب، كما جاء في رواية (جورج أورويل). وتقول (ليزا أندرسون) إن مواصلة العقيد القذافي "التدخل في كل التفاصيل الحكومية" كانت السبب الرئيسي وراء قيام عدد من المحاولات الانقلابية الفاشلة ضد النظام.[٣٦] وبالنظر لهذه الملابسات فقد أصبح غالبية الليبيين سلبيين، ولم يعودوا ينتجون. كانوا يذهبون إلى أماكن عملهم، ثم لا يعملون شيئاً غير احتساء القهوة ومطالعة الكتب والمجلات. كان بعضهم يذهبون إلى العمل لتعليق ستراتهم الزائدة بطريقة واضحة للإيحاء بوجودهم داخل مقار أعمالهم، ثم يتركون هذه المقار لزيارة أصدقائهم، أو للوقوف في الطوابير للحصول على السلع الاستهلاكية النادرة، أو لمتابعة أمور شخصية أخرى. ولقد كان لكثيرين منهم عملان:

---

36 Anderson, *The State*, 264.

عمل صباحي، وآخر بعد الظهر يكون عادة في حقل الزراعة لزراعة ما يحتاجونه لاستهلاكهم الخاص، ولكسب دخول إضافية من خلال العمل في الاقتصاد الخفي underground economy.

والأسواق العامة الضخمة التي شيدتها الحكومة تنتشر الآن في البلاد، ومعظمها نصف فارغ، على حين يتعذر العثور على العاملين فيها. وكان على المواطن الذي يريد الحصول على وثيقة بسيطة، كشهادة ميلاد مثلاً، أن ينتظر أكثر من أسبوع حتى يمكن أن يجد الكاتب المختص بمتابعة الطلب. أما الموضوعات التي تتطلب موافقة حكومية أو تدخلاً من جانب الحكومة فإن البت فيها قد يحتاج إلى سنوات. لقد توقف الليبيون عن العمل للصالح العام لأنهم فقدوا الإيمان به. والذين يشتغلون في المشروعات العامة أغلبهم من الأجانب. وقد كانت الحكومة تستورد العمالة الأجنبية لأن العمال الأجانب الذين يتقاضون أجوراً مجزية يكونون عادة أسهل قياداً، ولأن الليبيين لا يريدون أن يعملوا. وكل مرة تحتاج فيها الحكومة إلى تنظيم مظاهرة سياسية، وهذا كثيراً ما يحدث، تقوم اللجان الثورية بتنظيم خروج العمال الأجانب للمشاركة في المظاهرة، ومرافقتهم من موقع إلى آخر. وكأفراد في القوات المسلحة فإن غالبية الليبيين الذين تتراوح أعمارهم ما بين الثامنة عشر والسادسة والخمسين يتوجب عليهم الانصياع وفق الأوامر التي تصدر إليهم بالتواجد في مكان معين وفي وقت معين. ومن الواضح أن هناك تبديداً في وقت الإنتاج الثمين، وكان من الواضح أيضاً تأثير ذلك التبديد على التعليم، ولاسيما أن حضور الطلبة إلى مدارسهم خلال العقد الماضي كان يقل عن ستة شهور في العام. وفي العادة كثيراً ما تتعطل الدراسة بسبب المظاهرات التي تأمرهم الحكومة بالقيام بها، وكذلك بسبب الخدمة العسكرية التي تبدأ يومياً عند منتصف النهار. فمتوسط اليوم الدراسي يقل حالياً عن أربع ساعات. ولعل مما يزيد الطين بلة أن النظام اقترح ذات مرة إغلاق جميع المدارس الابتدائية ونقل التعليم الابتدائي إلى البيت. وليس من شك في أن مثل هذا الاقتراح في بلد يتجاوز فيه معدل الأمية بين النساء أكثر من ٥٠٪ يعدّ انتحاراً تعليمياً.

وبالنسبة للكثير من الليبيين الذين ينشدون الاستقرار فإن الحل المنطقي هو العودة إلى حصانة وأمن القبيلة، وتتضح هذه النتيجة في انتخابات اللجان الشعبية، ذلك أن أعداداً كبيرة من المرشحين يرشحون أنفسهم ويتنافسون ويتم انتخابهم على أساس انتمائهم القبلي، وكثيراً ما تنشب المعارك الدموية بين القبائل المتناحرة حول أرض أو منصب سياسي. ومن المفارقات أن العقيد القذافي يندد بالقبلية ولكنه يؤيد مواقف قبيلته، إذ يحيط نفسه بأبنائها، ويعينهم في المناصب الرئيسية في البلاد.[٣٧] وما تزال بعض خصائص المجتمع القبلي ظاهرة في ليبيا على الرغم من تطور البلاد إلى ما بعد التركيبة القبلية التقليدية. ولكن، في غياب المؤسسات الديمقراطية السياسية، فإن هذه النزعة القبلية الخفية قد تبرهن على أنها ضارة بعملية التحديث على المدى الطويل.

وقد يكون من السهل توجيه اللوم إلى القذافي، غير أن من الإنصاف القول بأن الليبيين يشتركون معه في الملامة بالنسبة لهذا الوضع، ذلك أن سلبيتهم في مواجهة المحن، وتقاعسهم عن العمل الجاد، واعتمادهم على صدقات الحكومة وعطاياها، جعلهم معرضين لتأثير أقل التغييرات في البيئات السياسية والاقتصادية. يضاف إلى ذلك أن عزوفهم عن التضحية من أجل حقوقهم وحريتهم قد ساهم في تزويد الأنظمة الحالية والمستقبلة بفرص البقاء وفرض الهيمنة على كل نواحي حياتهم.

دولة الجماهير

في الوقت الذي واصل فيه النظام السياسي الذي أقامه العقيد القذافي تغيراته الجذرية، ظل واحداً من أكثر النظم السياسية في العالم تقييداً. وتعدّ المشاركة السياسية خارج نطاق الحدود الضيقة التي فرضها النظام جريمة

٣٧ للحصول على قائمة موجزة بأقارب القذافي ومراكزهم في هيكل السلطة راجع مقال محمد مخلوف بعنوان: "من هم رجال الخيمة الذين يديرون النظام الليبي"، المجلة، (٢٣ أغسطس ١٩٩٣)، وكذلك: National Front for the Salvation of Libya, *Libya under Gaddafi*, 20-23


من أرشيف مركز الدراسات الليبية

القذافي مع الرئيس الروماني نيكولا تشاوشسكو

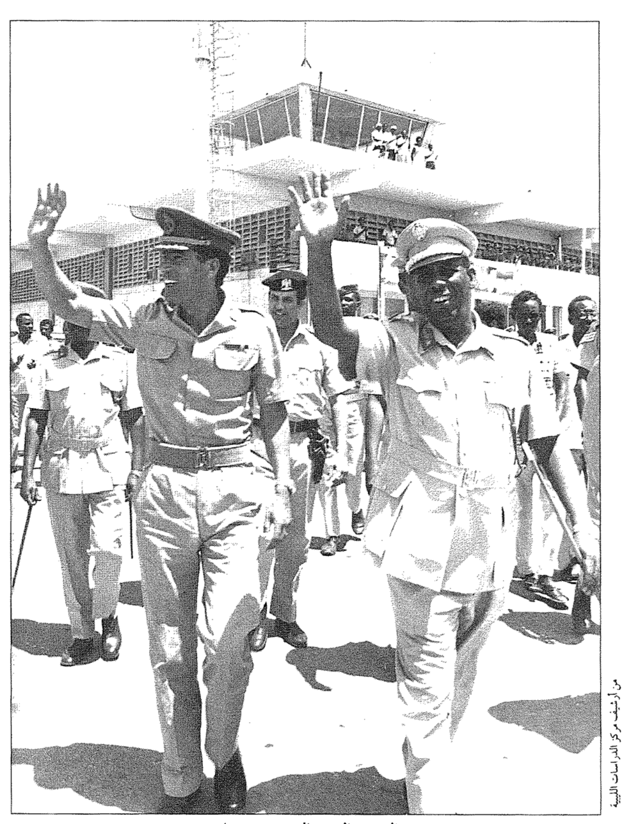
معمر القذافي مع الجنرال عيدي امين

من أرشيف مركز الدراسات الليبية



من أرشيف مركز الدراسات الليبية

القذافي مع إمبراطور إفريقيا الوسطى جين بوكاسا



من أرشيف مركز الدراسات الليبية

مع الرئيس الصومالي محمد سياد بري



من أرشيف مركز الدراسات الليبية

القذافي مع الرئيس التشادي فرانسوا تومبلباي

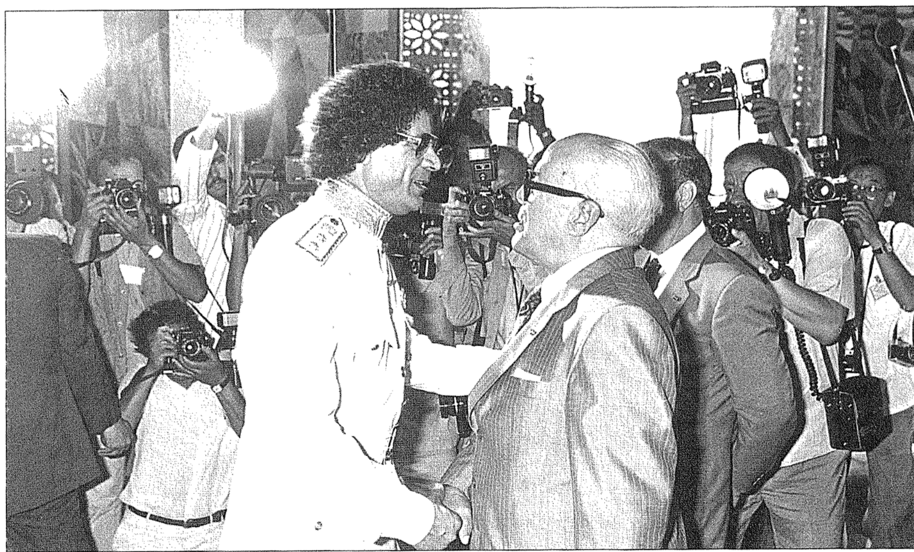
من أرشيف مركز الدراسات الليبية

عبد السلام جلود مع زعيم الاتحاد السوفياتي ليونيد بريجنيف



من أرشيف مركز الدراسات الليبية

القذافي مع رئيس ألمانيا الشرقية أريك هونيكر



من أرشيف مركز الدراسات الليبية

الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة مع جاره اللدود



من أرشيف مركز الدراسات الليبية

الرئيس السوري حافظ الأسد مع القذافي



من أرشيف مركز الدراسات الليبية

القذافي مع عبد الناصر وشيخ الأزهر الدكتور الفحام، ويقف على يمينه صالح بويصير، وعلى يسار شيخ الأزهر النقيب عمر المحيشي

من أرشيف مركز الدراسات الليبية

القذافي والسادات في لحظة ارتباك

من أرشيف مركز الدراسات الليبية

القذافي مع السادات والنميري وياسر عرفات

من أرشيف مركز الدراسات الليبية

السادات والقذافي يتصافحان ويتوسطهما الخويلدي الحميدي، ويظهر خلف السادات عبد السلام جلود وإمحمد أبوبكر المقريف



من أرشيف مركز الدراسات الليبية

حسني مبارك يخلع أوسمته على القذافي



من أرشيف مركز الدراسات الليبية

القذافي في حفل استقبال. ويبدو خلفه عبد المجيد القعود وخلف القعود عبد الله السنوسي



عبد الحليم خدام (الرجل الثاني في سوريا) وعبد السلام جلود (الرجل الثاني في ليبيا) . . نهاية مشتركة

عقوبتها الإعدام.[38] ويخضع الإعلام لرقابة محكمة، وحرية التعبير لا وجود لها. ويسيطر التدخل الحكومي، الذي لا يعتمد على حكم القانون، على كل نواحي الحياة. وقد تم تعليق جميع القوانين عام ١٩٧٤، وكان من الطبيعي ألا يستطيع الهيكل السياسي للبلاد، الذي ترتب على ذلك، مواصلة عمله إلا في بيئة تخلو من القوانين.

عند تعطيل العمل بالقوانين، تلاشت كل حقوق الأفراد، بما في ذلك حقهم في اللجوء للقضاء. والواقع أن النظام لم يقم بإلغاء المحاكم، على اعتبار أن ذلك قد يبدو عملاً غير ديمقراطي، غير أنه سلب المحاكم الشيء الوحيد الذي يمكنها من أداء عملها، أي الرجوع للقوانين الجنائية والتجارية وغيرها.[39] وكان الاستثناء الوحيد هو المقولات الثورية الخاصة بالإجبار والقسر، والتي دأبت على استعمالها وتطبيقها طليعة القذافي: اللجان الثورية، بل إن هذه المقولات نفسها كان يتعذر على المحاكم العادية تطبيقها، إذ كان المجلد الذي يحتويها قد كُتب كدليل موجز لاستعمال اللجان الثورية بغية إنزال العقوبة بأي شخص يشتبه بارتكابه أفعالاً مناوئة للثورة.

وقد خلفت المحاكمات التلفزيونية، التي أُجريت في أواخر السبعينيات وفي الثمانينيات، في النفوس طعماً مراً آخر لعدالة الثورة، حين قامت اللجان الثورية بعد أن لبست عباءة شرعية الثورة، بدور القضاة والمحلفين ومنفذي الأحكام أيضاً، ولدهشة ورعب مشاهدي التلفزيون تم إعدام عدد من الشبان بعد محاكمات متسرعة حرموا خلالها حق وجود من يمثلهم

٣٨ المشاركة السياسية الرسمية الوحيدة المسموح بممارستها هي عن طريق المؤتمرات الشعبية، وهي النسخة الجديدة والمعدلة من اللجان الشعبية التي تم تشكيلها عام ١٩٧٤. ويعدّ النظام الانضمام للأحزاب خيانة، ويتم تذكير الليبيين بذلك من خلال اللوحات الضخمة المعلقة في كل مكان والتي تحمل شعار "من تحزب خان". راجع: كتاب الخواص، "القذافي: مفاهيمه الفكرية نظرياً وعملياً"، ٤٩-٦٠.

٣٩ كانت القوانين التجارية من بين بعض القوانين الأولى التي أثرت فيها التغيرات الثورية. وقد ترتب على تأميم القطاع الخاص تحويل البلاد بين عشية وضحاها من اقتصاد السوق الحر الذي ينبض بالحياة والتنافس إلى الاقتصاد الموجه بكل ما فيه من سوق سوداء وإدارة فاسدة غير قادرة، وغير فعّالة.

قانوناً.[٤٠] وبالنسبة لغالبية الليبيين كانت عمليات الإعدام العلنية همجية، كما أنها تتنافى مع الدين والأخلاق. وقد قارن الليبيون المسنون عمليات الإعدام هذه بما كان يقترفه الفاشيست الإيطاليون أيام موسوليني. ويمكن القول بأن عمليات الإعدام قد حققت غرضها في زيادة مشاعر الخوف وعدم الأمان، ومن ثم عدم الاستقرار، وأدرك الناس أن عليهم توقع العقوبات الجماعية.[٤١]

لقد كانت القوانين الوحيدة المطبقة في ليبيا هي قوانين حماية حقوق غير الليبيين، إذ كان الموظفون الأجانب يتقاضون أجورهم وفق الجداول المحددة، على حين كان على موظفي الحكومة الليبيين أن ينتظروا أحياناً ما بين أربعة إلى خمسة أشهر قبل أن يتسلموا أجورهم. وعلى حين يستطيع الأجنبي أن يشتكي الحكومة الليبية، فإن الليبي لا يستطيع ذلك. وعندما غير العقيد القذافي ليبيا لتصبح الجماهيرية (دولة الجماهير)، وجه الدعوة إلى كل العرب للحصول على "الجنسية العربية" والإقامة في ليبيا والاستفادة من الخدمات والمساعدات الاجتماعية التي توفرها الدولة، وقيل للمواطنين الليبيين إن بوسعهم الهجرة إلى مصر والسودان وتشاد لأنه لم يعد لديهم شيء في ليبيا.[٤٢] وعرض القذافي على كل عائلة من المهاجرين الليبيين، مقابل هجرتهم، منحه مقدارها ٣٠٠٠٠ دولار.[٤٣]

---

٤٠ راجع: Anderson, *The State*, 264. ونظراً لقلة احترام القذافي للقانون كان طبيعياً أن يكون احترامه للمحامين أقل، وفي الواقع فإن مخططه كان ينادي بأن لا مكان ولا حاجة إليهم، وعلى المتهم أن يقدم دعواه إلى مجلس قضاة يتألف من اللجنة الثورية للمنطقة التي تملك الصلاحية الكاملة للحكم بالبراءة أو الإدانة.

٤١ كان نظام القذافي يعتمد دائماً على العقاب الجماعي. ومن أجل أقل حادث، حقيقياً كان أم وهمياً، تجوب اللجان الثورية المسلحة المدن الرئيسية من الغسق حتى الفجر، تعتقل وترهب الناس كما تشاء، وقد تُغلق البنوك، وتلغي الرحلات الجوية، وتوقف منح تأشيرات الخروج طوال ذلك اليوم، أو الأسبوع، ويتم تجنيد الناس الذين كانوا يتمتعون بالإعفاء من الجندية. راجع: الخواص، **القذافي: مفاهيمه الفكرية نظرياً وعملياً**، ص ٤٩-٦٠.

٤٢ راجع: **المجلة** (١٧ يونيو ١٩٩٣، ص ١٧).

٤٣ ذكرت صحيفة لوس أنجلوس تايمز أن المبلغ هو ١٠٠٠٠ دولار أمريكي، ولكن الرقم الحقيقي هو ١٠٠٠٠ دينار ليبي. معدل سعر الصرف الرسمي هو: دينار ليبي واحد = ٣,٣ دولار أمريكي. راجع:
= "Libya unveils Share-the-Wealth Plan", *Los Angeles Times*, November 20, A13

إن الكثير من أفكار وسياسات العقيد القذافي هي حصيلة عهد مختلف، ولذا فإنها تبدو عديمة المعنى من منظور القرن العشرين. وعلى سبيل المثال، فإن سياسة العودة إلى الجذور (الأصالة) التي تبناها طوال ربع القرن المنصرم كانت تستهدف تخليص التقاليد الليبية واللغة العربية من "التلوث الخارجي".[٤٤] وقد تم تعريب جميع اللافتات العامة والخاصة وكذلك وثائق السفر. وأصبح لزاماً على المواطنين الأجانب الذين يرغبون في زيارة ليبيا أن يعملوا على ترجمة جوازات سفرهم إلى اللغة العربية للحصول على التأشيرة باللغة العربية. وقد شُجع مستخدمو القطاع العام الليبيون على ارتداء الملابس التقليدية الليبية أو الملابس العسكرية، وكان على العاملين في قطاع الإعلام بالذات ارتداء الملابس التقليدية، كما كان عليهم أن يطلقوا أسماء عربية خالصة على المواليد الجدد، حتى التقويم الغريغوري الميلادي، فقد حل مكانه تقويم شمسي جديد يبدأ بهجرة الرسول محمد (ﷺ) عام ٦٢٢. كما تم تغيير أسماء الشهور الميلادية بأسماء جديدة ابتكرها العقيد القذافي. أما السنة (الهجرية) القمرية التي تستعملها كل الأقطار الإسلامية فقد تم تغييرها كذلك لتبدأ بوفاة الرسول لا بهجرته. وهكذا فإن العملية البسيطة لتحديد اليوم والتاريخ أصبحت عملية معقدة لأن ليبيا لا تتبع التقويم الإسلامي القمري الموحد، ولا تتبع التقويم الغريغوري العالمي، ففي كل سنة يصدر النظام مجموعة جديدة من القوانين واللوائح، تحدد للمواطنين الليبيين ماذا يرتدون، ماذا يأكلون، ماذا يقولون، ماذا يقرأون. وسرعان ما أصبحت البلاد أكثر دول العالم تقييداً.

= وفي البداية قدم القذافي العرض إلى أي ليبي يرغب في الهجرة إلى تشاد، أو إلى السودان، ولكنه ما لبث أن سحب العرض عندما تقدم الكثير من الليبيين بطلباتهم للهجرة، وقد أطلق الليبيون على هذه القصة اسم "الكذبة الكبرى".

٤٤ راجع: فيرست، المصدر نفسه.

النتيجة

للتمكّن من إدراك حجم الورطة التي تعيشها ليبيا، فإن على الإنسان أن يجرب بنفسه حكم العقيد القذافي من خلال الإقامة في ليبيا لفترة قصيرة من الزمن، ذلك أن الكتب والمقالات التي تنشرها المجلات العلمية تقدم جزءاً يسيراً فقط من صورة ما يحدث في المجتمع الليبي.

لقد حاولت في هذا الفصل أن أقدم للقارئ تصويراً صادقاً، وغير منحاز، بالأمثلة والوقائع من السياسة الليبية، غير أنه، وبالنظر إلى أن الحقيقة تختلط أحياناً بالخيال في السياسة الليبية، فقد أُتهم بالمبالغة والإسراف في النقد، ولاسيما أن السياسة الداخلية للنظام الليبي كثيراً ما تقترب من الخيال. وكمثال على ذلك أذكر ما حدث عام ١٩٧٧ عندما اقترح القائد الليبي أن تقوم كل أسرة ليبية بتربية الدواجن في البيت، بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي. وتنفيذاً لذلك الاقتراح، فقد تم استيراد أقفاص الدواجن وألزمت كل أسرة ليبية بشراء قفص دواجن بسعر ٧٥ ديناراً ليبياً (حوالي ١٥٠ دولاراً أمريكياً وفق معدل أسعار عام ١٩٧٧). وبالنسبة للعديد من الليبيين الذين يقيمون في المدن ويسكنون شققاً صغيرة فإن تربية الدواجن في مطابخهم كانت عملية صعبة، إن لم تكن مستحيلة. وكانت النتيجة أن الكثيرين اكتفوا بأكل الدواجن المباعة لهم، فيما وجدوا استعمالات أخرى للأقفاص. إن النقطة التي يستهدفها هذا المثال ليست السخرية من العقيد القذافي، ولكن توضيح أن عملية صنع القرار في ليبيا كانت دائماً عشوائية، ونادراً ما كانت تتبع نظرية ما، أو فكرة مدروسة محددة. كان إعلان العقيد القذافي أن على ليبيا أن تعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي مسوّغاً كافياً ليقوم مساعدوه بفرض تلك الخطة المثيرة للجدل بشأن تربية الدواجن في البيوت. وليس من شك في أن القائد الليبي قد وجد تلك الفكرة جديدة ومبتكرة بما يكفي للتشجيع على تنفيذها.

وفي مناسبة أخرى انتقد العقيد القذافي السيارات الجديدة باهظة التكلفة، وسرعان ما شرعت الوكالة الحكومية، التي تتولى استيراد السيارات وبيعها إلى الجمهور، في استيراد السيارات المستعملة فقط وبيعها بأسعار السيارات الجديدة. إلا أن الوكالة ما لبثت أن اضطُرت إلى وقف هذه السياسة بعد أن اشتكى عدد كبير من الناس من رداءة السيارات المباعة لهم. وعندما أشار القذافي ذات مرة إلى انتشار الآلات الموسيقية الغربية في البلاد، كانت النتيجة تجميع تلك الآلات الموسيقية وحرقها. وحدث ذات مرة أن كان القذافي يقود سيارته في ضواحي مدينة بنغازي، عندما استفسر عما إذا كانت تلك المنطقة ملائمة للزراعة. وخلال شهر واحد تم هدم جميع البيوت السكنية في المنطقة.

قد يبدو الأمر غريباً حقاً، ولكن العديد من السياسات التي تمس المجتمع الليبي يتم وضعها وتنفيذها على هذا المنوال. ومن الطبيعي أن تكون هناك سياسات أخرى وضعها العقيد القذافي وكانت لها أهداف واضحة ومحددة. وتغيير التقويم الإسلامي أحد الأمثلة، على حين أن تغيير أسماء شهور السنة حسب التقويم الغريغوري الميلادي إلى أسماء ليبية مبتكرة مثال آخر. وعلى العموم يمكن القول بأن العقيد القذافي كان يندر أن يتحرى الدقة بشأن نوع السياسة التي يريدها، وكان يفضل أن يرى السياسة المحتملة موضع التنفيذ قبل أن يتدخل ويعدلها. حتى **الكتاب الأخضر** فإنه يتسم بالعمومية لدرجة تسمح بوجود تفسيرات وتجارب جديدة مختلفة من جانب اللجان الثورية. وفى نهاية المطاف فإن كل السياسات التي تتخذ تكون بحاجة إلى مباركة العقيد القذافي.

ومن الضروري التأكيد هنا أن العقيد القذافي، ومفاهيمه النظرية (الأيديولوجية) ونظام حكمه، كلها فريدة في نوعها، و مما يزيد في تفردها أن هذه العوامل الثلاثة تعمل معاً في وقت واحد، ومع ذلك تظل مستقلة بعضها عن بعض. وهي جميعاً دائمة التغير، وأحياناً يتم التغيير باتجاهات

مختلفة. وللعقيد القذافي الكلمة الأخيرة، ولا يسمح بعمل التجارب على العاملين الآخرين إلا طبقاً للحدود التي يقررها بنفسه. وإزاء ذلك فإن أية محاولة لتصنيفه، أو تصنيف مفاهيمه النظرية، أو السياسة الليبية، وفق معايير ونظريات قائمة تتناول شخصيته أو تطورها، سوف تؤدي في النهاية إلى نتائج خاطئة، ذلك أن الحكم عليه ينبغي أن يعتمد على خصائصه المميزة، وفي ضوء إنجازاته.

الفصل السادس

الشؤون الخارجية



الشؤون الخارجية

مقدمة

على الرغم من أن سياسة ليبيا الخارجية قد تبدو غريبة وغير متماسكة هذه الأيام، فإن بعض التوجهات السياسية المرغوبة التي كانت سائدة خلال النظام الملكي بشكل واضح، أصبحت أكثر وضوحاً بعد ١٩٦٩، مثل الاستنكار الشديد لقيام دولة إسرائيل، والدعم القوي للقضايا العربية، والوحدة، والارتباط العاطفي بالإسلام، والخوف إلى حد ما من الأجانب. وقد انعكست هذه المشاعر في القالب "الثوري" عام ١٩٧٣، عندما أطلق القذافي "نظريته العالمية الثالثة" - (لتحرير البشرية)، والتي حلت مكانها في عام ١٩٧٨ مجموعة من المشاعر التي تؤكد تمجيد العقيد القذافي وثورته على حساب كل ما عداها، بما في ذلك المصالح الوطنية الليبية ومستقبل البلاد السياسي والاقتصادي.

تداخل الجغرافيا والتجارة

يعدّ النفط اليوم مصدر قوة العقيد القذافي، كما أنه يشكل الركيزة الرئيسية لعلاقات ليبيا بالدول الأخرى. غير أن مصدر ثراء ليبيا الحقيقي

يتمثل في جغرافيتها، ولسوف تظل الجغرافيا تلعب دوراً هاماً بالنسبة لليبيا بعد أن تنضب مواردها النفطية. وقد أكد التاريخ على مر القرون أهمية موقع ليبيا، وهي الحقيقة التي اختار نظام القذافي عدم الاستفادة منها خلال الثماني والعشرين سنة الماضية.

كان امتداد الشواطئ الليبية مسافة ألفي كيلومتر على طول السواحل الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط قد جعل من ليبيا موقعاً استراتيجياً قيّماً عند نهاية الحرب العالمية الثانية. وبمقتضى ترتيب أجرته مع بريطانيا، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء واستخدام قاعدتين على مشارف المدينتين الرئيسيتين طرابلس وبنغازي خلال حملة شمال إفريقيا. وبعد انتهاء الحرب أعادت الولايات المتحدة الأمريكية القاعدة الثانية إلى بريطانيا، فيما احتفظت لنفسها بقاعدة طرابلس. وبموجب خطة "الوصاية المشتركة" التي اقترحتها الولايات المتحدة الأمريكية[1] كان من المقرر أن تخضع ليبيا لسلطة الأمم المتحدة لمدة عشر سنوات تُمنح بعدها الاستقلال. وقد عارض هذا الاقتراح كل من الاتحاد السوفييتي وفرنسا. فقد كانت فرنسا تخشى من تأثير استقلال ليبيا على الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية (الفرنكوفونية)، فيما رأى مولوتوف وزير خارجية الاتحاد السوفييتي تحويل الجزء الغربي من ليبيا إلى ميناء تطل من خلاله روسيا على مياه البحر الأبيض المتوسط الدافئة التي طالما تطلع إليها الاتحاد السوفييتي. وعلى الرغم من تأكيدات الوزير السوفييتي "بأن بلاده لا تعتزم إدخال النظام السوفييتي إلى المنطقة كبديل للنظام الديمقراطي الذي يرغبه الناس"،[2] إلا أن أياً من بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن تثق بالاتحاد السوفييتي.

ونتيجة لهذه المعارضة عدّل مولوتوف موقف الاتحاد السوفييتي في

---

١ راجع: Pelt, *Libyan Independence*

٢ راجع: Khadduri, *Modern Libya*,114، راجع أيضاً: *Libyan Independence*, 54-56

مؤتمر باريس المنعقد في شهر نيسان/ إبريل عام ١٩٤٦ واقترح تقسيم مستعمرات إيطاليا السابقة إلى أربع وحدات متساوية تخضع كل وحدة منها لإدارة مشتركة من جانب إيطاليا وإحدى القوى الكبرى، وبموجب اقتراح مولوتوف، كان على طرابلس الغرب أن تخضع لإدارة مشتركة تتشكل من إيطاليا والاتحاد السوفييتي.[٣] ومرة أخرى رفضت القوى الأخرى هذا الاقتراح السوفييتي، الأمر الذي أحال المشكلة إلى الأمم المتحدة طبقاً للمادة من الملحق (١١) لاتفاقية السلام مع إيطاليا.[٤]

وقد اتضحت النيّة السوفييتية المبيتة عشية الانتخابات الإيطالية التي أُجريت بعد الحرب العالمية الثانية. ففي محاولة لتحسين فرص فوز الحزب الشيوعي الإيطالي في تلك الانتخابات أعلن الاتحاد السوفييتي أنه يؤيد أن يُعهد إلى إيطاليا بالوصاية على جميع مستعمراتها السابقة. وقد عزز هذا الاتجاه اقتناع صانعي السياسة الأمريكية بالحاجة إلى المحافظة على بعض التواجد في المنطقة. وحقق مطار الملاّحة (والذي أعيدت تسميته باللغة الإنجليزية باسم "قاعدة ويلس الحربية الجوية") هذا الغرض، إذ أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية على إقامته قرابة مائة مليون دولار أمريكي.[٥] وعلاوة على ذلك، فإن موقف الاتحاد السوفييتي سهل على صانعي القرار الليبي إبرام اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية، على اعتبار أنها أكثر استساغة إذا ما قورنت باحتمال إعادة نير الاستعمار الإيطالي إلى البلاد من جديد.

وعند مناقشة المشكلة الليبية في الأمم المتحدة، تمكنت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من التوقيع على مذكرات منفصلة مع حكومة ما قبل الاستقلال في ليبيا. وبعد مرور أشهر قليلة على الاستقلال

---

٣ راجع: *Libyan Independence* and *Modern Libya*

٤ راجع: *Libyan Independence*, 67, 143, 159, 844

٥ راجع: *Libya: A Modern History*, 49

تحولت تلك المذكرات إلى اتفاقيات سمحت بتواجد القوات الأمريكية والبريطانية في غربي ليبيا وشرقيها على التوالي. وقد ترتب على ربط ليبيا لمصيرها مع الغرب أن تمكنت من الاستفادة من قوة الحلفاء ونفوذهم وضغطهم بنجاح لمنع الاتحاد السوفييتي من أن يدس أنفه في الشؤون الليبية، أو كما يقولون "لمنع الجمل السوفييتي من أن يدس أنفه في الخيمة الليبية"،[٦] مع أن صانعي القرار الليبي لم يكن في نيتهم أن يزجوا بالبلاد في خضم الحرب الباردة. وكانوا قد أوضحوا للولايات المتحدة الأمريكية، منذ مستهل علاقاتهما، أن فكرة مشاركة ليبيا في الجهود المشتركة للدفاع عن "العالم الحر" لا تعدو أن تكون على أحسن تقدير مشاركة عاطفية ليس إلا. أمّا رجل الشارع الليبي فقد كان يدرك أهمية الدفاع عن البلاد ضد "العدوان" الفرنسي والبريطاني أكثر من إدراكه وجوب الدفاع عنها ضد الإمبريالية السوفييتية، التي كانت غير مفهومة له، ومن النادر أن تذكر.

تأسست العلاقات الليبية – السوفييتية عام ١٩٥٥. كان الاتحاد السوفييتي قد قدّم في ذلك الحين عرض مساعدة "سخياً" للبلاد التي كانت تعاني من الفقر،[٧] إلا أن صانعي القرار الليبي رفضوا ذلك العرض لسببين: فقبول تلك المعونة من الاتحاد السوفييتي في ذلك الحين يمكن أن يؤدي إلى إثارة عداوة الولايات المتحدة الأمريكية، ثم إن الرفض ينبثق من كراهية نفسية ودينية عميقة الجذور للشيوعية. ولقد كانت كلمة "شيوعي" في الماضي، وما تزال إلى حد ما، تعدّ مرادفة لكلمة ملحد. والمعاملة التقليدية للملحدين تنحصر في خيارين إما دخولهم في الإسلام وإمّا قتالهم.[٨] وهكذا، فإن

---

٦ لمزيد من المعرفة عن المنافسة بين القوى العظمى في تلك المنطقة، وفي ذلك الزمن، راجع:
Villard, *Libya: The New Arab Kingdom*, chap. 2.

٧ الرقم الصحيح عن مقدار المعونة المقدمة ليس متوفراً، ومن المحتمل أن كلمة "سخية" قد استعملها صانعو القرار الليبيون لدعم موقفهم في السعي للحصول على مساعدة اقتصادية غربية إضافية. لمزيد من التفاصيل راجع: *Modern Libya*, 262-63.

٨ هناك جدل قديم بين علماء المسلمين حول معاملة الذين لا يؤمنون بالله. ولقد جاء في القرآن الكريم أنه "لا إكراه في الدين".

العقلية المسلمة عموماً، والليبية خصوصاً، كان يُمكن أن تتقبل أي انتماء سياسي إلى أي نظام عدا الشيوعية. من جهة أخرى فإن المسيحيين واليهود يعدّون (أهل الكتاب) ولذا فإنه يسمح لهم بالاحتفاظ بتشريعاتهم وحكمهم الذاتي ضمن إطار المجتمع الإسلامي.[9] وعلى أية حال، فإن العلاقات مع الاتحاد السوفييتي كانت ضئيلة الأهمية حتى عام ١٩٦٩ عندما تولى العقيد القذافي مقاليد الأمور في البلاد.

كان الحكم الملكي الليبي يدين بالكثير للولايات المتحدة الأمريكية ولبريطانيا خلال العقد الأول من وجوده، فقد كان يعتمد عليهما اعتماداً كلياً بالنسبة للمعونات المالية والاقتصادية. ولأسباب تخدم مصالحهما الفردية، أيدت الدولتان استقلال ليبيا، على الرغم من أن البلاد كانت ممزقة وتفتقر للمقومات الأساسية للدولة. ولقد كان العامل الهام الذي استقطب اهتمام كلا الدولتين إلى تلك البلاد القاحلة التي دمرتها الحرب هو موقعها الإستراتيجي. ولحسن حظ ليبيا فإن موضوع استقلالها تزامن مع بداية الحرب الباردة. وقد كانت إدارة الرئيس الأمريكي ترومان، بعد إعلانها عن وثيقة (احتواء الشيوعية)، على استعداد لعمل أي شيء في سبيل الحيلولة دون التسلل السوفييتي إلى شمال إفريقيا، ومن هذا المنطلق كان يُعتقد في ذلك الحين أن مبادرة صانعي القرار الأمريكي إلى إعطاء ليبيا الاستقلال، وتوفير أسباب أمنها وسلامتها من خلال إقامة قواعد (عسكرية) فوق أرضها، وتوفير بعض أسباب رفاهيتها، كان استثماراً مجدياً في مجال تحقيق أمن الولايات المتحدة الأمريكية.

وكانت القيادة الليبية من جانبها تهتم بالحفاظ على تماسك البلاد وتوفير أسباب البقاء لسكانها الذين كانوا يشكون من الفقر وسوء التغذية

---

٩ يستطيع أهل الكتاب أن يعيشوا ضمن المجتمع الإسلامي ماداموا لا يحاربون الإسلام. ومن المهم الإشارة إلى أن هؤلاء كثيراً ما كانوا يتبنّون الأساليب الإسلامية في الحياة، فقد يدين بعضهم بالمسيحية أو اليهودية ولكن ثقافته أقرب إلى الإسلام.

والحاجة إلى التعليم، ولذا كان يُنظر إلى تأجير قواعد لبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على أنه عمل تجاري اقتضته الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي كانت سائدة في ذلك الحين. ومع ذلك، فقد كانت هناك معارضة لإقامة تلك القواعد من جانب بعض الليبيين الذين كانوا يخشون أن يؤدي وجودها إلى الزج بليبيا في الصراع الشرقي الغربي على حساب علاقاتها مع الدول العربية الأخرى، ولاسيما جارتها الشرقية مصر الثورية. وعلى أية حال، كانت أوضاع ليبيا الاقتصادية الواقعية القاسية، والوعد بتوفير الأمن والسلامة والحياة الأفضل، إلى جانب توفير المال والمعونة بشتى أنواعها، قد دفعت حكومة مصطفى بن حليم إلى التوقيع على عقود الإيجار.[١٠]

كانت قاعدة (الملّاحة) في ضواحي طرابلس تعدّ واحدة من أكبر القواعد العسكرية خارج القارة الأمريكية، إذ لم يقتصر وجودها على توفير موقع استراتيجي أمريكي هام للقوات الأمريكية في المنطقة، ولكنها كانت مركزاً تدريبياً هاماً للطيارين الأمريكيين، وطياري حلف شمال الأطلسي (الناتو). وقد أتاحت قلة عدد السكان، والشمس المشرقة على مدار العام الفرصة لجعل ليبيا أفضل بديل للأجواء الجوية الأوروبية المكتظة الملبدة، وأجواء الولايات المتحدة الأمريكية البعيدة. وكان لوجود هذه القاعدة تأثير محلي كبير بالنسبة لاقتصاد مدينة طرابلس، يتمثل في الأموال التي كان ينفقها في المدينة مستخدمو القاعدة، علاوة على مشترياتها العامة. من جهة أخرى، كانت أداة دعائية ناجحة من خلال توفير البث

---

١٠ كان في مقدمة المعارضين لوجود القواعد العسكرية الأمريكية رئيس مجلس الشيوخ الليبي عمر باشا منصور الذي كان يقول إن وجود القواعد العسكرية البريطانية والأمريكية في البلاد من شأنه أن يسلب البلاد سيادتها وحريتها في العمل، وقد أدى هذا الموقف إلى صدامه مع الملك ورئيس الوزراء المعين من قبله مصطفى بن حليم، رجل واشنطن في الحكومة. وتمت صفقة القاعدة بعد دفع تعويض قدره مليون دولار إلى بن حليم لتأمينه تأجير القاعدة. وتم دفع هذا المبلغ إلى بن حليم عن طريق الحكومة الأمريكية بوساطة شركات النفط الأمريكية. راجع:
McCartney, *Friends in High Places*, 146-47.

التلفزيوني وإدخال الموسيقى والصحف الأمريكية. وعلى أي حال، فإن أبرز النتائج الجانبية لتلك القاعدة كانت شركات النفط الأمريكية والمتعددة الجنسيات. فقد تمكنت تلك الشركات، بالتضامن مع شركات نفط بريطانية وهولندية أخرى، من إقامة علاقات نفطية مربحة مع ليبيا ما تزال عاملة حتى يومنا هذا، دون أن يعيقها القذافي وخطبه و بياناته السياسية وهيكلته الاقتصادية المختلفة.

قوة النفط

كان الشرق الأوسط قد برز بنهاية الخمسينيات كواحد من أهم المصادر التي أسهمت في ازدهار الاقتصاد الأوروبي خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولسوء الحظ فقد أصبح في الوقت ذاته أحد مناطق التوتر الرئيسية في العالم. وقد استطاعت الأزمة الإيرانية بين عامي ١٩٥٢ - ١٩٥٣، ومن بعدها أزمة السويس عام ١٩٥٦، والصراع العربي الإسرائيلي الذي ما يزال قائماً، أن تشد اهتمام العالم إلى هذه المنطقة. ولم تكن الشركات المتعددة الجنسيات تأبه بتلك الأزمات مادامت لا تعرقل تدفق النفط إليها، غير أن توالي الأزمات دفع بالشركات النفطية العملاقة إلى البحث عن مواقع بديلة لإنتاج النفط. وقد تبين لها أن ليبيا كانت، من وجهة نظر منطقية، هي أفضل خيار للتنقيب عن النفط، فبالإضافة إلى بعدها عن مناطق التوتر في الشرق الأوسط، فإنها قريبة من أوروبا، يضاف إلى ذلك ضآلة عدد سكانها، ووجود نظام ملكي مستقر موال للغرب فيها، ولكن العامل الأكثر أهمية كان يتمثل في الوجود العسكري الغربي فوق أرضها، والذي من شأنه أن يوفر الحماية والأمن لمصالح الشركات الغربية العاملة في البلاد.

وسرعان ما جاء اكتشاف النفط مبكراً ليجعل من ليبيا بحلول عام ١٩٦١ واحدة من أغزر الدول إنتاجاً للنفط في الشرق الأوسط.[١١] وقد

١١ حول استراتيجية شركات النفط للدخول إلى السوق الليبية راجع:
Friends in High Places, 143 -51.

استطاعت الثروة الجديدة أن تحرر هذه البلاد الفقيرة، ولأول مرة في تاريخها، من الاعتماد على هبات ومعونات القوى الأجنبية، ومن الاعتماد على المعونات المرتبطة باتفاقيات عسكرية للدول الأجنبية، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية. ولعل الأهم من ذلك أن هذه الثروة الوليدة الجديدة قد أوجدت خلال وقت قصير طبقة جديدة من التجار ارتبطت ارتباطاً وثيقاً مع الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات، وارتباطاً غير مباشر بالمصالح الغربية داخل البلاد وخارجها. وقد جعل النفوذ السياسي والاقتصادي الذي مارسته هذه الشريحة الاجتماعية الجديدة جعل من المتعذر تماماً على النظام الملكي أن يضع نهاية للروابط العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع أوروبا الغربية. وكانت الحجة الاقتصادية، التي تذرعت بها الحكومة حتى ذلك الحين للإبقاء على القواعد، ناجحة جداً في مواجهة النقد من داخل البلاد وخارجها، غير أن تراكم الثروة بعد ذلك بصورة ثابتة ومستمرة أضعف حجة الحكومة هذه، فجاءت أقسى الانتقادات التي وجهت للحكومة من جانب الزعيم المصري جمال عبد الناصر الذي اتهم النظام الملكي بجعل ليبيا قاعدة للإمبريالية. وقد أفلح عبد الناصر في نهاية الأمر في إزالة النفوذين الأمريكي والبريطاني، واستبدل بهما بذور النفوذ المصري التي ما لبثت أن تجسدت في شخص العقيد القذافي. ولكن ليبيا ما بعد الثورة واصلت أداء دورها كمصدر رئيسي لتلبية احتياجات الطاقة في الدول الغربية (الجدول ٦- ١).

التأثير الشخصي

علاوة على الجغرافيا والنفط، تأثرت سياسة ليبيا الخارجية بشخصية القذافي المزاجية. وفي البداية طغى انجذابه الشديد نحو مصر والأفكار الناصرية على الكثير من مفاهيمه العالمية والإقليمية، حتى علاقاته مع الولايات المتحدة و الاتحاد السوفييتي تأثرت بتعامله مع مصر. إلا أن

Table 6-1 Destination of Libya's oil, 1984-91 (1,000 barrels per day)

Destination	1984	1985	1984	1987	1988	1989	1990	1991
North America	3.8	5.1	-	-	-	-	-	-
Canada	3.8	5.1	-	-	-	-	-	-
Latin America	8.0	7.0	5.0	-	-	-	-	-
Eastern Europe	51.1	55.0	175.0	52.0	50.0	28.0	85.0	50.0
Western Europe	826.7	787.3	850.0	745.0	825.0	836.0	994.0	1130.0
Austria	7.5	7.8	30.0	31.6	32.0	20.0	28.6	10.0
Belgium	30.6	1.0	34.7	47.9	28.9	25.0	22.8	37.3
France	120.7	68.9	46.4	35.6	66.4	46.0	57.7	77.6
West Germany	115.5	110.0	95.0	128.5	202.0	217.0	232.1	247.7
Italy	258.0	284.9	297.4	271.3	311.5	366.0	489.2	521.5
Holland	56.8	60.1	35.0	15.6	7.2	12.0	6.5	9.1
Spain	77.0	80.4	133.0	76.8	80.8	79.0	107.5	109.7
Switzerland	17 8	15 0	14.0	31.1	26.9	9.0	22.8	38.0
United Kingdom	9.3	9 2	6.0	1.4	-	-	4.7	-
Middle East	17.2	15.0	16.0	6.0	8.0	4.0	-	-
Africa	1.2	6.2	6.0	4.0	4.0	2.0	5.0	20.0
Asia	21.6	19.0	15.0	3.0	3.0	2.0	6.0	20.0
OECD	830.5	792.4	850.0	745.0	825.0	824.0	970.0	1080.0
Total	**929.6**	**894.6**	**1067.0**	**810.0**	**890.0**	**872.0**	**1090.0**	**1220.0**

Sources :OAPEC Bulletin (1989<n>92); OECD quarterly oil and gas statistics (1993); OPEC *Annual Statistics Bulletin* (1993).

السياسة التي انتهجها الرئيس السادات، منذ عام ١٩٧٨ ومن بعده الرئيس مبارك، اضطرت العقيد القذافي إلى التخلي عن الخيار المصري. ورغم ذلك فإن تأثير مصر على العقيد القذافي ما يزال واضحاً في سياسة ليبيا الخارجية.[١٢] ويمكن القول إن تأثير مصر أدّى إلى إضفاء نوع من الاستقرار على القذافي، وجعل سياسته الخارجية قابلة إلى درجة ما للتكهن. فقرار القذافي كان مبنياً على ما تقرره مصر، وردود فعله تعتمد على نوع السياسة التي تتبعها القاهرة، ومدى تأثيرها على القومية العربية، ودرجة تطابقها مع الفكر الناصري الذي كان يراه المرجعية النهائية له.

غير أن سياسة ليبيا الخارجية منذ عام ١٩٧٨ وقعت فريسة للفوضى. ويرى معظم المحللين السياسيين أن سياسة النظام الليبي الخارجية يصعب فهمها وسبر أغوارها بالنظر إلى أنها فيما يبدو تفتقر للإطار المنطقي الواضح الذي يمكن من خلاله تحديد المنهاج والأولويات التي تشكل هيكل سياسة ليبيا الخارجية. إن العقيد القذافي لم يصدر مطلقاً أي بيان رئيسي عن سياسته الخارجية، كما لم يحدد أيه أهداف بارزة لهذه السياسة، فقد كانت سياسة ليبيا الخارجية في اتخاذ أي قرار تعتمد على ما يطرأ من أمور أحاطت بهذا القرار، وليس من خلال رؤية شاملة، حتى طريقة صنع القرار هذه لا توضح بصورة كاملة أسباب الفوضى التي تكتنف تلك السياسة.

وفي العادة ينهج بعض صانعي السياسة طريق هذا النموذج المتدرج من صنع القرارات بغية الحد من التعقيدات وعدم اليقين التي قد ترتبط بتخطيط وصنع السياسات بعيدة المدى، ذلك أن غياب أو غموض الأهداف العامة يحفز على تبني سياسات معتدلة ومحدودة تستهدف تحقيق نتائج هامشية قصيرة الأمد. وقد تكون عملية التدرج هذه مفيدة بالنسبة للأهداف قصيرة المدى، إلا أن عواقبها بالنسبة لليبيا على المدى البعيد كانت مأساوية.

---

١٢ في تحليله لسياسة القذافي في شمال إفريقيا كان فرانسوا بورجا محقاً عندما أكد أن " قلب ليبيا ينتمي إلى المشرق، على حين ينتمي عقلها إلى المغرب" راجع:
Burgat, "Qadhafi's Unitary Doctrine", 21-22 .

ويمكن القول بأن سياسة ليبيا الخارجية في العديد من الحالات كانت ذات طابع انتهازي، إذ يتم اتخاذ القرارات بصورة متجزئة، ولكن معظم القرارات لم تكن محدودة ولا محمودة. بل كان العديد من قرارات السياسة الخارجية التي اتخذها العقيد القذافي متطرفة تماماً، وتنزع إلى إحداث تغييرات جذرية.

وقد نجحت القرارات الانتهازية في أكثر من مناسبة في تعديل مركز ثقل السياسة الليبية الخارجية تعديلاً كلياً. ويمكن إيضاح هذا التباين من خلال وجود جهازين اثنين لصنع قرارات السياسة الخارجية يُطبق كل منهما أسلوباً تدريجياً مختلفاً لتحقيق أهداف مختلفة. ويتمثل الجهاز الأول في وزارة الخارجية، وهي الفرع الحكومي المختص بوضع السياسة الخارجية الرسمية. وفي العديد من دول العالم الصغيرة تقوم وزارة الخارجية بدور حلقة الاتصال بين الداخل والخارج، ومن ثم فإنها تخضع لقواعد ولوائح المجتمع الدولي. وقد تجد وزارة الخارجية الليبية نفسها في مثل هذا الوضع، غير أنها من جهة أخرى تجد نفسها في وضع لا تحسد عليه وهي تحاول جاهدة إيجاد الوسائل التي تمكنها من التكيف مع ما يريد القذافي وما يفعل، وأين تكون مصالح ليبيا الوطنية، وما الذي يسمح به العرف السياسي والاقتصادي الدولي. فقد كان القائد الليبي يغير آراءه كثيراً، ومن ثم فقد كان على وزارة الخارجية الليبية أن تتبنى موقفاً ينطلق من اتخاذ كل قرار على حدة بشأن كل ما يطرأ من الأمور، وليس من خلال رؤية شاملة، وذلك للتكيف مع العديد من تلك المتغيرات.

أما الجهاز الثاني غير الرسمي للسياسة الخارجية فكان يضم العديد من اللجان الثورية. ومثل القذافي، لم تكن تلك اللجان تحمل غير قدر ضئيل من الاحترام للنظام الدولي وقدرٍ أقل بكثير للقانون الدولي والدبلوماسية الدولية، ولا تكاد تقيم وزناً لمصالح ليبيا الوطنية. كانت (الشرعية الثورية)، كما عرَّفها العقيد القذافي، هي دليلهم الاسترشادي، وكانوا يصنعون وينفذون

السياسة الخارجية دون التشاور مع وزارة الخارجية. والواقع أن اللجان الثورية كانت تعكس أنانية القذافي في صياغة السياسة الخارجية، وتقوم بدور المؤشر الذي يُعبر عن تفسير القذافي للشرعية الثورية. وهكذا، كانت سياسة ليبيا الخارجية تعبر عن درجة كبيرة من الازدواجية التي تعكس بدورها حاجة القذافي للنظام والفوضى ضمن إطار السياسة ذاتها، كما أنها تعكس الازدواجية التي تتعامل بها ليبيا مع بقية الأقطار: فهي على الصعيد الرسمي، مع هذه الحكومة أو تلك، تعكس المصالح الوطنية المفترضة لليبيا، ولكنها على الصعيد غير الرسمي، ومع قطاعات معينة داخل البلاد المُضيفة، تعكس هيمنة شخصية القذافي. وربما لم يحدث، منذ عام ١٩٧٨، أي التقاء بين هذين الخطين المنفصلين.

القذافي وجنوب الصحراء

قلّ أن تجد في العالم مناطق تماثل مناطق جنوب الصحراء الإفريقية في قابلية التعرض للمؤثرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن الناحية التقليدية كانت التجارة والدين الإسلامي يشكلان الرابطة التي تربط شمال إفريقيا، بما في ذلك ليبيا، ببقية أرجاء القارة الإفريقية. غير أن الاقتحام الأوروبي للمنطقة خلال عصور الاستعمار، والذي بدأته كل من فرنسا وبريطانيا، قطع العديد من الروابط الاقتصادية والسياسية بين العرب والبربر في الشمال، وبين الجنوب الإفريقي الأسود. ومن الناحية الروحية، فإن الكنيسة المسيحية بكل فروعها وطوائفها سرعان ما جاءت في أعقاب الاستعمار الأنجلو- فرنسي لتواجه الإسلام وتعمل على استئصاله من جميع المناطق التي كانت له فيها جذور عميقة. وبعد وقت قصير من توليه زمام الأمور في ليبيا، اكتشف القذافي روابط البلاد الإفريقية القديمة، ومنذ ذلك الحين أصبح حجر الزاوية في سياسته إزاء المناطق الإفريقية التي تلي الصحراء يتمثل في محاولة إيقاف وصد التوجهات "الاستعمارية والإمبريالية". [١٣]

---

١٣ راجع: Hunwick, "Black Africans in the Islamic World"

ولمواجهة الحركات التبشيرية التي كانت تعمل في الدول الإفريقية ذات الأغلبية المسلمة، عمد القذافي عام ١٩٧٠ إلى إنشاء جمعية الدعوة الإسلامية. وقد تزامن إنشاء هذه الجمعية مع مرحلة التوجه الإسلامي في تاريخ القذافي، حين كان يعتزم مواصلة أعمال الدعوة التبشيرية الإسلامية التي كانت تقوم بها الحركة السنوسية، والتي كان قد أطاح بها قبل ذلك بسنة. ولم يكن الهدف الأول لهذه الدعوة هو تحويل الإفريقيين إلى الديانة الإسلامية، ولكن تعزيز المبادئ الإسلامية في الدول الإفريقية المسلمة حالياً، والتي كانت تستهدفها الحركات التبشيرية المسيحية الأمريكية والفرنسية المدعومة بشكل جيد.[١٤] وفي السنوات المبكرة من حكمه كان العقيد القذافي يعتقد أن الكفاح من أجل الدعوة هو جهاد، وأنه كفاح بدني واجتماعي وسياسي وديني، وفكري أيضاً، لحماية المجتمع الإسلامي (الأمة) من المحاولات التي يقوم بها غير المسلمين لإلحاق الأذى بها والنيل منها.

وقد سجل القذافي في البداية نجاحاً كبيراً في تعبئة المجتمع الإفريقي المسلم المضطهد، فقد قدم الأموال اللازمة لتمويل مشاريع الإسكان، وأنشأ المساجد والمدارس لتعليم الإسلام واللغة العربية، وقدم المنح الدراسية للطلبة الأفارقة للدراسة في المدارس والجامعات الليبية. ولم يعترض على إنفاق الأموال على المشروعات الإسلامية في إفريقيا غير نفر ضئيل من الليبيين، لأن الليبيين، شأنهم في ذلك شأن بقية المسلمين في أرجاء المعمورة، اضطروا للكفاح المضني من أجل الحفاظ على هويتهم الإسلامية في وجه هجمات الكنيسة المتواصلة على الإسلام، والتي تأخذ أشكالاً متنوعة. وما تزال ذكرى المذابح التي تعرض لها المسلمون إبان الحروب الصليبية في فلسطين، وخلال محاكم التفتيش الأسبانية، ماثلة في أذهانهم، بعد أن عززتها الأعمال الوحشية التي مارسها الاستعمار البريطاني

---

١٤ للاطلاع على تحليل شامل لدور الإسلام في سياسة ليبيا الخارجية راجع:
Mattes, *Die Innere und Aeussere Islamische Mission Libyens*، وراجع أيضاً:
Mary-Jane Deeb, "The Primacy of Libya's National Interest", 29-38.

والفرنسي والإيطالي ضد المسلمين، وما تزال الكثير من الأدبيات السياسية الإسلامية الحديثة، سواء كانت محقة في ذلك أم لا، تنظر إلى الاستعمار بوصفه شكلاً آخر من أشكال الهيمنة المسيحية على الأمة الإسلامية. ولقد بذلت فرنسا في الجزائر وتونس وأجزاء أخرى من القارة الإفريقية الناطقة باللغة الفرنسية، وإيطاليا في ليبيا و الصومال وإيرتريا، جهوداً مضنية من أجل تنصير المسلمين، مكبدين المسلمين في هذا المضمار الكثير من الأرواح والممتلكات. ويتحمل الفرنسيون، في رأي القذافي، العبء الأكبر من هذا الدَّين. فقد كان مسلمو المغرب والجزائر وتونس وتشاد والسينيغال، وأجزاء أخرى من القارة الإفريقية الناطقة باللغة الفرنسية، يشكلون الجزء الأعظم من قوات فرنسا الحرة التي انضمت للقوات الأمريكية في تحرير فرنسا من ربقة الاحتلال الألماني. من جهة أخرى، كان المسلمون من شبه القارة الهندية يشكلون جزءاً هاماً من الجيش البريطاني الذي حارب الألمان في أوروبا، كما حارب اليابانيين في آسيا خلال الحرب العالمية الثانية. وقد كان القذافي يعمد دائماً إلى استعمال هذه الشعارات لتعبئة الشبيبة الإفريقية والآسيوية المسلمة.

وخلال السنوات الأولى من الثورة لم يكن هناك ما يوحي بأن العقيد القذافي لم يكن مخلصاً في دعوته للمساواة العنصرية والاجتماعية والاقتصادية بين مسلمي إفريقيا، وقد استطاع أن يستغل ببراعة العداء القائم ضد ما اعتبر الاستنزاف الأوروبي السياسي والاقتصادي للموارد الإفريقية، والتهاون البريطاني والغربي إزاء التفرقة العنصرية التي كانت تمارس في جنوب إفريقيا وزيمبابوي (روديسيا سابقاً) في تعبئة الشبيبة الإفريقية ضد تلك الأوضاع. وكان نجاح القذافي المبكر في المناطق الإفريقية جنوب الصحراء قاصراً على الدول ذات الغالبية السكانية المسلمة. فقد تدفقت المعونات الليبية على تلك الدول، كما أُسست العديد من الشركات الليبية الإفريقية المشتركة لمواكبة الزيادة التي طرأت على بنوك الاستثمار الممولة

ليبياً.[١٥] وبحلول عام ١٩٨٦ كان ما يقارب ثلث استثمارات ليبيا الخارجية من نصيب بنوك الاستثمار الدولية والشركات المساهمة المشتركة العاملة في جميع أرجاء المناطق الإفريقية جنوب الصحراء. وليست هناك أرقام دقيقة بشأن أموال ليبيا التي أُنفقت في شكل معونات للمناطق الإفريقية جنوب الصحراء، إلا أن (رونالد بروس سانت جون) يقدر أن ليبيا قد أنفقت ما لا يقل عن ٥٠٠ مليون دولار أمريكي خلال الفترة من ١٩٧٣ حتى ١٩٨٠ على المناطق الإفريقية جنوب الصحراء في شكل معونات خارجية.[١٦] وقد كان نصيب زائير وأوغندا أكثر من نصف هذا الرقم،[١٧] على حين وُزع الباقي على أكثر من عشرين دولة من دول جنوب الصحراء الإفريقية. وعلى الرغم من أن المعونات الليبية لم تكن كثيرة نسبياً (الجدول٦ - ٢) فإنها نجحت تماماً في إقصاء النفوذ الإسرائيلي عن الكثير من أجزاء القارة الإفريقية من عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٨٠. ومنذ عام ١٩٨٠ ترتب على الانخفاض في أسعار النفط، وسوء إدارة الاقتصاد الليبي الملفتة للأنظار، أن اضطر النظام الليبي إلى إجراء تخفيضات ملموسة في كل معونات التنمية الرسمية.

وكان حجم المجتمع الإسلامي الكبير في إفريقيا، وحاجته الملحة لأموال التنمية، يشكلان ضمانة للنجاح المبكر الذي حققته انطلاقة القذافي الثقافية الاقتصادية في المنطقة. كان تركيزه على الإسلام، واستعداده لإنفاق القليل من احتياطي ليبيا الكبير من دولارات النفط على المعونات الخارجية، قد أسهما في توسيع محيط النفوذ الليبي في القارة إلى ما يتجاوز إطار "الفناء الليبي الخارجي" التقليدي التي كانت الحركة السنوسية الدينية قد عملت على تطويره خلال القرن التاسع عشر.[١٨] وفي

١٥ راجع: Mattes, "Libya's Economic Relations"

١٦ المصدر السابق نفسه، ١٠٢ - ١٠٣.

17 St. John, "The Libyan Debacle", 128 .

18 See El-Kikhia, "Chad: The Same Old Story".

Table 6-2 Total Libyan financial flows to developing countries and multilateral agencies, 1973-1989 (millions of dollars)

Year	Concessional	Non-concessional	Total
1973	218.3	195.6	413.9
1975	267.5	166.2	433.7
1980	382.0	-504.5	-122.5
1983	80.2	–	80.2
1984	64.3	–	64.3
1985	130.2	12.6	142.8
1986	9.3	–	9.3
1987	56.6	–	56.6
1988	17.4	–	17.4
1989	174.6	14.2	188.8

Sources:IMF Balance of Payment Tapes; United Nations Conference on Trade and Development, *Handbook of International Trade and Development Statistics* (1993); *World Development Report* (1975, 1980, 1985, 1990).

ضوء هذا النجاح المحدود، أصبح القذافي يرى أنه ليس هناك ما يمنع، وبقليل من الجهد، إعادة صياغة المجتمع الإفريقي بإتباع أساليب التنمية ذاتها المطبقة في ليبيا.

كان القذافي قد استهل سياسة الفوضى في ليبيا بخطاب "النقاط الخمس" في زوارة عام ١٩٧٣ . وبإعلان الثورة الثقافية الأولى ألغى القائد الليبي كل القوانين، الأمر الذي أوجد الفوضى، وتمكن من خلالها من حقن المجتمع الليبي بمفاهيمه الفكرية الغريبة المميزة التي تحمل علامته (السياسية) الخاصة به. وقد كان النجاح الذي حققته، والسهولة التي تم بها تنفيذ سياساته في ليبيا، قد أقنع العقيد بمزايا نقل تلك التجربة إلى القارة

الإفريقية، حيث كان المناخ السياسي والثقافي والاقتصادي مهيأً لتنفيذها. ولم يكن حال التمزق الواضح في الدول الإفريقية الحديثة، الذي أوجده وغذاه الاستعمار الأوروبي، خافياً على العقيد القذافي. والواقع أنه اعتمد على ذلك التفسخ القائم، والذي ما لبث أن برهن على أنه يشكل تربة صالحة لتضخيم سياسة الفوضى التي يجيد ممارستها. وفي تطبيق سياسته الإفريقية فإن القذافي نادراً ما كان يلجأ إلى زرع بذور عدم الاستقرار، فقد كان يفضل دائماً استغلال حالات الانشقاق والانقسامات القائمة. وباستثناء تشاد، فإن التدخل الليبي في مناطق جنوب الصحراء الإفريقية ظل سلبياً وقاصراً على التعامل الاقتصادي والثقافي. وفي عام ١٩٧٧ شهدت العلاقات الليبية الإفريقية تغييراً ملموساً عندما أرسل القذافي قواته العسكرية إلى أوغندا لمساندة نظام الديكتاتور الأوغندي عيدي أمين. وقد تزامن هذا التغير المفاجئ في سياسة ليبيا السلبية بالنسبة لدول جنوب الصحراء الإفريقية مع نشر **الكتاب الأخضر** وقيام الجماهيرية في ليبيا، وأخيراً بدء الثورة الثقافية الثانية. وبعد أن أصبحت ليبيا تحت قبضته الحازمة، أخذ القذافي ينظر عن كثب إلى الفرص الجديدة المتاحة في إفريقيا، فوجد أن الفوضى الضاربة في أوغندا تصلح لخوض مغامرة جديدة.

أما المغامرة الإفريقية الثانية التي قام بها العقيد القذافي فقد كانت مع جارة ليبيا الجنوبية، تشاد. ففي عام ١٩٧٣ احتل القذافي شريط أوزو، وهي منطقة متنازع عليها بين الدولتين، غير أنه لم يقم بشن حملة على نطاق واسع لغزو تشاد حتى عام ١٩٨٠، عندما زحفت القوات الليبية جنوباً واحتلت العاصمة التشادية (ندجامينا) بناء على طلب حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة. وقد أدّى تورط ليبيا في كل من أوغندا (١٩٧٧-١٩٧٨) وتشاد (١٩٨٠ - ١٩٨٧) إلى هزائم كارثية بالنسبة لليبيا، سقط فيها أكثر من ٥٫٠٠٠ قتيل ليبي، وتبدّدت ملايين الدولارات في شكل عتاد حربي.[١٩]

١٩ راجع: Foltz, "Libya's Military Power", 61-68

ورغم ذلك، فإن كل تلك الخسائر، وما اكتنفها من حرج لم تكن لتثنى القائد الليبي عن رغبته في بسط نفوذه على القارة الإفريقية. والواقع أن نشاطه كان يتزايد في العديد من مناطق القارة الإفريقية حتى عام ١٩٨٧.[٢٠] غير أن تدخل القذافي في شؤون القارة الإفريقية قد هبط بعض الشيء في الآونة الأخيرة نتيجة لانخفاض دخل ليبيا.

ومع أن قائمة التورط الليبي في شؤون القارة الإفريقية طويلة جداً، فإن تورطها في ليبيريا دليل واضح على الطيش الذي تتسم به سياسة ليبيا الخارجية.[٢١] وقلّ أن تجد من الحروب الأهلية في إفريقيا ما يماثل في وحشيته الحرب في ليبيريا. وقد أدّى دعم ليبيا العسكري والمادي للجبهة القومية الوطنية بزعامة تشارلز تايلور إلى قيام إحدى أكثر حروب القارة الإفريقية دموية وتدميراً. فقد قامت ليبيا بتسليح وتدريب وتمويل قوات تايلور، واستمر تزويدها بالإمدادات عن طريق (أوجادوجو) في (بوركينا فاسو). وسمح الرئيس بليز كومباوري (وهو صديق شخصي للقذافي وأحد أتباعه) للمستشارين الليبيين بتدريب قوات تايلور في (بوركينا فاسو) عام ١٩٩٠.[٢٢] وكان الصراع الليبيري مصدر عدم استقرار في المنطقة إلى الحد الذي حدا بنيجيريا وغانا وغينيا وسيراليون وغامبيا إلى إنشاء قوة غرب إفريقية لحفظ السلام التي تدخلت في ليبيريا لوضع نهاية للصراع. وقد تصدت قوات تايلور لقوات حفظ السلام، ولم تتوقف عن القتال إلا بعد أن قام وزراء خارجية دول غرب إفريقيا بزيارة طرابلس في تشرين ثاني/ نوفمبر عام ١٩٩٠، ونجحوا في إقناع القذافي بالمساعدة في ترتيب عقد مؤتمر قمة للسلام في مالي خلال الشهر ذاته. وعلى الرغم من كل ذلك، فإن تدخل

---

٢٠ راجع: St. John, "The Libyan Debacle", *134-35*، وراجع أيضاً:
Otayek, "La Libye Revolutionaire au Sud du Sahara".

٢١ لمزيد من المعلومات حول القذافي في إفريقيا راجع:
Ogunbadejo, "Qaddafi and Africa's International Relations".

٢٢ راجع: National Front for the Salvation of Libya, *Libya under Gaddafi*, 101

القذافي في شؤون القارة الإفريقية لم يكن مفاجئاً، ذلك أن القارة الإفريقية في مجموعها تعدّ أقل القارات تطوراً اقتصادياً في العالم. وباستثناء جمهورية جنوب إفريقيا، فإن معدل دخل الفرد من الناتج القومي العام في القارة كان بنهاية عام ١٩٨٩ لا يتجاوز ٥٨٣ دولاراً سنوياً. ويهبط هذا الرقم، إذا استبعدنا دول شمال إفريقيا العربية الأربع إلى ٤٧٩ دولاراً.[٢٣]

واليوم، تعدّ الصورة في مناطق جنوب الصحراء الإفريقية أكثر قتامة. وخلال السنوات الأربع الماضية ازداد عدد السكان بمعدل ٣ بالمائة، فيما هبط معدل الناتج القومي العام بما يعادل ٤ر١ بالمائة، ومن ثم هبط معدل دخل الفرد في المنطقة إلى ٣٥٠ دولاراً أمريكياً.[٢٤] إلا أن معدل دخل الفرد وحده لا يوضح بصورة كاملة مدى النكبة التي تعاني منها المنطقة. ويعاني سكان المناطق الإفريقية التي تقع جنوب الصحراء من فئات الأمراض الـ (١٠٩) جميعها حسب تصنيف منظمة الصحة العالمية. وطبقاً لمقياس منظمة الصحة العالمية لفهرس سنوات عمر الإعاقة المعدلة (Disability-adjusted life years) والذي يقيس تأثير المرض على نوعية المعيشة، فإن من بين كل ١٠٠٠ر١ ذكر في المنطقة هناك ٦٠٠ مثقل بالأمراض. وينخفض هذا الرقم ليصل إلى ٥٥٠ لكل ألف بالنسبة للإناث، كما أن ٧١٪ من المرضى مصابون بأمراض معدية.[٢٥] من جهة أخرى فإن كل المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى ليست بأفضل من مؤشرات الحالة الصحية في المنطقة. والحقيقة أن سنوات الإهمال والاستغلال الطويلة التي عاناها العديد من هذه الدول على يد القوى الاستعمارية، والتي عانتها شعوبها بعد الاستقلال على أيدي قياداتها الفاسدة الباغية، قد أوجدت البيئة الملائمة لتمكين العقيد القذافي من العمل في المنطقة بحرية

---

٢٣ أرقام من الأمم المتحدة:
Conference on Trade and Development, *Handbook of International Trade*, 432, and World Bank, *World Development Report* (1990).

24 *World Development Report* (1993), 199.

٢٥ راجع المصدر نفسه، ٢٦-٢٩.

تامة. فقد كانت مغامراته الإفريقية في معظم الأحيان محصورة بالدول الإفريقية الفقيرة التي لا يكاد اقتصادها يضمن لشعبها البقاء، والتي أغفلها الزمن ونسيتها دول العالم الأخرى. ولن يكون مثيراً للدهشة، مادامت دول العالم الغنية تواصل إهمالها لأفريقيا، أن يسجل القذافي الانتصار في النهاية، حتى إن خسر كل المعارك. ونذكر على سبيل المثال تشاد، وكانت قد طردت قوات القذافي من البلاد، ثم عادت فقررت عام ١٩٩٢ أن تدعوها للعودة، فقد كان القذافي هو اللاعب العالمي الوحيد الذي كان على استعداد للاستثمار في أفقر دول العالم قاطبة. ويبدو أن قادة تشاد الجدد وجدوا أنفسهم أمام خيارين لا ثالث لهما: البقاء الاقتصادي أو الانهيار، فكان أن اختاروا البقاء رغم إدراكهم أن معنى ذلك أن يتحملوا مفاهيم القائد الليبي الفكرية المميزة. وقد ينطبق الشيء ذاته على (بوركينا فاسو) ومالي وأوغندا، والعديد من الدول الإفريقية الفقيرة الأخرى، والتي كانت ترحب بتدخل القذافي في شؤونها السياسية والاقتصادية.

سياسات الانقسام

منذ بداية القرن العشرين كانت الوحدة العربية تمثل الهدف البعيد الذي يصبو إلى تحقيقه العديد من المثقفين العرب والحركات السياسية. ومثل العديد من رجال جيله من العرب، استلهم العقيد القذافي مفاهيم القومية العربية من أفكار معلمه الرئيس جمال عبد الناصر. فمنذ توليه الحكم عام ١٩٦٩ حرص القائد الليبي على إقامة وتشكيل والدخول فيما لا يقل عن ستة اتحادات عربية، غير أن التاريخ العربي المعاصر لم يشهد قائداً عربياً أساء إلى مفاهيم الوحدة العربية كما فعل العقيد القذافي. فقد برهنت كل محاولاته لإقامة الوحدة مع القادة العرب الآخرين على أنها كانت مأساوية. وكانت الوحدة دائماً سرعان ما تفشل بعد إعلانها مباشرة. وقد بلغ من افتتان القذافي بفكرة الوحدة العربية أنه أخفق في أن يدرك أن نجاحها يقتضي تقديم بعض التضحيات، وهي التضحيات التي قد تشمل تنازله عن السلطة لأجهزة حكم

أكبر وأشمل. ومن الجدير بالذكر أن أياً من الوحدات العربية لم تكن وحدات بين الشعوب، ولكن بين الأنظمة العربية. وقد تعلم عبدالناصر الدرس ذاته عام ١٩٦١ في أعقاب انفصال سورية عن الجمهورية العربية المتحدة، إلا أنه، ولسوء الحظ، لم يلقن تلميذه هذا الدرس. وفيما يتعلق بالعقيد القذافي فإن علاقة ليبيا ببقية الدول العربية العشرين كانت تدور في فلك الوحدة وكل الملابسات المربكة التي صاحبتها. وعلى مدى الأعوام العشرين الماضية حاول القذافي أن يبرهن على استعداده لعمل أي شيء في سبيل تحقيق ذلك الهدف الوهمي. ويبدو أنه لم يكن يعنيه كثيراً أن محاولاته من أجل تحقيق الوحدة كانت تتسم بالتناقضات، وأن الدولة ذات الأحزاب السياسية لا يسعها أن تتحد مع دولة تحظر قيام الأحزاب، وأن النظام الملكي لا يمكن أن يتحد مع الديكتاتورية العسكرية. ولقد كان القذافي يتطلع دائماً لتحقيق الوحدة وفق شروطه الخاصة، وهي الحقيقة التي رفضتها جميع الأنظمة العربية. وإلى جانب ذلك، يمكن استخلاص سببين رئيسيين آخرين لإيضاح سبب إخفاق الوحدة مع الدول العربية الأخرى، على الرغم من أن مشاعر القومية العربية ما تزال تعيش حية في أفئدة الجماهير العربية.

ويمكن القول إن السبب الأول نفسي، ينبثق من التناقضات الجوهرية لمفاهيم القذافي عن الوحدة. وربما لا يقع اللوم هنا على عاتق القائد الليبي، ذلك أنه، وكأي تابع جيد، نقل الأفكار والإطارات التي سلمها إليه معلمه عبد الناصر، واتبع سياسته ذاتها. وكان عبد الناصر، وقبل كل شيء، زعيماً قومياً مصرياً، وكانت الوحدة العربية بالنسبة إليه لا تعنى قيام اتحاد تذوب فيه مصر وتنحل. كانت أطروحته ذات الدوائر الثلاث العربية والإفريقية والعالمية، تجعل لمصر دوراً ريادياً.[٢٦] والواقع أن عبد الناصر كان يتصور أن تنصهر جميع الكيانات العربية في مصر على اعتبار أن مصر

٢٦ حسب مبدأ عبد الناصر كانت مصر ستلعب دور حلقة الوصل بين العالم العربي والعالم الإسلامي والعالم الثالث. وهذا الوضع مماثل جداً للدور الذي كانت بريطانيا تأمل أن تلعبه بعد الحرب العالمية الثانية كحلقة وصل بين أوروبا، والولايات المتحدة، والكومنولث البريطاني.

كانت في الخمسينيات أكثر الدول العربية سكاناً، وأكثرها تطوراً وتقدمية، وأكثرها عروبة. ومن هنا كانت القومية العربية لعبد الناصر في الخمسينيات هي القومية المصرية المقنعة. ومحاولة عبد الناصر إقامة وحدة مع سورية عام ١٩٥٨ جعلت القومية المصرية في مجرد وضع معارض للقومية السورية، وفي عام ١٩٦١ كانت النتيجة النهائية الانفصال والإخفاق. وقد واجه ناصر إخفاقاً مماثلاً في مغامرته اليمنية في الستينيات، إذ كان قد ورط مصر في اليمن باسم التضامن العربي في أعقاب انسحاب بريطانيا من عدن. وفي الحرب الأهلية اليمنية واجه قوات كل من اليمن الشمالية والمملكة العربية السعودية. وكان الملك فيصل، ملك المملكة العربية السعودية، يتزعم الجبهة المناوئة للتدخل المصري في اليمن، وكان أكثر ميلاً للقضايا الإسلامية منه للقضايا العربية. وعندما أحس عبد الناصر بالإحباط تجاه الوحدة العربية تخلى عنها، إلى أن جاء القذافي عام ١٩٦٩ فقدم إليه ليبيا فوق طبق، وكانت هدية لا يستطيع رفضها. ومن هنا يمكن القول بأن افتتان القذافي بمصر لم يكن من قبيل المصادفة البحتة، فقد كانت مصر له بمثابة جائزة كبرى ينبغي أن يسعى لكسبها، وكان يعتقد اعتقاداً جازماً بأن الوحدة العربية لا يمكن أن تتم بدون مصر. والواقع أن القذافي، وبدون أن يشعر، كان يمثل صورة مصغرة للقومية المصرية التي تنتمي للعصر الناصري.

وسوف نتناول في فصل خاص من هذا الكتاب تحليلاً كاملاً لتأثير مصر على سياسة ليبيا الخارجية، ويكفي أن نقول هنا إنه بالنظر إلى أن مفاهيم عبد الناصر الفكرية كانت ذات طابع محلي ومميز وخاص به، فقد ماتت بوفاة صانعها عام ١٩٧٠. وبدون جاذبية عبد الناصر وحضوره الشخصي لم يكن بوسع مفاهيمه الفكرية أن تدعم نفسها بنفسها، ولذا فقد تمكن خليفته أنور السادات من أن يبددها ببساطة. أما القذافي، فإنه يفتقر إلى جاذبية عبد الناصر وكفاءته الذهنية الفذة، ومن ثم فقد أخفق في إحياء مشاعر القومية العربية في مصر كما سبق أن أخفق في ليبيا.

والسبب الثاني في إخفاق محاولات القذافي في تحقيق الوحدة العربية يمكن أن يُعزى إلى طبيعة السياسة العربية ذاتها. فمنذ عام ١٩٧٠ كانت دول العالم العربي جميعها، باستثناء لبنان، تخضع لحكم أنظمة غير ديمقراطية تضم الملكيات المطلقة، أو الديكتاتوريات العسكرية، أو الحكومات العسكرية المعتدلة في إطارات مدنية. وفي الدول العربية التي كانت تسمح فيها بممارسة النشاط السياسي، كان هذا النشاط يخضع لقيود، وتضيّق حدوده، فلم يكن بوسع القذافي أن ينجح في اختراق الحواجز الأمنية التي فرضها الحكام. ويعبر الحكام العرب عن تأييدهم للوحدة العربية من غير أي دعم لهذه الفكرة التي لا تستهوي أي نظام عربي. والواقع أنه كان هناك نوعٌ من الاتفاق الضمني بين الأنظمة العربية على الإشادة بالوحدة نظرياً، في الوقت الذي يفعلون فيه كل ما بوسعهم من أجل إجهاضها والحيلولة دون تحقيقها، ذلك أن الوحدة العربية تعني نهاية سلطاتهم ونفوذهم الفردي. ولعل تدمير لبنان يقدم المثال الرئيسي على هذا التفاهم الضمني.

لبنان والوحدة العربية

يواصل الدارسون لقضايا الشرق الأوسط تقديم العديد من أسباب الحرب الأهلية في لبنان (١٩٧٥-١٩٩٠) وأسباب تدمير البلاد. ومع ذلك فإن نفراً قليلاً منهم يعزو ذلك لسياسات متعمدة من جانب أنظمة عربية أخرى لزعزعة استقرار لبنان. كانت لبنان قبل الحرب الأهلية هي الملاذ الذي يلوذ به مثقفو العالم العربي المضطهدون، وكانت العاصمة بيروت هي مركز التعليم والأفكار. في مقاهيها كان البعثيون يتعايشون جنباً إلى جنب مع الناصريين والشيوعيين والفاشيين والرأسماليين والإسلاميين الأصوليين. كانوا يلتقون ويختلطون ويتناقشون ويعلمون ويتعلم بعضهم من بعض. كانت المكان الذي تكثر فيه المؤسسات الأكاديمية للدراسات العليا، والصحف التي تمثل جميع المفاهيم الفكرية، تزود الشبيبة العربية، للمرة الأولى منذ قرون عديدة، بالفرصة النادرة لتعلم ما يوحدهم - التاريخ والدين

والاقتصاد واللغة والمجتمع والطعام والملابس والترفيه والعادات. وقد كانت كل تلك النشاطات تحدث ضمن بيئة تتسم بالحرية النسبية بعيداً عن رجال مخابرات الأنظمة العربية، وخلال هذه الفترة كانت جماعات المعارضة التي تعارض العديد من الأنظمة العربية قد بدأت تنبثق من لبنان، وما لبثت مجموعات المعارضة من سورية والعراق وليبيا والسعودية والكويت ومصر والسودان، وغيرها من الأقطار العربية، أن اتخذت من لبنان وطناً جديداً تمارس من خلاله جميع النشاطات التي يُحظر عليها ممارستها في دولها. وقد أتاحت الحرية في لبنان للنساء العربيات، وللمرة الأولى منذ القرن العاشر، فرصة فريدة لاكتشاف أنفسهن والتمتع بالعديد من الحريات التي كانت محظورة عليهن من قبل الأنظمة الأبوية المتزمتة، والتي عمدت إلى حجزهن ضمن أربعة جدران. فقد كان يُسمح لهن في لبنان بقيادة السيارات، والتنقل دون مرافق، والذهاب إلى دور السينما والمسرح، وارتداء ما يروقهن من الملابس، والأهم من ذلك تلقي العلم الحديث الذي يزودهن بالوسائل التي تمكنهن من التصدي للرجال العرب والحكومات بالنسبة للأمور التي تخصهن وترتبط بتطلعاتهن. وباختصار، كانت لبنان قبل عام ١٩٧٥ محور النشاط السياسي والفكري والاجتماعي والثقافي الذي يهدد أسس الوضع العربي الراهن.

ولم يكن هناك بين الأنظمة العربية من يسمح لمثل هذه النهضة بالحدوث، فقد كانت سياساتهم تتجه نحو تدمير ما لا يمكنهم التحكم فيه. ولم يكن تدمير لبنان بالأمر العسير، فقد كان مصدر قوتها الرئيسي المتمثل في غياب الحكومة القوية، هو في الوقت ذاته مصدر ضعفها، وكان النظام السياسي اللبناني يعتمد على التوازن الطائفي. وقد أدى تدفق اللاجئين الفلسطينيين على البلاد وزيادة نمو الأقلية المسلمة فيها منذ الاستقلال إلى إحداث خلل في تركيبة النظام القائم أدى في النهاية إلى احتدام الصراع العدائي بين مختلف الطوائف الدينية. وكانت المرونة اللبنانية تتكفل في

الماضي باحتواء هذه الصراعات من خلال تعديل النظام بما يستوعب الأوضاع الجديدة. غير أن الشيء الذي كان يبعث على الحيرة والدهشة حقاً هو رد الفعل العربي، فقد عمدت مختلف الأنظمة العربية إلى المبادرة إلى دعم مختلف القطاعات. وقد دعمت سورية البعث السوري، فيما دعم العراق البعث العراقي، ودعمت ليبيا الناصريين والدروز، فيما دعمت السعودية كلاً من المسيحيين المارونيين والسنة. وسرعان ما انضمت إيران، وهي دولة إسلامية غير عربية، إلى المجموعة بعد الإطاحة بشاه إيران عام ١٩٧٩ فدعمت الشيعة. وإسرائيل من جهتها، وهي بالطبع دولة عبرية غير عربية، وجدت في الحرب الأهلية اللبنانية فرصة ممتازة لاستئصال منظمة التحرير الفلسطينية، ومن ثم بادرت إلى دعم الجهة التي كانت تحارب الفلسطينيين. وكان من نتائج الاقتتال المحموم العاصف المدمر، تمزيق لبنان، وإنهاء ما كان مجرد بداية لانتعاش سياسي وثقافي واجتماعي عربي.

الرد على الرفض

لقد كان من الطبيعي أن ترفض الأنظمة العربية كل عروض القذافي الطامحة للقيادة والوحدة العربية، فقد كانوا جميعهم يتطلعون إلى دور القيادة، ولذا أحسوا بالغيظ عندما رد على رفضهم باللجوء إلى الإرهاب لزعزعة استقرارهم. وبعد عام ١٩٧٥ كان لجوؤه إلى العنف في العالم العربي يزداد كلما ازدادوا رفضاً لآرائه. فقد استأجر القتلة والمنشقين المدربين، واستخدم قواته الحربية، كلما استطاع إلى ذلك سبيلاً، بغية زعزعة الاستقرار لدى الأنظمة العربية الأخرى. وربما كان جيران ليبيا المباشرون أكثر من أحس بمرارة غضب القذافي حين قام إرهابيون تدعمهم ليبيا بنسف محطة سكة حديدية وبعض المنشآت الحكومية في مصر. وقد أدت تلك الحوادث في النهاية إلى حدوث اشتباكات حدودية بين البلدين عام ١٩٧٧. أما في السودان، فقد دعم القذافي محاولتين على الأقل للإطاحة بالرئيس جعفر

النميري منذ عام ١٩٧٥. وعلاوة على ذلك، أغارت الطائرات الليبية المقاتلة من طراز (تو- ٢٢) على محطة إذاعة أم درمان.[27] وكانت المعارضة الليبية تستخدم تلك الإذاعة في بث البرامج المعادية للقذافي. وقد عرض القذافي على النميري مبلغاً كبيراً من المال نقداً ثمناً لرؤوس المعارضين الليبيين، إلا أن النميري رفض الطلب، الأمر الذي أساء للعلاقات بين النظامين. وكان أن عمد القذافي إلى تجنيد عدد من المواطنين السودانيين للعمل فيما أسماه الفيلق الإسلامي الليبي، والذي استغله القذافي لإثارة المتاعب في مناطق إفريقيا جنوب الصحراء، بما في ذلك السودان. غير أن أكثر تصرفات القذافي دناءة في السودان، وأجدرها بالازدراء، تتمثل في دعمه المالي والعسكري للحركة الانفصالية في جنوب السودان، وهو الإقليم السوداني شديد الفقر. ولقد ترتب على هذا التصرف من جانب القذافي زيادة نيران الانفصال اشتعالاً خلال الحقبة الماضية عندما كان السودان يعاني من ذيول الحرب الأهلية التي أدت إلى إفلاسه، وتعريض سكانه للفاقة والعوز وزعزعة استقرار مؤسساته، وما أعقب ذلك من وصول حكومة إسلامية متطرفة إلى مقاعد الحكم في الخرطوم تعمل على تحويل النظام السياسي في البلاد إلى حكومة دينية على غرار النظام الإيراني.

حتى تونس المسالمة، فإنها لم تسلم من غضب القذافي. وقد جاءت نهاية اتفاقية جربة الخاصة بإقامة الوحدة بين ليبيا وتونس بعد شهر واحد من إبرامها. وبموجب تلك الاتفاقية كان القذافي قد عرض الرئاسة على الزعيم التونسي المسن الحبيب بورقيبة، غير أنه أصر على أن يحتفظ لنفسه بوزارة الدفاع، ولقد أدرك بورقيبة، وهو سياسي محنك، أن القذافي لم يكن يقيم وحدة معه، ولكنه كان يقوم بانقلاب عليه. وكان من نتيجة ذلك أن ثار القذافي على تونس، فعمد إلى طرد العمال التونسيين من ليبيا، وبدأ في شن

27 Mary-Jane Deeb, *Libya's Foreign Policy in North Africa.*

حملة لزعزعة استقرار الحكومة التونسية. وفي عام ١٩٨٠ قامت مجموعة من المنشقين التونسيين الذين دربتهم ليبيا بشن هجوم على مدينة (قفصة).[٢٨] ورغم أن السلطات التونسية تمكنت من سحق الهجوم بقليل من الخسائر في الأرواح والممتلكات، فقد تبين فيما بعد أن هذا الهجوم كان عامل عدم استقرار للحكومة التونسية. وقد واصل القذافي ضغطه من خلال قيام المنشقين التونسيين بشن غارة أخرى عام ١٩٨٢ على مدينة (كاسرين). ولأن تونس لم تكن مجهزة عسكرياً لمواجهة ليبيا، عمدت إلى الاستعانة بالدعم المالي والعسكري من الولايات المتحدة الأمريكية. واستجاب الرئيس الأمريكي رونالد ريجان الذي كان يحس بالضيق الشديد من تصرفات القذافي، فيما يحس بالتعاطف مع تونس، فزاد من دعم الولايات المتحدة الأمريكية للحكومة التونسية، وزود قواتها المسلحة ببعض المعدات العسكرية الأمريكية الدفاعية. عندها توقف القذافي عن غاراته، ولكنه بدأ في مضايقة شركات النفط الأوروبية والأمريكية التي كانت تستكشف النفط على الحدود الليبية التونسية. وقد اتهم عام ١٩٨٤ بأنه كان وراء عملية التخريب التي تعرض لها أنبوب النفط التونسي الذي يمر بمحاذاة الحدود.[٢٩]

وفي الجزائر قام القذافي بدعم الانفصاليين البربر والأصوليين الإسلاميين بعد فشل اتفاقية (حاسي مسعود) بشأن إقامة وحدة ليبية جزائرية عام ١٩٧٣. وكانت تلك الاتفاقية بين البلدين لا تعدو أن تكون اتفاق مصالح لم يكتب له أن يتحقق.[٣٠] فقد كان الجزائريون في ذلك الحين بحاجة إلى دعم القذافي المالي والعسكري في محاولتهم لمنع المغرب من ضم الصحراء الغربية إلى أراضيها، والتي كان من المقرر أن تجلو عنها

---

٢٨ راجع: Belaid, "L'Operation de Gafsa"

٢٩ حول هذه الحادثة، وحول حوادث أخرى ضد تونس راجع:
Mary-Jane Deeb, *Libya's Foreign Policy in North Africa.*

30 "Not Yet Algibya", *Economist*, 39-40.

إسبانيا. أما القذافي، فقد كان هو أيضاً بحاجة إلى وحدة جديدة ترضي غروره، ولاسيما بعد أن ساءت علاقاته بالرئيس المصري أنور السادات، يضاف إلى ذلك أنه كان بحاجة للتنفيس عن مشاعر إحباطه من السياسة العربية في شخص الملك الحسن الثاني ملك المغرب، وكان يكرهه ويعدّه أحد أكثر قادة العالم العربي رجعية. وفي عام ١٩٧٦ انضم القذافي إلى الجزائر في مساندة جبهة البوليساريو التي تمثل قرابة ٦٠٫٠٠٠ مواطن في الصحراء الغربية في كفاحهم من أجل الاستقلال. وقد قبل الملك الحسن الثاني تحدي القذافي فسمح في عام ١٩٧٩ بأن تتخذ حركة المقاومة الليبية الناشئة من بلاده قاعدة لعملياتها.

ولعل أغرب وحدة قام بها القذافي تلك التي أبرمها مع ملك المغرب في وجدة عام ١٩٨٤. [٣١] وقد دام (الزواج) هذه المرة أقل من عامين، وانتهى بطلاق لا مفر منه. وكانت اتفاقية (وَجدة) بين المغرب وليبيا قد أثارت في حينها بعض علامات الدهشة في كل من واشنطن وباريس، وهما الدولتان اللتان لا تزالان تقدمان الدعم الخارجي للمغرب، رغم أنها لم تثر دهشة أي من القادة العرب. وعلى حين أن الاتفاقية كانت تنص على تعاون اقتصادي وثيق بين النظامين، كان من المعلوم أن الملك الحسن إنما كان يرغب في وضع نهاية للحرب في الصحراء الغربية، وأنه لم يكن يستطيع ذلك بغير مساعدة القذافي. من جهته، كان القذافي يبحث عن مخرج لعزلة بلاده دولياً ومواجهة المعارضة الخارجية. وكان البوليساريو هم كبش الفداء، إذ تخلى عنهم القذافي فوراً، في مقابل بعض اللاجئين السياسيين الليبيين الذين سلمهم الملك الحسن الثاني بدوره إلى رجال القذافي. ورغم رضا الجانبين عن تلك الترتيبات، فإن الاتفاقية انتهت بصورة مفاجئة. [٣٢]

---

٣١ راجع: *Economist* ,"Libya : Qaddafi's Morocco Binding"، وراجع أيضاً: Parker, "Appointment in Oujda".

٣٢ راجع: "Henderson, "Oujda on the Rocks

واليوم، يمكن القول بأن أية وحدة مع القذافي تشكل عبئاً ثقيلاً على أي من الأنظمة العربية تسعى للتخلص منه. والواقع أن دول المغرب والجزائر وتونس وموريتانيا قد أقامت مع ليبيا اتحاداً مغاربياً خلال الأعوام القليلة الماضية، غير أنها تجد صعوبة بالغة في الحفاظ على علاقاتها بليبيا. وقد أقفلت الحدود الجزائرية الليبية، والحدود التونسية الليبية أمام حركة المرور في أكثر من مناسبة خلال الجزء الأخير من عام ١٩٩٤ وأوائل ١٩٩٥ . وكان السبب الرئيسي دائماً يرجع إلى أن جيران ليبيا لم يكونوا سعداء بالدعم الذي تتلقاه ما يعدّونه الجماعات الإسلامية الراديكالية لديهم من جانب ليبيا. وقد اتهمت الجزائر ليبيا بأنها تدعم جبهة (عباسي مدني) للإنقاذ الإسلامي، فيما اتهمت تونس القذافي بتمويل حركة النهضة التي يتزعمها (راشد الغنوشي). ولأن الحكومة التونسية لم تكن ترغب في تصعيد الخلافات فقد اكتفت بإغلاق الحدود تعبيراً عن عدم رضاها، وإن كانت زعمت في ذلك الحين بأنها إنما فعلت ذلك بسبب أوبئة في ليبيا. وقد ردت ليبيا على ذلك بإغلاق الحدود من جانبها زاعمة أن هناك كوليرا في تونس. أما الجزائر، فقد كانت أقل دبلوماسية من تونس واتهمت ليبيا بالتدخل في شؤونها الداخلية وانتهاك ميثاق الاتحاد المغاربي. ولعل أكثر ما يقلق شركاء ليبيا في الاتحاد المغاربي العربي هو إصرار ليبيا على إدخال مصر في عضوية الاتحاد. ويبدو أن العقيد القذافي يتطلع من انضمام مصر إلى زيادة نفوذه في الاتحاد المغاربي، وتكوين جبهة معها في داخل الاتحاد. وقد صوتت كل من تونس والمغرب ضد انضمام مصر، إذ لا تحملان لها غير القليل من المحبة والاحترام. ومع ذلك، وعلى الطريقة القذافية ذاتها، وحين كان القذافي يؤيد عضوية مصر في الإتحاد المغاربي العربي، كان يقدم الدعم المالي للجماعة الإسلامية، وهي واحدة من أخطر الجماعات الإسلامية المتشددة المحظورة في مصر. وطبقاً لمصادر المعارضة الليبية، وكذلك بعض المفكرين المصريين وبعض كبار المسؤولين في مصر، فإن سلطات الأمن المصرية كانت قد ألقت القبض على اثنين من أعضاء اللجان الثورية الليبية وبحوزتهم ثلاثة ملايين دولار أمريكي

لإعطائها للجماعة الإسلامية. وقد سافر السيد أسامة الباز، المستشار السياسي للرئيس حسني مبارك إلى ليبيا في ١٧ نيسان/ إبريل عام ١٩٩٥، وواجه العقيد القذافي بتلك المعلومات. وطبقاً للمصادر المصرية، فإن العقيد القذافي أنكر أي علم له بما حدث، ووعد بالتحقيق في الأمر. ولعل مما يثير السخرية حقاً أنه في الوقت الذي يدعم فيه العقيد القذافي الحركات الإسلامية خارج ليبيا، كان يسحق بقسوة بالغة كل أشكال الاتجاهات الإسلامية داخل ليبيا.

أما في شرقي العالم العربي فقد تم تأسيس مجلس التعاون الخليجي الذي يضم دول الخليج المحافظة، وكانت مهمته الرئيسية حماية المشاركين فيه من أمثال القذافي. وقد أجرت مصر من جانبها محادثات مع كل من سورية والأردن واليمن لتنسيق الأمور الاقتصادية والسياسية، وهنا، ومرة أخرى، لم توجه الدعوة للقذافي للحضور ولو بصفة مراقب، ومن ثم لم يتبق أمام القذافي من دول يمكن أن يفكر بالوحدة معها غير العراق والسودان. أما صدام حسين، فإنه لم يغفر بعد للقذافي أنه دعم إيران غير العربية في حربها مع العراق العربية إبان الحرب العراقية الإيرانية. وأما السودان، فإنها لم تغفر له دوره في مساندة الانفصاليين في الجنوب.

ومنذ عام ١٩٩١، عندما اتُهم النظام الليبي بالتورط بنسف طائرة الركاب الأمريكية فوق (لوكربي) في اسكوتلاندا طلبت الأمم المتحدة من ليبيا تسليم الرجلين المشتبه بهما، وكلاهما من رجال المخابرات الليبية، لمحاكمتهما إمّا في اسكوتلندا، و إمّا في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أدّى رفض القذافي الانصياع لقرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة إلى فرض حصار جوي على ليبيا. ومنذ ذلك الحين أصبح يتوجب على أي شخص يرغب في الدخول إلى ليبيا أو مغادرتها أن يفعل ذلك عن طريق مصر أو تونس أو مالطة. وقد تم عزل القذافي دولياً وإقليمياً، ولم يتبق لمساعدته غير القليل من الأصدقاء.

الفصل السابع

كل الطرق تؤدي إلى القاهرة

كل الطرق
تؤدي إلى القاهرة

العامل المصري

ربما يمكن القول بأن العالم العربي لم يشهد منذ أيام النبي محمد ﷺ رجلاً استطاع أن يستحوذ على قوة التأثير في العالم العربي كما فعل الرئيس المصري جمال عبد الناصر. فمن خلال راديو الترانزيستور كانت إذاعة (صوت العرب) من القاهرة تصل إلى كل شخص تقريباً في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ولقد كان عبد الناصر، وإلى حد أقل البعث السوري، مسؤولين عن تشكيل تفكير المواطن الليبي. كلاهما كانا قومياً، يدعو إلى إحياء التراث العربي والقيم العربية والاستقلال، والأهم من ذلك كله: الدعوة إلى الوحدة العربية. ولم تكن كل تلك التطلعات مناوئة للغرب أو للشرق، غير أن الحرب مع إسرائيل في المشرق، ومع فرنسا في المغرب،[1] علاوة على الأطماع الاستعمارية الأوروبية في المنطقة، جعلت من الغرب حجر العثرة، أو القوة التي تحول دون تحقيق تلك التطلعات.

تمكن الزعيم المصري من أن يسجل مكانة مرموقة سامقة في العالم

---

١ المشرق، ويعني بلاد شروق الشمس، يشير إلى كل البلاد العربية التي تقع شرق ليبيا. والمغرب، يعني بلاد غروب الشمس، ويشير إلى كل البلاد العربية التي تقع غرب ليبيا.

العربي إلى درجة أن وفاته ربما جعلت غالبية الحكام والساسة العرب يحسون بالراحة للتخلص من شخصيته التي كانت تطغى عليهم أجمعين، لقدرته على أن ينتزع النصر من الهزيمة، ولمواهبه الخارقة في إثارة الجماهير العربية من المحيط الأطلسي إلى الخليج الفارسي. وجد القذافي نفسه واحداً من كثيرين حاولوا أن يملأوا المكان الذي شغر بوفاة الرئيس المصري الراحل في زعامة العالم العربي. وليتمكن من القيام بذلك، تبنى نهج عبد الناصر وشعاراته وأسلوبه القديم في الخطابة والرد على خصوم الناصرية.

كانت سياسة العقيد القذافي بعد عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٧٤ قومية، مناوئة للاستعمار والإمبريالية. وقد نجحت مواقفه الإسلامية، والمعونات المالية التي كان يقدمها بسخاء للمسلمين في أرجاء الدنيا، في انتشار شعبيته لدى المجتمعات الإسلامية في العالم، إذ أصبح يُعرف بوصفه خليفة عبد الناصر، في الوقت الذي كان فيه خليفة عبد الناصر الحقيقي في السلطة يحاول جاهداً أن يزيل شبح الرئيس الراحل من طريقه.[٢] وكان شباب القذافي وحيويته و صراحته، ودس أنفه في مواجهة القوى العظمى باسم ليبيا وباسم القيَم العليا، تحظى بترحيب وإعجاب الليبيين والعرب، ومن غير العرب أيضاً.[٣]

كانت مصر بحاجة إلى معدات غربية حربية متطورة تضيفها إلى معداتها، أو تستبدل بها ترسانتها السوفييتية الصنع، وكانت ليبيا من جانبها في وضع يمكنها من الحصول على موارد غير محدودة من الأسلحة والتقنية الغربية. وقد اتضح ذلك من السرعة التي تمكنت فيها ليبيا من شراء طائرات الميراج الفرنسية المقاتلة، وصواريخ (كروتال) ودبابات (إيه. إم إكس-AMX)، بالإضافة إلى شراء الصواريخ والدبابات وعربات نقل الجنود

٢ حول الفراغ الذي نتج عن وفاة عبد الناصر راجع: Ajami, *The Arab Predicament*
٣ راجع: Zartman, *Libya-Sudan-Chad Triangle*

المصفحة من بريطانيا، كما قامت بعض الدول الأوروبية الأخرى، ولاسيما إيطاليا، بتزويد ليبيا بمجموعة من الأسلحة الخفيفة، بعد أن نجحت في إقامة علاقات تجارية طيبة مع النظام الجديد بلغ حجمها ما يقارب نصف الواردات الليبية. ولكن عند الاحتفال بالعيد الأول للثورة، لم تكن غالبية المعدات والأسلحة المشتراة قد وصلت بعد إلى ليبيا، وما تم تسلمه لم يُستعمل بعد لعدم وجود ليبيين مدربين على استخدامه. ولهذا اقتصر العرض العسكري على الأسلحة السوفييتية الصنع المقترضة من مصر، والتي كان جزء من طاقمها أفراداً مصريين.[٤]

وقد تواصل إمداد ليبيا بالأسلحة من مصر، لتضاف إلى أسلحة ليبيا الغربية الصنع حتى عام ١٩٧٤ عندما تسبب تصدع في العلاقات بين السادات والقذافي في سحب كل الأسلحة والمعدات الحربية المصرية والفنيين والطيارين المصريين من ليبيا.[٥] وتمكنت ليبيا من أن تستبدل الطيارين والفنيين المصريين بوحدات باكستانية وفرنسية وإيطالية وتايوانية ويوغسلافية تضم فيما تضم الطيارين والمدربين. وعلى أية حال فإن قادة ليبيا كانوا فيما يبدو قد تعلموا درساً، كانت الحروب العربية الإسرائيلية السابقة قد برهنت من قبل على صحته، ونتيجة لذلك فقد كان تنوع مصادر السلاح الليبي يؤكد عزم قادة البلاد على أن لا يصبحوا رهائن في أوقات الأزمات لأي مورِّد للسلاح.[٦]

ولقد كانت الطبيعة القصيرة العابرة التي اتسم بها شهر العسل بين السادات والقذافي غير مفاجئة لأحد، ولاسيما للقذافي نفسه، فقد كان الرجلان على طرفي نقيض في آرائهما، والذي وحدَّهما هو المنفعة السريعة

٤ هذا يتعارض مع ما نشرته واشنطن بوست من أن الأسلحة السوفييتية تم شحنها من الاتحاد السوفييتي راجع عدد ٢٣/ ٧/ ١٩٧٠.

5 Jim Hoagland,"Cairo's Military Aid to Libya Curtailed" *Washington Post,* February 18, 1974.

٦ زعم (Pajak) أن ليبيا قد بلغت حالة التشبع في وقت مبكر (١٩٧٤). راجع:
Pajak, "Soviet Arms to Libya".

المتبادلة. وقبل حرب العبور (تشرين أول/ أكتوبر) عام ١٩٧٣، لم تكن للسادات أية إنجازات يمكن أن يستعرضها أمام مصر، أو أمام العالم العربي. كان يعيش في ظلال صورة عبد الناصر، بدون أن يحظى باحترام أو ولاء مؤيدي عبد الناصر، ومن هنا كان يتطلع إلى القذافي مؤملاً أن يساعده في الحصول على دعم الناصريين في مصر، وبوقوفه إلى جانب القذافي استطاع السادات أن يخضع أتباع جمال عبد الناصر في مصر، ويشير إلى أحقيته في بعض ثروة ليبيا النفطية الضخمة. من جهة أخرى، كان من دواعي سرور القذافي أن يدخل في وحدة مع مصر السادات تكون مختلفة عن الوحدة مع مصر عبد الناصر. ومع السادات لم يكن القذافي على استعداد للقيام بدور التابع الأمين، كما كان الحال مع عبد الناصر، ولكنه كان يتطلع إلى القيام بالدور القيادي الذي أناطه به زعيمه عبد الناصر في الخطاب الذي ألقاه أمام الجماهير الليبية في بنغازي عام ١٩٧٠، حين قال:

> أترككم غداً وأنا أحس بقوة جديدة، بدم جديد يسري في أوصالي... أشعر بأن الجماهير العربية تعبر عن نفسها من خلالكم، وأن هذه الجماهير قد استعادت إرادتها وتصميمها. وأنا أترككم وأترك معكم أخي معمر القذافي أمين القومية العربية من بعدى، ممثلاً عن الثورة العربية والوحدة العربية.

ليس من شك في أن السادات كان يعرف مدى تطلعات القذافي، ولهذا وعده بإقامة وحدة ليبية مصرية لتهدئته، ولكنه لم يحقق ذلك إلى أي درجة ملموسة. كان القائد الليبي بحاجة إلى أمة يقودها، وكانت ليبيا بسكانها الملايين الثلاثة لا تعدّ كافية لاشباع طموحه، على حين كانت مصر بملايينها الستين تمثل النواة المرجوة لهذه الأمة. وكان القذافي لا يرى في السادات مجرد حجر عثرة في طريق إقامة تلك الوحدة فحسب، وإنما رأى فيه غاصباً احتفظ لنفسه بما سلمه عبد الناصر لغيره. وإذا كان القذافي قد أعطى ليبيا لعبد الناصر، فإنه حاول أن "يسرق" مصر من السادات.

وعلى الرغم من أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ قد حققت للسادات نصراً محدوداً، إلا أنه كان نصراً على أية حال. فقد أتاح للمصريين وللعرب تذوق طعم إنجاز كانوا قد فقدوه عبر القرون تحت ركام الهزائم المتعاقبة. وبإعلانه النصر، أظهر السادات ما الذي يمكنه أن يصنعه. عشرون عاماً من عهد عبد الناصر أخفقت في تحقيق ما أحرزه السادات: إنجاز عسكري باهر ضد إسرائيل، وهذا جعل السادات رجل الساعة، ومكّنه، وللمرة الأولى في حياته، من التحرر من ظل عبد الناصر. وما جرى بعد ذلك كان عملية منظمة لإزالة الناصرية من مصر.

وقد بادر السادات إلى التقليل من شأن القومية العربية، التي كانت جزءاً لا يتجزأ من الناصرية، بحيث وضعها في مرتبة ثانوية. كما فعل الشيء ذاته مع الاشتراكية العربية، التي حل مكانها صيغة حكومية، وهي مبدأ عدم تدخل الدولة في شؤون التجارة والأعمال من خلال سياسة "الانفتاح". وبعد تبني مصر الاتجاه الرأسمالي في مجال التنمية خفّضت من اعتمادها على المعونة السوفييتية، واستبدلتها بمعونة وفيرة من الولايات المتحدة، ولاسيما بعد اتفاقية "كامب دافيد". وفي الواقع، كانت اتفاقية (كامب ديفيد) المرحلة الأخيرة في تقويض دعائم الناصرية في مصر.

وإلى ما قبل زيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧، لم تتوقف ليبيا عن محاولة رأب الصدع بينها وبين السادات. وعلى الرغم من المناوشات الحدودية القصيرة التي نشبت بين البلدين فإن خطابات القذافي والبيانات الصحفية الليبية خلال تلك الفترة كانت تتسم بالمهادنة أكثر من العداء، مع التركيز على "طبيعة الخلافات المؤسفة بين الأشقاء العرب". وكان هناك تركيز إضافي على الحاجة إلى الوحدة لمواجهة الانقسام داخل المعسكر العربي. وعلاوة على ذلك، فإن السلطات الليبية لم تتخذ أي إجراء عدائي ضد ربع مليون مصري كانوا يعملون ويقيمون في ليبيا. غير أن الأحداث التي تلت ما لبثت أن برهنت على أن السادات قد قطع شوطاً بعيداً في مجال

دعم علاقاته بإدارة الرئيس الأمريكي كارتر، وقد وعده هذا بتزويده بالسلاح والمال في مقابل الموافقة على القيام بشكل من أشكال التفاوض المباشر مع إسرائيل.[٧]

كان السادات يفكر بشكل غير جدي في عقد مؤتمر دولي في جنيف، ولكنه تخلى عن هذه الفكرة، وآثر القيام بزيارة دراماتيكية إلى إسرائيل، كانت كما قال محمد هيكل "كفيلة بأخذ زمام الأمور من الوسطاء وجعله الحكم الوحيد ومركز الاهتمام".[٨] وقد حرص السادات على أن تعتمد علاقاته مع الغرب على أساس معارضة مصر للتدخل السوفييتي في الشرق الأوسط. وطبقاً للسادات فإن ما أسماه "بنقطة الضعف الأوروبية" التي يمكن أن تشكل منطلقاً لمثل هذا التدخل تتمثل في ليبيا. ومضى السادات يجادل بأن الترسانة العسكرية لدى جارته ليبيا تجعل منها موقعاً استراتيجياً احتياطياً للاتحاد السوفييتي يمكن استعماله في المستقبل في أي نزاع إفريقي، أو في حال نشوء صراع مع حلف شمال الأطلسي (الناتو).[٩] وليس هناك أدنى شك في أن السادات كان يهدف إلى توسيع شقة الخلاف بين ليبيا وبين الولايات المتحدة الأمريكية، علاوة على الإيحاء بأن القذافي هو مجرد "حالة نفسية"، وأنه يعمل لحساب موسكو في إفريقيا وفي العالم الثالث.

ويبدو أن فرحة النظام الليبي الغامرة باغتيال السادات كانت فرحة حقيقية ضخمة، لأن الاغتيال أعطى مصر فرصة للتحرر من التزامات اتفاقية (كامب ديفيد)، علاوة على إنهاء عزلة ليبيا واضطرارها للاعتماد على دعم الاتحاد السوفييتي. والأهم من ذلك، أن اغتيال السادات جاء بشخصية جديدة إلى القاهرة كان كل من السوفييت والليبيين يأملون أن يكون بوسعهم

---

٧ راجع: Heikal, *Autumn of Fury*

٨ المصدر نفسه.

9 *US News and World Report*, April 10, 1978, 39-40.

التفاهم معها، ولكنّ الأحداث صدَّقت رأي السوفييت وخيبت ظن الليبيين. فقد رفض الرئيس المصري الجديد حسني مبارك عرضاً من ليبيا بمبلغ خمسة بلايين دولار أمريكي في مقابل إلغاء اتفاقية كامب ديفيد، كما أنه لم يبد أي اهتمام بمحاولات ليبيا فتح قنوات جديدة من التفاهم بين البلدين، والتي كان من بينها عرض من طرف واحد لانسحاب القوات الليبية من الحدود مع مصر المغلقة منذ عام ١٩٧٦.

وبقيت القاهرة مركزاً للمعارضة الليبية ضد القذافي، كما أصبحت، بالاشتراك مع الولايات المتحدة الأمريكية، تتزعم الجبهة المناوئة لسياسات التوسع الليبية في إفريقيا.[١٠] من جهة أخرى، فإن المناورات المصرية ـ الأمريكية المشتركة المنتظمة مثل "النجم الساطع"، ومحاولات أمريكا المتكررة "لمضايقة القذافي" أرغمت ليبيا على الاعتماد على الاتحاد السوفييتي بالنسبة للدعم العسكري والمعنوي. وقدم السوفييت هذا الدعم بوساطة المناورات البحرية الرمزية التي كانت تجري بمشاركة ليبيا في حوض البحر الأبيض المتوسط خلال شهور تشرين ثاني/ نوفمبر عام ١٩٨٢، وتموز/ يولية عام ١٩٨٣، وآذار/ مارس عام ١٩٨٤.

وخلافاً لسلفه، كان الرئيس مبارك ينهج إزاء ليبيا سياسة إهمال يتسم بالاعتدال. فقد حرص على أن يوضح للعقيد القذافي أن مصر لا يمكنها أن تسمح بأية عمليات تخريبية تتم وراء حدود ليبيا، ولاسيما في مصر والسودان. ولأن مشاكل مصر الداخلية كانت تستحوذ على كل اهتمام مبارك فقد اعتمد على الدبلوماسية السرية لتنفيذ تهديده بزيادة عزل ليبيا في المنطقة. كما أن استئنافه للعلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي على مستوى السفراء خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٤ زاد من قدرته على التأثير على سياسة الاتحاد السوفييتي في الشرق الأوسط، ومن ثم سياسة ليبيا الخارجية.

---

١٠ راجع: El-Kikhia, "Chad: The Same Old Story"

وكان يبدو في أول الأمر أن عزل ليبيا قد يرغمها على الإنصياع والاذعان للضغط الخارجي، ولكن أحداً لم يكن يتوقع خطوات القذافي التالية. ففي خطوة مفاجئة وضع القذافي نهاية لحرب ليبيا مع تشاد، وأعاد علاقات بلاده مع فرنسا إلى حالتها الطبيعية، وكان الأكثر إثارة للدهشة إقامة اتحاد مع المملكة المغربية، البلاد التي وصف ملكها ذات مرة بأنه " أكثر الحكام شراً ورجعية على وجه الأرض" . وكان القذافي يؤمّل أن يتمكن من استغلال علاقته الجديدة مع المغرب في استعادة علاقاته الطبيعية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن محاولاته في هذا الصدد لم تُجدِ، ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تنظر إلى نظام القذافي بوصفه "نظاماً مارقاً" ، ومن ثم كانت ترفض أن تقيم معه أدنى علاقة. ومن الصعب جداً محاولة تشخيص أية علاقة يكون لشخصية العقيد القذافي الغريبة دور فيها، غير أن اهتمامه المكثف بالقاهرة يقدم مؤشراً هاماً لقياس علاقاته بالقوى العظمى.

المغناطيسية السالبة

كانت علاقات ليبيا بالاتحاد السوفييتي إبان العهد الملكي تتسم بالبرود، وتخلو من أية مصالح مشتركة لأي من الطرفين. ولم يقدم الاتحاد السوفييتي الكثير من المعونات لليبيا لأنها نادراً ما كانت تطلب ذلك منه. علاوة على ذلك، لم يكن هنالك ما يستطيع النظام الملكي أن يقدمه للاتحاد السوفييتي. هذه العلاقة تغيرت بعد الثورة الليبية، ولم تكن العلاقة الثنائية حتى ذلك الحين مهمة، أو مثيرة للاهتمام. كانت العلاقة مبنية على تصدير السلاح لليبيا في مقابل تصدير العملات الصعبة للاتحاد السوفييتي، وما جعل العلاقة ذات أهمية خاصة هو إقحام القذافي لمصر والولايات المتحدة الأمريكية في هذه العلاقة الثنائية.

وأحدثت صفقة الأسلحة التشيكية لمصر عام ١٩٥٥، ومن بعدها تأميم القناة عام ١٩٥٦، تغيرات جذرية في نظرة العرب للاتحاد السوفييتي. ونتيجة

لذلك نجح عبد الناصر في إضفاء الشرعية على العلاقات العربية الروسية. وأسفرت قراراته المحلية بعد ذلك عن تأميم الصناعات المصرية، وإعادة توزيع الأراضي الزراعية، ولهذا تم إيجاد اشتراكية عربية مميزة تختلف كلياً عن الاشتراكيات الإفريقية والسوفييتية والصينية. وقد عارض الأصوليون المسلمون، مثل الإخوان المسلمين، سياسات عبد الناصر في هذا المجال، ولكن القمع العنيف الذي جوبهت به تلك المجموعات، بما في ذلك أحكام الإعدام والسجن، وضع نهاية لأي معارضة دينية جدية للحكومة المصرية المركزية حتى عام ١٩٧٠، وأتاح هذا الركود الفرصة أمام عبد الناصر لنقل مصر إلى موضع أيديولوجي تكون فيه أقرب إلى موسكو. وقد أسهم استقلال الجزائر عام ١٩٦٢ في تحقيق المزيد من التقارب، ذلك أن عبد الناصر، بوصفه المورد الرئيسي للأسلحة السوفييتية لحركة المقاومة الجزائرية، عمل على توثيق الاتصال بين تلك الحركة وموسكو. وعلى الرغم من عدم وجود الأدلة القاطعة على دور موسكو في حرب الاستقلال الجزائرية، فإن تدفق المعلمين والمستشارين السوفييت على الجزائر في غضون سنة من استقلالها يلقي ظلالاً من الشك حول نظرية عدم التدخل السوفييتي في الجزائر.

رأت المملكة الليبية المحافظة في عهد الملك إدريس، لوقوعها بين نظامين "تقدميين"، أن تبني علاقات وطيدة مع الغرب لتوازن التوغل السوفييتي في شمال إفريقيا، ورغم ذلك لم تكن ليبيا بمأمن من تأثير السياسات العربية التي كثيراً ما انعكست على مسرح الأحداث في ليبيا. وعندما تم انفصال الجمهورية العربية المتحدة، التي أُقيمت عام ١٩٥٨ بين مصر الناصرية وحزب البعث السوري، عام ١٩٦١، ورثت ليبيا آثار الانقسام، فقد تغلب الناصريون في ليبيا على البعثيين، وتم حظر خلايا حزب البعث، وزج بخريجي أكاديمية بغداد في السجون، كما تمت مصادرة الأموال وإبعاد البعثيين غير الليبيين عن البلاد.

وكان موقف القذافي من الاتحاد السوفييتي، مثل العديد من الناصريين الليبيين في عصره، يخضع لتأثير قوتين متضاربتين. كانت نشأته التقليدية الإسلامية، ودراسته المبكرة في مدرسة قرآنية (الكُتّاب) تدفعه إلى النظر إلى السوفييت، كما كان ينظر إليهم سائر الليبيين، بوصفهم (كفاراً)، غير أنه من الناحية القومية، وبحكم تأثره بشخصية الرئيس جمال عبد الناصر الذي كان القذافي يحفظ خطبه عن ظهر قلب ويرددها باستمرار، بات يعتقد أن الاتحاد السوفييتي صديق للعرب في صراعهم مع الصهيونية ومؤيديها. وكان الصراع بين العناصر الدينية المناوئة للقومية، التي كانت تعدّ الروس أعداء للإسلام، وبين العناصر القومية التي تؤمن بتطلعات (عبد الناصر) وإيمانه بأن الروس قوة إيجابية، قد حسم في تفكير القذافي عام ١٩٧٧، وجاءت النتيجة على حساب الجانبين معاً: الإسلام والقومية، عندما أعلن جماهيريته، أو الثورة الثقافية الثانية. ولم يكن هذا واضحاً. فهل يوجد في هذا التعديل ما يُفصح عن المقصود؟

تلقى القذافي من عبد الناصر تدريبه الأول في التعامل مع السوفييت، بعد أن كان يردد عداءه للملحدين السوفييت في كل خطبه تقريباً. وكان عبد الناصر يغتنم كل فرصة لتذكير القائد الليبي بصداقة السوفييت، وبالدعم الذي تقدمه موسكو للقضية العربية. وكان عبد الناصر يدرك تماماً أن القذافي لن يتمكن من إقامة علاقات طيبة مع الاتحاد السوفييتي مابقي يحمل أفكاراً سلبية تجاهه. وكان الرئيس المصري يعرف أن القائد الليبي، الذي لم يكن عمره قد تجاوز السابعة والعشرين عاماً، كان بحاجة إلى المزيد من الوقت قبل أن يتمكن من فهم السوفييت، واستيعاب سياستهم، والنظر إليهم نظرة إيجابية. ولهذا نصح جمال عبد الناصر القذافي بألا يتقرب كثيراً من الاتحاد السوفييتي، ويثير خصومة الولايات المتحدة الأمريكية، كما كان يفعل في مستهل عهده. كما نصح القذافي بتنويع مصادر مشترياته، وأن يسعى للتسوق من دول أوروبية أخرى، حتى لا يصبح كمصر مقيداً باستيراد السلاح من الاتحاد السوفييتي.[١١] ويبدو أن عبد الناصر كان يعتقد أن أتباع

١١ فيرست، المصدر نفسه.

سياسة متوازنة من شأنه أن يتيح للعرب ميزة التنوع التي يحتاجونها بالنسبة لمصادر السلاح، علاوة على دخول أسواق كانت قبل ذلك موصدة أمامهم. يضاف إلى ذلك أن عبد الناصر كان يرى أن تلك السياسة من شأنها أن تمكن الشريحة المحافظة في القيادة العربية من أداء دور أكثر فاعلية في الصراع العربي - الإسرائيلي بدون أن تضطر إلى تعديل سياساتها فيما يتعلق بالاتحاد السوفييتي. ولكن وفاة عبد الناصر غير المتوقعة عام ١٩٧٠ تركت فراغاً كبيراً أحدث تغييرات هامة على العديد من تلك السياسات التي يمكن اتباعها.

وخلال شهر العسل القصير بين السادات والقذافي في أعقاب وفاة عبد الناصر، ظلت علاقة ليبيا بالاتحاد السوفييتي تتسم بالبرود، وكثيراً ما كانت تتحول إلى عداء صريح. ولكنه، وسط كل التغيرات التي شهدتها مصر، ظلت ليبيا الدولة الوحيدة التي تتمسك بأفكار الخمسينيات والستينيات. وعلى الرغم من أن شعار "حرية، اشتراكية، وحدة" لم يعد يستهوي غالبية القادة العرب، ظل يستهوي القيادة السوفييتية المسنة التي رأت فيه فرصة مواتية تعيد إلى الأذهان ما حدث في مصر قبل ذلك بعقدين من الزمن، أيام عبد الناصر. وبرهنت الأحداث بعد ذلك على أن السوفييت كانوا محقين في تصوراتهم، ذلك أن كل عمل رئيسي كانت تقوم به مصر في مجال تقاربها مع الولايات المتحدة الأمريكية، كانت تعقبه زيارة للاتحاد السوفييتي يقوم بها وفد ليبي رفيع المستوى لإبرام اتفاقيات اقتصادية وعسكرية.[١٢]

حاولت الحكومة الليبية، قبل القيام بأولى هذه الزيارات عام ١٩٧٤، الحصول على أسلحة أوروبية، ولكنها عدلت عن ذلك، إما لعدم توفر الأسلحة المطلوبة، وإما لمحدودية الأصناف المتوفرة.[١٣] وكان التغير الذي

---

١٢ كُتب القليل عن العلاقات الليبية - السوفييتية. راجع:
Ramet,"Soviet-Libyan Relations under Qaddafi" & Anderson, "Qadhdhafi and the Kremlin".

١٣ راجع: Pajak,"Soviet Arms to Libya"

طرأ على أفكار الأوروبيين في هذا الخصوص يعزى جزئياً إلى ردة فعل الصورة العالمية التي بدأت تحتلها ليبيا، بوصفها إحدى عوامل عدم الاستقرار في المنطقة، وفي العالم الثالث عموماً. وكانت أفكار القذافي، التي لا تعرف المهادنة إزاء الاستعمار والإمبريالية، وكراهيته الحادة لإسرائيل ومؤيديها، تمثل العقبة الرئيسية أمام حصوله على السلاح من الغرب. من جهة أخرى، كان ارتباط ليبيا "بحركات التحرر" التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعدّها تمثل الإرهاب الدولي، من بين العوامل الأخرى التي أثارت قلق مصدّري السلاح الأوروبيين.

وربما كان العامل الأخير الذي ثبط من عزيمة أوروبا لبيع السلاح إلى ليبيا يرجع إلى ردود فعل القذافي العدائية العنيفة على مساعي القاهرة للتقرب من الغرب واسترضائه. وقد رأى الغرب في السادات الفرصة الطيبة لإمكانية إحداث تغيير جذري في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ولهذا كان يرى أن تزويد خصم السادات ومنافسه بالسلاح قد يخفف من حدة تدهور علاقات القاهرة بموسكو، ويسيء إلى فرص تحسين علاقات الغرب بالقاهرة.

ورغم مشاعر الامتعاض التي كان يحملها القذافي للشيوعية، لم يكن أمامه من خيار غير التقارب مع السوفييت من أجل الحصول على العتاد العسكري الثقيل. وقد أسفرت الزيارة التي قام بها الرائد عبد السلام جلود إلى الاتحاد السوفييتي في أيار/ مايو ١٩٧٤ إلى إبرام صفقة أسلحة تجاوزت قيمتها بضعة بلايين من الدولارات، تم تزويد ليبيا بموجبها، خلال شهر كانون أول/ ديسمبر من العام ذاته، بصواريخ أرض/ جو (سام) لتحل مكان الصواريخ التي كانت مصر قد سحبتها، وطائرات (تو يو ـ ٢٢) المقاتلة التي تفوق سرعتها سرعة الصوت، وبالطائرات العمودية وطائرات (ميج ٢٣) المقاتلة المتطورة التي تصلح للعمل في كل الظروف المناخية.[١٤] كما

14 Hempstone, "Libya: Another Nagging Headach for Sadat".

بادر السوفييت إلى تزويد ليبيا، وعلى جناح السرعة، بالدبابات من طراز (ت ٥٤-٥٥) و (ت ٦٢)، علاوة على الصواريخ المضادة للدبابات، وناقلات الجنود المصفحة. وباختصار، فإن انحياز مصر للولايات المتحدة الأمريكية مكن الاتحاد السوفييتي من إتاحة الفرصة أمام ليبيا لتحقيق التوازن (مع مصر) بالنسبة لشراء معظم أنواع الأسلحة التقليدية التي تنتجها مصانع الأسلحة السوفييتية.

وفي هذه الأثناء كانت القاهرة تضاعف من تقاربها مع الغرب، من خلال تعميق الصدع بينها وبين الاتحاد السوفييتي من جهة، وبينها وبين ليبيا من جهة أخرى. وقد قام السادات بتيسير حصول الصينيين على التقنية الروسية فيما يختص بصنع الطائرات المقاتلة لتقليدها، وتيسيرها للأمريكيين لدراستها وتقييمها، كما طلب من كل من الصين وبريطانيا تزويده بالبديل لمحركات الطائرات السوفييتية، وذلك إلى حين تسلمه الأسلحة التي كان قد طلبها من الولايات المتحدة الأمريكية. وإزاء ذلك ألغى الرئيس السوفييتي بريجينيف زيارة كان يعتزم القيام بها للقاهرة عام ١٩٧٥، فيما قام (كوسيجين) بزيارة إلى ليبيا، حيث وقع على عدد من الاتفاقيات الاقتصادية التي أُبرمت بين البلدين. وتداعت الجسور التي كانت قائمة بين موسكو والقاهرة، وكان معنى ذلك أن أي علاقة جديدة بين البلدين ستكون وفق أُسس مختلفة تماماً. وقد وجد الاتحاد السوفييتي في تعامله مع ليبيا فرصة مواتية للحفاظ على بعض الأمجاد القديمة الغابرة التي فقدها في القاهرة، علاوة على كسب العملات الصعبة، بدلاً من حصوله على السكر والرز والقطن والسلع الأخرى التي كان يتقاضاها من دول العالم الثالث ثمناً للأسلحة.

وطبقاً للبيانات الصحفية الليبية والسوفييتية التي تم إصدارها بعد إبرام صفقة السلاح الأولى بين البلدين، فإن العلاقات بين ليبيا والاتحاد السوفييتي كانت ودية وصريحة ومربحة للجانبين. ومع ذلك كان واضحاً أن

وجهات نظر القائد الليبي إزاء السوفييت لم تتغير، والحقيقة أن مفاهيمه الفكرية كانت تصور الشيوعية على أنها مرادفة للعبودية، وكان القذافي يؤمن دائماً بأن جميع الأحزاب السياسية تستعبد الفرد، وأن الأحزاب الشيوعية بالذات أكثر من يفعل ذلك. وكانت هذه النقطة بعينها مصدر صراع لا ينتهي بين وكالات الأنباء السوفييتية والليبية. وفي أواخر ديسمبر ١٩٨٠ أدانت إذاعة موسكو الصحيفة الليبية الحكومية اليومية **الزحف الأخضر** لنشرها مقالة بدون توقيع تتضمن وجهات نظر عدائية عن النظام السوفييتي،[١٥] وقالت الإذاعة المحلية السوفييتية أن الصحيفة "اتهمت الدولة في الاتحاد السوفييتي بأنها أصبحت ديكتاتورية، وأنها حولت مواطنيها السوفييت إلى مجرد عبيد".[١٦] غير أن حاجة ليبيا للسلاح وانجذاب السادات إلى الولايات المتحدة الأمريكية اضطرّا ليبيا إلى الوقوف إلى جانب الاتحاد السوفييتي. وكانت ليبيا دولة نفطية ثرية معزولة تعيش حالة عداء مع جيرانها، ولا تستطيع أن تدافع عن نفسها، كما برهنت على ذلك المناوشات الحدودية البسيطة بين ليبيا ومصر عام ١٩٧٧.[١٧]

كان العقيد القذافي، خلال السنوات القليلة الأولى من عهده، أشبه بشوكة في حلق الاتحاد السوفييتي. وكانت معارضته لحلفاء الاتحاد السوفييتي في العالم تسر إدارة الرئيس الأمريكي نيكسون التي كانت ترى في القذافي وطنياً مخلصاً، وأنه، كما تدل على ذلك سياساته، مناوئ للشيوعية بكل تأكيد.[١٨] وكان دعم العقيد القذافي لمنظمة التحرير الفلسطينية وغيرها من المنظمات الفلسطينية يعدّ أمراً طبيعياً من وجهة نظر الحكومة

---

١٥ كل المقالات التي لا تحمل توقيعات كتابها والتي نشرت حتى الآن في **الزحف الأخضر** كتبها القذافي، أو أحد معاونيه المقرّبين. ومن المعروف جيداً في ليبيا أن هذه المقالات تعكس آراء القيادة. وبكل تأكيد فإنه لا يتم نشر أي مقال في ليبيا حالياً من غير موافقة القيادة.

16 Radio Moscow in Arabic (December 18, 1980), translated in FBIS, *Daily Report* (USSR and the Third World), December 20, 1980.

١٧ راجع: Foltz, "Libya's Military Power" 61-68

١٨ راجع: Cooley, *Libyan Sandstorm*

الأمريكية، وإن كان مزعجاً. وعلاوة على ذلك فإن صانعي القرار الأمريكي كانوا يرون أن تصرفاته ضد الاتحاد السوفييتي ترجح الكفة إذا ما قورنت بتصرفاته ضد إسرائيل. وكان دعم القذافي لباكستان في حربها مع الهند عام ١٩٧١ ينطوي على التنديد بالاتحاد السوفييتي ونقل سرب من الطائرات المقاتلة نورثروب (إف٥) الأمريكية الصنع إلى باكستان، وهي الطائرات التي اشترتها ليبيا قبل الثورة. وفي الأحوال الاعتيادية فإن تحويل الأسلحة الأمريكية الصنع إلى طرف ثالث دون الحصول على موافقة مسبقة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية كان يثير بعض المشاكل من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن واشنطن لم تبد أي اعتراض في هذه الحالة، على اعتبار أن واشنطن كانت ترى أن أي معارضة للاتحاد السوفييتي تشكل تقارباً مع الغرب. ولما اعترض القذافي طائرة ركاب بريطانية، كانت تقلّ اثنين من قادة الانقلاب الشيوعي السوداني، وأرغمها على الهبوط في ليبيا، ثم سلّم الرجلين إلى الرئيس السوداني جعفر النميري في الخرطوم لإعدامهما، عدّ تصرفه هذا موقفاً مناهضاً للشيوعية.

وكان إرغام طائرة الركاب البريطانية على الهبوط سيتم، بغض النظر عن الاتجاه الفكري لقادة الانقلاب السوداني. ذلك أن ليبيا والسودان ومصر كانت في ذلك الحين على وشك الدخول في وحدة اندماجية، ومن ثم لم يكن القذافي على استعداد للسماح بحدوث تغيير في الحكومة السودانية، خوفاً من أن يؤدي ذلك التغيير إلى حدوث انتكاسة في التطلعات الوحدوية العربية.

وطبقاً للإذاعات السوفييتية، فإن تصرفات القذافي كانت تثير السوفييت على الرغم من اقتناعهم بأنها لم تكن تنبثق عن مواقف موالية للغرب. فقد كانت الظواهر لا تعكس حقائق الأمور، وعلى الرغم من شكوك السوفييت فلم يكن هناك تفاهم مسبق بين القذافي والغرب. وقد

تكون الأهداف الليبية قد التقت مع الأهداف الأمريكية خلال هذه الفترة، إلا أن دوافعهما كانت متباينة تماماً. فقد كانت تصرفات القذافي تنبثق من خلفية معتقدات دينية مجردة لا علاقة لها بحقيقة أن الولايات المتحدة كانت تدعم الباكستان، على حين كان الاتحاد السوفييتي يدعم الهند، ولو أن الأدوار قد تبودلت، وحدث أن كانت واشنطن تدعم الهند ضد الباكستان، لما تردد القذافي في إدانة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كانت الباكستان دولة مسلمة، وكان يرى أن الواجب يحتم عليه كزعيم مسلم أن يدعم الدولة المسلمة ضد الدولة غير المسلمة. وقد برهن القذافي على ذلك مرة أخرى عام ١٩٧٤، عندما حولت ليبيا سرباً آخر من طائرات (ف ـ ٥) المقاتلة إلى تركيا في صراعها مع اليونان حول جزيرة قبرص.

كان السوفييت يدركون في مستهل علاقتهم مع ليبيا أن القائد الليبي ذو ميول إسلامية واضحة. وتعدّ الحادثة التي وقعت عام ١٩٧٠ والتي كان القذافي يشير إليها "بالإرهاب الفكري" مثالا ممتازا على افتقار القذافي لمعرفة السوفييت والشيوعية. فقد قرر القذافي إرسال وفد ليبي يرأسه وزير الخارجية السابق علي عبد السلام التريكي إلى الجمهوريات السوفييتية المسلمة ليحصل على دعمها لجبهة تحرير (مورو) الوطنية في حربها ضد حكومة ماركوس في الفلبين. وكان القائد الليبي، يعتقد أن بوسعه تجاوز موسكو، غير أنه كان مخطئاً، وبسبب ارتباك مكتبي بيروقراطي حجبت موسكو تأشيرة الدخول عن جميع أعضاء الوفد الليبي باستثناء عضوين رئيسيين سُمح لهما بالسفر إلى موسكو. وفي موسكو تم إحضار "قادة" الجمهوريات السوفييتية الإسلامية المعنيين لتسلّم رسالة القذافي من الموفدين الليبيين.[١٩]

ظلت العلاقات بين السوفييت وليبيا، وإلى حين زيارة السادات للقدس، معلقة تبعاً لتذبذب القذافي بين المذاهب القومية والإسلامية. فمن جانبهم، حاول

١٩ راجع: Bianco, *Gadafi*

السوفييت أن يقللوا من انتقادهم للعقيد القذافي. كانوا يحسون بالغيظ من نظرية القذافي العالمية الثالثة، ليس لأنها كانت مماثلة لفلسفة الزعيم الصيني (ماو تسي تونغ) فحسب، بل لأن القذافي قدمها كبديل للفكر السوفييتي.[٢٠]

كان عام ١٩٧٨ نقطة تحول في العلاقات السوفييتية - الليبية، فهو العام الذي توصل فيه القذافي إلى حل لصراعه القومي - الديني. فقد رأى أن كلاً من الإسلام والقومية يقفان في طريق نشر نظريته العالمية الثالثة، ولاسيما في القارة الإفريقية، وهي المنطقة التي استنزفت الكثير من أموال ليبيا، ووقت القذافي. لهذا عمد إلى التقليل من شأنهما معاً بتخفيض أهميتهما إلى المراتب الثانوية في نظريته، ومن ثم فإن المبادئ الإسلامية لم تعد تطبّق ما لم تتفق مع النظرية العالمية الثالثة، كما رفض جميع الأحاديث النبوية، وعمد إلى تغيير التقويم الهجري القمري.[٢١]

وفي ثورته الثقافية الثانية، كان أحد شعارات القائد الليبي يقول: "الحد الأدنى من الطعام، والحد الأقصى من السلاح". وهكذا، وابتداءً من عام ١٩٧٨، تحولت ليبيا إلى مجتمع خشن متقشف صارم، إذ يتوجب على كل مواطن، ذكراً كان أم أنثى، فوق سن الثامنة عشر من العمر ودون سن السادسة والخمسين، أن يلتحق بالقوات المسلحة كعنصر مجند بصورة دائمة، على حين عدّت جميع النشاطات الأخرى في "دولة الجماهير" ثانوية. ونتيجة لذلك ارتفع عدد أفراد القوات المسلحة من ٢٢٫٠٠٠ عام ١٩٧٥، إلى ٣٥٫٠٠٠ عام ١٩٧٨، ثم إلى ٥٥٫٠٠٠ عام ١٩٨٣، وإلى ما يقارب ١٠٠٫٠٠٠ في الوقت الحاضر.[٢٢] ويستطيع القذافي اليوم أن يحشد جيشاً احتياطياً يتجاوز عدد أفراده نصف المليون.

---

20 See Freedman, *Soviet Policy*, 131.

٢١ الأحاديث هي ما يروى عن النبي (ﷺ) من أقوال، والسنّة هي ما يروى عنه من أعمال. يعدّ المسلمون في أرجاء المعمورة أن السَنة الإسلامية (الهجرية) تبدأ عام ٦٢٢م، وهي السنة التي هاجر فيها النبي (ﷺ) من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة. وقد قرر العقيد القذافي أن تقويم السنة الإسلامية يجب أن يتغير لتبدأ بوفاة الرسول (ﷺ) عام ٦٣٢م. لمزيد من المعلومات عن فهم العقيد القذافي للإسلام، راجع: Anderson, "Qaddafi's Islam"

22 See United States. Arms Control and Disarmament Agency, Is this correct, for the editor? World Military Expenditures and Arms Trade, 112, 117, 128.

وليس مما يدعو للدهشة إذن أن تنفق ليبيا أكثر من ٢٨ بليون دولار على السلاح منذ عام ١٩٧٦، وكان نصيب الاتحاد السوفييتي من هذا الرقم ٢٠ بليون دولار. [٢٣]

وكان للاتحاد السوفييتي دور ملموس بارز في هذه الترسانة المسلحة، التي تعدّ، نظرياً على الأقل، مذهلة حقاً. ولدى ليبيا حالياً (٥٥٠) طائرة مقاتلة حديثة، أو ما يعادل إجمالي السلاحين الجويين الفرنسي والألماني مجتمعين، يضاف إلى ذلك أكثر من ٢٥٠٠ دبابة قتال رئيسية، وتشكيلة من أحدث الأجهزة وأكثرها تطوراً. وتستطيع هذه الأجهزة أن تتعامل مع أهداف بالغة السرعة على ارتفاعات تصل إلى ١٠٠ر٠٠٠ قدم. كما تفخر ليبيا حالياً بأن لديها أسطولاً بحرياً يتنامى بسرعة، إذ يعدّ " أكبر وأحدث الأساطيل في شمال إفريقيا والشرق الأوسط"، وهو مزود بصواريخ تحملها زوارق حربية وغواصات. [٢٤]

وقد كان حجم المبيعات من هذه الأسلحة الروسية العسكرية يعوض الروس تعويضاً سخياً عن ضآلة حجم تجارتهم مع ليبيا في السلع غير العسكرية. ويرى عدد من المراقبين الغربيين للشؤون السوفييتية أن ليبيا قد تبوأت مكانة خاصة في "منظومة الدول الاشتراكية". وإذا تركنا الجانب الدعائي السوفييتي والليبي، فإن علاقة ليبيا بالدول الأخرى الأعضاء في الكتلة الشرقية كانت قليلة الأهمية. فقد قامت وفود رسمية عديدة من بلغاريا وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا والمجر وبولندا بزيارات إلى ليبيا، ولكن الزيارات التي قام بها قادة ألمانيا الشرقية كانت وحدها التي ترتب عليها وضع أُسس وطيدة لعلاقات ذات معنى. إن حجم التجارة غير العسكرية بين ليبيا ودول الكومنولث الاشتراكي لم يصل إلى ١٠٪ من حجم تجارة ليبيا مع إيطاليا أو ألمانيا، أو مع كوريا الجنوبية. [٢٥] وقد أسفرت الاتفاقيات الاقتصادية واتفاقيات

---

٢٣ ليست هناك أرقام دقيقة، ولكن مجرد تقديرات لتجارة السلاح السوفييتية - الليبية. لمزيد من المعلومات راجع:

World Military Expenditures and Arms Trade, 112, 117, 128; see also U.S. Government, Department of State, Bureau of Public Affairs, *The Libyan Problem*.

24 See *The Libyan Problem*, 3.

25 See *World Development Report*, 1983.

الصداقة العديدة التي أُبرمت بين ليبيا وبين دول الكومنولث الاشتراكي عن تحقيق نتائج ضئيلة، ذلك أن المشروعات الضخمة التي تتطلب الكثير من الخبرة التقنية، مثل مشروع النهر الصناعي الليبي العظيم، لم تمنح لدول الكتلة السوفييتية. ومن الطريف حقاً أن مثل ذلك المشروع الضخم الذي ينطوي على بناء نظام ري يمتد من مناطق الطبقات الصخرية المائية في الصحراء إلى الساحل مجتازاً مسافة أربعة آلاف كيلومتر، يشابه إلى حد كبير خط أنبوب الغاز السوفييتي الأوروبي، غير أن صانعي القرار الليبيين فضلوا أن يعهدوا إلى شركات أمريكية وكورية جنوبية بتنفيذ هذا المشروع الذي بلغت تكلفته ٢٧ بليون دولار أمريكي.

كان الشرق الأوسط يمثل في الماضي أكبر سوق للجانب الأعظم من الأسلحة السوفييتية الصنع المباعة للعالم الثالث.[٢٦] ولم يكن يُعرف قبل انهيار الاتحاد السوفييتي إلا القليل عن تأثير صادرات السلاح في الاقتصاد السوفييتي. وورد في تقرير أصدره معهد بحوث السلام في ستوكهولم عام ١٩٧١ "أن المكاسب الاقتصادية التي حققها الاتحاد السوفييتي من تزويد الدول النامية بالأسلحة كانت تافهة".[٢٧] ومنذ ذلك التاريخ أصبحت مبيعات الاتحاد السوفييتي من السلاح للعالم الثالث، ولاسيما للشرق الأوسط، من الضخامة بحيث أحدثت تغييراً بالغ الأهمية على ميزان المدفوعات السوفييتي.

وخلافاً لعملاء السلاح السوفييتي الآخرين، الذين كانوا يشترون الأسلحة على أساس الدفع المؤجل أو عن طريق المقايضة، فإن الليبيين كانوا يسددون لموسكو ثمن مشترياتهم الكثيرة من الأسلحة نقداً. وكان الاتحاد السوفييتي يصر على وجوب "التزام الليبيين الفوري والكامل بأحكام عقود البيع التي تنص على أن يتم الدفع عند التسليم".[٢٨] ومن خلال الدفع النقدي تمكنت ليبيا من أن تحافظ على استقلاليتها وأن تتصرف في

26 See Hutchings, "Soviet Arms Export," 378-89.

٢٧ أشير إليه في: "Soviet Arms Export", 378

28 See US Government, *Department of State, Bureau of Public Affairs, The Libyan Problem.*

أسلحتها على النحو الذي يروق لها. وقد قامت ليبيا كذلك بشراء أسلحة سوفييتية لحساب دول أخرى في أرجاء العالم. ومن بين هذه الدول الأرجنتين ونيكاراغوا، وعدد من الدول الإفريقية مثل الحبشة وبوركينا فاسو (فولتا العليا سابقاً). وكان من بين أضخم مشتريات الأسلحة منذ عام ١٩٨٢، تلك التي اشترتها ليبيا للجيش السوري بعد حربه مع إسرائيل في لبنان. وطبقاً للقذافي، فإن ليبيا عوضت سورية عن خسارة مائة طائرة مقاتلة وأكثر من ٣٠٠ دبابة.

وكان من الطبيعي أن يصبح مثل هذا الحليف، الذي ينفق بسخاء على شراء السلاح لنفسه ولأصدقائه، صديقاً للاتحاد السوفييتي، وأن تتمتع بلاده بمكانة مميزة في "كومنولث الدول الاشتراكية".[٢٩] وكان للاتحاد السوفييتي أخطاء كثيرة، غير أن الحماقة لم تكن من بينها، فقد كانت ليبيا هي الدولة المربحة الوحيدة للاتحاد السوفييتي بين دول العالم الثالث. وفي ضوء حجم مبيعات السلاح كانت موسكو تحرص على أن تعوض خسائرها مقدماً تلافياً لما قد يحدث في حال تدهور العلاقات الثنائية، كما حدث مع مصر ودول أخرى سبق أن أُرغم الاتحاد السوفييتي على الخروج منها.

وقد كان عجز صانعي القرار السوفييت عن التأثير على التصرفات الليبية مصدر قلق كبير لهم، ولعل مما ضاعف ذلك القلق أن القذافي كان يهدد القادة المصريين بالانضمام إلى حلف وارسو في حالة انضمام مصر إلى حلف الأطلسي (الناتو). إن السوفييت لم يعرفوا كيف يتصرفون مع حليف لا يخضع لسيطرتهم المباشرة، وفي حال انضمام ليبيا لعضوية حلف وارسو فإن أي عمل يكون لليبيا دور فيه يمكن أن يجر الحلف إلى منازعات غير مرغوب فيها.

ومنذ وصول المجموعة الأولى من المستشارين السوفييت البالغ

29 See Ramet, "Soviet-Libyan Relations under Qaddafi".

عددهم حوالى الألفين إلى ليبيا عام ١٩٧٤ شب النزاع بينهم وبين القوات الليبية.[٣٠] وإلى جانب جهل الليبيين بالثقافة السوفييتية فإن اللغة كانت أيضاً مصدر نزاع متواصل. فقد كان عدد الليبيين الذين يتحدثون اللغة الروسية ضئيلاً إلى الحد الذي استوجب الاعتماد على المترجمين، وكانوا في معظم الحالات من الأجانب. وعلى النقيض من اللغتين الإنجليزية والفرنسية، فإن اللغة الروسية لم تكن تُدَرَّس في المدارس الليبية.[٣١]

وإلى جانب المشكلات ذات الطابع المحلي في العلاقات السوفييتية الليبية كانت هناك مشكلات إقليمية بالغة الصعوبة، يأتي في مقدمتها أن السوفييت كانوا يؤيدون العراق ضد إيران، على حين كانت ليبيا تؤيد إيران. وقد اتهم العقيد القذافي السوفييت بازدواجية المعايير لتأييدهم الرئيس العراقي صدام حسين الذي يتهمه القائد الليبي بمعاداة سورية وبأنه "عميل لقوى الرجعية العربية" في الخليج الفارسي. من جهة أخرى، فقد حظي نظام الخميني بمودة العقيد عندما أطاح بحكم الشاه وعارض سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في لبنان، ودعم سورية في حربها ضد إسرائيل. وقد اتسعت شقة الخلاف بعد عام ١٩٨٢ عندما دعم السوفييت ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ضد معارضيه الذين تدعمهم ليبيا وسورية.

وكما كان الحال مع للعراق فإن القذافي فيما يبدو لم يستوعب الأسباب، من الناحية الفكرية، وراء دعم السوفييت لعرفات. فقد كان يرى أن عرفات قد فقد دعم جميع الدول العربية "التقدمية" عندما حول منظمة التحرير الفلسطينية من منظمة مقاتلة إلى منظمة دبلوماسية، وعندما جبن وجلا عن بيروت بدل أن يقاتل القوات الإسرائيلية المتقدمة، وأخيراً عندما

---

٣٠ راجع: Pajak, "Soviet Arms to Libya"

٣١ في أعقاب الغارة الجوية التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على ليبيا في نيسان/ إبريل ١٩٨٦، أوقفت الحكومة الليبية تدريس اللغتين الإنجليزية والفرنسية في المدارس العامة لشهور قليلة.

قبل خطة الملك فهد للسلام، ومن بعدها خطة ريجان التي وافق عليها "فرعون مصر الجديد". ولعل الشيء الذي كان يقلق ليبيا بصورة خاصة هو أن صانعي السياسة في كل من مصر والاتحاد السوفييتي كانوا فيما يبدو متفقين تماماً بشأن المسألة الفلسطينية، وكانوا يؤيدون الرجل ذاته ـ عرفات. وكان من الواضح تماماً أن أية أفكار يحملها القذافي، وأية تصرفات يقوم بها، لم تكن لتفلح في حمل السوفييت على تغيير وجهات نظرهم في هذا الخصوص، فقد واصلوا نهج السياسات التي تحقق مصالحهم القومية في تلك المنطقة، وإن كانت تلك السياسات تتعارض مع أفكار القذافي. وفي عام ١٩٨٦ لم يكلف السوفييت أنفسهم عناء تحذيره من الهجوم الأمريكي المبيت الوشيك على طرابلس، كما أنهم لم يعرضوا عليه أي دعم.[٣٢] وفي ذلك الحين كانت السياسة السوفييتية تمر بتغيرات جذرية تحت حكم (غورباتشوف)، ومن ثم فإن العلاقات الثنائية مع ليبيا لم تعد ذات بال، إذا ما قورنت بعلاقات السوفييت المتنامية مع الغرب عامة، ومع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة.

عصر غورباتشوف

حاولت موسكو تحت حكم غورباتشوف أن تنأى بنفسها عن "صانعي المتاعب" العالميين، بما في ذلك ليبيا، غير أن حاجتها الملحة للعملات الصعبة لتمويل إعادة هيكلة اقتصادها حالت بينها وبين التخلي تماماً عن صفقات الأسلحة التي كانت تبيعها لتلك الأنظمة. ومع ذلك، فقد حاولت موسكو البحث عن عملاء تجاريين جدد في العالم العربي، ولاسيما بين الأنظمة العربية المحافظة. وقد اتضح هذا الاتجاه في انفتاح موسكو أمام كل من الأردن والكويت وهما الدولتان اللتان باعت لهما أسلحة. أما بخصوص ليبيا، فإن الشعرة التي قصمت ظهر البعير جاءت عندما تم إعادة

---

٣٢ كما هو موضح لاحقاً في هذا الفصل، شنت الولايات المتحدة غارة جوية على ليبيا رداً على وضع متفجرات في نادٍ ليلي ألماني حيث جُرح عدد من الجنود الأمريكيين.

تبادل السفراء بين القاهرة وموسكو. والواقع أن القادة السوفييت كانوا يودون من خلال ذلك أن يوجهوا رسالة للقيادة الليبية مفادها، وفيما يخص علاقات السوفييت الثنائية مع مصر، أن موسكو ليست على استعداد لقبول أي تدخل، وأنها تنهج سياسة مستقلة. وقد ترتب على استئناف علاقات الاتحاد السوفييتي مع مصر زيادة عزلة ليبيا، الأمر الذي أرغم القائد الليبي على أن يكون أكثر انصياعاً لمطالب موسكو بأن يكون للسوفييت تواجد على التراب الليبي.

وكان السوفييت يأملون، على أقل تقدير، في حمل ليبيا على التوقيع على معاهدة الصداقة الاعتيادية التي أبرموها مع جميع حلفائهم. وكان العقيد القذافي قد اقترح أن يوقع على تلك الاتفاقية في أعقاب زيارته لموسكو في شهر نيسان/ إبريل ١٩٨١، ولكنه لم يفعل ذلك. ومنذ عام ١٩٧٢، عندما طردهم السادات من مصر، وفقد نتيجة لذلك كل دعم مصر الجوي ومرافق الأسطول البحري في المنطقة، بذل السوفييت قصارى جهدهم من أجل أن يحلوا مكان المصريين في ليبيا، ولكن محاولاتهم المبكرة في هذا السبيل لم تفلح مع القذافي. ورغم الزيارات العديدة التي قامت بها إلى ليبيا وحدات بحرية سوفييتية، لم يكن هناك ما يشير إلى أن القذافي كان يتحمل تواجدهم الدائم في ليبيا، وهو ما فعله عبد الناصر من قبل في مصر. وكانت حاجة السوفييت الملحة للعملات الصعبة، والدفعات الليبية النقدية، قد حرمت السوفييت من إمكانية استغلال الدعم العسكري والاقتصادي الهام للسيطرة على القذافي، على نحو ما فعلوا ذات مرة مع عبد الناصر.

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن العلاقات السوفييتية الليبية، التي كانت وثيقة فيما يخص تجارة السلاح، كانت في الوقت ذاته بعيدة متنائية فيما يخص المسائل الأخرى. وعلى سبيل المثال، كان من النادر أن تتفق وجهات نظر الاتحاد السوفييتي وليبيا حول أي صراع دولي. فعلى الرغم

من أن القذافي قد خدم في بعض الأحيان أغراض السياسة الخارجية السوفييتية، فإنه فعل ذلك "دون أن تكون هناك قنوات ثابتة لتعاون رسمي"، إذ كان معنياً بالدرجة الأولى بما كان يعتقد أنه يتفق مع مصالحه ومصالح ليبيا القومية، وليس بأية أهداف للسياسة الخارجية السوفييتية، سواء كانت طويلة أو قصيرة الأمد. ولهذا يمكن القول إن دعمه للسنديين (السندينيستا) في نيكاراغوا (١٠٠ مليون دولار أمريكي)، وللسلفادور، ولرئيس وزراء غرينادا السابق (بيشوب)، وللأرجنتين في أمريكا اللاتينية، وللمقاتلين المسلمين في إفريقيا وآسيا، بما في ذلك أفغانستان، لم يكن بالتأكيد بوحي سوفييتي. وبالنسبة للعقيد كان الكفاح في هذه الصراعات جميعها ضد الاستعمار والإمبريالية الجديدة، والذي كان السوفييت لا يتورعون عن مثله أيضاً.

وكان السوفييت من جانبهم يعرفون جيداً مفاهيم القائد الليبي الفكرية المميزة، ومن ثم كانوا فيما يبدو عازفين عن تعميق علاقاتهم به. وكانوا يدركون أن هناك القليل جداً مما يمكنهم عمله للسيطرة على سياسات العقيد حتى يتسنى لهم الاستفادة منها في خدمة أغراضهم. ولعل من بين سياساته التي كانت تحظى باهتمامهم، تلك التي كانت تستهدف الإساءة لمكانة حلفاء أمريكا في العالم الثالث، ولكن، في الوقت نفسه، لم يكن هناك ما يوحي بأن السوفييت كانوا متلهفين على تعريض العديد من دول العالم لعدم الاستقرار.

وبعد عام ١٩٨٥، وفي عهد غورباتشوف، بدأ الاتحاد السوفييتي يتباعد عن ليبيا، ومن هذا المنطلق قام بتحويل الاتفاقيات الثنائية، السياسية والاقتصادية والثقافية الراهنة، إلى مجرد علاقة مبسطة تعتمد على بيع السلاح مقابل الأموال النقدية. ولم يقدم نظام غورباتشوف أي دعم ملموس للعقيد القذافي خلال صراعه مع إدارة الرئيس الأمريكي (ريجان)، كما امتنع عن دعمه في الصراع الليبي ـ التشادي، ولهذا لم يكن مفاجئاً أن يكون النظام

الليبي أول من يعترف بمحاولة الانقلابيين الشيوعيين المتشددين لإطاحة غورباتشوف عام ١٩٩١ . وعلى الرغم من إخفاق المحاولة، تعرض وضع غورباتشوف السياسي لهزة عنيفة انتهت بخسارته الانتخابات الروسية لصالح بوريس يالتسن . وقد أدى قرار القذافي المتسرع بالاعتراف بقادة العصيان المسلح في ذلك الحين إلى تعريض العلاقات الروسية الليبية للمزيد من البرود والجمود الذي استمر إلى يومنا هذا .

في عام ١٩٨٥ كان متوسط ما يستورده السوفييت من النفط الليبي يومياً ١٥٠٠٠٠ برميل،[٣٣] وما تزال ليبيا تصدر كمية محدودة من نفطها الخام إلى أوكرانيا تسديداً لبعض الديون المتبقية عليها . إلا أن استيراد روسيا للنفط الليبي انتهى بانهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩٠ . ويستحق على ليبيا حالياً لروسيا مبلغ يقارب ٣٫٧ بليون دولار أمريكي يمثل رصيد مبيعات أسلحة . وبالطبع، فإن ليبيا ليست متحمسة لتسديد ذلك الدين بالنظر إلى أن هذا الرصيد المالي المستحق يمثل الدرع الذي يحمي نظام القذافي من حصار دولي نفطي أكثر إحكاماً. ففي نيسان/ إبريل ١٩٩٤ هددت روسيا باستخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي بخصوص قرار يتعلق بلوكربي كان يرمي إلى حظر تصدير النفط الليبي، فقد كانت روسيا تعاني من أزمة مالية خانقة، وتخشى أن يؤدي القرار إلى عدم تمكن ليبيا من تسديد التزاماتها . وقد أسفر التدخل الروسي عن تخفيف حدة القرار، إذ اقتصر على حظر تصدير المعدات المتعلقة بالنفط إلى ليبيا، دون أن يفرض أي حظر على مبيعات النفط الليبي .

كانت أكثر احتياجات ليبيا من المساعدة الروسية تتعلق بالمجال العسكري . ذلك أن الترسانة الليبية الهائلة من الأسلحة الروسية الصنع كانت بحاجة إلى صيانة متواصلة، ومع أن اثنتين من غواصات ليبيا الست

33 Lamb, "In Kadafi's Libya, Luster of Revolution Fading Fast," *Los Angeles Times*, September 9, 1984, 24-25.

البطيئة قد أجريت لهما عمليات الخدمة والصيانة في أوكرانيا، وأن الفنيين الصرب قاموا بأعمال الصيانة بالنسبة لبعض طائرات (الميج) الليبية المقاتلة القديمة، فإن جانباً كبيراً من معدات ليبيا العسكرية الثقيلة تعدّ معطلة حالياً وغير صالحة للاستعمال بالنظر لحاجتها إلى قطع الغيار، أو لرداءة أعمال الصيانة، ويقوم المصريون بمعظم عمليات الإصلاح. وليس بمقدور روسيا والدول الاشتراكية السابقة، قانونياً على الأقل، بيع المعدات العسكرية الثقيلة إلى ليبيا حالياً، أو تقديم الخدمات لصيانة الأجهزة العسكرية هناك، فقد نجح الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على ليبيا في أعقاب عملية (لوكربي) في تجميد أكثر مجالات التعامل الليبي الروسي أهمية. وهكذا، وإلى حين يتم رفع الحظر الدولي، أو إلى حين يتم تطوير مجالات جديدة للتعاون، فإن العلاقات الليبية الروسية ستظل مجمدة.

ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية

منذ الاستقلال مرت العلاقات الليبية - الأمريكية بثلاث مراحل هي:

١) مرحلة الاستقلال - من عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٦٩ .

٢) مرحلة التنافر - من عام ١٩٦٩ حتى عام ١٩٨٠ .

٣) مرحلة العداء - وتمتد من عام ١٩٨٠ حتى يومنا هذا.

كانت ليبيا ما قبل النفط، وكما أسلفنا في مستهل هذا الكتاب، تعتمد إلى حد كبير على الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للأمن، وعلى المعونة المالية المباشرة، كما كانت ليبيا تعتمد على العون الذي تقدمه المؤسسات الدولية، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية المساهم الرئيسي فيها. وخلال السنوات التي تلت الاستقلال كانت الخيارات المتوفرة للساسة الليبيين شبه معدومة، باستثناء أتباع الاتجاه السياسي الأمريكي، ولهذا

سمحوا بإقامة قواعد أمريكية وبريطانية على التراب الليبي، كما نهجوا سياسة موالية للغرب.

ثم إن اكتشاف النفط بكميات تجارية أتاح الفرصة أمام ليبيا لإعادة النظر في وضعها السياسي والاقتصادي الضعيف إزاء الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن صانعي السياسة الليبيين، وعوضاً عن تأكيد سيادة بلادهم، وإعادة التفاوض حول الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية القائمة في ذلك الحين، تطلعوا إلى إقامة علاقات أوثق مع الولايات المتحدة الأمريكية. وربما كانوا يخشون على ليبيا من مطامع جيرانهم، لهذا أبرموا صفقات أسلحة بعدة ملايين من الدولارات مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تتضمن شراء معدات حربية ثقيلة مع شبكة من الصواريخ أرض/ جو، ودبابات وطائرات مقاتلة وسفن حربية. غير أن العلاقة الاقتصادية الوطيدة لليبيا ما بعد النفط مع الولايات المتحدة كانت أكثر أهمية من الجوانب العسكرية. وعلاوة على شركات النفط، فإن العديد من المؤسسات والشركات الأمريكية وجدت فرصاً تجارية ممتازة لدى هذه الدولة النامية والمحدثة الثراء.

والواقع أن ليبيا، عندما تسلم القذافي مقاليد السلطة في البلاد عام ١٩٦٩، كانت أكثر اعتماداً على الولايات المتحدة الأمريكية، اقتصادياً وعسكرياً، مما كانت عليه في أي وقت مضى. كانت الشركات الأمريكية تقدم إلى ليبيا التقنية ومهارات الإدارة والخدمات، بالإضافة إلى الآلات والمواد الغذائية وغيرها من السلع.

ومن الصعب تماماً إدراك العوامل الأساسية للعلاقات الليبية الأمريكية خلال عهد القذافي، وذلك بالنظر إلى طبيعتها المتناقضة. فعلى الرغم من أن تلك العلاقات لم تتغير من الناحية الاقتصادية كثيراً عما كانت عليه إبان العهد الملكي، فإنها تعرضت للكثير من التغيير من الناحية السياسية.

وكانت العلاقات الاقتصادية الثنائية بين البلدين تعتمد إلى حد كبير على المصالح الاقتصادية المشتركة، غير أن التعامل السياسي بين البلدين كان يخضع لعوامل خارجة عن نطاق تلك العلاقة الاقتصادية. ولم تكن ليبيا تحتل مرتبة عالية في قائمة أولويات الولايات المتحدة السياسية. وكانت إدارات كل من نيكسون وفورد وكارتر، رغم تبرمها من دعم القذافي للجماعات الدولية المتطرفة، وعدائه للسياسة الإسرائيلية، لا ترى في ذلك الدعم ما يهدد أمن الولايات المتحدة الأمريكية. كان في مقدمة قائمة أولويات الأمن الأمريكي موضوع التقارب مع الاتحاد السوفييتي، وحرب فيتنام، ومراقبة التسلح، وتطبيع العلاقات مع جمهورية الصين الشعبية. حتى في الشرق الأوسط فإن الساسة الأمريكيين لم يعدّوا دور ليبيا مهماً، يضاف إلى ذلك أن القذافي كان لا يملك الوسائل الكفيلة بشن هجوم مباشر على إسرائيل، كما أنه لم يكن يملك القدرة على التأثير في عملية صنع القرار لدى الدول العربية المواجهة لدولة إسرائيل، وباختصار، لم يكن للقذافي، من وجهة نظر صانعي السياسة الأمريكيين، أي دور سياسي، ومن ثم، ورغم كونه مزعجاً، فبالإمكان إهماله.

من جهته، كان القذافي يفصل، وربما أكثر مما يجب، بين الاقتصاد والسياسة في سياسته الخارجية. ولعبت الشركات الأمريكية دوراً بارزاً في اقتصاديات مورد ليبيا الوحيد: النفط. ويبدو أن ذلك أملى على القائد الليبي أن ينظر إلى العلاقات الاقتصادية بين بلاده والولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قضية مسلماً بها، ولم يدرك أن الاقتصاد والسياسة يمكن أن يصبحا أحياناً أموراً لا يمكن الفصل بينها. وبينت سياسته الخارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي تتسم بالمواجهة المباشرة، أنه يفتقر إلى الاهتمام والعناية بتطوير العلاقات السياسية مع هذه القوة العظمى. فقد كان يدعم الإرهابيين، كما كان يدعم في الوقت نفسه حركات تحرر شرعية في كل أرجاء العالم، كان كثير منها مناوئاً لأمريكا. وعلى صعيد المنطقة العربية،

حاول القذافي تعبئة وحشد الأنظمة العربية للتصدي لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، من خلال اللجوء إلى مجموعة من الأساليب، بما في ذلك القسر والإكراه. واشترى ترسانة أسلحة ضخمة من الشرق ومن الغرب على السواء لاستخدامها فيما يعدّه كفاحه ضد الاستعمار الجديد، وضد التطلعات الإمبريالية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها. وباختصار، حاول عزل العالم الإسلامي عامة، والعالم العربي خاصة، عن مؤثرات وسياسات الشرق والغرب، تماماً كما حاول مبدأ (مونرو) عام ١٨٢٤ عزل أمريكا عن أوروبا. لقد ترعرع القذافي وهو يعتقد أن أمريكا هي العدو الطبيعي المميت للعرب. وكان غذاؤه الفكري اليومي هو الخطابات النارية المناوئة لأمريكا التي كان أحمد سعيد، رجل عبد الناصر الإعلامي، يرددها من إذاعة "صوت العرب" في القاهرة حتى وفاة جمال عبد الناصر، عندما أقصاه خليفته عن العمل، ولكنه ما لبث أن وجد عملاً آخر مماثلاً لعدة سنوات أخرى ليردد شعاراته من جديد من خلال "صوت الوطن العربي الكبير" من طرابلس. كان أحمد سعيد ناصرياً، ولهذا استقال من عمله عندما أدرك أنه لن يكون بوسعه أن يوفق ما بين الناصرية و"القذافية".

ويمكن أن نعدّ القذافي الابن غير الشرعي لثورة عبد الناصر التي انطلقت في ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢. وعلى حين تعترف الثقافة العربية بالأبناء غير الشرعيين، إلا أنها لا تساوي بينهم وبين الأبناء الشرعيين فيما يتعلق بالإرث. ويزخر التاريخ العربي بقصص أبطال لامعين ولدوا خارج نطاق الزواج الشرعي، وحاولوا باستمرار، ومن خلال مختلف الوسائل، البرهنة على أنهم أفضل بكثير من إخوانهم الشرعيين، أو آبائهم، أو قبائلهم، ومن بين هؤلاء عنترة بن شداد العبسي الذي أصبح الحديث عن شجاعته الخارقة وبطولته جزءاً من أساطير الأدب العربي.

ويمكن في الواقع النظر إلى القذافي من هذه الزاوية، فقد كان يعتقد أن مصر تخصه هو، غير أنه لم يكن يملك حقاً شرعياً فيها. وكان يعتقد أن أنور

السادات قد اغتصبها بعد وفاة عبد الناصر، ثم سلمها بعد ذلك للولايات المتحدة الأمريكية. ولا شك أن القذافي قد أحس بأن حرمانه من مصر كان أشبه بحرمانه من حقه في الإرث. وبقبول الولايات المتحدة لدورها كمؤيد وكمصدر للمساعدات للسادات، فقد أصبحت في نظر القذافي مشاركة في المؤامرة لحرمانه من حقه. ولم يكن من قبيل المصادفة أن يُطلق القذافي ثورته الثقافية، وأن يشن حملات الإرهاب الدولي في أعقاب حدثين بارزين وقعا خلال السبعينيات: الأول في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣، في أعقاب اتفاق السادات - كيسنجر على إنهاء الحرب العربية- الإسرائيلية، والثاني عام ١٩٧٨، في أعقاب اتفاق (كامب ديفيد) للسلام. والحق أن هناك عدداً قليلاً جداً من مواطن الخلاف السياسي الثنائي بين الولايات المتحدة الأمريكية وليبيا، وكان الخلاف الوحيد بين البلدين يدور حول مصر. حتى إسرائيل لم تكن في صدر جدول الأعمال السياسي الليبي، ذلك أن القذافي عمد إلى تكثيف نشاطاته المعادية لإسرائيل فقط بعد أن فقد مصر. كانت خسارة مصر ضربة قاسية تركت القذافي في حالة من الضياع والاضطراب والمرارة حتى النصف الثاني من الثمانينيات، عندما أعاد الرئيس مبارك فتح أبواب مصر أمامه.

لقد أثرت مصر على علاقات الولايات المتحدة بليبيا، وكان أنور السادات بالغ الحصافة واللباقة في تعامله مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ومع وسائل الإعلام العالمي، وقد نجح بحلول عام ١٩٨٠ في ترسيخ الدعم الأمريكي لسياسته. أما خليفته حسني مبارك، فقد كان موظفاً عسكرياً طيباً، غير أنه لم يكن يملك بعد نظر السادات، ولا جاذبية عبد الناصر الشخصية، ولكنه رغم ذلك يملك ما يكفي من الفطنة لمواصلة السير على خطى السادات المربحة في تعامله مع الولايات المتحدة الأمريكية. وبفضل السياسة التي أرسى أنور السادات دعائمها، كانت الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى عام ١٩٩١، تعدّ حلفاء مصر في الشرق

الأوسط حلفاء لأمريكا، وأعداء مصر أعداء لها. ولكن حرب الخليج، واتفاقيات السلام الإسرائيلية الفلسطينية، ما لبثت أن غيرت علاقات أمريكا بالعديد من دول المنطقة، ورغم ذلك ظلت مصر تلعب دورها الرئيسي الهام. وقد أخفق السادات في توسيع شقة الخلاف بين إدارة الرئيس الأمريكي كارتر وبين القذافي، وإن كان قد نجح في الإساءة للعلاقات الليبية - الأمريكية خلال إدارة ريجان وإدارة بوش اللاحقة.

وربما كان السادات مجرد عامل مساعد، غير أنه لم يكن بالتأكيد السبب في المشكلات التي حدثت خلال المرحلة الثالثة من العلاقات الليبية - الأمريكية. وإذا كان هناك من يستحق اللوم، فإن اللوم يقع على عاتق القذافي نفسه. فمن الناحية السياسية يمكن القول بأن القائد الليبي اندفع في ثورة عالمية عاتية، وأخذ يدعم الإرهابيين من جميع الميول والاتجاهات بالمال والسلاح، إلى جانب التسهيلات الدبلوماسية. ويبدو أن القوة النفطية الجديدة التي أضفتها عليه الزيادة السريعة في أسعار النفط قد جعلته يظن أن بوسعه أن يفعل أي شيء، في أي مكان يريده. وبدون خط سياسي واضح، اندفع القذافي يقاتل أعداء حقيقيين وآخرين وهميين. وقد اعتمد في تدمير مساعي السلام في الشرق الأوسط على فصائل فلسطينية راديكالية، مثل مجموعة أبي نضال التي كانت تعارض اتفاقيات كامب ديفيد والجهات التي وقّعت عليها. وفي أماكن أخرى لجأ إلى الإرهابيين العالميين مثل (كارلوس). حتى الولايات المتحدة الأمريكية فإنها لم تكن بمأمن من أذى القذافي، فقد دفع المال لقتلة محترفين للقيام بمهاجمة المنشقين الليبيين المقيمين في أمريكا. وعلى الرغم من أن مكتب التحقيقات الفيدرالية الأمريكي الـ (إف. بي. آي) قد أحبط معظم محاولاته، فإن أحد القتلة المحترفين المأجورين قد نجح عام ١٩٨١ في إصابة فيصل الزقلعي، المنشق الليبي الذي كان يدرس في جامعة كولورادو في (بولدر). وتم إلقاء القبض على الرجل ويدعى (جون تافويا) وصدر الحكم بسجنه بضع سنوات فقط لعدم كفاية الأدلة.

ورداً على العديد من الهجمات الإرهابية التي تعرض لها المواطنون والمؤسسات والمصالح الأمريكية، قررت إدارة ريجان عام ١٩٨١ اعتبار الدول التي تدعم الإرهاب مسؤولة عن تصرفاتها. ومن بين الدول الخمس التي اتهمتها الولايات المتحدة بدعم الإرهاب كانت ليبيا الأقل تحصناً، والأهم من ذلك، بالنسبة للرئيس ريجان، أنه كان يعدّ القذافي ممثلاً لزعماء العالم الثالث الذين لا يحترمون القوة الأمريكية الكبرى في فترة ما بعد حرب فيتنام. وكان القذافي بالنسبة لريجان، يماثل كاسترو بالنسبة لكنيدي، وعبد الناصر بالنسبة لرئيس الوزراء البريطاني (إيدن): مجرد منبوذ دولي يصر على تصدير الثورة، والتصدي للمصالح الأمريكية والبريطانية في العالم.

عمدت إدارة ريجان إلى التصدي للقذافي، ومجابهته عند كل منعطف وفي كل مكان في العالم. وفي عام ١٩٨٣، وخلال فترة حكمه التي امتدت ثماني سنوات في البيت الأبيض، أصدر الرئيس الأمريكي أوامره إلى الأسطول الأمريكي بالتحرش بالقذافي في خليج السدرة الذي كان العقيد يعدّه جزءاً من مياه ليبيا الإقليمية. وبحماقة ابتلع القذافي الطعم بعد أن رسم عبر الخليج خطاً وهمياً أطلق عليه اسم "خط الموت"، ورد على التحدي الأمريكي بإرسال عدد من قطع البحرية الليبية الرديئة الاستعداد لمحاولة فرض خطه الوهمي على الطبيعة. وقد قام الأسطول الأمريكي، الأكثر قوة وخبرة، بتدمير ثلاث من قطع البحرية الليبية في الحال وعلى متنها ١٦٠ بحاراً ليبيا. وكان سلاح القذافي الجوي قبل ذلك بعامين قد فقد طائرتين روسيتي الصنع أسقطتهما طائرات الأسطول الأمريكي المقاتلة خلال عدد من المناوشات فوق البحر الأبيض المتوسط. وفقد القذافي عام ١٩٨٩ طائرتين أخريين أسقطتهما المقاتلات الأمريكية.

غير أن أقسى ضربة وُجهت إلى ليبيا جاءت عام ١٩٨٦ عندما اتهمت إدارة ريجان عملاء القذافي بوضع قنبلة في ناد ليلي ألماني يتردد عليه جنود

أمريكيون، وبدون أي إثبات أو برهان رأى ريجان أن ينتقم من القذافي بالإغارة على مدينتي طرابلس وبنغازي. ولقي أكثر من ٢٠٠ مدني ليبي مصرعهم في هذا الهجوم الذي دمر وأعطب العديد من المباني. وكان من بين المباني التي دمرتها القنابل الأمريكية - خطأً كما قيل - منزل القذافي ومقر السفارة الفرنسية.[٣٤] وكانت فرنسا وعدد من دول القارة الأوروبية قد رفضت السماح لقاذفات القنابل الأمريكية من طراز (ف - ١١١) بالطيران فوق أجوائها في طريقها من بريطانيا لضرب الأهداف الليبية. ولما لم يجد الهجوم الأميركي على ليبيا أي رضا من العالم قاطبة، اضطرت إدارة ريجان إلى إنهاء العمليات العسكرية ضد القذافي، فقد كانت أمريكا تبدو في نظر عدد كبير من الحكومات العالمية أقرب إلى الجاني منها إلى الضحية. والواقع، أن الولايات المتحدة الأمريكية بقصفها مدن ليبيا الرئيسية قد أغفلت نظرية النسبية كما عبر عنها القانون الدولي، إذ يرى المشرعون العالميون أن النسبية تفرض ضمان أن تكون العقوبة في مستوى الجريمة. ومن جهة أخرى، لم تتمكن الولايات المتحدة على الإطلاق من إثبات تورط القذافي في حادثة تفجير النادي الليلي الألماني، كما أن جميع المؤشرات كانت، خلافاً لذلك، تشير إلى تورطٍ سوريّ وإيراني.[٣٥] وقد شنت الولايات المتحدة الهجوم على إيران وسورية، في الخليج الفارسي، وفي لبنان، على التوالي. وكان للدولتين حساب تسددانه إلى أمريكا في هذا الخصوص يفوق نصيب ليبيا. إلى جانب ذلك، لم تكن إدارة ريجان بحاجة إلى المزيد من الأعداء في العالم، بالنظر إلى أنها كانت متورطة في أكثر من ٥٠ عملية عسكرية في العالم الثالث في ذلك الحين.

ويمكن القول إن العلاقات الأمريكية - الليبية في عهد ريجان كانت إلى حد ما على غرار العلاقة الأمريكية - المصرية خلال الخمسينيات

---

٣٤ يزعم أن الغرض من الغارة كان قتل القذافي. راجع: Symore M. Hersh, "Target Qaddafi"

٣٥ راجع: المصدر نفسه.

والستينيات، ذلك أن الرئيس جمال عبد الناصر لم يكن يتمتع بشعبية كبيرة في واشنطن خلال مرحلة الحرب الباردة، بالنظر إلى أن غالبية صانعي القرار الأمريكي كانوا واقعيين، وكان لآرائهم بعد عالمي في ذلك الحين، وكانوا ينظرون إلى السياسة العالمية على أنها أحد لونين: أبيض أو أسود، وذلك من منطلق النظام العالمي ثنائي القطبية. وفي نسقٍ مثل هذا لم يكن هناك مكان لسياسة عدم الانحياز التي تبنّاها جمال عبد الناصر، يضاف إلى ذلك أن صفقات الأسلحة التي أبرمها عبد الناصر مع الاتحاد السوفييتي، وتبنيه النظام الاشتراكي، وتأميم قناة السويس، والموقف المعادي لإسرائيل الذي اتخذته مصر، كانت من وجهة نظر صانعي القرار الأمريكي تضع مصر ضمن دول المعسكر الاشتراكي.

كان ريجان ينتمي إلى محاربي جيل الحرب الباردة ممن تسلموا مقاليد الأمور في الثمانينيات بدل الخمسينيات، ومن هنا كانت مجابهته للقذافي يمكن أن تكون تعبيراً عن سخطه للماضي على الناصرية، ومن ثم فإنها لم تكن مفاجئة بقدر ما كانت متوقعة. يضاف إلى ذلك أن أياً من الرجلين لم يكن يحمل أية مشاعر ودية للآخر.

وبصورة عامة فإن علاقات ليبيا بالولايات المتحدة الأمريكية كانت خاضعة للثنائية القطبية. وكانت ظاهرة القذافي نتيجة لسياسة التقارب القطبي. وقد تساهل القطبان مع تصرفاته غير المألوفة، لأنه غني ودوره هامشي. وقد مكنت هذه الهيكلية الدولية القائد الليبي من أن يؤدي دوراً في المخطط العالمي. ولم تكن الولايات المتحدة الأمريكية تعارض بشدة حصول السوفييت على بعض نفط ليبيا مقابل السلاح، والذي ثبت في أكثر من مناسبة أنه أقل جودة، وأردأ نوعية، من السلاح الأوربي أو الأمريكي. يضاف إلى ذلك أن قومية القذافي، وكراهيته للشيوعية وللنظام السوفييتي السياسي، كانت مصدر خلاف مستمر بينه وبين السوفييت.

ومنذ عام ١٩٨٠ عمدت الولايات المتحدة إلى عزل ليبيا، ونتيجة

لذلك تعرض القذافي للمجابهة في تشاد، وغرينادا، ونيكاراغوا، وفانواتو، وأجزاء أخرى من العالم. وقد جعلت إدارة ريجان من ليبيا عبرة لدول العالم الثالث ومقياساً سياسياً يُقاسُ به.[٣٦] فلم يكن هدفها هو إزالة القذافي، بل عزل ليبيا، واستخدام شخصيته مقياساً للسلوك "غير المتحضر". من جهة أخرى، كانت سياسة أمريكا إزاء ليبيا تُستخدم كأداة للتعبير عن عدم رضاء أمريكا عن بعض المسائل العالمية التي لا شأن لها بالعلاقات الثنائية الليبية - الأمريكية. وعلى سبيل المثال، فإن الولايات المتحدة كانت تعارض أن تكون حدود المياه الإقليمية للدول، وليس ليبيا وحدها، هي ٢٠٠ ميل، غير أنها اختارت أن تتحدى ليبيا في خليج السدرة دون غيرها من الدول التي تمسكت بذلك الحق. من جهة أخرى كان رد فعل الولايات المتحدة بالادّعاء بتفجير النادي الليلي الألماني، يعدّ مثالاً آخر لإيضاح هذه السياسة، ذلك أن الولايات المتحدة، وبعد أن أخفقت في العثور على الجناة، اختارت أن تجعل من ليبيا هدفاً للانتقام، على الرغم من أن المتفجرات المستخدمة كانت من وضع جماعة أبي نضال المنشقة عن حركة المقاومة الفلسطينية، فليبيا لم تكن متورطة مباشرة في تلك العملية، ولكنها عدّت ملومةً لإيواء جماعات الرفض الفلسطينية، ومنهم أبو نضال نفسه.[٣٧]

ما كان يجب أن تكون المجابهة الليبية الأمريكية أثناء إدارة ريجان مفاجئة لأحد، على الأقل للعقيد القذافي نفسه، وكان تمسكه بحق السيادة يحميه من النظام الدولي، مادامت نشاطاته قاصرة على ليبيا، أما خارج ليبيا فإن أحكام اللعبة تتغير تغيراً دراماتيكياً. ذلك أن النظام العالمي، بما يتضمنه من قوانين ولوائح تعتمد على مفهوم التهديد، أو استعمال القوة كأداة سياسية، لا يسمح لمن له دور ثانوي بتكدير صفو النظام، وكانت العملية هي مجرد

---

٣٦ راجع أقوال زارتمان في: Zartman in U.S. Government, Libya-Sudan-Chad Triangle

٣٧ حول محاولات الولايات المتحدة لاستفزاز ليبيا راجع:
Foltz, "Libya's Military Power," 60-61.

مسألة وقت قبل أن تتدخل القوة المهيمنة على النظام، وكانت في هذه الحالة الولايات المتحدة الأمريكية، لتعيد التوازن إلى سابق عهده.

وخلال إدارة بوش برهنت العلاقات الليبية - الأمريكية على أنها سابقة مثلى في مستقبل صياغة القانون الدولي. ففي عام ١٩٩١ وجهت الولايات المتحدة الأمريكية الاتهامات لعملاء ليبيين بوضع متفجرات على متن طائرة (بان أم) الأمريكية في رحلتها رقم (١٠٣) أدت إلى انفجارها في الجو فوق اسكوتلندا. وقد قامت الحكومتان الأمريكية والبريطانية بصياغة وتمرير قرار لمجلس الأمن الدولي ينص على فرض حظر على ليبيا يشمل الرحلات الجوية والمعدات الحربية وقطع الغيار. وخلافاً للقانون الدولي في ذلك الوقت، فإن القرار يطالب ليبيا بتسليم الليبيين المشتبه بهما لمحاكمتهما في بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية. والرجلان المشتبه بهما ـ وهما عبد الباسط المقرحي، ولامين خليفة فحيمة ـ عضوان في منظمة أمن الجماهيرية، أحد أجهزة المخابرات الليبية. ومن الجدير بالذكر، أن الأدلة الظرفية تشير إليهما دون أن تكون هناك براهين دامغة على ذلك.[٣٨] وفي الواقع لا توجد اتفاقيات لتسليم المتهمين بين ليبيا وكل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ولهذا فإن ليبيا رفضت تسليم الرجلين المشتبه بهما تمشياً مع حقها في السيادة. وإلى جانب أدلة الإدانة قد يكون السبب الأكثر أهمية للرفض هو خوف ليبيا من أن تكون الولايات المتحدة قد عقدت العزم مسبقاً على إدانة المشتبه بهما. ويدعم هذا الخوف رفض أمريكا في عام ١٩٩٣ لاقتراح ليبي بأن تجري محاكمة الرجلين في مكان محايد مثل سويسرا، أو ألمانيا. وعلّمت التجارب السابقة النظام الليبي عدم

---

٣٨ حول المتهمين، مراكز القوى، ومصدر النفوذ، راجع:
National Front for the Salvation of Libya, *Libya under Gaddafi*, 19-23.
وحول وجهة النظر الأميركية بخصوص دور المتهمين في تفجير طائرة "بان أم"، الرحلة ١٠٣، راجع:
U.S. Government, Department of State, "Fact Sheet".
وللحصول على نص قرار مجلس الأمن الدولي بفرض الحظر على ليبيا راجع:
U.S. Government, Department of State, "Resolution against Libya".

الثقة بنزاهة العدالة الأمريكية والبريطانية. وتجمع الصحافة المحلية التي تسيطر عليها الدولة على أن إدانة الليبيين هي نتيجة محسومة مسبقاً. ويعتقد القذافي أن المحاكمة لن تكون غير إجراء شكلي رسمي لإضفاء الصفة القانونية تمهيداً للقيام بعدوان جديد عليه. وطبقاً لوسائل الإعلام الرسمية، فإن قرار الإدانة من شأنه أن يمكن أمريكا من تمرير قرارات في مجلس الأمن الدولي، التابع لمنظمة الأمم المتحدة غير الفعالة، والمهيمَن عليه والمشترى من قبل أمريكا، تستهدف إرغام ليبيا على التنازل عن سيادتها بالنسبة لعدد من المسائل الأخرى.[39]

وكانت إحدى نقاط الخلاف مصنع الرابطة الكيماوي في ليبيا. فعلى مدى العقود الماضية كانت الولايات المتحدة تصر، وخلافاً لما تدعيه الحكومة الليبية، على أن المصنع لا يقوم بإنتاج المواد اللازمة للصيدليات، وإنما بإنتاج الأسلحة الكيماوية. ومن خلال مجموعة من التهديدات طالبت الولايات المتحدة بفتح المصنع أمام التفتيش الدولي وتدمير قدرة ليبيا على التصنيع الحربي.

ولعل في مقدمة ما يزعج غالبية الليبيين أن قرار الحصار الذي فرضته الأمم المتحدة على ليبيا لم يترتب عليه إلحاق أي ضرر بالقذافي ومؤيديه، الذين ما يزالون يواصلون العيش بيسر ورخاء. ويؤذي هذا القرار عامة الناس، ويجعلهم يعانون من ظروف أكثر صعوبة من الظروف التي كانوا يعانون منها قبل صدوره. ولعل أسوأ ما في الأمر أن قرار الحظر قد أعطى القذافي الذريعة لإتباع نهج سياسي واقتصادي خطير و غير مأمون العواقب.

لقد ثبت أن الشرق الأوسط كان الميدان الذي شهد أضخم إخفاق لسياسة القذافي الخارجية. ففي وقت الحاجة الملحة لم يجد إلى جانبه نظاماً عربياً واحداً على استعداد لمساعدته في تسوية نزاعه مع الأمريكيين أو مع البريطانيين،

---

٣٩ راجع: "الحظر والأمم المتحدة".

كما لم يجد نظاماً عربياً واحداً على استعداد للالتفاف حول قرار المقاطعة.[٤٠] ولم تكن بعض المحاولات التي قامت بها جامعة الدول العربية لتسوية نزاع ليبيا مع الولايات المتحدة جادة أو فعّالة. من جهة أخرى، فإن تونس ومصر، وهما النافذتان اللتان تطل ليبيا من خلالهما على العالم الخارجي، تستفيدان من مصائب ليبيا، ومن ثم كان من المستبعد أن ترغبا في إنهاء ذلك النزاع. ونتيجة لذلك أُصيبت ليبيا بخيبة أمل من الوحدة العربية. والحقيقة، أن القذافي كان قد كتب بنفسه مقالة في صحيفة حكومية بعنوان "إذا كانت هذه هي عروبتكم فاذهبوا إليها بمفردكم".[٤١] وأضاف إلى ذلك أن ليبيا ستعمل على إقامة علاقات مع الولايات المتحدة، بل مع إسرائيل نفسها، لأن التعامل مع أمريكا وإسرائيل أفضل من التعامل مع الدول العربية مجتمعة.[٤٢]

وجاءت نهاية العلاقة التجارية الثنائية بين ليبيا والولايات المتحدة عام ١٩٨٦، في أعقاب الهجوم الأمريكي على ليبيا. وأصدر الرئيس الأمريكي ريجان قراراً حظر بموجبه على الشركات الأمريكية التعامل مع النظام الليبي، غير أن شركات النفط الأمريكية واصلت تنفيذ عقودها المبرمة مع مؤسسة النفط الليبية الوطنية. وواصلت الشركات الخمس المعنية، وهي (كونوكو) و (ماراثون) و (أميرادا هيس) و(أوكسيدنتال) و (و. ر. جريس وشركاه) عملياتها النفطية في ليبيا عبر عدد من "الثغرات الكبيرة" التي أقرتها إدارة ريجان، ومن بعده إدارة بوش. وكانت وجهة نظر الإدارتين تتلخص في أن محاولة إرغام تلك الشركات الأمريكية على التخلي عن عملياتها في ليبيا "قد يترتب عليه حصول ليبيا على كسب كبير مفاجئ".

---

40 Murphy, "Libya Press Accuses Kadafi of Economic Ruin," *Los Angeles Times,* June 11, 1992.

٤١ لمزيد من المعلومات عن خطاب القذافي راجع: "We Could Live Like Princes," *Middle East* في حركة مفاجئة صدمت العالم العربي أرسل القذافي وفداً ليبياً إلى إسرائيل في مايو ١٩٩٣ للحج إلى المسجد الأقصى. وقد فعل ذلك في وقت كان فيه الفلسطينيون يجرون محادثات سلام مع الإسرائيليين.

٤٢ راجع: "We Could Live Like Princes," *Middle East*

وأبقت إدارة بوش على هذه الثغرات، متعللة في ذلك بـ "مصالح الولايات المتحدة"، لفترة طويلة بعد أن أصبح قرار الحظر الصادر عن الأمم المتحدة نافذ المفعول. واليوم، تواصل الشركات الأمريكية عملياتها في ليبيا عبر شركات متفرعة، كما أن بعض الشركات الأمريكية الأخرى مثل (بوينغ) تتوقع رفع الحظر للتوقيع على عقود قيمتها بضعة بلايين من الدولارات لتزويد الحكومة الليبية بطائرات ركاب جديدة. وبرغم كل الخطب الملتهبة ومظاهر العداء فإن سياسة أمريكا إزاء ليبيا منذ عام ١٩٨٦ لا تتفق مع سياسة معاقبة ليبيا لدعمها الإرهاب، ويمكن أن يعزى هذا التناقض إلى مصالح أمريكا القومية ونفوذ جماعات الضغط (اللوبي) القوية هناك.[٤٣]

وعلى أية حال فإن ما يتعذر تفسيره هو التصرفات الليبية، ذلك أن العقيد القذافي لا يحب الرئيس الأمريكي ريجان ولكنه لا يكره إدارة بوش، ويبدو أن محاولاته للوصول إلى تسوية من خلال شركات النفط الأمريكية كانت توشك أن تحقق ثمارها المرجوة. وفي ضوء مساعي التسوية فإن من غير المفهوم كيف يمكن أن يسمح لعملاء ليبيين بتفجير طائرة ركاب أمريكية في الجو، ويضع نهاية لتلك لتسوية؟ وعلى الرغم من أن في مقدور القذافي إصدار الأمر بتدمير الطائرة، إلا أنه يجدر بنا أن لا نغفل جانباً هاماً يرتبط بالهيكل غير الرسمي الموجود ضمن إطار الدولة الليبية، وهو أن أعضاء اللجان الثورية يجب عليهم دائما القيام بمثل هذه الأعمال إذا أرادوا نيل الحظوة عند القذافي. ورغم تعذر احتمال ذلك فإن من الممكن أن يكون أعضاء لجنة ثورية مفرطة في الحماسة قد قاموا بالعملية في محاولة منهم للانتقام للقذافي عن الغارات الأمريكية على طرابلس وبنغازي. غير أن هذا بالطبع لا يعفي نظام القذافي من مسؤوليته، ولكنه يؤكد أن خلق الفوضى جزء لا يتجزأ من تركيبة النظام هناك.

---

43 "Administration Despite Toughness on Libya, Yields to Oil Companies Seeking Business There" *Wall Street Journal*, August 25, 1992, A16.

الفصل الثامن

الخاتمة

الخاتمة

من الأقوال المأثورة: "كما تكونون يولّى عليكم". وليس من الصعب على الباحثين، الذين يتوفر لديهم الفهم الكافي لأوضاع الليبيين وتاريخهم وثقافتهم ونفسيتهم، أن يدركوا أن هذا القول ينطبق بصدق على الواقع الليبي. ومنذ عام ١٩٥١ خضعت ليبيا لنظامين، غير أن أياً منهما لم يفلح في حكم الشعب الليبي. وكان سكان ليبيا يعيشون منعزلين وشديدي الاستقلالية عندما تقبلوا النظام الأول، فقد كان يتفق مع طبيعتهم المحافظة، يضاف إلى ذلك أنه كان لا يملك سلطة التدخل في حياتهم. وتقبلوا الملكية لارتباطها بالإسلام، وهو الدين الذي يتمسك به الليبيون بقوة منذ الفتح الإسلامي للقارة الإفريقية في القرن السابع الميلادي. وكانت شخصية الملك تعبر كثيراً عن الشخصية الليبية، بما فيها من حياء وتردد وصرامة. كان إدريس يعبر عن الطبيعة المحافظة السائدة للمجتمع الليبي بكل تعقيداتها، على الرغم من أن النظام السياسي الذي تبناه لم يكن ليبي النشأة، إذ كان يمثل خلاصة تجارب ما لا يقل عن إحدى وعشرين دولة عرفها. وكان الذين تولوا صياغة الدستور الليبي في الأمم المتحدة يأملون أن يضع ذلك الدستور متعدد الألوان الأساس لتطور نظام سياسي ليبي محلي في المستقبل.

ويمكن القول بأن الملكية قد وقعت فريسة لنجاحها. واستطاعت ثماني عشرة سنة من عمر الدستور تعليم عدد كبير من الليبيين قيمة المشاركة السياسية، وفضائل الحكم الذاتي. ولم يكن النظام السياسي الملكي كاملاً، وكان بحاجة إلى التطور للتغلب على طبيعة النظام القبلي. وأدّى عزوف الملك إدريس عن السماح للنظام بالخروج من إطار المعايير الضيقة التي فرضت عليه إلى انهيار النظام في النهاية. ومع ذلك كان له الفضل في الحفاظ على الكثير مما غرسته الأمم المتحدة. وكان لليبيين خلال العهد الملكي مؤسسات سياسية شبه مستقلة، وقوانين تضمن توفر درجة من المشاركة السياسية، والحريات الفردية، وحقوق الملكية، والأهم من ذلك، الحق في التجمع والمعارضة. واستغل كثيرون هذه الحقوق في التصويت، والاقتراع، والتظاهر، والكتابة في الصحافة المحلية التي كانت تنبض بالحياة، وكذلك في التجارة، وفي مواصلة حياتهم اليومية بأمن وسلام بعيداً عن المضايقات والاعتقالات.

أما من الناحية الاقتصادية، فإن الرخاء الذي حققته الثروة النفطية مكن النظام من التخلي عن الاعتماد على الهبات الدولية والضرائب المحلية غير المستحبة شعبياً. وتمشياً مع طبيعته الأبوية، فقد كان النظام يحرص على توفير الحياة الكريمة للمواطنين. وخلال السنوات الست التي سبقت الثورة شهد المجتمع الليبي تغيرات اقتصادية خارقة. فقد أسفرت الزيادة في الإنفاق المحلي عن زيادة نمو البنية التحتية الأجنبية الإنشاء، بما في ذلك الجامعات والطرق والمستشفيات والمدارس والمطارات والمساكن الشعبية. وبحلول عام ١٩٦٩، كان عدد كبير من الطلبة الليبيين قد حصلوا على منح دراسية للدراسة في الجامعات الأمريكية والأوروبية والمصرية. لقد كان عهداً للرفاء وللنمو الاقتصادي المطرد.

ولم يمض وقت طويل حتى بدأت المطالب الاقتصادية تترجم إلى مطالب سياسية. وكانت ليبيا عام ١٩٦٩، من الناحية الاقتصادية، تختلف اختلافاً بيّناً

عما كانت عليه عام ١٩٦٤ ، ولكن لم تكن من الناحية السياسية قد تغيرت عما كانت عليه عام ١٩٥١ . فقد ظلت دوائر الحكم التقليدية كما كانت دون تغيير يذكر ، وكانت الدعوات الصادرة عن الطبقة المتوسطة ، التي انبثقت حديثاً من المثقفين مطالبة بإجراء إصلاحات سياسية في البلاد ، تجابه من الملك بالرفض ، أو بوعود لا تنفذ أبداً . وبالنسبة لبعضهم ، فإن الشرعية السياسية للملكية تعرضت للتآكل لأنها لم تستطع مواكبة عملية التحديث . وكان الشباب الليبيون ، شأنهم في ذلك شأن سائر شباب العالم ، بحاجة إلى أن يثوروا ، وأن تكون لهم تجارب في الحياة ، ولكنهم ما لبثوا أن أدركوا أن النظام السياسي القائم مقيد لحركتهم ، علاوة على أنه يخضع لهيمنة نفر من الساسة المسنين الذين لم يكونوا يتركون للآخرين أي فرصة لممارسة أية تجارب . ولم يأت عام ١٩٦٨ حتى كان الشعار الشعبي الذي يردده بعض الليبيين في المظاهرات هو : "حكم إبليس ولا حكم إدريس" ، ولكن بالرغم من التوترات العرضية من حين لآخر ، فإن المشاعر الشعبية كانت تؤيد التطور لا الثورة .

انهيار الدولة

إن قادة الانقلاب الذين أطاحوا بالملكية ؛ ورثوا دولة قائمة بمؤسساتها السياسية ، وشعباً فتياً ، وقوات أمن ، وبنية تحتية جديدة ونامية ، علاوة على خزينة عامرة لم تُمس . وكانت ثورة أيلول/ سبتمبر ثورة بيضاء لم تسفك فيها الدماء . وفي غضون ساعات قليلة تساقط هيكل الدولة التقليدي بعد اعتقال قادته . كان قائد الانقلاب ، معمر القذافي ، شاباً مال إليه الشباب الليبي المتململ ، وقد رأوا فيه الإمكانية أن يتيح لهم فرصة المشاركة السياسية ، وتجديد الهيكل السياسي والاقتصادي في إطار أكثر ديمقراطية .

كان القذافي يمثل التطلعات الشعبية للتغيير ، ولكن عدداً قليلاً فقط من الليبيين توقع هذا الهيجان المستمر الذي سبّبه للبلاد على مدى ربع قرن من الزمان . لقد أطاح حكومة غير شعبية ، ولكنها كانت شرعية ، وقد نجحت حتى قيام الثورة في

احتواء المجتمع الذي تمزقه القبلية. وبإقدام القذافي المتسرع على تحطيم النظام السياسي والاقتصادي للملكية، فإنه وببساطة أطلق العنان لقوى التمزق والتفرقة، يضاف إلى ذلك أن افتقاره للشرعية قد ضاعف من اضطرار نظامه للاعتماد على الإكراه كوسيلة للتحكم في تلك القوى. وفي غضون ثلاثة أعوام من الانقلاب كانت كل الهياكل السياسية والاقتصادية السابقة قد اختفت، لتحل مكانها مؤسسات تجريبية سريعة الزوال يطورها العقيد القذافي من حين لآخر لضمان البقاء لنظامه، وإعادة صياغة المجتمع الليبي ليكون على غرار صورته. ففي خلال الأعوام الخمسة والعشرين المنصرمة خطط القذافي وأنشأ مجتمعاً بلا دولة، يُشبه، في جوهره، صورة حديثة منقحة للقبيلة. فكأن ليبيا قد غدت قبيلة ضخمة حلت أيديولوجية القذافي فيها محل الأعراف والتقاليد. والملكية في الجماهيرية، كما هو الحال ضمن إطار القبيلة، هي ملكية جماعية. والسلطة في (مجتمع اللادولة) عند القذافي تعتمد، كما في القبيلة، على الإجماع لا على الغالبية. وتتم المحاكمات وتصدر أحكام العقوبات في الجماهيرية بمقتضى قرارات تصدرها اللجان الشعبية، أو اللجان الثورية، تماماً كما يحدث في القبيلة عندما يكون إصدار مثل تلك القرارات من اختصاص الأشخاص الأنداد الذين يختارهم كبار رجال القبيلة. وهذا القول لا يعني أن جماهيرية العقيد القذافي تتشابه تماماً مع النظام القبلي، ولكنه مجرد إشارة إلى وجود العديد من نقاط التشابه بين النظامين. كما أن للقذافي أسلوب حياة يتبدى فيه مزيج من مظاهر العصر الحديث والقديم معاً، فهو يعيش في خيمة بدوية مقامة على ثكنة عسكرية، ويرتدي تحت العباءات البدوية التقليدية بذلات أعدها خياطون فرنسيون وإيطاليون. وعندما يسافر إلى الخارج في زيارات رسمية يصطحب معه أحياناً ناقة تزوده بالحليب.

وقد يبدو ذلك غريباً حقاً، إلا أن القذافي قد برهن على أن الهيكل القبلي، في ظل ظروف معينة، يمكن في الحقيقة إعادة صياغته بما يتفق مع المجتمع الحديث. أما كيف يمكن أن يعمل مثل هذا النظام بدون قسر أو إكراه، وبدون أيديولوجية، فهو السؤال الذي لا يعرف أحد في الوقت الراهن إجابة عنه. إلا

أنه، ومن خلال تصاعد حدة المعارضة الداخلية، بما في ذلك المحاولات الانقلابية الثلاث التي حدثت خلال السنوات القليلة الماضية، يمكن القول إن من غير المحتمل أن يميل العديد من الليبيين إلى اختيار (مجتمع اللادولة) لدى القذافي، لو أنهم أُعطوا حرية الاختيار. وبالنسبة للكثيرين، فإن ذكرى الثماني عشرة سنة من الحكم شبه الديمقراطي الذي عاصروه قبل الثورة ما تزال عالقة في أذهانهم. ولا شك أن الليبيين الذين هم حالياً في منتصف العمر، من مواليد الأربعينيات والخمسينيات، ما يزالون يذكرون تلك الأيام الخالية عندما كان الإنسان يتمتع بالاحترام في ليبيا، وتلك المعرفة مختزنة في نفوس أطفالهم الذين يرون أيضا التناقضات في بيئتهم المحلية، والحياة العامة، وفرص المستقبل.

رسم السياسة الخارجية الخاطئ

لقد تأثرت سياسة ليبيا الخارجية تأثراً كبيراً بشخصية العقيد القذافي ومفاهيمه الفكرية، ومن ثم كانت تخضع للمفاهيم الأيديولوجية المميزة السائدة على ساحة السياسة المحلية. وخلال الحقبتين الماضيتين عمد جهاز النظام الذي يتولى صنع السياسة الخارجية في البلاد إلى إهمال المصالح الوطنية وتخفيضها إلى مرتبة ثانوية. وكان ذلك يتضح جلياً في الأحوال التي كان يتعين فيها الاختيار بين مفاهيم العقيد الفكرية وبين مصالح البلاد. وقد تصلح علاقات ليبيا مع جيرانها مثالاً على ذلك الاتجاه. ومنذ أن تولى القذافي مقاليد الأمور لم يدخر وسعاً ولا جهداً في محاولاته تصدير نظريته العالمية الثالثة، وكانت المحصلة أنه زج بليبيا في صراع مسلح مع خمسة من جيران ليبيا الستة. أما الدولة السادسة، وهي النيجر، فقد كانت أضعف، وأفقر، من أن تجابه جارتها الشمالية المولعة بالقتال، ولهذا كانت تؤثر اللجوء للأساليب السياسية في تعاملها مع نظام العقيد القذافي. وتواصل ليبيا احتلال مناطق في شمال شرق النيجر متاخمة للمنطقة التي تحتلها في شمال تشاد. وقد تورطت القوات المسلحة الليبية ذات مرة في محاولة للمحافظة على نظام عيدي أمين في أوغندا، وأسفرت النكسات والهزائم التي تعرضت لها ليبيا في كل هذه

الصراعات، بدون استثناء، عن خسارة في الأرواح الليبية والثروة والمكانة والاعتبار.

أما في العالم العربي فإن سياسة ليبيا الخارجية كانت أكثر مزاجية من سياستها الإفريقية. ومن النادر أن يستطيع المحللون التميز بين أصدقاء القذافي وبين أعدائه. فقد مكنته سياسته الخارجية المائعة المتذبذبة من إضفاء الصفات المتناقضة على بعض الأنظمة، فعلى حين اتهم المغرب مثلاً بالشر والرجعية، لم يتردد بعد ذلك في أن يعرض عليها الانضمام إلى الوحدة. وقد نجد مثالاً آخر في وصف العقيد القذافي للشيخ زايد بن سلطان أمير الإمارات العربية المتحدة بأنه ثوري تقدمي، على حين سبق أن أشار إلى قادة كل الأنظمة في شبه الجزيرة العربية بأنهم (خنازير) ووصفهم بأنهم "عملاء للولايات المتحدة الأمريكية". ولعلنا نذكر في هذا السياق دعمه لإيران غير العربية في حربها مع العراق العربي في الوقت الذي ما يزال فيه يتزعم الدعوة للوحدة العربية.

ولعل الجانب الأكثر إثارة للجدل في سياسته الخارجية المميزة هو تقلب النظام، ودعمه العشوائي أحياناً لحركات سياسية يستضيفها، شرعية أو غير شرعية، من مختلف أرجاء العالم، ومنها حزب الكونجرس الوطني (ANC) في جنوب إفريقيا، والألوية الحمراء في إيطاليا، وبادر ماينهوف في ألمانيا، والجيش الإيرلندي الجمهوري(IRA) في بريطانيا. وكانت المحصلة النهائية لتلك السياسة أن أصبحت ليبيا دولة منبوذة عربياً وأوروبياً. وتكتفي غالبية الدول بالاحتفاظ بعلاقات محدودة مع ليبيا بما يكفي للقيام بالنشاطات التجارية البسيطة. وتعرض الدول المستوردة للنفط الليبي على النظام الليبي الفرصة لتحسين الميزان التجاري عن طريق استيراد السلع الاستهلاكية. وقد أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية التجارة مع ليبيا عام ١٩٨٠، وحثت الدول على عدم السماح للحكومة الليبية بالاستثمار في أسواقها. ومنذ ذلك الحين حظرت على جميع الشركات والبنوك، التي تزيد مساهمة ليبيا في ملكيتها على سبعة بالمائة، التعامل في الولايات المتحدة الأمريكية، والدخول في تعامل تجاري مع الشركات الأمريكية. وكانت شركة (فيات) الإيطالية

والبنك العربي الإفريقي من بين المؤسسات العالمية التي اضطرت لبيع الأسهم التي كانت تملكها ليبيا بخسارة كبيرة حتى تتمكن من التعامل في الأسواق العالمية . وحظرت إدارة ريجان على دول الطرف الثالث أن تصدر إلى ليبيا سلعاً استهلاكية تدخل في تصنيعها مكونات من إنتاج أمريكي .

وخلافاً للاعتقاد الشائع فإن الاتحاد السوفييتي لم يكن راعي ليبيا ، فقد كان السوفييت يفهمون نظام القذافي ، ويدركون أنه ليس بوسعهم التحكم فيه ، ومن ثم عالجوا الأمر من خلال قصر علاقتهم به على مستوى التبادل التجاري المجرد . كانوا يزودونه بالسلاح ويتسلمون مقابل ذلك المال ، وعندما كان القذافي يطلب الاستعانة بمستشارين فنيين كانوا يزودونه بالمستشارين الفنيين على أساس تبادل تجاري بحت ، ولم يكن هناك على الإطلاق ما يشير إلى أن القذافي قد طلب مساعدة السوفييت في القيام بمغامراته الخارجية ، ولم يكن السوفييت من جانبهم على استعداد للتدخل في حروب ليبيا الجانبية ، ولم يفعلوا ذلك أبداً .

إن سياسة ليبيا الخارجية لم تتأثر بالشرق أو بالغرب ولا بالجيران ولا بالمنطقة ، فقد كان التأثير يقتصر على المفاهيم الفكرية للعقيد القذافي ، والتي كانت تعكس باستمرار المفاهيم الخاصة المميزة للقيادة الليبية . وربما كانت مصر العامل المؤثر الوحيد على القذافي ، غير أن ذلك التأثير انتهى بوفاة معلمه الراحل الرئيس جمال عبد الناصر ، ومنذ ذلك الحين أخذ يسعى للتأثير في الآخرين بدلاً من أن يتأثر بهم . وفي معظم الحالات كان العامل الوحيد الذي يحبط غاياته يتمثل بوجود قيادة قوية في الأقطار المستهدفة . وعلى سبيل المثال ، كانت تونس بزعامة الرئيس الضعيف الحبيب بورقيبة تتعرض للمضايقات والتهديد من حين لآخر من جانب العقيد القذافي ، فلما تولى مقاليد الأمور فيها الرئيس زين العابدين بن علي ، وهو الزعيم الأكثر قوة بعد خلع بورقيبة المسن ، عمد القذافي إلى انتهاج سياسة جديدة تتسم بالحذر مع جارته في شمال إفريقية .

ولتفاهة عائدات الاستثمارات الليبية الخارجية لدخل البترول المستثمر (البترودولار)، فإن ليبيا تظل في مقدمة الدول المصدرة للنفط التي تتأثر بالتقلبات في أسعار النفط العالمية، وقد أرغمها عجزها في اجتذاب العملاء خلال السنوات الخمس الماضية على الاعتماد على أسلوب المقايضة. وترتب على ذلك انخفاض احتياطي العملات الصعبة لدي ليبيا، وعجزها عن تمويل مشترياتها من المواد الغذائية. ولعل مما يزيد الأمور سوءاً أن الدَّين البالغ ستة بلايين دولار أمريكي تكبدته ليبيا خلال السنوات التي سبقت عام ١٩٨٦، وزاد بصورة دراماتيكية خلال السنوات الخمس الأخيرة ليصل إلى أكثر من عشرة بلايين دولار، وكثير من هذا الدين مستحق لروسيا، وكوريا الجنوبية، وتركيا، وإيطاليا.

وعندما كانت ليبيا دولة رئيسية مصدرة للنفط، تتدفق عليها الثروة الوافرة، كانت تستطيع أن تفعل ما تشاء، وكان بوسع خيال القذافي أن "يحمله إلى حيث يريد". ومن الممكن، وإن كان من المستبعد جداً، أن يؤدي النقص النقدي في ليبيا، والذي من المتوقع أن يستمر حتى نهاية هذا العقد من الزمن، إلى إرغامها على العودة إلى الواقع، في الوقت الذي يوشك فيه شبح الفقر الذي تملصت منه ليبيا طوال الأعوام الثلاثين الماضية، أن يطل برأسه من جديد، فالتغيير في السياسة الخارجية ضرورة ملحة، وليس مجرد اختيار متاح. وستكون البلاد بحاجة إلى سياسة خارجية تعكس تفهماً أكبر لحاجة البلاد وإمكاناتها، وتخدم مخططات التنمية طويلة الأمد. إن الدول الصغيرة عامة، وليبيا على وجه الخصوص، لا ينبغي لها "وضع كل ما لديها من بيض في سلة واحدة"، كما أنها لا تستطيع أن تعادي كل قوى العالم العسكرية أو الاقتصادية في وقت واحد. والواقع أن سياستها الخارجية ينبغي أن تكون أقل عقائدية، وأكثر عملية لتكون فعَّالة.

ملاحظات ختامية

لقد كانت عملية التطور دائما مؤلمة كثيراً، وهناك القليل جداً من المجتمعات في العالم التي لم تواجه خلال قيامها بعملية التطوير أية

اضطرابات سياسية أو اقتصادية. وتحملت المجتمعات الصناعية المتطورة نصيبها في هذا الاضطراب إبان المراحل المبكرة من تطورها، كما حدث لبريطانيا إبان ثورة (كرومويل)، ولفرنسا بعد عام ١٧٨٩، ولأمريكا إبان الحرب الأهلية. وهذه ليست إلا مجرد أمثلة قليلة على الأحداث التي مزّقت الأنسجة السياسية والاقتصادية لتلك المجتمعات من داخلها. والأمثلة في التاريخ المعاصر نجدها في الثورتين الروسيتين عام ١٩١٧، وعام ١٩٩١، كما نجدها في الثورة الصينية عام ١٩٤٩, إن أياً من هذه المجتمعات لم يخرج من حالات الفوضى المحلية دون أن تتعرض هياكله السياسية والاقتصادية للتغيير الجذري. ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن ثورة العقيد القذافي لم تكن حدثاً غير اعتيادي، وكان من المتوقع حدوث قدر من الاضطراب والتغيير، ولكن الظاهرة المميزة للثورة الليبية أنها، وبعد انقضاء ربع قرن من الزمن على قيامها، لم تتطور إلى ما بعد مرحلة الثورة. وتعلمت غالبية المجتمعات المتقدمة بسرعة من ثوراتها وجوب عدم التركيز على النواحي العقائدية، والتركيز على المؤسسات التي يمكنها تخفيف حدة تأثير هذه التغيرات العقائدية (الأيديولوجية) على أفكار ومعتقدات وقيم مجتمعاتهم. إن أفكار العقيد القذافي الأيديولوجية سريعة الزوال وغير ناضجة، يضاف إلى ذلك أن غياب المؤسسات الحكومية الديمقراطية المؤثرة قد ترك المجتمع الليبي معرضاً للتعديلات الحادة المؤلمة التي تصاحب عادة التغيرات المتواصلة في تفكير القيادة. ولعل الأخطر من ذلك كله أن الإثارة المستمرة قد حالت بين المجتمع الليبي وبين تعلم عملية الحكم الذاتي. وسواء تمكن العقيد القذافي أم لا، من أن يكتسب الحكمة الكافية مع تقدمه في السن، ومن ثم أن يتعلم من نجاح وإخفاق نظامه، وأن يرسي دعائم ديمقراطية راسخة لعصر ما بعد القذافي، فإن القذافي وحده يملك الإجابة عن هذا التساؤل.

الملحق : مراكز القوى في قبيلة القذاذفة وحلفاؤهم

الاسم	الرتبة	المنصب
القحوص		
منصور ضو	رائد	آمر الحرس الرئاسي ـ كتيبة المدرعات ٧٢
على أبو بكر	نقيب	ضابط عمليات ـ كتيبة المدرعات ٧٢
على إبراهيم القذافي	نقيب	كتيبة المدرعات ٧٢
جمال الدين على المبروك	نقيب	كتيبة الردع
عبد الله مجمد مسعود	مقدم	آمر كتيبة الردع
بولبيدة الغناي	نقيب	كتيبة محمد أبو منيار
حامد على أحمد	نقيب	كتيبة محمد أبو منيار
غيث حميد	مقدم	مساعد آمر كتيبة هواري بومدين
قذاف الدم محمود مسعود	مقدم	الكتيبة المدرعة التاسعة
موسى أبو صوبا	نقيب	مساعد آمر الكتيبة ١٢٣ ـ القوات الخاصة
شعيب الفرجاني	مقدم	مساعد آمر كتيبة إمحمد المقريف
عبد الرحمن مفتاح	نقيب	الحرس الرئاسي
المبروك موسى	نقيب	الحرس الرئاسي
محمد عبد الرحيم السعدي	نقيب	الحرس الرئاسي
السعدي عبد الرحيم السعدي	نقيب	الحرس الرئاسي
على عبد السلام	نقيب	الحرس الرئاسي
السعدي عبد السلام	نقيب	الحرس الرئاسي (ابن شقيقة القذافي)

الاسم	الرتبة	المنصب
بوجرير خميس	نقيب	الحرس الرئاسي
محمد عبد الحميد الأطرش	نقيب	أمن الجماهيرية (ابن شقيقة القذافي)
أبو جهل الهيلبو	نقيب	أمن الجماهيرية (ابن شقيقة القذافي)
أحمد قذاف الدم	عقيد	آمر كتيبة الأمن في طبرق
عبد الله الصكلول	مقدم	كتيبة أمن فارس الصحراء
عبد الله سعيد	نقيب	كتيبة أمن السعدي
منصور رحيل	نقيب	كتيبة أمن السعدي
عبد الرحمن عبد الرحيم الأطرش	نقيب	كتيبة حسين الجويفي في البيضاء
عبد القادر سعيد	نقيب	كتيبة حسين الجويفي في البيضاء (ابن شقيقة القذافي)
عجاج حميد	نقيب	الحرس الخاص (المرافق الدائم للقذافي)
خميس حميد	نقيب	الحرس الخاص (المرافق الدائم للقذافي)
عبد الرحيم الهيلبو	عقيد	مخابرات عسكرية
قرين صالح قرين	عقيد	آمر الحرس الثوري
عبد الهادي عبد السلام	اللجان الثورية	أمن الجماهيرية (ابن شقيقة القذافي)
الهمالي عبد الحميد	أمن الجماهيرية	(ابن اخت القذافى)
جمعة زايد	عقيد طيران	آمر قاعدة القرضابية الجوية
سيد قذاف الدم	عقيد	مدير وكالة الأنباء
احمد إبراهيم منصور	وزارة الإعلام	وزارة الإعلام
محمد عبد السلام	مدير شركة استكشافات	شركة نفطية للحفر

الاسم	الرتبة	المنصب
إبراهيم عبد السلام	؟	مكتب استعلامات
عويدات المجذوب	؟	مكتب استعلامات
مسعود خميس أبو منيار	؟	شركة نقل
صالح حميد	؟	شركة انشاءات
الوملات		
خليفة جمعة	رائد	نائب آمر الكتيبة ٧٢ المدرعة
سعيد غيث	نقيب	الكتيبة ٧٢ المدرعة
على أبو بكر	نقيب	الكتيبة ٧٢ المدرعة
محمدالمحطوط	رائد	الكتيبة ٧٢ المدرعة
الوافي أوحيدة	نقيب	الكتيبة ٧٢ المدرعة
شحات إزبيدة	نقيب	كتيبة الرجيبي (سوق الجمعة)
شيباني	نقيب	كتيبة المشاة ١٢٣
عمر الرجوبي	عقيد	كتيبة المدفعية التسعين
سالم الوداني	نقيب	آمر الكتيبة التسعين
عبد الجليل المحطوط	نقيب	كتيبة الردع
مصطفى المحطوط	نقيب	الحرس الرئاسي
رحيل جبيل	نقيب	الحرس الرئاسي
على ناصر رمضان	نقيب	الحرس الرئاسي

الاسم	الرتبة	المنصب
على عبد السلام إكشيبا	نقيب	الحرس الرئاسي
الأمين الصكلول	مقدم	الحرس الرئاسي
رمضان نصر	مقدم	الحرس الرئاسي
عبد الجليل حامد	مقدم	الحرس الرئاسي
على عيسى	نقيب	أمن الجماهيرية
عبد الجليل نصر	رائد	أمن الجماهيرية
دخيل ضو رمضان	عقيد	أمن الجماهيرية
عبد الرحيم الفيتوري	نقيب	أمن الجماهيرية
غيث الطيب	نقيب	أمن الجماهيرية
خليفة قروم	عقيد	أمن الجماهيرية (الجفرة)
ميلاد السوداني	رائد	أمن الجماهيرية (الجفرة)
دبنون عبد النبي	مقدم	لجنة الأمن المركزية وآمر منطقة الخليج
على طلاك	رائد	المشروع الزراعي (سرت)
حسين الريفي	مقدم	بوركينا فاسو
رجب أبو زيد	عقيد	مفتش الحرس (الكفرة)
يونس إرتيمة	رائد	الخطوط الجوية الليبية
حنيش نصر	عريف	سائق القذافي السابق
زيد الزوام	نقيب	الحرس الثوري

الاسم	الرتبة	المنصب
أولاد عمر		
إمحمد الزنتاني	نقيب	كتيبة الحرس الـ ٧٢
محمد ميلاد	مقدم	كتيبة الحرس الـ ٧٢
الزناتي منصور	نقيب	كتيبة الحرس الـ ٧٢
ضو الزنالي	مقدم	مساعد آمر كتيبة أبو منيار (سرت)
عبد السلام هويدي	نقيب	مساعد آمر كتيبة أبو منيار (سرت)
ناجي حرير	مقدم	القاعدة البحرية (الخمس)
محمد عبد الرحيم عبد الله	نقيب	كتيبة الردع
سعيد محمد عويدات	عقيد	اللواء التاسع
عمران عويدات	نقيب	آمر الكتيبة ١٢٣ (القوات الخاصة)
عتيق عبد العزيز الزنتاني	مقدم	
عادل شرف عمر الفخري	ملازم أول	كتيبة الردع (طرابلس)
عمران المواليف	رائد	آمر كتيبة إمحمد المقريف
العربي إشكال	عقيد	الحرس الرئاسي
محمد النداب	نقيب	الحرس الرئاسي
شلوان حرير	نقيب	الحرس الرئاسي
مفتاح بلعيد	نقيب	الحرس الرئاسي
خميس الغناي	نقيب	الحرس الرئاسي

الاسم	الرتبة	المنصب
عوض مصباح إحنيش	نقيب	الحرس الرئاسي (ابن شقيق خليفة إحنيش)
عبد الله السبيعي	نقيب	أمن الجماهيرية
محمد أبو شاويش	رائد	أمن الجماهيرية
فرج عبد المولى	نقيب	أمن الجماهيرية
عبد السلام النداب	نقيب	أمن الجماهيرية (طبرق)
الصديق إشتيوي	نقيب	أمن الجماهيرية (الجفرة)
على الكيلبو	رائد	آمر كتيبة فارس الصحراء
حسن الكبير	مقدم	آمر كتيبة السعدي
خليفة إحنيش	عقيد	لجنة الأمن المركزي (سرت)
أحمد الكيلاني	عقيد	مخابرات عسكرية ـ سرت
على الكيلاني	رائد	ضابط إتصال (أمن اللجان الثورية)
إمحمد هويدي	مقدم	ضابط إتصال اللجان الثورية
الزوام الصكلول	رائد	أمن الجماهيرية
سالم النداب	عقيد طيران	السلاح الجوي (القرضابية)
زيد عبد الدايم المدير	رائد طيران	السلاح الجوي (السرب الخاص)
عمر إوخيدي	رائد طيران	السلاح الجوي (القرضابية)
عبد القادر الزنتاني	رائد طيران	السلاح الجوي (القرضابية)
الزنتاني خليفة الزنتاني	رائد طيران	أمين عام اللجنة الثورية ـ المؤتمر الشعبي
عمر إشكال	رائد طيران	أمين عام اللجنة الثورية ـ المؤتمر الشعبي

الاسم	الرتبة	المنصب
الخطرة		
مسعود عبد الحفيظ	عقيد	غرفة العمليات الخاصة
طاهر بوبنينة	نقيب	الكتيبة الـ ٧٢
محمد عمر بلعيد	مقدم	آمر كتيبة الردع
محمد بوبنينة	رائد	الضابط المالي لكتيبة الردع
سويسي عبد الحفيظ	نقيب	الحرس الرئاسي
شتيوي حسن	نقيب	الحرس الرئاسي
منصور عبد الحفيظ	نقيب	ضابط اتصال في سوريا
المجذبة		
محمد المجذوب	عقيد	ضابط إتصال اللجان الثورية
مصباح عبد الحفيظ إزباك	رائد	نائب آمر كتيبة الفضيل بو عمر
ناجي عبد الحفيظ	نقيب	أمن الجماهيرية
الأصهار		
الجارح فركاش	عقيد	آمر كتيبة حسين الجويفي (عم صفية فركاش)
بوشرية فركاش	؟	أمن الجماهيرية
صالح فركاش	؟	أمن الجماهيرية

الاسم	الرتبة	المنصب
محمد فاركاش	؟	أمن الجماهيرية
خيري عبد الحميد خالد	عقيد	آمر سجون الشرطة الحربية (شقيق زوجة القذافي الأولى)

اللجان الثورية

الاسم	القبيلة	المنصب
عمر محمد إشكال	القذاذفة	أمين عام المؤتمر الشعبي ـ ضابط إتصال
عزلود أحمد جلود	المقارحة	شقيق عبد السلام جلود
محمد المجذوب	القذاذفة	نقيب ـ ضابط الإتصال الشخصي بين القذافي واللجان الشعبية
إبراهيم الجدي	ورفلة	نائب رئيس مؤسسة البحر الأبيض المتوسط الإشتراكية والتقدمية
هدي بنت عامر	ورفلة	عضوة المحكمة الثورية ، مقربة من القذافي ـ راهبة ثورية
مصباح الورفلي	ورفلة	رئيس اللجان الثورية في أوربا
عبد الهادي عبد السلام	القذاذفة	ابن شقيقة القذافي ، يلقب بولي العهد
الهمالي عبد الحميد	القذاذفة	ابن شقيقة القذافي، اللجنة الثورية ـ سرت، يدير المشروع الزراعي
محمد خليفة إحنيش	القذاذفة	ابن خليفة إحنيش، اللجنة الثورية ـ طرابلس
جمال إحنيش	القذاذفة	اللجنة الثورية ـ طرابلس
عمر إحنيش	القذاذفة	اللجنة الثورية ـ طرابلس
عكرين صالح عكرين	القذاذفة	المؤتمر الشعبي
عبد الجليل أبو منيار	القذاذفة	اللجنة الثورية ـ طرابلس

الاسم	القبيلة	المنصب
عبد الله العموري	القذاذفة	اللجنة الثورية ـ طرابلس / دعاية
موسى مصباح	ورفلة	اللجنة الثورية ـ طرابلس
يونس علامة	ورفلة	اللجنة الثورية
عبد الكريم	ورفلة	اللجنة الثورية ـ طرابلس/ دعاية
عبد الرحمن أبو منيار	القذاذفة	اللجنة الثورية ـ طرابلس
على إرحاب	القذاذفة	اللجنة الثورية ـ طرابلس
زيدان مناع الزركي	القذاذفة	اللجنة الثورية ـ طرابلس
إمحمد البهليل	القذاذفة	اللجنة الثورية ـ طرابلس
الفرجاني الهراري	ورفلة	اللجنة الثورية ـ طرابلس وإسبانيا
إبراهيم على منصور	القذاذفة	عضو بارز في اللجنة الشعبية والمؤتمر الشعبي في سرت
إبراهيم إمسيد المجذوب	القذاذفة	شقيق محمد إمسيد المجذوب
الهمالي على الهمالي	القذاذفة	اللجنة الثورية ـ سرت
محمد على السخلول	القذاذفة	اللجنة الثورية ـ سرت
عيسى مفتاح عويدات	القذاذفة	اللجنة الثورية ـ سرت
يونس عبد النبي	ورفلة	اللجنة الثورية ـ سرت
أبو بكر دبوب	القذاذفة	ابن عم حسن إشكال (متوفى) ـ سرت
حسين العريفي	القذاذفة	نقيب ، يرتبط بأمن الجماهيرية عمل في روما لغاية ٨٦
محمد السخلول	القذاذفة	رئيس اللجنة الثورية في سبها
محمد حسين ناصر	القذاذفة	اللجنة الثورية ـ سبها

الاسم	القبيلة	المنصب
المرابط	القذاذفة	اللجنة الثورية ـ سبها
مفتاح الديليو	القذاذفة	اللجنة الثورية ـ سبها
عبريني	القذاذفة	اللجنة الثورية ـ سبها
عبد الرحيم الفرجاني	القذاذفة	اللجنة الثورية ـ سبها ـ مرتبط بأمن الجماهيرية
المهدي منصور	المقارحة	اللجنة الثورية ـ سبها
عبد الله حصاير	القذاذفة	ضابط إتصال اللجنة الثورية في بنغازي
عبد الله العموري	القذاذفة	اللجنة الثورية ـ بنغازي
أحمد صالح	القذاذفة	اللجنة الثورية ـ بنغازي ، مدير مشروع وادي الغزالة
إدريس معمر	ورفلة	اللجنة الثورية ـ بنغازي
حسن بن يونس	ورفلة	مدعى عام محكمة الشعب
سلوى فتحي بن عامر	ورفلة	راهبة ثورية
فايزة محمد بن عامر	ورفلة	راهبة ثورية ـ بنغازي
سالم إبراهيم بن عامر	ورفلة	اللجنة الثورية ـ صحافي
جميلة بن عامر	ورفلة	راهبة ثورية
سكينة بن عامر	ورفلة	راهبة ثورية
السنوسي إبراهيم بن عامر	ورفلة	أستاذ جامعي
أحمد رمضان	القذاذفة	لجنة ثورية
سالم عبد الرحمن	القذاذفة	لجنة ثورية
محمد حميدة الكيحسي	القذاذفة	لجنة ثورية

الاسم	القبيلة	المنصب
ميلاد عبد السلام	القذاذفة	لجنة ثورية
غيث عويدات	القذاذفة	لجنة ثورية
ضو سعد مفتاح الديلاو	القذاذفة	لجنة ثورية
سلمى المصراتي	القذاذفة	راهبة ثورية
عيشة عبد الله	ورفلة	راهبة ثورية
يونس مناع	ورفلة	لجنة ثورية
خيرية سعد	ورفلة	راهبة ثورية
العرفي مسعود	ورفلة	لجنة ثورية
عبد الحميد مسعود	ورفلة	لجنة ثورية
عبد الله عثمان	القذاذفة	اللجنة الثورية ـ بريقة
نجيب طليبة	ورفلة	اللجنة الثورية ـ الخمس
هاني خالد	ورفلة	لجنة ثورية
محمد الفالح	ورفلة	لجنة ثورية
عبد القادر	ورفلة	لجنة ثورية
زين محمد أبو عيشة	ورفلة	لجنة ثورية
أحمد كورجي	ورفلة	لجنة ثورية
سعيد غيث	ورفلة	لجنة ثورية
عبد الجليل عبد الدايم	المقارحة	لجنة ثورية
عيشة جلود	المقارحة	راهبة ثورية

جدول التسلسل التاريخي

١٨٣٢	إرغام يوسف باشا القرمانلي على التخلي عن الحكم
١٨٤٢	إنشاء الزوايا السنوسية في ولاية برقة
١٨٥٦	السلطان العثماني يعترف بالحركة السنوسية
١٩٠٢	الحركة السنوسية تصطدم بفرنسا
	ـ وفاة السيد المهدي السنوسي - انتقال زعامة الحركة إلى السيد أحمد الشريف
١٩١١	إيطاليا تحتل ليبيا
١٩١٥	التوقيع في (عكرمة) على الاتفاقية السنوسية - الإيطالية
١٩١٨	جمهورية طرابلس (الجمهورية الطرابلسية)
١٩٢١	الاتفاقية السنوسية الإيطالية في (بومريام)
١٩٢٢	الاعتراف بإدريس أميراً على برقة
١٩٢٣	الفاشيون الإيطاليون ينقضون كل الاتفاقيات المبرمة مع الأمير إدريس ويعيدون غزو ولاية طرابلس الغرب
	ـ تصاعد المقاومة العسكرية في ولاية برقة تحت قيادة عمر المختار

١٩٢٧ الفاشيون الإيطاليون يسجنون غالبية مواطني برقة في معسكرات اعتقال

- الآلاف يموتون في المعتقلات

١٩٣١ اعتقال عمر المختار وإعدامه في بلدة سلوق

١٩٤٢ تشرشل يتعهد لعمر باشا منصور بعدم إخضاع برقة من جديد للحكم الإيطالي

- ولادة القذافي في (سرت)

١٩٤٣ مونتغمري يرغم القوات الألمانية والإيطالية على الانسحاب من ليبيا في عهد الإدارة العسكرية البريطانية

١٩٤٩ الأمم المتحدة تتولى المسؤولية في ليبيا. تعيين (إدريان بلت) مفوضاً للأمم المتحدة في ليبيا

- الولايات المتحدة الأمريكية وليبيا توقعان على مذكرات التزام بإنشاء قاعدة عسكرية في طرابلس الغرب

١٩٥١ حصول ليبيا على الاستقلال وإعلان الملك إدريس ملكاً دستورياً على البلاد

١٩٥٣ ليبيا تنضم لجامعة الدول العربية

١٩٥٤ مصطفى بن حليم يوقع على اتفاقية رسمية مع الولايات المتحدة الأمريكية لإنشاء قاعدة الملاحة الجوية

١٩٥٥ ليبيا تنضم لمنظمة الأمم المتحدة

١٩٥٩ اكتشاف النفط في ولاية برقة

١٩٦١ ليبيا تصبح من الدول الرئيسية المصدرة للنفط

١٩٦٢ ليبيا تنضم لمنظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك)

١٩٦٤ جمال عبد الناصر يدين القواعد الأجنبية في ليبيا

- مظاهرات شعبية في بنغازي تأييداً لعبد الناصر

١٩٦٨	عمال النفط الليبيون يعلنون الإضراب تأييداً لخطاب ألقاه جمال عبد الناصر أدان وجود القواعد الأجنبية في ليبيا
١٩٦٩	معمر القذافي يستولي على السلطة عقب انقلاب عسكري ـ تأميم البنوك الأجنبية ـ قيام آدم الحواس وموسى أحمد بمحاولة انقلاب على القذافي
١٩٧٠	ميثاق طرابلس (الوحدة بين ليبيا والسودان ومصر) ـ القذافي يدعو لحشد كافة الطاقات العربية ضد إسرائيل ـ جلاء القوات الأمريكية عن ليبيا ـ إبرام صفقة أسلحة بمئات ملايين الدولارات مع فرنسا لاستيراد الطائرات النفاثة المقاتلة من طراز ميراج ٣ وميراج ٥ ـ وفاة جمال عبد الناصر
١٩٧١	اتحاد الجمهوريات العربية (مصر وسوريا وليبيا) ـ إعلان طبرق – بنغازي (وحدة اندماجية بين مصر وليبيا) ـ القذافي يطلب من شركات النفط دفع المزيد من العوائد النفطية في مستهل الزيادة التصاعدية المتوالية لأسعار النفط
١٩٧٢	وحدة بين ليبيا ومصر ـ إبرام اتفاقية تعاون تجاري مع موريتانيا ـ إبرام اتفاقيات تجارة واستثمار مع تشاد ـ السادات يطرد السوفييت من مصر
١٩٧٣	القذافي يصدر **الكتاب الأخضر** ويعلن بدء الثورة الثقافية ـ تشكيل اللجان الشعبية ـ تأميم جزئي لموجودات الشركات النفطية الأجنبية ـ اتفاقية حاسي مسعود (وحدة بين الجزائر وليبيا) ـ حرب رمضان (يوم كيبور) ـ تأزم العلاقات بين القذافي والسادات

١٩٧٤	اتفاقية جربة (وحدة بين ليبيا وتونس)
	- إبرام صفقة أسلحة مع الاتحاد السوفيتي
	- تعاون اقتصادي وزراعي وثقافي مع تشاد
١٩٧٥	الولايات المتحدة الأمريكية ترفض تصدير طائرات النقل الحربية من طراز (دي سي -١٣٠) التي اشترتها ليبيا
	- عضوان من مجلس قيادة الثورة، عمر المحيشي وبشير هوادي، يقومان بمحاولة انقلابية على القذافي، ويجري القذافي على إثرها تطهيراً في صفوف القوات المسلحة
	- ليبيا تضم رسمياً شريط (أوزو) المتنازع عليه مع التشاد، والذي تحتله منذ عام ١٩٧٣
١٩٧٦	مؤتمر الشعب العام يبدأ اجتماعاته - حل الاتحاد الاشتراكي
	- طلبة جامعيون يتظاهرون في بنغازي ضد النظام
	- النظام يتصدى لمحاولات الشعب بسجن الطلبة وطردهم
١٩٧٧	القذافي يعلن قيام الجماهيرية
	- حل مجلس قيادة الثورة
	- اتفاقية تعاون ثقافي مع أنجولا
	- اتفاقية تعاون اقتصادي وفني مع الحبشة (أثيوبيا)
	- إعدام ٢٢ ضابطاً أدينوا في محاولة انقلاب أغسطس/ آب ١٩٧٥، وشنق اثنين من قيادات الحركة الطلابية
	- حرب الحدود المصرية-الليبية
	- تشكيل اللجان الثورية
١٩٧٨	صدور الجزء الثاني من "الكتاب الأخضر" وفرض تطبيقه
	- النظام يصادر الممتلكات الخاصة، ويمنع ملكية العقارات المؤجرة، ويحظر إقامة المشروعات الخاصة
	- اللجان الشعبية العامة تحل محل مجلس الوزراء الليبي

- الحكومة الليبية تصدر قانوناً جديداً للخدمة العامة ينص على فرض الخدمة العسكرية لمدة ثلاث إلى أربع سنوات على كل الليبيين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٣٥ سنة وخدمة المليشيا على كل الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٥ و ٥٦ سنة

١٩٧٩ القذافي يرسل وحدات عسكرية إلى أوغندا لدعم عيدي أمين

- السفارات الليبية تصبح (مكاتب شعبية)

- القذافي يعلن تغيير العملة الليبية وإعطاء المواطنين مهلة ثلاثة أيام فقط لإيداع أموالهم النقدية في البنوك

- تحديد سحوبات الأفراد من البنوك بما لا يتجاوز ألف دينار ليبي سنوياً (الدينار الليبي يعادل ٣ دولارات و ٤٠ سنتاً أمريكياً وفق سعر الصرف في ذلك العام)

١٩٨٠ بدء التجنيد الإجباري العسكري لموظفي الدولة

- إبرام اتفاقية دفاع مشترك مع تشاد

- إلغاء حسابات الادخار الخاصة

- إعلان الوحدة بين ليبيا وسوريا

- إرسال وحدات عسكرية ليبية إلى تشاد

- بدء الحملة ضد معارضي القذافي المنشقين "الكلاب الضالة" على نطاق دولي

- إبرام اتفاقيات للتعاون العسكري والسياسي بين ليبيا والحبشة (اثيوبيا) واليمن الجنوبي (اتفاقية عدن)

١٩٨١ إدارة الرئيس الأمريكي ريجان تعلن أن ليبيا "دولة تدعم الإرهاب"

- طائرة أمريكية تسقط طائرتين ليبيتين فوق خليج سرت

- صدور بيان طرابلس (الوحدة بين ليبيا وتشاد)

- بدء ما أطلق عليه الليبيون اسم " الحقبة السوداء في عهد القذافي "

١٩٨٣ بدء الغزو الليبي العسكري الرئيسي الثاني لتشاد

١٩٨٤ القتلة الذين استأجرهم القذافي يتعقبون المنشقين الليبيين في المنفى
- النقص في موارد الطعام والسلع الاستهلاكية في ليبيا يبلغ مرحلة حرجة
- مصرع شرطية بريطانية من عيار ناري أطلق عليها من المكتب الشعبي الليبي في لندن خلال مظاهرة مناوئة للقذافي قام بها المنفيون الليبيون
- بريطانيا تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيا
- أعضاء الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا يهاجمون معسكر باب العزيزية في طرابلس
- اتفاقية وجدة (وحدة بين ليبيا والمغرب)
- مصر تتهم ليبيا بزرع الألغام في البحر الأحمر وخليج السويس
- محاولة انقلابية في مصراتة تسفر عن إلقاء القبض على المئات من العسكريين

١٩٨٥ القذافي يطرد الآلاف من العمال المصريين والتونسيين
- صراع خطير ضمن حلقة المقربين من القذافي
- محاولة انقلابية يقوم بها ابن عم القذافي (حسن إشكال)

١٩٨٦ اتهام ليبيا بدعم الفلسطينيين في الهجوم على أهداف إسرائيلية في مطاري روما وفيينا
- الولايات المتحدة الأمريكية تجمد علاقاتها الاقتصادية مع ليبيا
- الولايات المتحدة الأمريكية تقوم باستفزاز القذافي في خليج سرت
- غارات جوية على زوارق خفر السواحل الليبية وقاعدة للصواريخ في سرت (مصرع ٢٠٠ ليبي)
- غارات جوية أمريكية على طرابلس وبنغازي (١٢٠ مدنياً ليبياً يلقون حتفهم)
- المغرب تلغي الاتفاقية المبرمة مع ليبيا

١٩٨٧ القذافي يخسر الحرب في تشاد – القوات الليبية تنسحب إلى شريط (أوزو)

١٩٨٨	إجراء مفاوضات سرية بشأن اتفاقية وحدة بين ليبيا والجزائر
	- ليبيا تنضم للاتحاد المغاربي الاقتصادي
١٩٩٢	الأمم المتحدة تفرض حظراً جوياً على ليبيا وتمنع تصدير الأسلحة لها
١٩٩٣	انتفاضة أكتوبر. قامت بها وحدات الجيش في بني وليد، مركز قبيلة ورفلة
١٩٩٥	القذافي يهدد بالانسحاب من منظمة الأمم المتحدة ويسحب التزام ليبيا باتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية
	- فشل محاولة انقلابية في مصراتة - عمليات تطهير داخل صفوف القوات المسلحة
	- صدامات خطيرة بين قوات الأمن الليبية وإسلاميين مسلحين في بنغازي



المراجع

المراجع

Abbott, C. F. *The Holy War in Tripoli.* London: Edward Arnold, 1912.

Abd al-Sattar Al-Tawila. *Al-'Aqid al-Qadhdhafi wa Misr* (Colonel Qathafi and Egypt). Cairo: Ruz al-Yusuf Publications, 1977.

Abdi, Nourredine. "Common Regional Policy for Algeria and Libya: From Maghribi Unity to Saharan Integration" In *Social and Economic Development of Libya,* ed. E. G. H. Joffe and K. S. McLachlan. Cambridgeshire: MENAS, 1982.

Adimia, Ben. "Structure des Villages et Origine de leur Population dans le Sahel Septentrional" (Structures of Sahel villages and the origins of their inhabitants.). *Cahiers de Tunisie* 12 (1964).

Adloff, R. and Virginia Thompson. *Conflict in Chad.* London: C. Hurst, 1981.

Adoni, Lamis. "Libyan Criticism of Qaddafi: Power Rift or Policy Shift."

Agyeman-Duah, Baffour. "Military Coups, Regime Change, and Interstate Conflicts in West Africa" *Armed Forces and Society* 16 (1990): 547-70.

Ahmed, Akbar S. and David M Hart, eds. *Islam in Tribal Societies from the Atlas to the* Indus London: Routledge and Kegan Paul, 1984.

Ajami, Fouad. *The Arab Predicament.* Cambridge: Cambridge University Press, 1981.

Al-Deeb, Fathi. *'Abd al-Nassir wa thawrat Libya* (*'Abd al-Nassir* and the libyan revolution). Cairo: Dar al-Mustakbal al-Arabi, 1986.

Al-Hundiri, Sa'id 'Abd al-Rahman. *Al-'Alaqat al-Libiya al-Chadiyya,* 1843-1975

(Libyan-Chadian relations, 1843-1975). Tripoli: Markaz al-Jihad al-Libi, 1983.

Al-Inqad. *Libya Under Gaddafi.* Chicago: Al-Inqad, 1992.

Al-Magherbi, Mohamad Bashir. *Wathiq jam'iyyat 'Omar al-Mukhtar: safha min tarikh Libya* (Documents of Omar al-Mukhtar association: a page from libya's history). Cairo: Dar al-Hilal Press, 1993.

Al-Nakou, Mahmmoud Mohammad. *Buthur al-dimoqratiyya fi Libya* (The seeds of democracy in libya). Beirut: Horizons Press, 1989.

Al-Nakou, Mahmoud Mohamad. *Al-Sulta wa al-Istibdad fi al-watan al-'arabi* (Authority and persecution in the Arab world). silsilat kadhaya wa mowakif, Beirut: Dar Ibn Kadhama l'il tiba'a wa an nashr, 1991.

Al-Qathafi, Muammar. *Green Book: Part 1: The Solution of the Problem of Demacracy--the Authority of the People; Part 2: The Solution of the Economic Problem; Part 3: The Social Basis of the Third Universal Theory.* Tripoli, Libya: Public Establishment for Publishing, Advertising, and Distribution, 1977.

Al-Zawi, Tahir Ahmad. *'Omar al-Mukhtar: al-Khilafat al-akhira min al-jihad al-watani fi Libya* (Umar al-mukhtar: the last disputes in the Libyan national struggle). Tripoli: Dar al-Farjani n.d.

Al-Zawi, Tahir Ahmad. *Jihad al-Abtal fi Tarablus al-Gharb* (The struggle of heroes in Tripoli of the West). Beirut: Dar al-Fath lil-Taba'ah wal Nashr, 1970.

Al-Zawi, Tahir Ahmad. *Wulat tarablus al-gharb min bidayat al-fath al-'arabi ila nihayat al-'ahd al-turki* (Tripoli's governors from the Arab conquest to the end of Turkish rule). Beirut: n.p., 1970.

Alawar, Mohammad A. *A Concise Bibliography of Northern Chad and Fezzan in Southern Libya.* Wisbech: Arab Crescent Press, 1983.

Albergoni, G. *La Libye Nouvelle: Rupture et Continuité* (The new Libya: rupture and continuity). Paris: Editions du CNRS, 1975.

Alexander, Nathan. "The Foreign Policy of Libya: Inflexibility Amid Change" *Orbis 24*, (4 Winter 1981).

Al-Kib, Najm al-Din. *Sabrata Fi Falak al-Ta'rikh* (Leptis Magna in the orbit of history). Tripoli: al-Sharika al-'Ammah li-Nashr wa-al-Tawzi' wa-al-I'lan, 1975.

Allan, J. A. Libya: *The Experience of Oil* London: Croom Helm, 1981.

Allan, J. A, ed. *Libya Since Independence: Economic and Political Development* New York: St. Martin's Press, 1982.

Allan, J. A. "Libya Accommodates to Lower Oil Revenues: Economic and Political Adjustments." *International Journal of Middle East Studies* 15 (3 1983).

Allan, J. A., K. S. MacLachlan, and E. T. Penrose, eds. *Libya: Agriculture and Economic Development of Libya.* London: Frank Cass, 1973.

Almond, Garbriel A. and Jr. G. Bingham Powell. *Comparative Politics: System Process, and Policy.* Boston: Little, Brown and Company, 1978.

Ambrosini, Gaspare. *I problemi del Mediterraneo* (The problems of the Mediterranean). Rome: Istituto Nazionale di Cultura Fascista, 1937.

Ambrosini, Gaspare. "'Il Mediterraneo dal 1919 ad Oggi'" (The mediterranean from 1919 to today). *Gli Annali dell' Africa Italiana* IV (1 1941).

American Journal of International Law. "Case Concerning Questions of Interpretation and Application of the 1971 Montreal Convention Arising from the Aerial Incident at Lockerbie". *American Journal of International Law* 86 (1992): 638-67.

Amoretti, Biancamaria Scarcia. "The Domestic and International Impact of Libyan Ideology". *The Atlantic Community Quarterly* 23 (1985): 191-203.

Amoretti, Scarcia B. "Libyan Loneliness in Facing the World: The Challenge of Islam?" In *Islam in Foreign Policy*, ed. Adeed Dawisha. London: Cambridge University Press, 1983.

An, Guozhang. "The Dawn of Reconciliation". *Beijing Review*, June 13 1988, 16-17.

Anderson, Lisa. "Religion and Politics in Libya" *Journal of Arab Affairs* 1 (1 1981).

Anderson, Lisa. "Libya and American Foreign Policy" *The Middle East Journal* 36 (4 1982): 516-534.

Anderson, Lisa. "The Tripoli Republic, 1918-1922". *In Social and Economic Development of Libya,* eds. E. G. H. Joffe and K. S. MacLachlan. London: MENAS Press, 1982.

Anderson, Lisa. "Qaddafi's Islam" In *Voices of Resurgent Islam,* ed. John L. Esposito. New York: Oxford University Press, 1983.

Anderson, Lisa. "Don't Play into Qaddafi's Hands." *New York Times,* September 18 1984.

Anderson, Lisa. "Khadafy's Formula for Survival." *Boston Globe*, May 21 1984.

Anderson, Lisa. "Nineteenth-Century Reform in Ottoman Libya". *International Journal of Middle East Studies* 16 (1984).

Anderson, Lisa. "Assessing Libya's Qaddafi". *Current History* 84 (1985): 197.

Anderson, Lisa. "Qadhdhafi and the Kremlin". *Problems of Communism* 34 (1985): 34.

Anderson, Lisa. "Qadhdhafi and his Opposition" *The Middle East Journal* 40 (1986): 225-37.

Anderson, Lisa. *The State and Social Transformation in Tunisia and Libya, 1830-1980.* Princeton: Princeton University Press, 1986.

Anderson, Lisa. "Libya's Qaddafi: Still in Command?" *Current History* 86 (1987): 65.

Annan, Muhammad. *Libye d'Idriss el Senoussi: A study on the Idriss Housing Scheme and the General Renaissance of Libya, Under the Rule of Idriss el Senoussi.* Beirut: [s.n.], 1968.

Ansabato, Enrico. *Libyan-Italian Relations 1902-1930* (From Italian to Arabic). Translated by Omar Barouni. Tripoli: Libyan Arab Jamahiriya, 1980.

Ansell, Meredith O. and Ibrahim M. al-Arif, eds. *The Libyan Revolution; A Sourcebook of Legal and Historical Documents.* Harrow, England: Oleander Press, 1972.

Arab Organization For Human Rights. *Huquq al-insan fi al-watan al-'arabi* (Human Rights in the Arab World). Cairo: Arab Organization For Human Rights, 1992.

Attir, Mustafa D. "Social Adjustment in New Libyan Agricultural Towns" *Ekistics*, July/August 1985, 320-31.

Avasthi, Ajit, M. K. R. Khan, and Ali M. Elroey. "Inpatient Socio-demographic and Diagnostic Study from a Psychiatric Hospital in Libya". *The International Journal of Social Psychiatry* 37 (1991): 267-79.

Bagnold, R. A. *Libyan Sands: Travel in a Dead World.* London: Michael Haag, 1987.

Bailin, Fu. "Egypt, Libya improve Relations" *Beijing Review*, November 20 1989, 12-13.

Banfante, Jordan. "Why are the Europeans Angry?" *Time*, May 5 1986, 30.

Bao, Guangren. "Serious Feud Ignites in Gulf". *Beijing Review*, April 7 1986, 12-13.

Barakat, Halim, ed. *Contemporary North Africa: Issues of Development and Integration.* Washington D.C.: Center for Contemporary Arab Studies, 1985.

Barbar, Aghil Mohamed. "The Tarablus (Libyan) Resistance to the Italian Invasion: 1911-1920." Ph.D. dissertation, University of Wisconsin, 1980.

Barclay, Sir Thomas. *The Turco-Italian War and its Problems.* London: Constable & Company, 1912.

Barth, Henry. *Travels and Discoveries in North and Central Africa: Being a Journal of an Expedition Under the Auspices of H.B.M.'s Government in*

the Years 1849-1855. London: Longman, Brown, Green, Longmans and Roberts, 1857.

Barthel, Gunter and Lothar Rathmann, eds. *Libya--History, Experience, and Perspectives of a Revolution (in German).* Berlin: Akademie-Verlag, 1980.

Basak, Kitabevi. *Libya'ya gidecek isciler için Türkce-Arapca sözlüglu büyük rehber.* Istanbul: Basak Kitabevi, 1975.

Bearman, Jonathon. *Qadhafi's Libya.* London: Zed Books, 1986.

Bechtold, Peter K. "New Attempts at Arab Cooperation: The Federation of Arab Republics" *The Middle East Journal* 27 (2 1973).

Beck, Melinda. "A Syrian Connection; New Links to the Berlin Disco Bombing" *Newsweek,* May 12 1986, 54.

Beedham, Brian. "What It Will Take" *The Economist,* September 5 1992, 9-12.

Beer, G. L. *African Questions at the Peace Conference* New York: Macmillan, 1923.

Behnke, Roy H. *The Herders of Cyrenaica: Ecology, Economy, and Kinship Among the Bedouin of Eastern Libya* Urbana: University of Illinois Press, 1980.

Belaid, Sadok. "L'Opération de Gafsa de Janvier 1980 et ses Enseignements" (The Gafsa operation of 1980 and its lessonss). *Revue Tunisienne de Droit* 11 (Numéro Special 1979).

Ben-Halim, Mustafa A. *Safahat Matwiyya min Ta'rikh Libya al-Siyaasi* (Forgotten pages from Libya's political history). Kailub, Egypt: Al-Ahram Commercial Presses, 1992.

Bernet, Edmond. *En Tripolitaine, Voyage a Ghadamès suivi des memoires du Maréchal Ibrahim Pasha, Ancien-Gouverneur* Paris: Fontemoing et Cie, 1912.

Berrie, Y. and S. Kebzabo. "Que fait Khaddafi au Tchad?" (What is Qaddafi doing in Chad?). *Jeune Afrique,* September 26 1975.

Beschorner, Natasha. *Libya in the 1990s: Can its Resources be Salvaged?* London, UK: Economist Intellegence Unit, 1991.

Bessis, Juliette. "L'evolution des relations entre la Libye independante et la France" (The evolution of relations between independent Libya and France). *Maghreb Review* 12 (1-2 1987).

Bianco, Mirella. *Gadafi: Voice from the Desert* London: Longman, 1974.

Bienen, Henry S. "Armed Forces and National Modernization: Continuing the Debate" *Comparative Politics* 16 (1983): 1-16.

Bill, James A. and Carl Leiden. *The Middle East: Politics and Power* Boston: Allyn and Bacon, 1974.

Bing, Adotey. "Ghana/Libya: Friends in Need" *Africa*. April 1985, 22-3.

Bing, Adotey. "Libya: Gunning for Gaddafi" *Africa*, 1986, 32-4.

Bing, Adotey. "The United States, Libya and Africa" *Africa*, 1986, 10-17.

Birks, Stace and Clive Sinclair. "Libya: Problems of a Rentier State" In *North Africa: Contemporary Politics and Economic Development*, eds. Richard Lawless and Allan Findlay. 214-275. London: Crom Helm, 1984.

Blake, Cecil and Saleh K. Abu-Osba. Libya: *Terrorist Or Terrorized* Ottawa: Jerusalem International Publishing House, 1982.

Blake, G. H. Misurata: A Market Town in Tripolitania. Durham: Department of Geography, University of Durham, 1968. Research Paper Series 9.

Blenchot, Herve and Taoufik Monastiri. "Libya: L'evolution des Institutions Politiques,1969-1978" (Libya: the evolution of political institutions 1969-1978). *Annuaire de L'Afrique du Nord* (1978).

Bleuchot, Herve and Taoufik Monastiri. "L'Islam de M. El Qaddafi" (The islam of m. el qaddafi). In *Islam et Politique au Maghreb*, eds. Ernest Gellner and Jean-Claude Vatin. Paris: Centre National de la Recherche Scientifique, 1981.

Blum, Yehuda Z. "The Gulf of Sidra Incident" *American Journal of International Law* 80 (1986): 668-77.

Blundy, David and Andrew Lycett. *Qaddafi and the Libyan Revolution* Boston: Little Brown, 1987.

Blunsum, Terence. *Libya: the Country and its People* London: Queen Anne Press, 1968.

Boahen, A. Adu. "The Caravan Trade in the Nineteenth Century" *Journal of African History* III (2 1962).

Boahen, A. Adu. *Britain, the Sahara, and the Western Sudan, 1788-1861* Oxford: Clarendon Press, 1964.

Bono, Salvatore. *Le frontiere in Africa dalla Spartizione Coloniale alle Vicende piu Recenti (1884-1971)* Oxford: Clarendon Press, 1972.

Borrell, John and George Church. "Targeting Gaddafi; Reagan readies revenge on a 'mad dog'" *Time*, April 21 1986, 18.

Boutros-Ghali, Boutros. "La diplomatie Égyptienne durant la periode post-Sadatienne" (Egyptian diplomacy in the post-Sadat period). *Studia Diplomatica* 36 (1 1983).

Bovill, E. W. *The Golden Trade of the Moors* Oxford: Oxford University Press, 1970.

Boyle, Francis Anthony. "Double Standards" *New Statesman and Society*, April 24 1992, 15.

Braudel, Fernand. *The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II* Vol. I. Translated by Sian Reynolds. New York: Harper and Row, 1980.

Breslau, Andrew. "Demonizing Qaddafy" *Africa Report* 32 (1987): 46-7.

Brewer, William D. "The Libyan-Sudanese 'Crises' of 1981: Danger for Darfur and Dilemma for the United States" *The Middle East Journal* 36 (2 1982).

Briggs, Lloyd Cabot. *Tribes of the Sahara*. Cambridge, M.A.: Harvard University Press, 1960.

British Government. *The History of Africa*. London: Henry Colburn and Richard Bentley, 1830.

British Government. *A Handbook of Libya* London: H. M. Admiralty, 1920.

British Government. *Handbook on Cyrenaica*. Cairo: British Military Administration, 1944-45.

British Government. *Handbook on Tripolitania. Compiled from Offical Sources*. Tripoli: British Military Administration, 1947.

British Government. *Economic and Commerical Conditions in Libya*. London: British Military Administration, 1952.

British Government. *Libya*. London: Reference Division, Central Office of Information, 1960.

British Government. *Libya* London: Directorate of Military Survey, 1969.

Brown, Carl L. *International Politics of the Middle East: Old Rules, Dangerous Game* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1984.

Brownlie, Ian. *African Boundaries, a Legal and Diplomatic Encyclopaedia* London: C. Hurst, Royal Institute of International Affairs, 1979.

Broyles, William. "The Real Strategy in the Libyan Bombing" *U.S. News & World Report*, May 12 1986, 14.

Buckley, William F. "Libya: Reactions" *National Review*, May 23 1986, 54.

Bulugma, Hadi M. *Benghazi Through the Ages*. Benghazi: 1972.

Burgat, Francois. "Qadhafi's Unitary Doctrine" In *The Green and the Black: Qadhafi's Policies in Africa*, ed. Rene Lemarchand. Bloomington and Indianapolis: Indiana University Press, 1988.

Burgat, Francois and William Dowell. *The Islamic Movement In North Africa* Austin: Center For Middle Eastern Studies, The University of Texas, 1993.

Cachia, Anthony J. *Libya Under the Second Ottoman Occupation, 1835-1911* Tripoli: Dar al-Farjani, 1975.

Campbell, Duncan and Patrick Forbes. "Tale of Anti-Reagan Hit Team was 'Fraud'" *New Statesman,* August 16 1985, 6.

Canevari, Emilio. *Zauie ed Ichuan Senussiti della Tripolitania* (Lodges and the Sanusi brotherhood of Tripoli). Tripoli: Governo della Tripolitania, Ufficio Politico Militare, 1917.

Carbou, Henri. *La Region du Tchad et du Ouadai* (The region of Chad and of Wadai). Paris: Ernest Leroux, 1912.

Carpenter, Allan. *Libya: The Program of African Studies Northwestern University* Chicago: Childrens Press, 1977.

Carvely, Andrew. "Libya: International Relations and Political Purposes" *International Journal* 28 (4 1973).

Casper, Gretchen. "Theories of Military Intervention in the Third World:

Castro, Janice. "Fiat's Silent Partners; Ties to Libya Prove Emarrassing for the Italian Automaker" *Time,* June 2 1987, 59.

Castro, Janice. "I've Been Lonely Too Long" *Time,* September 23 1991, 13.

Cecil, Charles O. "The Determinants of Libyan Foreign Policy" *The Middle East Journal* 19 (1 Winter 1965).

Ceriani, Ettore. "Cufra" (Kufra). *Bollettino della Società Africana d'Italia* XXXIX (III 1920).

Chapell, Jean. *Le peuple tchadien, ses racines, sa vie quotidienne et ses combats* Paris: L'Hamattan, 1980.

Chapell, Jean. *Nomades Noirs du Shara: les Toubous* (Black nomads of the Sahara: the Toubous). Paris: L'Harmattan, 1982.

Chesnoff, Richard Z. "Qadhafi Magic: Turning Defeat to Verbal Victory" *U.S. News & World Report,* April 13 1987, 31.

Chipman, John. "France, Libya and Chad" *The World Today* 39 (1983): 361-4.

Chomsky, Noam. "For Thugs and Loonytunes Look to Washington" *New Statesman,* April 4 1986, 17-18.

Church, George J. "Hitting the source; U.S. bombers strike at Libya's author of terrorism, dividing Europe and threatening a rash of retaliations" *Time,* April 28 1986, 28.

Church, George J. "Solving the Lockerbie Case" *Time,* November 25 1991, 62.

Clark, Ramsey. "Libyan epilogue" *The Nation,* July 5 1986, 5.

Clarke, J. "Some Observations on Libyans in Tunisia" *Cahiers de Tunisie* 21

(2 1958).

Clarke, Peter B. *West Africa and Islam: a Study of Religious Development from the 8th to the 20th Century* London: Edward Arnold, 1982.

Clarke, Richard F. *Cardinal Lavigerie and the African Slave Trade* London: Longmans, Green, 1889.

Cockburn, Alexander. "The Evil of Banality" *The Nation*, May 24 1986, 718.

Commissione per lo Studio Agrologico della Tripolitania. *La Tripolitania settentrionale* (Strategic Tripolitania). Rome: Ministero delle colonie, 1913.

Congressional Quarterly. "Hill Backs Downing of Libyan MIGs" *Congressional Quarterly Weekly Report* 47 (1989): 23.

Cooley, John K. *Libyan Sandstorm: The Complete Account of Qaddafi's Revolution* London: Sidgwick and Jackson, 1983.

Cooper, Nancy. "A Message for Kaddafi; the U.S. Steps into Chad" *Newsweek*, January 5 1987, 35.

Corat, Gulser Canivar and Tahsin Corat. "Military Governments and the State: Society Paradox in Industrialising Countries" *Parliementary Affairs* 36 (1983): 229-45.

Cordell, Dennis D. "Eastern Libya, Wadai and the Sanusiya: A Tariqa and a Trade Route" *Journal of African History* XVIII (1 1977).

Cordell, Dennis D. "The Awlad Sulayman of Libya and Chad: Power and Adaptation in the Sahara and Sahel" *Canadian Journal of African Studies* 19 (2 1985).

Cordell, Dennis D. *Dar al-Kuti and the Last Years of the Trans-Saharan Slave Trade* Madison: University of Wisconsin Press, 1985.

Coro, Francesco. "Che cos'era la Libia" (what was Libya). In *Viaggio del Duce in Libia per l'inaugurazione della litoranea, Anno XV*, Rome: 1937.

Coro, Francesco. "'Un documento inedito sull'antico commercio carovaniero fra Tripoli e l'Uadai'" (Unpublished documents of ancient caravan trade between Tripoli and the Uadai). *Gli Annali dell'Africa Italiana* IV (1941).

Crozier, Brian, ed. *Libya's Foreign Adventures* London: The Institute for the Study of Conflict, 1973.

Crozier, Brian. "The Problem of Crazy States" *National Review*, March 14 1986, 24.

Cumming D. D. [Sir Duncan]. "The Nationalist Movement in Libya" *The World Today* 2 (1946).

Cumming D. D. [Sir Duncan]. *Modern History* Handbook on Cyrenaica, Cairo: British Military Administration, 1947.

Cuomo, Carlo. "Hinterland Tripolino: L'inerzia nostra e l'attivita Altrui'" (Tripolitania's hinterland: our beginning and the actions of others). *Bollettino della Società Africana d'Italia* XIX (VII-VIII 1900).

D'Agostino, P. *Espansionismo italiano odierno. Vol. 1. La nostra economica coloniale* Salerno: 1923.

D'Amato, Anthony. "International Law in the Public Forum: The New York Times and the Libyan Chemical Weapons Plant." *American Journal of International Law* 83 (1989): 527-31.

D'Amato, Anthony. "The Imposition of Attorney Sanctions for Claims Arising from the U.S. Air Raid on Libya" *American Journal of International Law* 84 (1990): 705-11.

D'Italia. "Sul movimento degli Scambi fra la Tripolitania ed il Sudan Centrale" *Bollettino della Società Africana d'Italia* XII (IX-X 1893).

Dajani, Ahmad and Abd al-Salam Adham, eds. *Watha'iq tarikh Libya al-haditha: watha'iq al-'uthmaniyya* (Documents on modern Libya: Ottoman documents). Benghazi: University Press, 1974.

Damis, John. *Conflict in Northwest Africa: The Western Sahara Dispute* Stanford, California: Hoover Institution Press, 1983.

Damis, John. "Morocco, Libya and the Treaty of Union" *American-Arab Affairs* 122 (Summer 1985): 43-55.

Daniels, Charles. *The Garamantes of Southern Libya* London: Oleander Press, 1970.

Davico, Rosalba. *La guerilla libyenne, 1911-1932* (The Libyan resistance 1911-1932). Abd al-Krim et la Republique du Rif: Actes du Colloque International d'Études Historiques et Sociologiques, 18-20 Janvier, Paris: Maspero, 1976.

Davis, Brian L. *Qaddafi, Terrorism, And The Origins Of The U.S. Attack On Libya* New York: Praeger, 1990.

Davis, John. "Hydrocarbon Prince" *New Statesman*, January 2 1987, 14-15.

Davis, John. "Libyan Politics: Tribe and Revolution" *Foreign Affairs* 67 (1988): 196.

Davis, John. *Libyan Politics: Tribe and Revolution. An Account of the Zuwaya and their Government* Berkeley: University of California Press, 1988.

Davison, Roderic. *Reform in the Ottoman Empire, 1856-1876* Princeton: Princeton Unviersity Press, 1963.

De Agostini Enrico. *Le Popolazioni della Cirenaica* (The inhabitants of Cyrenaica). Bengasi: Governo della Cirenaica, 1923.

De Agostini Ernesto. "Prospetto Etnografico della Popolazioni Libiche'" (An ethnic prospective of Libya's inhabitants). *Bollettino Geografico del Governo della Tripolitania,* Ufficio Studi (2 January-June 1932).

De Candole, E.A.V. *The Life and Times of King Idris of Libya* Manchester: Published privately by Mohamed Ben Ghalbon, 1990.

Dearden, Seton, ed. *Letters Written during a Ten Years'Residence at the Court of Tripoli, etc.* London: Arthur Barker, 1957.

Dearden, Seton. *A Nest of Corsairs: The Fighting Karamanlis of the Barbary Coast* London: John Murray, 1976.

Decalo, Samuel. "Modalities of Civil-Military Stability in Africa" *The Journal of Modern African Studies* 27 (1989): 547-78.

Deeb, Marius and Mary-Jane Deeb. "Libya: Internal Developments and Regional Politics" In *The Middle East Annual,* ed. David H. Partington. 4. Boston: G. K. Hall and Company, 1985.

Deeb, Mary-Jane. "Qaddafi's Calculated Risks" *SAIS Review* 6 (2 1986).

Deeb, Mary-Jane. "Libya's Economic Development, 1969-1986: Social and Political Implications" *Maghreb Review* 11 (1-2 1987).

Deeb, Mary-Jane. "The Primacy of Libya's National Interest" In *The Green and the Black: Qadhafi's Policies in Africa,* ed. Rene Lemarchand. Bloomington and Indianapolis: Indiana University Press, 1988.

Deeb, Mary-Jane. "The Arab Maghrib Union in the Context of Regional and International Politics" *The Middle East Insight* 6 (5 1989).

Deeb, Mary-Jane. "Inter-Maghribi Relations since 1969: A Study of the Modalities of Unions and Alliances" *The Middle East Journal* 43 (1 1989).

Deeb, Mary-Jane. "Libya" In *Religion in Politics: A World Guide,* ed. Stuart Mews. London: Longman Group, 1989.

Deeb, Mary-Jane. "Idris I" In *Political Leaders of the Contemporary Middle East and North Africa,* ed. Bernard Reich. New York: Greenwood Press, 1990.

Deeb, Mary-Jane. "New Thinking in Libya" *Current History* 89 (1990): 149.

Deeb, Mary-Jane. *Libya's Foreign Policy in North Africa* Boulder: Westview Press, 1991.

Deeb, Marius K. "Islam and Arab Nationalism in al-Qadhdhafi's Ideology" *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies* 2 (2 1978).

Deeb, Marius K. "Radical Political Ideologies and Concepts of Property in Libya and South Yemen" *The Middle East Journal* 40 (1986): 445-61.

Deeb, Marius K. and Mary-Jane Deeb. Libya Since the Revolution: *Aspects of Social and Political Development* New York: Praeger Publishers, 1982.

Della, Cella. *Viaggio da Tripoli di Barbaria alle Frontiere Occidentali dell'Egitto* (Voyage from Barbary Tripoli to the eastern frontiers of Egypt). Città di Castello: Commando del Corpo di Stato Maggiore, 1912.

Depont, Octave and Xavier Coppolani. *Les Confréries Religieuses Musulmanes* (The Islamic religious brotherhoods). Algiers: Adolphe Jourdan, 1897.

Dickey, Christopher. "A Kaddafi Comeback? His Neighbors Decide it's Better to have Him Inside the Tent" *Newsweek*, June 20 1988, 30.

Dietzman, William D. *Libya, Algeria, and Egypt: Crude Oil Potential from known Deposits* Washington, D. C.: Engery Information Administration, Office of Oil and Gas, U.S. Department of Energy, 1982.

Djaziri, Moncef. "La Dynamique des Institutions et La Structure du Pouvoir en Libye (1978-1987): Causes et Enjeux du Nouveau Systeme Politique" *Annuaire de L'Afrique du Nord* 26 (1987): 451-476.

Dougherty, James E. and Jr. Robert L. Pfaltzgraff. *Contending Theories of International Relations* Philadelphia: J. B. Lippincott, 1971.

Dozy, R. and M. J. de Goeje, eds. *Description de l'Afrique et de l'Espagne par Edrisi* (Idrisi's description of Africa and Spain). Leiden: E. J. Brill, 1866.

Duan, Xin. "Accord Signifies African Hope" *Beijing Review,* October 17 1988, 15-16.

Dupree, Louis. "The Arabs of Modern Libya" *The Muslim World* 48 (2 1958).

Dupree, Louis. "The Non-Arab Ethnic Groups of Libya'" *Middle East Journal* 12 (1 1958).

Duveyrier, Henri. *Les Touareg du Nord* (Touaregs of the north). Paris: Challamel Aine, 1864.

Duveyrier, Henri. *La confrérie musulmane de Sidi Mohammed ben Ali Es-Senousi et son domaine géographique en l'année 1300 de l'Hégire - 1883 de notre Ère* (The Islamic brotherhood of Sidi Mohamed Ben Ali al-Sanusi and its sphere of influence during the year 1300 hijra-1883 our era). Rome: Ministero delle Colonie, Direzione Generale degli Affairi Politici, 1918.

Eaks, Louis. *Libyan Oil: Two Decades of Challenge and Change* London: Arab Dawn, 1978.

El-Fathaly, Omar I. and Monte Palmer. *Political Development and Social Change in Libya* Lexington, Mass: D.C. Heath & Co., 1980.

El-Fathaly, Omar I., Monte Palmer, and Richard Chackerian. *Political Development and Bureaucracy in Libya* Lexington, Mass: D.C. Heath & Co., 1977.

El-Horeir, Abdulmola S. "Munazamah tashkilati makhsusa al-sirriyya wa-adwaruha fi harakat al-nidal al-watani 1911-1918" (The secret Tashkilati Makhsusa organization and its role in the national struggle, 1911-1918). *Majallat al-buhuth al-tarikhiyya* 1 (1 1979).

El-Horeir, Abdulmola S. "Social and Economic Transformation in the Libyan Hinterlands During the Second half of the Nineteenth Century: The Role of Sayyid Ahmad al-Sharif al-Sanusi." Ph.D. dissertation, University of California, Los Angeles, 1981.

El-Khawas, Mohamed A. *Qaddafi: His Ideology in Theory and Practice* Vermont: Amana Books, 1986.

El-Kikhia, Mansour O. "Chad: The Same Old Story" *Journal of African Studies* 10 (4 1983-84): 127-137.

Elkabir, Yassin A. Migrants in Tripoli: *A Case Study of Assimilation,* Pittsburgh, Pensylvania: University Center for International Studies, University of Pittsburgh, 1980.

Elmaihub, Saleh. *The Role of the Public Sector in the Development Strategy: the Case of Libya* Benghazi, Libya: Department of Economics, Faculty of Economics and Commerce University of Garyounis, 1981.

ElWarfally, Mahmoud G. *Imagery And Ideology in U.S. Policy Toward Libya, 1969-1982* Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1988.

Esposito, John L. "Islam in the Politics of the Middle East" *Current History* 85 (1986): 53.

Evans-Pritchard, E. E. "Italy and the Bedouin of Cyrenaica" *African Affairs* 45 (1946).

Evans-Pritchard, E. E. *The Sanusi of Cyrenaica* London: Oxford University Press, 1946.

Fahmy, Ismail. *Negotiations for Peace in the Middle East* Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1983.

Fannish, Ahmad A. *Al-Mujtama' al-Libi wa-Mushkilatuh* (Libyan society and its problems). Tripoli: Dar Maktabat al-Nur, 1967.

Farina, Ernesto. "I Senusi nella Storia e nell Geografia" (The Sanusi in history and geography). *Bollettino della Società Africana d'Italia* VIII (III-IV 1889).

Farley, Rawle. *Planning for Development in Libya: The Exceptional Economy in the Developing World* New York: Praeger Publishers, 1971.

Fawole, W. Alade. "International Law and Territorial acquisitions in Africa: Some Thoughts on Libya's Annexation of Chadian Territory" *Journal of Asian and African Affairs* 2 (1 1990): 87-107.

Feldman, Mark B. "Tunisia-Libya Continental Shelf Case: Geographic Justice or Judicial Compromise?" *American Journal of International Law* 77 (1983).

Feraud, L. Charles. *Annales Tripolitaines* (Tripolitanian annals). Paris: Librairie Vuibert, 1927.

Fergiani, Mohammed B, ed. *The Libyan Jamahiriya* London: Darf Publishers, Ltd., 1983.

Fevre, Francois. *Les Seigneurs du Desert: Histoire du Sahara* (Lords of the desert: history of the Sahara). Paris: Presse de la Renaissance, 1983.

Fialka, John. "Colonel Kadafi's U.S. Connection." *Washington Star,* 1981,

First, Ruth. Libya: *The Elusive Revolution* Middlesex, U. K.: Penguin Books, 1974.

Fisher, Humphrey J. "Paganism and Islam Among the Zaghawa" *Journal of African History* VII (1 1966).

Fisher, Humphrey J and Virginia Rowland. "Firearms in the Central Sudan" *Journal of African History* XIII (2 1971).

Fisher, Sydney. *The Middle East: A History* New York: Knopf, 1979.

Fituri, Ahmed Said. "Tripolitania, Cyrenaica, and Bilad as-Sudan: Trade Relations during the Second Half of the Nineteenth Century." Ph.D. dissertation, University of Michigan, 1982.

Folayan, Kola. "Tripoli-Bornu Political Relations 1817-25" *Journal of the Historical Society of Nigeria* V (4 1971).

Folayan, Kola. *Tripoli During the Reign of Yusuf Pasha Karamanli* Ile-Ife: University of Ife Press, 1979.

Foltz, William J. "Libya's Military Power" in *The Green and the Black: Qadhafi's Policies in Africa,* ed. Rene Lemarchand. Bloomington and Indianapolis: Indiana University Press, 1988.

Forbes, Rosita. *The Secret of the Sahara: Kufara* London: Cassell, 1921.

Franzoni, Antonio. *Colonizzazione e Proprieta Fondaria in Libia* 1912.

Freedman, Robert O. *Soviet Policy toward the Middle East since 1970* New York: Praeger, 1982.

French Government. *Le Sahara. Rapports et Contact Humaines* (The Sahara: relations and human contacts). Aix-en-Provence: La Pensee Universitaire, 1967.

Fushaykha, Muhammad Mas'ud. *Ramadan al-Suwayhli: al-batal al-libi al-shahir bikifahi l i-l-tiliyan* (Ramadan al-suwayhli: the Libyan hero well-known for in

his struggle against the Italians). Tripoli: Dar al-Farjani, 1974.

Gadhafi, Moammar. *The Battle of Destiny: Speeches and Interviews* London: Kalahari Publications, 1976.

Gateau, Albert, ed.*'Ibn 'Abd al-Hakam: Conquete de l'Afrique du Nord et de l'Espagne* Algiers: Editions Carbonel, 1947.

Gatta, Gali Ngothe. *Tchad. Guerre Civile et Désagregation de L'état* (Chad, civil war and the break-up of the state). Paris: Présence Africaine, 1985.

Gautier, E. F. *Le Passé de l'Afrique de Nord. Les Siècles Obscurs.* Paris: Payot, 1937.

Gautier, E. F. *Le Sahara* (The Sahara). Paris: Payot, 1950.

Gent, Maurice. "The Libya Raid: A Provisional Balance-Sheet" *The World Today* 42 (1986): 95-6.

Gera, Gideon. *Derekh Kad'afi be-Luv* Tel Aviv: Ha-Kibuts ha-me'uhad, 1983.

Ghanem, Shukri. "The Libyan Economy before Independence" In *Social and Economic Development of Libya,* eds. E. G. H. Joffe and K. S. McLachlan. Cambridgeshire: MENAS, 1982.

Ghisleri, Arcangelo. *Tripolitania e Cirenaica. Dal Mediterraneo al Shara* (Tripolitania and Cyrenaica. from the Mediterranean to the sahara). Milan-Bergamo: Società Editoriale Italiana, Instituto d'Arti Grafiche, 1912.

Goodchild, Richard G. *Libyan studies: Select Papers of the late R. G. Goodchild* London: P. Elek, 1976.

Goze, Ergun. *Dirilen Col Libya* Istanbul: Fatih Yayinevi, 1975.

Graziani, Rodolfo. *Verso il Fezzan* (On the way to Fezzan). Tripoli: F. Cacopardo, 1929.

Graziani, Rodolfo. *Cirenaica Pacificata* (Peaceful Cyrenaica). Milan: Mondadori, 1934.

Graziani, Rodolfo. *La Riconquista del fezzan* (The re-conquest of Fezzan). Milan: Mondadori, 1937.

Graziani, Rodolfo. *Pace Romana in Libia* (Pax Romana in Libya). Milan: Mondadori, 1937.

Greenwald, John. "Raiders of the Armed Toyotas; Libya Loses Face, a Base and a Bomber in its War with Chad" *Time*, September 21 1987, 36.

Gregory, J. W. *Report on the Work of the Commission Sent Out by the Jewish Territorial Organization under the Auspices of the Governor-General of Tripoli to Examine the Territory Proposed for the Purpose of a Jewish Settlement in Cyrenaica.* London: 1909.

Grimaud, Nicole. *La Politique Extérieure de l'Algérie* (The foreign policy of Algeria). Paris: Editions Karthala, 1984.

Grunebaum, G. E. Von. Islam: *Essays in the Nature and Growth of a Cultural Tradition* London: Routledge & Kegan Paul, 1969.

Gutteridge, William, ed. *Libya; Still a Threat to Western Interests?* Conflict studies no. 160. London: Institute for the Study of Conflict, 1984.

Habib, Henri. *Politics and Government of Revolutionary Libya* Montreal: Le Cercle du Livre de France, 1975.

Habib, Henri. *Libya Past and Present* Valletta, Malta: Edam Pub. House, 1979.

Hahn, Lorna. *Historical Dictionary of Libya: African Historical Dictionaries* Vol. no. 33. Metuchen, N.J.: Scarecrow Press, 1981.

Haig, Alexander M. *Caveat, Realism, Reagan and Foreign Policy* New York: Macmillan, 1984.

Haimann, Giuseppe. *Cirenaica (Tripolitania)* (Cyrenaica (Tripolitania)). Milan: Ulrico Hoepli, 1886.

Hajjar, Sami. "The Jamahiriya Experiment on Libya: Qadhafi and Rousseau" *The Journal of Modern African Studies* 18 (2 1980): 181-200.

Hajjar, Sami G. "The Marxist Origins of Qadhafi's Economic Thought" *The Journal of Modern African Studies* 167 (1982): 48-50.

Haley, Edward P. *Qaddafi and the United States since 1969* New York: Praeger, 1984.

Hallett, Robin, ed. *Records of the African Association, 1788-1831* London: Royal Geographical Society/Nelson, 1964.

Hallett, Robin. *The Penetration of Africa: European Enterprise and Exploration Principally in Northern and Western Africa up to 1830* London: Routledge and Kegan Paul, 1965.

Hamilton, James. Wanderings in North Africa London: John Murray, 1856.

Hanneman, Robert. "The Military's Role in Political Regimes" *Armed Forces and Society* 12 (1985): 29-51.

Harding, King W. J. *Mysteries of the Libyan Desert. A Record of Three Years of Exploration in the Heart of that Vast and Waterless Region* London: Seeley Service, 1925.

Harris, Lillian Craig. *Libya: Qadhafi's Revolution and the Modern State* Boulder, Colorado: Westview Press, 1986.

Haseeb, Khair el-Din, ed. *The Arabs and Africa* Beckenham: Croom Helm, 1985.

Hassanein, Bey. *The Lost Oases* London: Thornton Butterworth, 1925.

Hayes, Carlton J. H. *A Political and Social History of Modern Europe* Vol. II. New York: MacMillan Company, 1916.

Haynes, D. E. L. *An Archaeological and Historical Guide to the Pre-Islamic Antiquities of Tripolitania* Tripoli: Antiquities, Museums and Archives of Tripoli, 1965.

Hefling, Robert. Libya: *A Study of the Educational System of the Libyan Arab Republic and a Guide to the Academic Placement of Students from Libya in United States Educational Institutions* Washington, D.C.: American Association of Collegiate Registrars and Admissions Officers, 1972.

Heikal, Mohamed. *The Road to Ramadan* London: Collins, 1975.

Heller, Mark, Dov Tamari, and Zeev Eytan, eds. *The Middle East Military Balance*, 1984 Tel Aviv: Jaffee Center, Tel Aviv University, 1984.

Henderson, George. "Oujda on the Rocks" *Africa Report* 31 (1986): 72-6.

Henderson, George. "Retrenchment in Tripoli" *Africa Report* 31 (1986).

Henderson, George. "Qaddafy's Waterloo" *Africa Report* 32 (1987).

Herman, Lawrence L. "The Court Giveth and the Court Taketh Away: An Analysis of the Tunisia-Libya Continental-Shelf Case" *International and Comparative Law Quarterly* 33 (4 1984).

Hersh, Symore M. "Target Qaddafi" *The New York Times Magazine*, February 22 1987, Section 6.

Hess, Robert L. "Italy and Africa: Colonial Ambitions in the First World War" *Journal of African History* IV (1 1963).

Higgins, Benjamin. *The Economic and Social Development of Libya* New York: United Nations, 1953.

Higgins, Rosalyn. "The Abuse of Diplomatic Privileges and Immunities: Recent United Kingdom Experience" *American Journal of International Law* 79 (0002-9300 1985): 641-51.

Higgins, Rosalyn. "UK Foreign Affairs Committee Report on the Abuse of Diplomatic Immunities and Privileges: Government Response and Report" *American Journal of International law* 80 (1986).

Hinnebusch, Raymond A. "Libya: Personalistic Leadership of a Populist Revolution" In *Political Elites in Arab North Africa: Morocco, Algeria, Tunisia, Libya and Egypt*, ed. I. William Zartman et al. New York: Longman, 1982.

Holmboe, Knud. *Desert Eencounter: An Adventurous Journey Through Italian Africa* London: George Harrup & Company, 1936.

Hottinger, Arnold. "L'Expansionisme Libyen: Machrek, Maghreb et Afrique Noire" (Libyan expansion: Machreq, Maghreb, and Black Africa). *Politique Etrangère* 46 (1 1981).

Howe, John. "Another Union Attempt" *Africa* 157 (1984): 24-5.

Huard, Paul. "Introduction et Diffusion du Fer au Tchad" *Journal of African History* VII (3 1966).

Hume, L. J. "Preparations for Civil War in Tripoli in the 1820s: Ali Karamanli, Hassuna D'Ghies and Jeremy Bentham" *Journal of African History* 21 (3 1980).

Hunwick, J. O. "The Influence of Arabic in West Africa: A Preliminary Historical Survey" *Transactions of the Historical Society of Ghana* VII (1964).

Hunwick, J. O. "Black Africans in the Islamic World: An Understudied Dimension in the Black Diaspora" *Tarikh (Historical Society of Nigeria)* 5 (4 1978).

Ingold, General. *L'Epopée Leclerc au Sahara, 1940-1943* (Leclerc's epic to the Sahara, 1940-1943). Paris: Berger-Levrault, 1948.

Inikori, J. E. "The Origin of the Diaspora: the Slave Trade from Africa" *Tarikh (Historical Society of Nigeria)* 4 (1978).

International Bank for Reconstruction and Development. *The Economic Development of Libya* Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1960.

International Institute for Strategic Studies. *The Military Balance, 1982-1983* London: International Institute for Strategic Studies, 1982.

Isa, Fathi Ali. *Official Outline Plans for Utilizing Great Man-Made River.* United States JPRS, 1989. NEA-89-006.

Italian Government. *Tripolitania Monografie* Maggio: Italian Government, 1924.

Italian Library of Information. *The Italian Empire:* Libya New York: 1940.

Iyer, Pico. "Nearly All Together Now" *Time,* May 5 1986, 28.

Jackson, James O. "Anger and Recrimination; the Debate Heats up over what Bonn knew about the Libya Plant" *Time,* January 30 1989, 34.

Joffe, E. G. H. and K. S. McLachlan, eds. *Social and Economic Development of Libya* Cambridgeshire, England: Middle East and North Africa Studies Press, Ltd., 1982.

Jones, Peter M. "The U.S. Stand Against International Terrorism; What are the U.S. Government's Policies Against Terrorism Abroad?" *Scholastic Update,* May 16 1986, 19.

Kadhafi. *Je Suis un Opposant a l'Echelon Mondial* (I am opposed to the global hierarchy). Lausanne: Pierre Marcel Favre, 1984.

Kasza, Gregory J. "Bureaucratic Politics in Radical Military Regimes" *The American Political Science Review* 81 (1987): 351-72.

Khadduri, Majid. *Modern Libya: A Study in Political Development* Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1963.

Khalidi, Ismail Raghib. *Constitutional Development in Libya* Beirut: Khayat's College Bookstore Cooperative, 1956.

Khalidi, Musa A. "Divorce in Libya: A Critical Commentary" *Journal of Comparative Family Studies* 20 (1989).

Ki-Zerbo, Joseph. *Histoire de l'Afrique Noire d'Hier à Demain* (History of Black Africa from yesterday to tomorrow). Paris: Hatier, 1972.

Kim, C. J. Eugene and Young Whan Kihl. *Party Politics and Elections in Korea* Silver Springs, MD: Research Institute on Korean Affairs, Part I, 1977.

Kim, Jonngwon A. *Divided Korea* Cambridge: Harvard University Press, 1975.

Kim, Se-Jin. *The Politics of Military Revolution in Korea* Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1971.

Korany, Bahgat and Ali E. Hillal Dessouki, eds. *The Foreign Policies of Arab States* Boulder Colorado: Westview Press, 1984.

Kowalewski, David. "Periphery Praetorianism in Cliometric Perspective" *International Journal of Comparative Sociology* 32 (1991): 289-303.

Kumm, Karl. *From Hausaland to Egypt through the Sudan* London: Constable, 1910.

Laidi, Zaki. "Stability and Partnership in the Maghreb" *The Annals of the American Academy of Political and Social Science* 481 (1985): 127-37.

Laipson, Ellen. "U.S. policy in Northern Africa" *American-Arab Affairs* 6 (1983).

Lange, Dierk. "L'Eviction des Sefuwa du Kanem et l'Origine des Bulala" (The eviction of the Sefuwa of Kanem and the origins of the Bulala). *Journal of African History* XXIII (3 1982).

Langford, Stephen R. *Libya: The Gulf of Sirte Closing Line* Durham, U.K.: International Boundaries Research Unit, 1990.

Lanne, Bernard. *Tchad-Libye: La Quérelle des Frontières* (Chad-Libya: the quarrel about the frontiers). Paris: Editions Karthala, 1982.

Lansner, Tom. "Lingering Libyans" *Far Eastern Economic Review*, July 2 1987, 16-17.

Lapie, Pierre Olivier. *Mes Tournees au Tchad* London: John Murray, 1943.

Lapworth, Charles. *Tripoli and Young Italy* London: S. Swift and Company, 1912.

Law, R. C. C. "The Garamantes and Trans-Saharan Enterprise in Classical Times" *Journal of African History* VIII (1967).

Lawless, Richard and Allan Findlay. *North Africa: Contemporary Politics and Economic Development* London: Croom Helm, 1984.

Lawson, Don. *Libya and Qaddafi* New York: F. Watts, 1982.

Leca, Jean. "Le Traité Instituant l'union Arabo-Africaine" *Maghreb-Machrek* 106 (1984).

Legum, C., ed. *Crisis and Conflicts in the Middle East* Beckenham: Croom Helm, 1981.

Lemarchand, Rene. "_ propos du Tchad: la Face Nord à l'Histoire" *Maghreb Review* 12 (1-2 1987).

Lemarchand, Rene, ed. *The Green and the Black: Qadaffi's Policies in Africa Bloomington:* Indiana University Press, 1988.

Leone, Enrico de. *La colonizzazione dell' Africa del Nord* (The colonization of North Africa). Padua: CE-DAM, 1960.

Lethielleux, J. *Le Fezzan. Ses Jardins, ses Palmiers* (Fezzan. its gardens, its palms). Tunis: Publications de l'Institut des Belles Lettres Arabes, 1948.

Lewicki, T. "A Propos du Nom de l'oasis de Koufra chez les Géographes Arabes du XIe et du XIIe Siècle" *Journal of African History* VI (3 1965).

Lhote, Henri. *Les Chars Rupestres Sahariens des Syrtes au Niger par le Pays des Garamantes et des Atlantes* Toulouse: Editions des Hesperides, 1982.

Libyan Govermnent, Maslahat al-Ihsa' wa-al-Ta'dad. *Report on the Third Phase of the Household Sample Survey (Benghazi Town): Household Expenditure, (Libyan Arab Republic Technical Planning Body)* Tripoli: Libyan Arab Republic, 1976.

Libyan Government. *Libya al-Qadima* (Ancient Libya). Tripoli, Libya: Directorate General of Antiquities, Museums, and Archives, 1964.

Libyan Government. *Libyan Oil, 1954-1967* Tripoli: Libyan Government, 1968.

Libyan Government. *Libya's Balance of Payments* <1969-> Tripoli: Idarat al-Buhuth al-Iqtisadiyya, 1969.

Libyan Government. *Libya Commercial Law Service* Gainsville, Florida: Libyan Government, 1971.

Libyan Government. *Libyan Oil, 1954-1971* Tripoli: Libyan Arab Republic, Ministry of Petroleum, 1972.

Libyan Government. *The Libyan Arab Republic and the World* Tripoli, Libya: Ministry of Information and Culture, 1974.

Libyan Government. *Arab Bibliography of Libya 1972-1980* Tripoli: Wizarat al-I'lam wa-al-Thaqafa, al-Idara al-'Amma lil-Thaqafa, Qism al-Thaqfa al-Jamahiriyya, 1982.

Libyan Government. "Libyan National Bibliography." Benghazi: al-Markaz al-Bibliughrafi al-Watani, Dar al-Kutub al-Wataniyya, 1982.

Libyan Government. *Qadhafi's Thesis* Ottawa: Jerusalem International Publishing House, 1982.

Libyan Government, Ministry of Tourism. *Libya: Tourist Guide* Tripoli, Libya: General Directior of Tourism of Libya, 1961.

Libyan Government, Wizarat al-I'lam wa-al-Thaqafa. *Libya Today* Tripoli: Ministry of Information and Culture, 1969.

Lief, Louise. "The Uphill Fight to Contain Chemical Weapons: Libya's New Plant to Produce 'the Poor Man's Bomb' Poses Big Problems for the United States" *U.S. News & World Report,* January 9 1989, 42.

Londregan, John B. "Poverty, the Coup Trap, and the Seizure of Executive Power" *World Politics* 42 (1990): 151-83.

Lyon, G. F. A *Narrative of Travels in Northern Africa in the Years 1818-1819 and 1820* London: John Murray, 1821.

Macartney, Maxwell, H. H., and Paul Cremona. *Italy's Foreign and Colonial Policy, 1914-1937* Oxford: Oxford University Press, 1938.

Macdonald, Robert W. *The League of Arab States: A Study in the Dynamics of Regional Organization* Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1965.

Makhlouf, Mohamed. "Man hum rijal al-khayma alladin yudirun al-nizam al-Libi" (Who are the men of the tent who manage the Libyan regime?). *Al- Majalla,* August 23 1993.

Malgeri, Francesco. *La guerra libica (1911-1912)* (The Libyan war (1911-1912)). Rome: Edizioni di Storia e Letteratura, 1970.

Mammeri, H. "Le Colonel Kadhadhafi et la Question Tchadienne" *Maghreb-Machrek* 80 (1978): 11-13.

Manegold, C. S. "In Pursuit of Poison: Libya's Chemical-War Plant is in Production" *Newsweek,* March 19 1990, 33.

Maniruzzaman, Talukder. "Arms Transfers, Military Coups, and Military Rule in Developing States" *The Journal of Conflict Resolution* 36 (1992): 733-55.

Manning, Patrick. "The Enslavement of Africans: A Demographic Model" *Canadian Journal of African Studies* 15 (3 1981)

Mansur, Ali. *Khutwa Ra'ida Nahwa Tatbiq Ahkam al-Shari'a al-Islamiyya fi al-Jumhuriyya al-'Arabiyya al-Libiyya* (A pionering step towards the imposition of Shari'a rule in the Libyan Arab Jamahiriya). Beirut: Dar al-Fatwa, 1972.

Martin, B. G. "Kanem, Bornu and the Fezzan: Notes on the Political History of a Trade Routes" *Journal of African History* 15 (3 1969).

Martin, B. G. *Muslim Brotherhoods in Nineteenth Century Africa* Cambridge: Cambridge University Press, 1976.

Martin, Michael. "Les Armées et la Défense" (Armies and defence). In *Annuaire de l'Afrique et du Moyen Orient,* Paris: Editions Jeune Afrique, 1981.

Mason, John P. "Qadhdhafi's 'Revolution' and Change in a Libyan Oasis Community" *The Middle East Journal* 36 (3 1982): 319-335.

Materials, International Legal. "Libya-Tunisia: Agreement to Submit Question of the Continental Shelf to the International Court of Justice" *International Legal Materials* 18 (1 1979).

Materials, International Legal. "Libya-Morocco: Treaty Instituting the Arab-African Union of States" *International Legal Materials* 23 (5 1984).

Matte, Hanspeter. *Die Innere und Aussere Islamische Mission Libyens* Munich: Kaiser Verlag, 1986.

Mattes, Hanspeter. "Libya's Economic Relations as an Instrument of Foreign Policy" In *The Economic Development of Libya,* eds. Bichara Khader and Bashir el-Wifati. London: Croom Helm, 1987.

Mauny, Raymond. "Les contacts terrestres entre Mediteranée et Afrique tropicale occidentale pendant l'antiquité" In *Afrique Noire et Monde Mediterrannéen dans l'Antiquité,* Dakar, Abidijan: Les Nouvelles éditions Africaines, 1978.

Mazrui, Ali A. "Soldiers as Traditionalizers" *World Politics* 28 (January 1976): 246.

McBeth, John. "Sympathetic Ear: Libyan Foreign Minister Gets a Hearing in Manila" *Far Eastern Economic Review,* May 20 1993, 27.

McCartney, Laton. *Friends in High places* New York: Simon and Schuster, 1988.

McCormick, Robert. *Libya, the Truth behind the Bombings* London: Straight Left, 1986.

McCullagh, Francis. *Italy's War for a Desert: Being Some Experiences of a War-Correspondent with the Italians in Tripoli* London: 1912.

McDonald, Hamish. "Tangle over Tripoli" *Far Eastern Economic Review,* January 16 1986, 40.

Merighi, Antonio. *La Tripolitania antica dalle origini alla invasione degli Arabi* (Ancient Tripoli from the origins to the Arab invasion). Verbania, Italy: A. Airoldi, 1940.

Meyer, Michael. "A Self-inflicted Wound; Bonn confronts its role in the Poison-gas Scandel" *Newsweek*, January 30 1989, 42.

Micacchi, Rodolfo. *La Tripolitania sotto il dominio dei Caramanli* (Tripolitania under Karamanli rule). Verbania, Italy: A. Airoldi, 1936.

Miege, J. L. *L'imperialismo coloniale italiano dal 1870 ai giorni nostri* (Italian colonial imperialism of 1870 and of our day). Milan: Rizzoli, 1976.

Miftah, Salih Mustafa. *Libya Mundhu al-Fath al-'Arabi Hatta Intiqal al-Khilafa al-Fatimiyya ila Misr* (Libya from the Arab invasion to the transfer Fatimid caliphate to Egypt). Tripoli: al-Sharika al-'Amma lil-Nashr wa-al-Tawzi' wa-al-I'lan, 1978.

Ministry of Petroleum. *Libyan Oil, 1954-1971* Tripoli, Libya: Ministry of Petroleum, 1972.

Minutilli, F. *La Tripolitania* (Tripolitania). Turin: Fratelli Bocca, 1912.

Mondaini, Gennaro. *Le legislazione coloniale Italiana ne suo sviluppo storico e nel suo stato attuale (1881-1940)* (The evolution of Italian colonial legislation and its present state). Milan: Istituto per gli Studi di Politica Internationale, 1941.

Moore, Clement Henry. "The Northeastern Triangle: Libya, Egypt and the Sudan" *The Annals of the American Academy of Political and Social Science* 489 (1987): 28-39.

Mori, Renato. "La penetrazione pacifica italiana in Libia dal 1907 al 1911 e il Banco di Roma" (The peaceful Italian penetration of Libya of 1907 to 1911 and the Bank of Rome). *Rivista di studi politici internationali* 24 (1957).

Morsy, Magali. *North Africa 1800-1900: A survey from the Nile Valley to the Atlantic* London: Longman, 1984.

Mu, Ni. "Mediterranean: US Threats Heard Worldwide" *The Beijing Review*. February 3 1986, 13-14.

Murabet, Mohammed. *Tripolitania--the Country and its People* Tripoli: U.S. Information Service, 1953.

Murabet, Mohammed. *Some Facts About Libya* Valetta, Malta: Progress Press, 1961.

Murphy, Kim. "Libya Press Accuses Kadafi of Economic Ruin." *Los Angeles Times*, June 11 1992.

Murphy, Kim. "Lockerbie Crisis Fuels Libyan Power Struggle" *The Los Angeles Times,* June 23 1992, A8.

Muscat, Frederic. *Ra'isi Ibni* (My president, my son). Valetta, Malta: Adam Publishers, 1974.

Muscat, Frederick. *Libya as I See it* Tripoli: Edam Pub. House, 1977.

N'Gangbet, Michel. *Peut-on encore sauver le Tchad?* Paris: Editions Karthala, 1984.

Nachtigal, Gustav. *Sahara und Sudan: Ergebnisse Sechsjahriger Reisen in Africa, Vorwort zum Nachdruck Graz:* Dietman Henze, 1967.

Nachtigal, Gustav. *Sahara and Sudan, vol. I: Tripoli and Fezzan, Tibesti or Tu; vol. II: Kawar, Bornu, Kanem, Borku, Ennedi; vol. III: The Chad basin and Bagirmi; vol. IV: Wadai and Darfur* Translated by A. G. B. and H. J. Fisher. London: C. Hurst, 1971-88.

Nafa, M. A. *Libya: Company and Business Law* London: Arab Consultants, 1976.

Naji, Mahmud. *Tarikh Tarablus al-Gharb* (History of Tripoli of the West). Translated by Abd al-Salam Adham and Muhammad al-Usta, Turkish edition, 1912. Tripoli: Libyan University Press, 1970.

Narducci, Guglielmo. "Industrie e commercio della Cirenaica e loro avvenire nel 'Dopo Guerra'" (Industry and commerce of Cyrenaica and their future after the war). *Bollettino della Società Africana d'Italia* XXXIII (V 1918).

Nasser, Omar. "Libya: Democracy of the Gallows" *Afrique-Asia* (1984).

Nation. "Meddling in Chad" *The Nation,* September 19 1987, 253.

National Front for the Salvation of Libya. *Libya Under Gaddafi and the NFSL Challenge* Chicago: NFSL, 1992.

Nelson, Harold, ed. *Libya: A Country Study* Foreign Area Studies Series. Washington, D.C.: United States Government Printing Office, 1979.

Nelson, Harold D., ed. *Area Handbook for Chad* Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1972.

Neuberger, Benyamin. *Involvment, Invasion and Withdrawal: Qadhdhafi's Libya and Chad 1969-1981* Occasional Papers no. 83, University of Tel Aviv, 1982.

Newbury, C W. "North Africa and Western Sudan Trade in the Nineteenth Century: A Re-evaluation" *Journal of African History* VII (2 1966).

Nordland, Rod. "Bogged Down in the Desert; Libyan Losses Climb in Kaddafi's War with Chad" *Newsweek,* September 21 1987, 49.

Norman, Colin. "CIA Details Chemical Weapons Spread" *Science,* February 17 1989, 888.

Norman, John. *Labor and Politics in Libya and Arab Africa* New York: Bookman Associates, 1965.

Novicki, Margaret A. "Ali Triki, Foreign Minister, Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya" *Africa Report* 29 (November/December 1984): 19-25.

Nyerere, Julius. *Ujamaa: Essays on Socialism* Oxford: Oxford University Press, 1968.

Oakley, Robert. "International Terrorism" *Foreign Affairs* 65 (1987): 611.

Oasis Oil Company of Libya. *The Libyan Oil Industry:* A Reader's Guide Tripoli: Library Services, Division Oasis Oil Company of Libya, 1967.

Ogunbadejo, Oye. "Qaddafi and Africa's International Relations" *The Journal of Modern African Studies* 24 (1986).

Otayek, Rene. "La Libye revolutionnaire au Sud du Sahara" (Revolutionary Libya in the south of the Sahara). *Maghreb-Machrek* 94 (1981).

Ottaway, David B. "Grass Roots are Choking Out Qaddafi's 'Direct Democracy'." *Washington Post*, October 4 1984.

Pace, Biagio, Sergio Sergi, and Giacomo Caputo. *Scavi Sahariani. Ricerche nell'Uadi el-Agial e nell'Oasi di Gat* (Saharan excavations: research in Wadi el-Agil and in Gat oasis). Rome: Accademia Nazionale dei Lincei, 1951.

Pajak, Roger. "Soviet Arms to Libya" *Military Review* 56 (7 1976): 82-87.

Palca, Joseph. "Libya Gets Unwelcome Visitor from the West" Science, July 13 1990, 117.

Palmer, Richard. *The Bornu, Sahara and Sudan* London: John Murray, 1936.

Parker, Richard. *North Africa: Regional Tensions and Strategic Concerns* New York: Praeger Publishers, 1984.

Parker, Richard. "Appointment in Oujda" *Foreign Affairs* 63 (1985): 1095-110.

Pasha, Aftab Kamal. *Libya and the United States: Qadhafi's response to Reagan's challenge* New Delhi, India: Detente Publications, 1984.

Pasha, Aftab Kamal. *Libya in the Arab world: Qadhafi's Quest for Arab Unity* Aligarh, India: Centre for West Asian Studies, Aligarh Muslim University, 1988.

Peace. "The Military and the Labor Force in Libya" *Current Research on Peace and Violence* (1981).

Pearson, John and William J. Holstein. "A Bold Raid Loaded with Risks" *Business Week*, April 28 1986.

Pelt, Adrian. *Libyan Independence and the United Nations; A Case of Planned Decolonization. Foreword by U. Thant* New Haven, Conn.: Yale

University Press, 1970.

Pennell, C. R. "Tripoli in the Seventeenth Century: The Economics of Corsairing in a 'Sterill Country'" *Libyan Studies* 16 (1985).

Perlmutter, Amos and Valerie Plave Bennett, eds. *The Political Influence of the Military. Military Roles in Modernization: Thailand and Burma* New Haven: Yale University Press, 1980.

Peters, Emrys L. "The Tied and the Free: An Account of a Type of Patron-Client Relationship Among the Bedouin Pastoralists of Cyrenaica" In *Contributions to Mediterranean Sociology,* ed. J. G. Peristany. The Hague: Mouton, 1968.

Peters, Emrys L. "Cultural and Social Diversity in Libya" In *Libya Since Independence: Economic and Political Development,* ed. J. A. Allen. New York: St. Martin's Press, 1982.

Pincher, Chapman. "Egypt Gets Libyan planes." *Daily Express.* April 10 1973.

Piper, Jessye. "Mu'ammar al-Qadhafi: Faces of 'the Enemy'" *Co-Evolution Quarterly* (1984): 44-92.

Pipes, Daniel. "Qadhdhafi's Diminished Vision" Orbis 32 (1988): 286-94.

Politici, Ministero delle Colonie. Direzione Generale per gli Affari. *Notizie sulla regione di Misurata* (Notices on of the Misurata district). Rome: Tipografia Nationale, 1916.

Porch, Douglas. *The Conquest of the Sahara* London: Jonathon Cape, 1985.

Pory, John A. A *Geographical Historie of Africa* London: George Bishop, 1600.

Pye, Lucian W. *Politics, Personality, and Nation Building: Burma's Search for Identity* New Haven: Yale University Press, 1962.

Queirolo, Ernesto. "La Rinascita della Tripolitanio: Memorie e studi sui quattro anni di Governo del Conte Giuseppe Volpi di Misuratea" (Renaissance of Tripoli: a memoire and study of a four- year rule of the government of Count Giuseppe Volpi of Misurata). In *Gli enti autonomi dell'amministrazione locale.* Milan: 1926.

Ramet, Pedro. "Soviet-Libyan Relations Under Qaddafi" *Survey* 29 (1985): 96-112.

Reich, Bernard. "Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya" In *The Government and Politics of the Middle East and North Africa,* eds. David E. Long and Bernard Reich. Boulder, Colo.: Westview Press, 1980.

Rejai, Mostafa. "Revolutionary Leaders and Their Oppositions" *Journal of Asian and African Studies* 20 (1985): 89-95.

Remond, Georges. *Aux campes Turco-Arabes: notes de route et de guerre en Cyrenaïque et en Tripolitaine* Paris: 1913.

Ren, Wenhui. "Expulsions Create New Tension" *Beijing Review*, September 30 1985, 12-13.

Renault, Francois. "La traite des esclaves noirs en Libye au XVIIIe siècle" (The treatment of black slaves in Libya during the 18th century). *Journal of African History* XXIII (2 1982).

Reynaud, E. Pellisier de. "La régence de Tripoli" (The Regency of Tripoli). *Revue des deux mondes* (1855).

Ritchie, Michael. "Libya: Taking the Plunge with the GMR" *Middle East Economic Digest*, July 20 1985, 14-15.

Rivlin, Benjamin. "Unity and Nationalism in Libya" *The Middle East Journal* 3 (1 1949).

Rodd, Francis. "A Fezzani Military Expedition to Kanem and Bagırmi in 1821" *Journal of the Royal African Societv* XXXV (CXXXIX 1936).

Rodd, Lord Rennell of. *British Military Adminstration of Occupied Territories in Africa, 1941-1947* London: H. M. Stationery Office, 1948.

Romano, Sergio. *La quarta sponda: la guerra di Libia, 1911/1912* (The fourth shore: the war in Libya) Milan: Bompiani, 1977.

Rondos, Alex. "Civil War and Foreign Intervention in Chad" *Current History* 84 (1985): 209.

Rondot, P. "Libye, une politique étrangerè indépendente" (Libya, an independent foreign policy). *Revue Française d'Études Politiques Mediterranéennes* 16 (1976).

Rossant, John. "Inside Libya: What Could Bring down Qaddafi" *Business Week*, February 3 1986, 42.

Rossant, John. "The Pentagon Sends Fiat a Message: Lose the Libyans" *Business Week*, June 2 1986, 49.

Rossant, John, Barbara Starr, Richard Fly, and William J Holstein. "Libya: Leaving Libya: U.S. Companies are Dragging their Feet; but if Reagan can Force them Out, Qadaffi could be in Real Trouble" *Business Week*, January 27 1986, 54.

Rossi, Ettore. *Storia di Tripoli e della Tripolitania dalla conquista araba al 1911* (History of tripoli and Tripolitania from the Arab invasion to 1911) Rome: Istituto per l'Oriente, 1968.

Roth, Gunther. "Personal Rulership Patrimonialism and Empire Building in the New States" *World Politics* 20 (January 1968): 194.

Roumani, Jacques. "From Republic to Jamahiriya: Libya's Search for Political Community" *Middle East Journal* 37 (2 1983): 151-168.

Roumani, Jacques. "Libya: Exploring Terra Incognita" *Middle East Journal* 37 (1 1983): 89-93.

Rouvreur, Albert Le. *Saheliens et Sahariens du Tchad* (Sahilians and Saharans of Chad) Paris: Berger-Levrault, 1962.

Rubner, Michael. "Antiterrorism and the Withering of the 1973 War Powers Resolutions" *Political Science Quarterly* 102 (1987): 193-215.

Ruedy, John. "Historical Influences on Intra-Regional Relations in the Maghrib," In *Contemporary North Africa: Issues of Development and Integration,* ed. Halim Barakat. Washington, D.C.: Center for Contemporary Arab Studies, 1985.

Ruz al-Yusuf. "Lughz Qadhaf al-Damm: Rijal al-Khanadiq atahu bi rajul al-fanadiq" (The puzzle of Qadhaf al-Damm: the men of the trenches topple the man of the hotels). *Ruz al-Yusuf,* Cairo November 1 1992.

Sadat, Anwar. *In Search of Identity: An Autobiography* New York: Harper and Row, 1978.

Salem, *Salaheddin Hassan.* "The Genesis of Political Leadership in Libya, 1952-1969." Ph.D. dissertation, George Washington University, 1973.

Sanders, Renfield. *Libya* Edgemon, Pennsyvania: Chelsea House, 1987.

Sanger, Richard H. "Libya: Conclusions on an Unfinished Revolution" *The Middle East Journal* 29 (4 1975).

Savitz, Gerald S. *The Libyan Library Development Plan; A Special Report for the Ministry of Education and Guidance, Tripoli, Libyan Arab Republic* New York: Libyan Arab Republic, 1970.

Schmitter, Philippe C. "Military Revolution and National Independence in Latin America" In *Military Rule in Latin America,* ed. Alain Rouquie. Beverly Hills: California: Sage Publications, 1973.

Schumacher, Edward. "The United States and Libya" *Foreign Affairs* 65 (1986): 329-48.

Seale, Patrick. *The Hilton Assignment* New York: Praeger, 1973.

Segre, Claudio. *L'Italia in Libia: Dall'eta giolittiana a Ghedaffi* Milano: Feltrinelli, 1978.

Segre, Claudia G. Fourth Shore: *The Italian Colonization of Libya* Chicago: University of Chicago Press, 1974.

Selhami, Mohamed. "Libye: ce qui a changé" (Changing libya). *Jeune Afrique,* September 30 1981.

Sharabi, Hisham. *Neopatriarchy: A Theory of Distored Change in Arab Society* Oxford: Oxford University Press, 1988.

Shebarri, Bashir L., Hannelore Wass, and Wilson H. Guertin. "Correlates of Life Satisfaction for Old Libyans Compared with the Judgments of Libyan Youth" *International Journal of Aging and Human Development* 24 (1986/87): 19-28.

Shukri, Fu'ad. *Milad dawlat libya al-haditha: watha'iq tahririha wa istaqlaliha* (The birth of modern Libya: documents on its liberation and independence). Cairo: Matba'at al-I'timad, 1957.

Shultz, Richard H. "Can Democratic Government Use Military Force in the War Against Terrorism? The U.S. Confrontation with Libya" *World Affairs* 149 (1986): 205-15.

Sicker, Martin. "The Libyan Opposition to Qadhdhafi" *Global Affairs* 1 (3 1986):

Sigmund, Paul E., ed. *The Ideologies of the Developing Nations* Ujamaa: The Basis of African Socialism. New York: Praeger Publishers, 1972.

Simon, Rachel. *Libya Between Ottomanism and Nationalism: The Ottoman Involvement in Libya During the War with Italy (1911-1919)* Berlin: K. Schwarz, 1987.

Simons, Geoff. "Libya: The Struggle for Survival" *Library Journal* 118 (1993): 85.

Sklar, Richard L. and Mark Strege. "Finding Peace through Democracy in Sahelian Africa" *Current History* 91 (1992): 224.

Slousch, N. "Les Senoussiya en Tripolitaine" *Revue du monde musulman* (1907).

Slousch, N. "Les Turcs et les indigènes en Tripolitaine" *Revue du monde musulman* (1907).

Slousch, N. "Le nouveau régime turc en Tripoli" *Revue du monde musulman* (1908).

Smaldone, J P. "Firearms in the Central Sudan: A Re-evaluation" *Journal of African History* XII (2 1971).

Smith, Geoffrey. "The British Scene" *Foreign Affairs* 64 (1986): 923.

Society for Libyan Studies. *Libyan Studies: Annual Report of the Society for Libyan Studies* London: The Society, 1979.

Sono, Themba, ed. Libya, the Vilified Revolution Langley Park, M.D.: Progress Press Publications, 1984.

Sono, Themba. "A People's Revolution" *Africa* 167 (1985): 41-3.

Specialists and Researchers, ed. *Qadiyyat Lockerbie wa mustaqbal al-nizam al-duwali* (The Lockerbie case and the future of the international order). Ab'ad; al-siasiyya wa al-istiratigiyya wa al-kanuniyya. Valletta, Malta:

Markaz Dirasat al-'alm al-islami, 1992.

Spector, Leonard S. and Jacqueline R. Smith. "North Korea: The Next Nuclear Nightmare" *Arms Control Today* (1991): 9-12.

Spykman, Nicholas J. *American Strategy and World Politics* New York: Harcourt, Brace, 1942.

St. John, Ronald Bruce. "Libya's Foreign and Domestic Policies" *Current History* 80 (470 1981).

St. John, Ronald Bruce. "The Determinants of Libyan Foreign Policy 1969-1983" *The Maghreb Review* 8 (3-4 1983).

St. John, Ronald Bruce. "The Ideology of Mu'ammar al-Qadhdhafi: Theory and Practice" *International Journal of Middle East Studies* 15 (4 1983).

St. John, Ronald Bruce. "Terrorism and Libyan Foreign Policy, 1981-1986" *The World Today* 42 (1986): 111-15.

St. John, Ronald Bruce. *Qaddafi's World Design: Libyan Foreign Policy, 1969-1987* Worcester, England: Saqi Books, 1987.

St. John, Ronald Bruce. "Whatever's Happened to Qaddafi?" *The World Today* 43 (1987): 58-9.

St. John, Ronald Bruce. "The Libyan Debacle in Sub-Sarahan Africa" In *The Green and the Black: Qadaffi's Policies in Africa,* ed. Rene Lemarchand. Bloomington and Indianapolis: Indiana University Press, 1988.

Stepan, Alfred. *The State and Society: Peru in Comparative Perspective* Princeton: Princeton University Press, 1977.

Stoddard, Philip Hendrick. "The Ottoman Government and the Arabs, 1911 to 1918: A Preliminary Study of the Teskilat-i-Mahsusa." Ph.D. dissertation, Princeton University, 1963.

Subtil, E. "Histoire d'Abd el-Gelil Sultan du Fezzan, assassiné en 1842" *Revue de l'Orient* 5 (1844).

Sulayman, Abd al-Raziq al-Murtada. *al-Tashri'at al-naftiyya al-Libiyya. Tashri'at far'iyyah: mulhaq thanin li-mu'allaf hawla al-Awjuh al-qanuniyya wa-al-maliyya lil-'alaqat al-naftiyya al-Libiyya* Tripoli, Libya: al-Munsha'ah al-'Amma lil-Nashr wa-al-Tawzi' wa-al-I'lan, 1982.

Sun, Xinwen. "Settlement Through Dialogue" *Beijing Review,* July 25 1988, 17.

Tacitus. "How the West is Losing Malta" *The Atlantic Community Quarterly* 24 (1986): 145-53.

Tames, Richard. *Take a Trip to Libya* London: F. Watts, 1989.

Targ-Brill, Marlene. Libya. Chicago: Childrens Press, 1987.

Templeman, John, Dinah Lee. Frank J. Comes, and William J. Holestein. "How Qadaffi Built his Deadly Chemical Plant" *Business Week*, January 23 1989, 50.

The Economist Intelligence Unit. *Libya* London, UK: The Economist, 1986.

Tourneau. Roger Le. "Libyan Education and its Development" In *Report of the Mission to Libya*, ed. UNESCO. Frankfurt: Johannes Weisbecker. 1952.

Tripp, Charles. "La Libye et l'Afrique" (Libya and Africa). *Politique Étrangère* 2 (1984).

Tully, Miss. *Narrative of Ten Year's Residence at Tripoli in Africa* London: H. Colburn, 1817.

Tutwiler, Margaret D. "Resolutions Against Libya" *U.S. Department of State Dispatch*, April 6 1992, 267.

U.S. Department of State. "Libya Under Qadhafi: A Pattern of Aggression" *White Paper* (1986).

U.S. Department of State. "Fact Sheet: Additional Information on the Bombing of Pan Am flight 103" *U.S. Department of State Dispatch*, November 18 1991, 854.

U.S. Department of State. "Gist: International Terrorism" *US Department of State Dispatch*, May 18 1992, 391.

U.S. Department of State. "UN Security Council Resolution Condemns Libyan Terrorism" *US Department of State Dispatch*, January 27 1992, 71.

United Nations. *Libya; the Market for Selected Manufactured Products for Developing Countries* Geneva: International Trade Centre UNCTAD/GATT, 1969.

United Nations. "Complaints by Chad and Nicaragua Debated Extensively" *UN Chronicle* 20 (1983).

United Nations. "Focus on Situations in Occupied Arab Territories: Chad and Libyan Complaints" *UN Chronicles* 20 (1983).

United Nations. "Libyan Complaint Against United States" *UN Chronicle* 20 (1983): 10-15.

United Nations. "President's Statement on Chad-Libya" *UN Chronicle* 20 (1983).

United Nations. "Charges by Sudan and Libya Debated in Security Council" *UN Chronicle* 21 (1984): 27-31.

United Nations. "Libya Complaint" *U.N. Chronicle* 21 (1984): 30-1.

United Nations. "Security Council hears Chad Complaint against Libya."

U.N. Chronicle 22 (1985): 27-31.

United Nations. "Security Council considers situation in Southern Mediterranean adjourns in March without taking action; proposed resolution calls for halt to 'hostile actions' against Libya" *U.N. Chronicle* 23 (1986).

United Nations. "Security Council does not adopt Text Condemning United States Armed attack against Libya; United States charges Libya's 'undeniable use of terrorism' ingnored in draft." *U.N. Chronicle* 23 (1986): 46-51.

United Nations. "Text Condemning Israel for 'Interception and Detention' of Libyan Plane Vetoed" *U.N. Chronicle* 23 (1986): 16-19.

United Nations. "General Assembly condemns April 1986 attack against Libyan Arab Jamahiriya" *U.N. Chronicle* 24 (1987): 73.

United Nations. "Text Deploring Downing of Libyan Planes Vetoed in Security Council: United States calls it 'Self-Defense'" *U.N. Chronicle* 26 (1989): 33.

United Nations. *Handbook of International Trade and Development Statistics* New York: United Nations, 1991.

United Nations. "Arms and Air Embargo goes into Effect Against Libya" *U.N. Chronicle* 29 (1992): 22-9.

United Nations. "Security Council Imposes Conditional Air, Arms Embargo Against Libya" *U.N. Chronicle* 29 (1992): 19-21.

United States Government. *Libya; Official Standard Names Approved by the United States Board on Geographic Names* Washington, D.C.: Defense Mapping Agency. Topographic Center, 1973.

United States Congress. Libyan Activities: *Hearing before the Subcommittee on African Affairs and the Subcommittee on Near Eastern and South Asian Affairs of the Committee on Foreign Relations, United States Senate, Ninety-Seventh Congress, First Session, on Libya's Role in Sub-Saharan Africa and the Near East, July 8, 1981* Washington, D.C.: United States Government Printing Office, 1981.

United States Congress. *Libya-Sudan-Chad triangle: Dilemma for United States Policy: Hearings Before the Subcommittee on Africa of the Committee on Foreign Affairs, House of Representatives, Ninety-seventh Congress, First Session, October 29, and November 4, 1981* Washington, D.C.: United States Government Printing Office, 1982.

United States Congress, Senate Committee on Foreign Relations. Subcommittee on African Affairs. *Libyan activities: Hearing Before the Subcommittee on African Affairs and the Subcommittee on Near Eastern*

and South Asian Affairs of the Committee on Foreign Relations, United States Senate, Ninety-seventh Congress, First session, on Libya's Role in Sub-Saharan Africa and the Near East. U.S. Government Printing Office, 1981.

United States Conress. *Libyan-Sponsored Terrorism: A Dilemma for Policymakers: Hearing before the Subcommittee on Security and Terrorism of the Committee of the Judiciary, United States Senate, Ninety-ninth Congress, Second Session, on the Nature and Extent of Libya's Direct Involvement in International Terrorism, February 19, 1986.* Washington, D.C.: U. S. Government Printing Office, 1986.

United States Government. *Foreign Relations* Vol. I-XI. Dispatches of U.S Embassies and Consulates to the Department of State, Washington, D.C.: United States Printing Office, 1951-54.

United States Government. *Libya: Nutrition Survey, June-August 1957: Preliminary Report/by the Interdepartmental Committee on Nutrition for National Defense* Bethesda, M.D.: The Committee, 1958.

United States Government. *Libya's Foreign Relations, 1968-1984: Monographs* Monticello, Illinois: Vance Bibliographies, 1986.

United States Government, Bureau of Public Affairs. *The Libya problem.* U.S. Department of State, 1983. Special Report 11.

United States Government, Department of State. *Libya: Background Notes* Washington, D.C.: United States Government, 1983.

United States Government, Department of State. "Fact Sheet: Additional Information on Bombing of Pan Am 103" *U.S Department of State Dispatch,* November 18 1991, 854-857.

United States Government, Department of State. "Resolution Against Libya" *U.S Department of State Despatch,* April 6 1992, 267-268.

United States Government, National Technical Information Service. *Projected South-North Water Pipeline Discussed* Springfield, V.A.: United States Government Printing office, 1983.

University, Libyan. *Libyan Economic and Business Review* Benghazi: Idarat al-Abhath al-Iqtisadiyya wa-al-Tijariyya bi-Kulliyyat al-Iqtisad wa-al-Tijara, al-Jami'at al-Libiyya, 1970.

University of Alfateh. *The Libyan Journal of Agriculture* Tripoli: Faculty of Agriculture, University of Alfateh, 1971.

University of Libya. *The Libyan Journal of Science* Tripoli: Faculty of Science, University of Libya, 1971.

Vandewalla, Dirk. "Qadhafi's "Perestroika": Economic and Political Liberalization in Libya" *The Middle East Journal* 20 (1991): 361-75.

Vandewalle, Dirk. "Qadhafi's Unfinished Revolution" *Mediterranean Quarterly* 1 (1 1990): 67-81.

Vatikiotis, Panayotis J. Nasser and his Generation London: Croom Helm, 1978.

Vikor, Knut S. "Al-Sanusi and Qadhafi-Continuity of Thought?" *Maghreb Review* (1987).

Vikor, Knut S. "The Early History Kawar Oasis: A Southern Border of the Maghrib or a Northern Border of the Sudan?" *Maghreb Review* 12 (3-4 1987).

Villard, Henry Serrano. *Libya: The New Arab Kingdom of North Africa* Ithaca, New York: Cornell University Press, 1956.

Vitale, Massimo Adolfo. "L'opera dell' Esercito. Vol. 3 of Avventimenti militari e impiego, Africa settentrionale, 1911-1943" (Military operations). In *L'Italia in Africa,* ed. Africa Comitato per la Documentazione dell'Opera dell'Italia, Ministero degli Affari Esteri. Rome: Istituto Poligrafico della Stato, 1964.

Waddams, Frank C. *The Libyan oil Industry* Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1980.

Wall, James M. "Libya Raid Undermines Morality and Security" *The Christian Century,* April 30 1986, 427.

Wallace, Charles. "Libya's 'Green Perestroika'" *World Press Review* 36 (1989): 30.

Wallace, James. "Revenge and Anger Resound in Arab world; Wrath of Islamic Fundamentalists will be Fueled by U.S. Raid" *U.S. News & World Report,* April 28 1986, 20.

Wang, Xingang. "Libya Changes its International Image" *Beijing Review,* August 26 1991, 14-15.

Warner, Margaret Garrard. "Bonn Finally Comes Clean; On its Help for Kaddafi" *Newsweek,* January 23 1989, 32.

Winkler, Peter. "Qaddafi Challenges the Desert" *World Press Review* 39 (1992): 47.

Witherell, Julian W. *Libya, 1969-1989, an American Prespective: A Guide to U.S. Official Documents and Government-Sponsored Publications* Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1990.

Wizarat al-i'lam wa-al-thaqafa. *The Libyan Arab Republic and the World* Tripoli: Libyan Arab Republic, Ministry of Infomation and Culture, General Administration for Information, 1969.

Woodward, Bob. *The Secret Wars of the CIA, 1981-1987* New York: Simon and Schuster, 1987.

World Bank. *World Development Report* Oxford: Oxford University Press, 1985, 1986-1994.

Wriggins, W. Howard. *The Ruler's Imperative: Strategies for Political Survival in Asia and Africa* New York: Columbia University Press, 1969.

Wright, Claudia. "Mission: To Kill Qadafy" *New Statesman,* April 18 1986, 18.

Wright, John. *Libya* New York: Praeger Publishers, 1969.

Wright, John. Libya: *Nations of the Modern World* London: Benn, 1969.

Wright, John. *Libya: A Modern History* Baltimore: John Hopkins University Press, 1982.

Wright, John. "Chad and Libya: Some Historical Connections" *The Maghreb Review* 8 (3-4 1983).

Wright, John L. *Libya, Chad, and the Central Sahara* London: Hurst, 1989.

Xin, Zong. "Air Raid Condemned Worldwide" *Beijing Review,* April 28 1986, 11-12.

Yost, David S. "French Policy in Chad and the Libyan Challenge" *Orbies* 26 (1983).

Zartman, William I. *International Relations in the New Africa* Englewood Cliffs, N. J.: Prentice-Hall, 1966.

Zartman, William I. "National Interest and Ideology," In *African Diplomacy: Studies in the Determining of Foreign Policy,* ed. Vernon McKay. New York: Praeger, 1967.

Zartman, William I., ed. *Man, State and Society in the Contemporary Maghreb* New York: Praeger, 1971.

Zartman, William I. *Conflict in the Sahara.* Middle East Institute, 1979. Middle East problem paper 19.

Zartman, William I, ed. *Political Elites in Arab North Africa* New York: Longman, 1982.

Zartman, William I. "Arms Imports: the Libyan experience" In *World Military Expenditures and Arms Transfers 1971-1980,* ed. U.S. Arms Control and Disarmament Agency. Washington D.C.: U.S. Government Printing Office, 1983.

Zartman, William I. "What's at Stake in Chad" World View 26 (11 1983).

Zartman, William I. *Ripe for Resolution: Conflict and Intervention in Africa* New Haven: Yale University Press, 1985.

Zartman, William I. "Foreign Relations of North America" *Annals* 489 (1987):

Zartman, William I. and Aureniano Buendia. "La politique étrangère Libyenne" In *La Libye nouvelle,* ed. Maurice Flory. Paris: C.N.R.S., 1975.

Zartman, William I. and Yassin el-Ayouty, eds. *The OAU after Twenty Years* New York: Praeger, 1984.

Zartman, William I. and A. G. Kluge. "The Sources and Goals of Qaddafi's Foreign Policy" *American-Arab Affairs* 6 (1983): 59-69.

Zartman, William I. and A. G. Kluge. "Heroic Politics: the Foreign Policy of Libya" In *The Foreign Policies of Arab States,* eds. Baghat Korany and Ali Hillal Desouki. Boulder CO: Westview Press, 1984.

Ziadeh, Nicola A. Sanusiyah: *A Study of a Revivalist Movement in Islam* Leiden: E. J. Brill, 1968.

Zilian, Frederick. "The U.S. Raid on Libya--and NATO" *Orbis* 30 (1986): 499-524.

Zorzovilis, Zinen and Farid Mougahed. "Act of Criminal 'Neoglobalism' Against Libya" *World Marxist Review* 29 (1986): 90-3.

فهرس الأعلام

فهرس الأعلام*

(أ)

* رُتبت الأسماء تبعاً لاسم العائلة أو اللقب، مع إهمال (ال) و (أبو) و (ابن) من هذه الأسماء إلا إذا كانت جزءاً أصلياً من اسم العائلة مثل (أبو مدين). أما اسم العائلة الليبي الذي يبدأ بـ (بو) أو (بن) فأدخل تحت حرف الباء.

(ب)

(ت)

(ج)

(ح)

(خ)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(ع)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

فهرس عام

الأشكال وقائمة الجداول

الأشكال

الجداول

Al-Qadhafi

wa siyasat al-mutanaqidat

Mansour O. El-Kikhia

Edited by

Youssef El-Megreisi



Centre for Libyan Studies



Libya's Qaddafi

The Politics of Contradiction

Mansour O. El-Kikhia

Edited by

Youssef El-Megreisi

First published 1997 by
University Press of Florida, Gainesville

Arabic edition first published in
Great Britain 2007 by the
Centre for Libyan Studies
8A Oxford Road
Oxford OX5 1AA

A full CIP record of this book is available from the British Library

ISBN 0-9545258-8-4

9 780954 525880 >

ISBN 0-9545258-8-4

لقد احتكر الدارسون الغربيون لعقود طويلة الكتابة عن ليبيا وشؤونها، فقلما تجد كتاباً بلغة أجنبية من تأليف أكاديمي ليبي وصادر عن دار نشر جامعية كبرى. وهذا الكتاب الذي بين يدي القارئ ليس أحد هذه الكتب القلائل فحسب، بل هو الكتاب الوحيد الذي تجرأ فيه أستاذ جامعي ليبي على أن يحلل نظام الحكم في ليبيا تحليلاً علمياً موثقاً بالمصادر والحقائق والأرقام، وبصورة لم يعتدها نظام سخّر ثروات ليبيا لإنتاج المديح محلياً واستيراده من كل مكان.

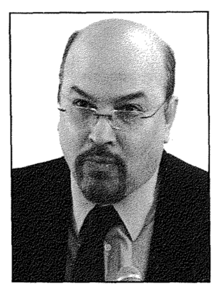
أصدرت جامعة فلوريدا الأمريكية الطبعة الإنجليزية في مجلد عام ١٩٩٧ تحت عنوان:

Libya's Qaddafi: The politics of Contradiction

واليوم لا تكاد تجد كتاباً علمياً حديثاً صدر في العالم الغربي عن ليبيا ولم يستشهد مؤلفه بهذا الكتاب، فقد غدا في مدة وجيزة أحد أهم المصادر وأوثقها عن سياسة ليبيا واقتصادها منذ استيلاء العسكر على السلطة في الأول من سبتمبر ١٩٦٩.

ويقدم مركز الدراسات الليبية اليوم الطبعة العربية الأولى لهذا الكتاب ليطلع القارىء العربي على حقائق نظام يتربع على عرشه أقدم حاكم عربي، انقلبت في عهده إحدى أغنى الدول النفطية في العالم إلى بلد يلجأ سكانه إلى الدول المجاورة أو البعيدة بحثاً عن العمل أو العلاج أو الأمان.

الناشر



المؤلف بعدسة عمر الهوني

يشغل الدكتور **منصور عمر الكيخيا** حاليا منصب رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة تكساس، في مدينة سانت أنطونيو. حصل على درجة البكالوريوس من الجامعة الأمريكية في بيروت والماجستير والدكتوراه من جامعة كاليفورنيا (سانت باربرا). ولد الدكتور الكيخيا في بنغازي بليبيا، و بها نشأ، وما يزال على اتصال وثيق بأهله وأصدقائه في وطنه الأصلي. وهو يكتب ويحاضر في العلاقات الدولية والسياسة في الشرق الأوسط، كما يكتب في صحيفة سانت أنطونيو إكسبرس نيوز عموداً أسبوعياً حول السياسة الدولية وسياسة أمريكا الخارجية. و هو ممن يُستشهد بأقواله كثيراً ويُستضاف في وسائل الإعلام المحلية (الأمريكية) والدولية.

قيل في الكتاب

هذه أوفى دراسة لموضوعها في أي لغة. رواية ممتازة للأحداث ... كُتبت بأسلوب رشيق وبكل إنصاف. تتسم بالحكمة والاتزان في تناولها لبلد تشابكت في زعيمه الآراء وثارت الخلافات.

-John P. Entelis, Fordham University

دراسة قيّمة... ينهج فيها الكيخيا إلى تصوير الأشياء بألوان غير صارخة، فإذا بها تدحض الباطل حين تثبت أن القذافي قد جعل كل شيء أسوأ مما كان عليه في العهد الملكي: بدءاً من عدم توفر الماء وانتهاءً بتراجع الإنتاج الصناعي، ومن الحرية الشخصية إلى السياسة الخارجية ... باختصار فإن هذا الكتاب هو أحسن ما كُتب عن عهد القذافي.

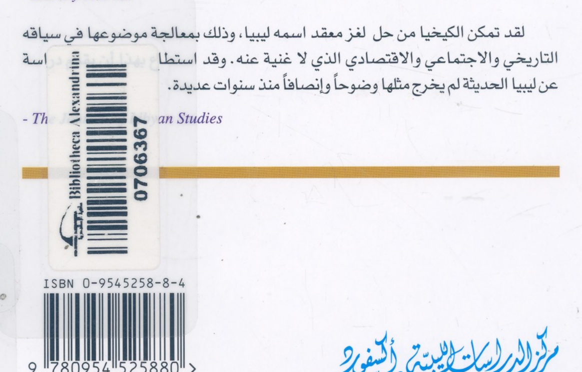
- Middle East Quarterly

إنه تحليل موضوعي ممتاز للسياسة الليبية المعاصرة، وبتركيز خاص على زعيم البلاد الذي ثار حوله الخلاف. هذه الدراسة تنم عن تفكير جم وبحث دقيق، و تتميز بالإنصاف والسلاسة.

- Library Journal

لقد تمكن الكيخيا من حل لغز معقد اسمه ليبيا، وذلك بمعالجة موضوعها في سياقه التاريخي والاجتماعي والاقتصادي الذي لا غنية عنه. وقد استطاع بهذا أن يقدم دراسة عن ليبيا الحديثة لم يخرج مثلها وضوحاً وإنصافاً منذ سنوات عديدة.

- The Journal of Libyan Studies



ISBN 0-9545258-8-4
9 780954 525880

مركز الدراسات الليبية أكسفورد